الرّائد الرّسميّ للجُمهُوريّة التّونسية

مُداولاتُ مجلِسُ نوابُ الشّعبُ

المدة النيابية الأولى 2023 .2027
الدورة العادية الر ابعة 2025-2026

الجلسة الثامنة | 8 | الثلاثاء 11 نوفمبر 2025

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 1126
2- عرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة الدفاع الوطني لسنة 2026..... 1126
3- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة الدفاع الوطني لسنة 2026..... 1140
4- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيد وزير الدفاع الوطني..... 1151
5- استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج لسنة 2026..... 1159
6- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج لسنة 2026..... 1173
7- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج لسنة 2026..... 1188
8- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيد وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج..... 1200
9- رفع الجلسة..... 1209

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة التاسعة وخمسة وثلاثين دقيقة من صباح يوم الثلاثاء 11 نوفمبر 2025 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروع ميزانيات مهمة الدفاع الوطني ومهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب.

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

نستأنف أشغال جلستنا العامة المشتركة المتواصلة ونواصل مناقشة المهمات والمهمات الخاصة وننتقل إلى مناقشة مهمة الدفاع الوطني من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 وذلك وفقا للترتيبات التي تم إعلامكم بها.

وفي البداية وباسمكم جميعا أتوجه بخالص عبارات التحية والترحيب إلى السيد خالد السهيلي، وزير الدفاع الوطني وكافة أعضاء الوفد المرافق له من الإطارات العليا المدنية والعسكرية.

وبهذه المناسبة فإننا نجدد التعبير عن تقديرنا الكبير وافتخارنا واعتزازنا بالمؤسسة العسكرية وبالمجهودات الجبارة واليقظة والاستبسال الدائمين لكافة مكوناتها وتشكيلاتها من أجل صون حرمة الوطن والدفاع عن حوزته واستقلاله وفرض السيادة الوطنية في كل تجلياتها.

ولا يفوتنا أن نترحم على الأرواح الزكية لجميع العسكريين الذين ضحوا بأنفسهم في خدمة الوطن وعلى جميع جهات النضال ضد الإرهاب والتهريب والهجرة غير الشرعية وأن نعرب عن أصدق التمنيات بالشفاء لكل مصابي جيشنا الوطني الأبي.

ونحن وإن نفاخر بهذه المؤسسة الجمهورية فإننا نثمن عاليا ما تمتلكه من رصيد ثقة ورمزية لدى عموم التونسيين من جهة ونستحضر القيم والمبادئ التي تقوم عليها وفي مقدمتها فداء الوطن وخدمته في كنف المسؤولية والحياد من جهة أخرى.

ودون شك سيبقى جيشنا الوطني درعا وحصنا تنكسر على أعتابه كل محاولات النيل من استقرار وطننا العزيز وداعما أساسيا للمجهود المدني والتنموي بجميع ربوع البلاد.

وفي هذا الإطار فإننا وبالقدر الذي ننوه به بالنجاحات التي تحققت لجيشنا الوطني داخليا وفي مختلف المهمات الأممية التي شارك أو يشارك فيها خارجيا بالقدر الذي نكبر به الحرص الكبير لسيادة رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة على تدعيم القدرات العملياتية والبشرية لهذه المؤسسة العتيدة وعلى الإحاطة الشاملة بمنتسبيها وتعويل سيادته على تشريك الكفاءات العليا من أبناء هذه المؤسسة من أجل تطوير العديد من المرافق وبغاية مساندة المجهود التنموي للدولة، هذا المجهود الذي نعمل سويا على أن يشمل جميع الجهات والأقاليم وأن تستفيد منه كل الفئات دون تمييز.

السيدات والسادة النواب الأفاضل من المجلسين،

في البداية ومثل ما تنص عليه ترتيبات سير جلسات مناقشة المهمات والمهمات الخاصة تتولى كل من لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح بمجلس نواب الشعب ولجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، تقديم التقرير الذي تم إعداده من طرفهما وذلك في حيز زمني لا يتجاوز 15 دقيقة.

وقبل أن أحيل الكلمة إلى اللجنتين الموقرتين أتوجه ببالغ الشكر والتقدير لمكتبهما وإلى كافة أعضائهم والطاقم الإداري المرافق، إذن المصدح للجنتين تفضل.

عرض ومناقشة

مشروع ميزانية مهمة الدفاع الوطني لسنة 2026

السيد محمود العامري، رئيس لجنة الأمن والدفاع والقوات الحاملة للسلاح

شكرا سيدي الرئيس،

السيدات والسادة نواب الشعب المحترمون،

نرحب بالسيد وزير الدفاع الوطني، وكافة إطارات الوزارة، ونتقدم من خلاله بأسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان لما يبذله جيشنا الوطني بكل فخر واعتزاز بمجهودات جبارة وتضحيات جسيمة في سبيل إعلاء راية الوطن والدفاع عن حوزته وسيادته.

كما نشيد بالدور الهام والمحوري للمؤسسة العسكرية بما تمثله من رمز للعطاء والانضباط والتفاني في خدمة الوطن وتأمين الحدود ومكافحة الإرهاب والتهريب والهجرة غير الشرعية، فضلا عن التدخلات الهامة في عديد الميادين لمعاضدة المجهودات المدنية التي تقوم بها الدولة وخاصة في المجال التنموي.

كما لا يفوتنا اليوم في هذا المقام أن نترحم بكل خشوع وإجلال على أرواح شهداء المؤسسة العسكرية الأبرار، شهداء الوطن الذين جادوا بأنفسهم فداء للوطن، مدافعين عن حرمته وسيادته، كما نتمنى الشفاء العاجل لكل الجرحى الذين أصيبوا خلال أداء واجبهم الوطني.

السيد وزير الدفاع الوطني، اسمحوا لي باسمي وباسم كافة أعضاء لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح أن أتوجه إليكم وإلى كافة إطارات وزارتكم الموقرة بجزيل الشكر والتقدير على روح التفاعل والمسؤولية التي ميزت مداخلاتكم خلال الجلسة المشتركة بين لجنتي الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح بمجلس نواب الشعب ولجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية للمجلس الوطني للجهات والأقاليم أثناء مناقشة مهمة الدفاع الوطني والتي أفضت إلى التقرير الذي نقدمه اليوم أمام الجلسة العامة المشتركة للمجلسين.

عاشت تونس حرة ومستقلة أبد الدهر.

نترك الكلمة للسيد الزميل رئيس لجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن، المصدح للسيد رئيس لجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية، النائب المحترم السيد هيثم صفر، تفضل.

السيد هيثم صفر، رئيس لجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة النواب،

السيد وزير الدفاع الوطني،

السيدات والسادة إطارات وزارة الدفاع، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني في مستهل هذه الجلسة أن أعبر عن اعتزازي بتجربة العمل المشترك بين لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح بمجلس نواب الشعب ولجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، لقد كانت تجربة متميزة عنوانها التنسيق والتكامل من أجل خدمة المصلحة العامة وتجسيد روح التعاون بين المجلسين في تناول الملفات الوطنية الكبرى.

إن دور وزارة الدفاع الوطني محوري وهام في حماية البلاد من المخاطر الخارجية والداخلية وفي التصدي لآفة الإرهاب التي تهدد أمن الوطن واستقراره.

ولا تقتصر مجهودات الوزارة على هذا الدور الأمني والعسكري فحسب، بل تضطلع أيضا بدور تنموي فعال وما تجربة رجيم معتوق إلا خير دليل على ذلك، فهذه التجربة التنموية الرائدة تعبر عن مقاربة شاملة ودامجة قوامها التعويل على الذات وتهدف أساسا إلى معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الداخلية عبر إدماجها في مسار التنمية الوطنية وتكريس الدور الاجتماعي للدولة في ربوع البلاد.

وفي هذا الإطار نثمن ما تبذله وزارة الدفاع الوطني من جهود متواصلة في سبيل دعم التنمية الجهوية وتعزيز مفهوم الأمن الشامل الذي يجمع بين الأمن العسكري والأمن الاقتصادي والاجتماعي والدبلوماسي.

وفي الختام نحن على ثقة من تفاعلكم الإيجابي سيدي الوزير مع مقترحات السادة النواب وملاحظاتهم خدمة للمصلحة الوطنية وتكريسا لمبدأ جيش جمهوري في خدمة الوطن والمواطن يسهر على أمن تونس واستقرارها وتنميتها.

وأحيل الآن الكلمة إلى زميلي لتلاوة التقرير الموحد للجنتين حول مهمة وزارة الدفاع الوطني لسنة 2026.

السيد خالد حكيم مبروكي، مقرر لجنة الأمن والدفاع والقوات الحاملة للسلاح

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة له،

تـقـريـر
لـجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح بمجلس نواب الشعب
ولجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم
حـول مهمة الـدفاع الوطني
من مشروع ميزانية الـدولة لسنة 2026

السيد رئـيس مـجلس نـوّاب الشعب،

السّيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السّيد وزير الدّفاع الوطني،

السيّدَتين والسيديْن نائبيْ رئيس مجلس نواب الشعب ورئيس المجلس الوطني للجهات والاقاليم،

السّيدات والسّادة أعضاء المجلسيْن الكرام،

السّيدات والسّادة الإطارات السامية المرافقة للسيد وزير الدّفاع الوطني.

تَتَشرّف كل من لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسّلاح بمجلس نواب الشعب ولجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم بأن تَعرضا عليكم تقريرهُمَا الموحد حول مهمَّة الدِّفاع الوطني من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026. وفيما يـلي حَوصلة لمجمل أعمال اللجنتين حولها.

I. التقديم العام لاستراتيجية مهمَّة الدّفاع الوطني:

جاء بوثيقة مهمة الدفاع الوطني من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026، أن وزارة الدفاع الوطني تعمل على تحقيق مهام أساسية تتعلق بالدفاع عن الوطن واستقلاله ووحدة تُرابه، كما تُحقق مهام تكميلية كالمساهمة في المجهود التنموي (مشاريع إنمائية في المناطق الصحراوية والجبلية، أشغال كبرى في مجال البنية الأساسية...) وكذلك النجدة والإنقاذ ومجابهة الكوارث (مجابهة الفيضانات والثلوج، ومقاومة الحرائق، والنجدة والإغاثة بالبحر، والإخلاء الصحي بالوسائل الجوية...).

كَـما يـُعهد للوزارة القيام بمهام ظرفية تَتَمثّل في المساهمة في عمليات حفظ السلام تحت لواء منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وذلك منذ بداية الاستقلال. وفي حالة الطوارئ يدعم الجيش الوطني السلطات المدنية وذلك من خلال حماية المراكز السيادية والحيوية.

وتَتَنـزّل المشاريع المُبرمجة بميزانية مهمة الدفاع الوطني في إطار السيّاسة العامة للدولة التي تُولي مكافحة الإرهاب والتهريب والهجرة غير الشرعية الأولوية المُطلقة باعتبار أنّه لا ضمان لتحقيق التنمية ودفع الاستثمارات الخاصة سواء الوطنية منها أو الأجنبية إلا بالعمل على تحقيق الأمن والسّلم والتحضير الجدّي لكلّ الاحتمالات المتعلقة بالوضع الأمني على المستوى الإقليمي.

وبالنظر إلى دعم الدولة للمؤسسة العسكرية في مجهودها المُتواصل لمكافحة الإرهاب سواء بالمناطق الجَبلية الممتدة على طول الحدود الغربية أو بالمناطق الصحراوية والجنوب الشرقي للبلاد خُصوصا، وتدعيم منظومة حماية الحدود، تم الترفيع في ميزانية مُهمة الدفاع الوطني لسنة 2026، بما يُمكن من مواصلة تنفيذ المشاريع المتعلقة أساسا بمزيد حماية حدود البلاد وباقتناء التجهيزات العسكرية الضرورية وبعمليات الصيانة للمحافظة على جاهزية القوات العسكرية.

هذا، وتَتَضمّنُ هيكلة ميزانية مهمة الدفاع الوطني ثلاثة برامج عَملياتيّة وبرنامج قيادة ومساندة وثمانية برامج فرعية وأربعة وعشرون نشاطا وثلاثة عشر هدفا وأربعة وعشرون مؤشرا لقيس آداها ويساهم في تحقيقها ثمانية فاعلين عموميين.

ويَبلغ مشروع ميزانية مهمّة الدّفاع الوطني لسنة 2026، دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية، 738 322 6 أ د تعهدا و 008 014 5أد دفعا وذلك بـنسبة تـطور قدرها 13% مقارنة بميزانية سنة 2025.

II. أشْـغَال اللجنتين:

عَقدت كلّ من لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح ولجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية للغرفتـين

النيـابيتين يوم الاثنين 03 نـوفمبر 2025 جلسة استمـــاع إلى السيد خالد السهيلي، وزير الدفاع الوطني والوفد المرافق له من الإطارات العسكرية والمدنية العليا، حيث تم تقسيم أشغال هذه الجلسة إلى أربعة محاور :

- المِحـْور الأوّل: مُداخلة السيد وزيـر الدّفاع الوطني،
- المِحْور الثّاني: تقديم عرض حول مهمة الدفاع الوطني لسنة 2026،
- المِحْور الثّالث: تَفاعُلات السيدات والسّادة أعضاء اللّجنتين،
- المِحْور الرّابع: إجابات السيد وزير الدفاع الوطني والوفد المرافق له.

المحور الأوّل: مُداخلة السيد وزير الدفاع الوطني حول مهمّة الدفاع الوطني لسنة 2026:

في بداية الجلسة، تدخّل السيد خالد السهيلي وزير الدفاع الوطني، مُشيدا بتنظيم هذه الجلسة المشتركة بين ممثلي كلا الغرفتين النيابيتين ووزارة الدفاع الوطني، مُعتبرا أنها تأتي تجسيما لدستور 25 جويلية 2022 ولمبادئ التنسيق والتشاور وتكامل الأدوار بين الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية بغُرفتيْها لا سيّما على إثر اكتمال تركيز هياكل المجلس الوطني للجهات والاقاليم الذي سَيكون له أثر ملموس وثابت في إطار الوظيفة التشريعية ضمن الاختصاصات المسندة إليه.

هذا، وفي علاقة بمشروع ميزانية الدولة لسنة 2026، بيّن وزير الدفاع الوطني إجمالا أنّ المالية العمومية تَسْتعيد يوما بعد يوم عافيتها حسب ما تؤكده النتائج والمؤشرات في المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية وما تُترجمه المؤشرات ذات العلاقة بهذه الجلسة المشتركة على غرار مشروع الميزانية العامة للدولة والتي شهدت تطورا ناهز 4 % أو مشروع ميزانية مهمة الدفاع الوطني التي شهدت تطورا في اعتماداتها.

مؤكّدا أنّ هذه الزيادة قد تمّ تخصيص الحيز الأكبر منها لفائدة الاعتمادات الخاصة بالاستثمارات، حيث تطورت بنسبة 47% مقارنة بميزانية سنة 2025، وهي تُمثّل نسبة 26% من مجمل ميزانية الوزارة وسيتم توجيهها لفائدة برامج ومشاريع هادفة لتطوير القُدرات العملياتية والجاهزية العسكرية والبنية الأساسية.

وأبرز في ذات السياق أنّ هذا الخيار يتنزّل في إطار توجّهات سيادة رئـيس الدولة، القائد الأعلى للقوات المسلّحة، رغـم الـصّعوبـات والضغوطـات في ضـل وضـع جيو-استراتيجي مُعقد، إلى جانب صعوبات وتراكمات مُكبّلة وجب مصارعة الزمن لمعالجتها.

هذا، وأكّد الوزير على دور المؤسسة العسكرية وما تضطلع به من مهام نوعية وعلى درجة من الحساسية والخصوصية تُضفيها مقتضيات الحفاظ على الامن القومي والذّود عن حرمة الوطن وحمايته من أيّ عدوان، ومشيرا إلى أنه فضلا عن هذه مهامه الأساسية، يقوم الجيش الوطني بدعم سائر المرافق والهياكل العمومية حسب الحاجة والإمكانيات دون إغفال ما يضطلع به الجيش التونسي منذ تأسيسه ولا يزال من دور فعّال، يكاد يُميزه عن سائر جيوش العالم، في المجال التنموي بالبلاد بمختلف أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثّقافية وذلك في إطار مهامه العرضية.

وفي مرحلة مُوالية من هذه الجلسة المشتركة، تعرض السيد الوزير في مداخلته إلى ثلاث محاور أساسية تمثلت:

أولاها: في تقديم لمحة عامة عن الأنشطة والمهام المُنجزة من قبل الوزارة خلال السنة المالية الحالية.

فيما تعلقت ثاني هذه المحاور بإبراز أهم الإجراءات الرامية لدعم مُتطلبات حُسن اضطلاع المؤسسة العسكرية بهذه المهام خاصة الجوانب المتعلقة بالإحاطة بالعنصر البشري وبتطوير القدرات الدفاعية والجاهزية العسكرية في إطار التعويل على الذات، قبل التعرض الى الارتقاء بالمنظومة القانونية والترتيبية لنشاط المؤسسة العسكرية بما يتماشى مع طبيعة التّحديات المطروحة في إطار الثورة التشريعية التي أذن بها سيادة رئـيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلّحة.

ففي استعراض أبرز المهام والأنشطة المُنجزة من قبل الوزارة خلال السنة المالية الحالية وفي إطار المهام الأساسية للجيش الوطني المتمثّلة أساسا في حماية الحدود والتصدّي للإرهاب والتهريب والجريمة المنظّمة العابرة للحدود والحفاظ على الامن القومي عُموما، تم التأكيد على تواصل هذا الجهد على مختلف المستويات وذلك في سبيل تعقب والتصدي للعناصر الإرهابية للذود عن حرمة الوطن وعن كل شبر من التراب الوطني ممّا مكّن من تضييق الخناق على هذه العناصر وانحصار تحركاتها وفقدانها المبادرة لتنفيذ الاعتداءات مؤكّدا رغم ذلك على ضرورة مُلازمة الحذر واليقظة المستمرة والحضور الذهني والاستباق لمواجهة كلّ ما من شأنه المساس بأمن واستقرار البلاد.

وأمرر الكلمة إلى زميلي مقرر لجنة النظام الداخلي..

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد كمال الماجري، مقرر لجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، فليتفضل.

السيد كمال الماجري، مقرر لجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا سيدي الرئيس،

وفي علاقة بحماية التُّراب الوطني والتصدّي للجريمة العابرة للحدود البرية والبحرية كالتهريب والاجتياز غير الشرعي للحدود البرية أو البحرية وإنقاذ الأرواح والاغاثة بالبحر، قدّم وزير الدفاع الوطني جملة من الأرقام المُهمة التي تعكس المجهودات الكبيرة المبذولة من قبل الجيش الوطني ومن تحقيق الأهداف المرسومة في هذا الإطار. كما أشار كذلك إلى الجهود المتواصلة لنـزع وتفكيك الألغام من مُخلّفات الحربين العالميتين وابطال مفعول الألغام في عدد من مناطق العمليات العسكرية والمناطق العسكرية المغلقة بالمرتفعات الغربية للبلاد وتسجيل إنجازات مُهمة في هذا الإطار.

أما فيما يتصل بالمهام العرضية للمؤسسة العسكرية ومُساهمتها الفاعلة التي دأبت عليها في دعم المجهود التنموي بالبلاد والانخراط في مشاريع ذات النفع العام في سبيل تعزيز مناعة الوطن وتثمين مُدّخراته ومعاضدة الهياكل والمرافق العمومية الاخرى، أبرز السيد الوزير مُميّزات تدخّلات الجيش الوطني في هذا المجال مُبيّنا بفخر واعتزاز مدى انخراط ومساهمة الجيش الوطني في الإشراف على إنجاز وتهيئة مشاريع ذات مَنفعة عامة في سبيل تثمين مدخرات الوطن ومُستعرضا عددا من هذه المنجزات ومنها على سبيل الذكر مُساهمة الجيش الوطني في توفير التأمين والحماية لعديد النقاط الحساسة من

المنشآت والمرافق العمومية لإنتاج الطاقة والمحروقات عبر تشكيلات عسكرية قارة ودوريات مُتنقلة في اطار حفظ النظام فضلا عن تسيير دوريات عسكرية مشتركة مع قوات الأمن الداخلي.

وفي نفس المجال، تمت التعرض إلـى مُساهمة وزارة الدفاع الوطني في معاضدة المجهود الوطني في المجال الزراعي خاصة من خلال المحافظة على الثروات الغابية والمحاصيل الزراعية عبر مُراقبة المساحات والفضاءات والمناطق الغابية والزراعية للتفطّن المبكّر لنشوب الحرائق. إضافة للمشاركة بصفة فعلية في عمليات الإخماد عند الضرورة بالتنسيق مع الجهات المعنية وذلك بتسخير كل المعدات والوسائل الضرورية من أفراد ومعدات دارجة وكذلك وسائل تدخل جوية.

كما أضاف السيد الوزير، في ذات هذا السياق مُعاضدة الوزارة والهياكل المعنية في مجال التربية والتكوين المهني من خلال المساهمة في تأمين السير العادي للامتحانات والمناظرات الوطنية وعلى غرار مناظرة الباكالوريا لسنة 2025 بالمناطق الحدودية. وفي مجال التكوين المهني بيّن الوزير أنّ الوزارة توفّر 12مركزا للتكوين المهني آخرها مركز التكوين المهني للغوص بجرجيس كمنجز جديد مُهم سيمكن المتكونين من الشهائد والمعارف الضرورية للعمل في قطاعات وأنشطة عديدة على غرار المصطبات البترولية والبواخر العملاقة ووسائل النقل البحري. ومشيرا في الآن ذاته على أنها هياكل مدنية للتكوين المهني تساعد على تأطير الناشئة وتحضيرهم لسوق الشغل عبر تمكينهم من المعارف الضرورية ومن شهادات تكوين في اختصاصات مختلفة ونوعية في قطاعات وأنشطة عديدة تخوّل لهم الاندماج في الحياة المهنية وتوفير فرص شغل أكبر داخليا وخارجيا وهي آلية فعالة ومهمة للانخراط في مسيرة البناء والتشييد.

كما أكد السيد الوزير أنه من دواعي الاعتزاز والافتخار أن يكون للجَيش الوطني دور ريادي وحضور فعلي في كل ماله علاقة بالنفع العام وتنسيق المشاريع الرامية إلى بناء الوطن وخدمة الصالح العام ورفاهية المجموعة الوطنية وتأكيدا على مجهودات الجيش الوطني ودوره في هذا المجال، تم استعراض جملة من المشاريع التي تُشرف على تنفيذها المؤسسة العسكرية بتكليف من السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلّحة على غرار أشغال إعادة تهيئة المركّب الرياضي بالبلفبدير وساحة باستور وذلك خلال فترة قياسية لم تتجاوز 6 أشهر وقد تم تدشين هذا الفضاء في أكتوبر 2024، إلى جانب أشغال التهيئة والصيانة لعدد من الفضاءات على غرار دار الثقافة ابن خلدون وساحة المنجى بالي وساحة برشلونة ومقر المجلس الأعلى للتربية والتعليم وسُور المدينة العتيقة بالقيروان وفُسقيات الأغالبة والمحيط الدائر بها التي انطلقت منذ شهر أوت 2025 وتمتد على مدة سَنتين وغيرها من المساهمات التنموية الرائدة.

كما ذكّر السيد الوزير، فضلا على ما تقدم، بالدور التنموي الذّي تقوم به وزارة الدفاع الوطني في إطار تنمية المناطق الحدودية والجنوب التونسي عن طريق انجاز مشاريع تنموية على غرار التجربة التنموية الرائدة والنموذجية لمشروع تنمية رجيم معتوق بولاية قبلي وكذلك إنجاز مشروع جديد مُتاخم لها بمنطقة المحدث وهو مشروع، تم التأكيد، أنه سيُوفّر عديد مواطن شغل لمتساكني هذه المنطقة. كما تم التذكير بما تم في هذا السياق من توسيع مجال تدخل الديوان ليشمل مشروع إحياء منطقة المحدث بمقتضى قانون المالية لسنة 2018.

حيث تم اعداد دراسة جدوى لإحداث 1050 هك من واحات النخيل والمرافق الأساسية التابعة لها ولاستقرار المنتفعين موزعة على 12 وحدة تشمل كل وحدة 80 هك وقدرت كلفة المشروع بحوالي 267 مليون دينار وتمتد فترة الإنجاز على امتداد 14 سنة انطلقت الاشغال الخاصة منذ سنة ،2023 وقد تم إلى حدود شهر أوت 2025، إنجاز الوحدة الأولى والثانية بنسبة 100 % ومواصلة إنجاز الوحدة الثالثـة والرابـعة بنسبة 60 % والانطلاق في أشغال بناء 400 مسكن فلاحي ومقر إداري للديوان وبعض المرافق الاجتماعية الأساسية وقد بلغت نسبة التقدم فيها بـ30%.

وتعميما لهذه النّجاحات وتَثمينا للأملاك العمومية الغير المستغلة وللمخزون الحضاري والجيولوجي بالجنوب التونسي، عَملت الوزارة كما أشار السيد الوزير على بلورة مُقاربة تنموية دامجة تُراعي الجوانب الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية للمنطقة كمرحلة ثانية من هذا المشروع النوعي وتمت ترجمة ذلك من خلال الأمر عدد 247 لسنة 2025، حيث تم بموجبه تغيير تسمية "ديوان تنمية رجيم معتوق" إلى "ديوان رجيم معتوق لتنمية الجنوب والصحراء" وتوسيع مجالات تدخله على المستوى الجغرافي ليشمل بصفة تدريجية وحسب الإمكانيات المتاحة كامل الجنوب التونسي والفضاء الصحراوي.

كما تم كذلك بمقتضى هذا الأمر تعزيز صلاحيات الديوان ليُساهم في تحقيق مشاريع تنموية بالتنسيق مع الوزارات المعنية في المجال الخدماتي والصناعي والفلاحي على غرار غراسة أشجار النخيل وسائر الأشجار المثمرة والنباتات الطبية وتربية الماشية وغيرها. إضافة إلى الصناعات التحويلية للمواد الأولية ومحطات لتحويل الطاقة الشمسية إلى الطاقة الكهربائية بما يعزّز مقوّمات الأمن الغذائي والطاقي فضلا عن المساهمة في دعم القطاع السياحي من خلال تنويع المسالك السياحية ومزيد تطوير السياحة الصحراوية. وقد قام الديوان بالتنسيق مع المصالح المعنية بالوزارة بإعداد مُخطط عمل يتضمّن محورين أساسيين يتعلقان بضرورة إعداد المشاريع والنصوص الترتيبية المنظّمة لنشاط الديوان ثمّ برمجة مشاريع تنموية تتمّ بصفة تدريجية على 3 مراحل على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

كما تمت الإشارة إلى أن الوزارة، ومن باب معاضدة المجهود الوطني للتنمية، تعمل بالتنسيق مع الوزارات والهياكل المعنية إلى تطوير البنية التحتية للجغرفة الرقمية في إطار مشروع البنية التحتية الوطنية للمعلومات الجغرافية باعتبار أهميّتها وارتباطها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم الهياكل العموميّة وضمان السيادة الوطنيّة وقد تحديد مدة تنفيذ المشروع من سنة 2022 الى سنة 2028. كما تُساهم الوزارة عن طريق المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بُعد في إعداد خارطة رقمية لأملاك الدولة الفلاحية تجسيما لقرار السيد رئيس الجمهورية بغاية إحكام التصرّف فيها والارتقاء بآليات تثمينها واستغلالها وذلك بالتنسيق مع الوزارات المعنية.

وفي إطار مُتّصل، أكد السيد الوزير عموما أن تحقيق جملة الأهداف والنتائج والمكاسب والمنجزات آنفة الذكر تطلبت برنامج عمل وجهد مُركز لتعزيز متطلبات الحصيلة المشرفة، معتبرا في هذا الإطار أن العناية بالعنصر البشري تصدر قائمة أولويات مهمة الدفاع باعتباره شرط تحقيق كل النجاحات. ويندرج في هذا الاطار فيما تمّ اقتراحه من مشاريع وبرامج للزيادة في أجور العسكريين بهدف تعزيز

استقرارهم المادي والأسري ودعم قدراتهم الشرائية إلى جانب المشاريع والبرامج في مجال السكن العسكري سواء من خلال توفير مساكن معدّة للكراء لفائدة العسكريين بأسعار ميسّرة عبر مؤسسة ديوان المساكن العسكرية حيث بلغت نسبة التغطية السّكنية بجميع جهات الجمهورية حـوالي 64 % ويواصل الديوان خدمة لنفس الهدف إنجاز مشاريع سكنية بمختلف الجهات قصد توفير مساكن جديدة معدة للكراء لفائدة العسكريين من مختلف الأصناف خلال السنوات المقبلة وتمّ في هذا الإطار خلال سنة 2025 تدشين مشروعي توسعة مركبات سكانية مكّنت من توفير مساكن إضافية. هذا، بالإضافة إلى تسهيل عملية اقتناء مقاسم ومساكن لفائدة أعوان الوزارة من خلال مشاريع البعث العقاري. مع التأكيد أن الديوان بصدد استكمال الدراسات الضرورية للشروع في بناء مركب سكني بمنوبة، وكذلك التدخلات ذات الطابع الاجتماعي التي تسديها تعاونية الجيش الوطني لمنخرطيها وغيرها من التدخلات التي تقوم بها الوزارة لفائدة مُنتسبيها من العسكريين والمدنيين وذويهم من خلال برنامج قار للخدمات. مع إيلاء عناية خاصة بجرحى العمليات الإرهابية وبعائلات شُهداء المؤسسة العسكرية بالتنسيق مع مؤسسة فداء.

هذا، وتم التأكيد في إطار هذه المداخلة وبالنظر إلى خُصوصية قطاع الدفاع الوطني وحساسية ارتباط جاهزيته ومواكبته للمستجدات العلمية والتكنولوجية وتوفير الحد الأدنى من الوسائل والآليات التي تُمكنه من الاضطلاع بمهامه السيادية تم تقديم بعض الملاحظات في علاقة بتعزيز جوانب التّعاون الدولي من جهة ودعم برامج البحوث والتصنيع العسكري. حيث تمت الإشارة الى أنه يجري العمل على نتشيط العلاقات الخارجية القطاعية التي تكتسي أهمية بالغة في المجال العسكري لما تُتيحه من فرص نحو الالمام بالمستجدات التقنية والتكنولوجية والتطورات الحاصلة في مجال الأسلحة والتسلح بما يسمح من استباق التهديدات واتخاذ الإجراءات الضرورية مع الإشارة إلى تنفيذ العديد من الأنشطة في إطار التعاون القائم على الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة مع الحفاظ على سيادة الدولة التونسية واستقلالية قرارها طبقا للتوجهات السامية في هذا الشأن. وتم التأكيد كذلك أن المؤسسة العسكرية انخرطت في دعم برنامج البحث العلمي والتصنيع العسكري في إطار دعم منظومة الإنتاج الوطني باعتبار مزاياه من حيث تطوير القدرات العملياتية للقوات المسلحة وتخفيض نفقات الدفاع والتعويل على الذات وهي استراتيجية تهدف لتلبية الحاجيات الخصوصية للقوات المسلحة وخلق شراكة وتكامل بين القطاعين العام والخاص إضافة الى تحقيق فرص نماء جديدة للاستثمار في قطاعات واعدة.

وأحيل الكلمة للسيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن، المصدح للسيد النائب المحترم هيثم صفر، رئيس لجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، فليتفضل.

السيد رئيس لجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية

شكرا سيدي رئيس،

المحور الثاني: عرض الوزارة حول مشروع الميزانية والمشروع السنوي للأداء:

بالإضافة الى ما تقدم، تم خلال جلسة الاستماع، وعلى إثر مداخلة السيد الوزير، تقديم عرض حول مشروع الميزانية والمشروع السنوي للأداء لمهمة الدفاع الوطني لسنة 2026 وذلك وفقا لما جاء بمقتضيات القانون الأساسي للميزانية. هذا، وقد تم تقسيمه إلى جزءين إثنين اتصل المحور الأول بتقديم مشروع ميزانية المهمة للسنة المقبلة ككلّ وفق الخطة الاستراتيجية 2021-2030 والتي تُمثل الوثيقة المرجعية لكافة هياكل الوزارة والتي يتم اعتمادها في إعداد الميزانية لمختلف البرامج الأربعة للمهمة.

هذا، وقـد تم التأكيد أن هذه الوثيقة الاستراتيجية تنطلق من رؤية الوزارة والتي تتمثل في " أن يكون الجيش الوطني في أفق 2030، على درجة أعلى من الجاهزية والمرونة، تُمكّنه من استباق التهديدات وتَضمن له النّجاعة في استعمال مُختلف الموارد لإنجاز المهام المناطة بعهدته قانونا، وفق مقاربة تضمن إحاطة أشمل بالعنصر البشري وتسعى إلى مزيد تطوير علاقة المؤسسة مع محيطها".

وتهدف الرؤية الاستراتيجية للوزارة تهدف الى تحقيق جملة من الاهداف وتتمثل في:

- ضمان النجاعة العملياتية ضد مُختلف التهديدات التقليدية وغير التقليدية،
- توفير المناخ المـُلائم للموارد البشرية بما يضمن نجاحها في أداء مهامها،
- دعم السلطات المدنية بفاعلية عند الطلب وفق الإطار القانوني دون التأثير على سير المهام الرئيسية للجيش الوطني،
- تعزيز انفتاح المؤسسة العسكرية على محيطها الوطني والدولي.

هذا، ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمهمة يتم العمل على جملة من محاور الجهد والمتمثلة في:

- تطوير المنظومة القانونية والإدارية للمؤسسة العسكرية،
- تطوير الجاهزية والقدرات العملياتية للجيوش،
- تطوير الإحاطة الصحية،
- النهوض بالبنية الأساسية العسكرية،
- احكام التّصرف الإداري والمالي ورقمنته،
- معاضدة المؤسسة العسكرية للمجهود التنموي للدولة،
- دعم البحث العلمي والتصنيع العسكري،
- تعزيز انفتاح المؤسسة العسكرية على محيطها الاقليمي والدولي.

على إثر ذلك، تم تقديم عام لبرامج المُهمّة حيث تمت الإشارة عموما الى أن جملة الاهداف ومحاور الجهد آنفة الذكر هي المرجع الذي تم اعتماده في إعداد مختلف الاهداف الاستراتيجية الخاصة ببرامج المهمة التي تُمثل السياسات العمومية الراجعة بالنظر للوزارة.

ثم تم تقديم صورة عامة حول توزيع مشروع ميزانية مهمة الدفاع الوطني لسنة 2026 حسب البرامج وطبيعة النفقة، من خلال بيان أن تقديرات ميزانية المُهمّة للسنة المقبلة متوزّعة بيـن مختلف البرامج الأربعة وذلك على أساس 58% مخصصة للبرنامج الأهم وهو التدخل العسكري و20% مخصصة لبرنامج الاسناد اللوجستي التقني و11% لبرنامج الإحاطة بالعسكريين و11% لبرنامج القيادة والمساندة. كما تم تقديم تحليل إجمالي لـتطور مـــشروع ميزانية مهمة الـدفاع الوطني للـسنة المقبلة.

كما احتوى العرض إشارة الى أنه تم برمجة جملة من الانتدابات لسنة 2026 وهي انتدابات تتوزع بين تلك المبرمجة بعنوان المدارس العسكرية 3500 عون وانتدابات أخرى مباشرة في اختصاصات مختلفة لا يتم تكوينها بالمدارس العسكرية وتشمل 859 عونا بين عسكريين ومدنيين لفائدة المؤسسات الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية والإدارات المركزية بالوزارة و186 عونا لفائدة المؤسسات غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية بالوزارة.

على إثر ذلك، أتى العرض إجمالا على المشروع السنوي للأداء لسنة 2026 لبرامج المهمة، حيث تم في هذا الإطار التعرض إلى المشروع السنوي للأداء كوثيقة جاء بها القانون الأساسي للميزانية والذي يَتضمن التقسيم البرامجي المعتمد داخل المهمة والتوجهات الاستراتيجية ومجموع الأهداف والمؤشرات المحددة لكل برنامج. وذلك بتقديم إطار الأداء والاهداف الاستراتيجية للبرامج الأربعة للمهمة وهي التدخل العسكري والإسناد اللوجستي التقني والإحاطة بالعسكريين والقيادة والمساندة.

المِحْور الثَّالث: تَفاعُلات السيدات والسادة أعضاء اللّجنتين:

في بداية الجلسة عبرّ كل من رئيسي اللّجنتين باسمهما وباسم كافة أعضاء اللّجنتين النّيابيتين عن التقدير والاعتزاز الكبيرين للجهود غير المحدودة لجيشنا الوطني حتى يبقى وطنا العزيز آمنا مستقرا، وحتى تظل الراية التونسية مرفوعة في كل شبر من تراب بلادنا رمزا للسيادة والاستقلال ومُشيدين بالدور الهام للمؤسسة العسكرية بما تمثّله من رمز للعطاء والانضباط والتّفاني في خدمة الوطن في تأمين الحدود والذود عن حُرمة الوطن إضافة إلى تدخّلاتها في عديد الميادين لمعاضدة المجهودات المدنية.

وفي مرحلة موالية من الجلسة وأثناء النقاش عَبّر أعضاء اللّجنتين من الغرفتين عن مُساندتهم التامة للمؤسسة العسكرية، مُنوّهين بالمجهودات الكبيرة والمتواصلة التي تبذلها المؤسسة العسكرية في سبيل إعلاء راية الوطن والدفاع عن حوزته وسيادته ومكبرين في آن حياد وحرفية هذه المؤسسة الجمهورية باعتبارها تعمل بكل جدية ووطنية صادقة وبكل استبسال للذود عن حرمة البلاد وصون كرامة وسلامة المواطن التونسي في جميع ربوع الوطن ومُترحمين على أرواح شهداء المؤسسة العسكرية الذين قدّموا أنفسهم فداء لهذا الوطن ودفاعا عنه. كما أكدوا ضرورة العمل على توفير كل الوسائل اللازمة لهذه المؤسسة العتيدة للقيام بدورها على أكمل وجه.

هذا، وقد تمحورت أهم المواضيع التي تمّت إثارتها من نواب كل من المجلسين، إجمالا في طرح التساؤل حول برنامج الوزارة المتعلق بالتكوين المستمر وتنمية القُدرات لمنتسبي المؤسسة العسكرية من أجل ضمان جاهزيتها ومواكبتها للتطور العسكري الدولي. كذلك بالاستفسار حول مدى مواصلة تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بمجال التصنيع العسكري ودرجة الانفتاح على القطاع الخاص الوطني إضافة لآفاق البحوث العلمية العسكرية. مع الاستيضاح كذلك حول المشاريع المستقبلية للوزارة على المدى القصير والمتوسط والتساؤل حول الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة في علاقة بتطبيق مقتضيات القانون المتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة ووضعية العملة المتعاقدين مع المؤسسات العمومية الراجعة بالنظر للوزارة.

كما تـم التّعرض ضمن مُداخلات النواب من اللّجنتين إلى موضوع الصحة العسكرية من خلال الاشادة بمُستوى الخدمات الصحية التي تُقدّمها المؤسسات الصحية العسكرية والتأكيد على أهمية ما تم تضمينه صلب مشروع المهمة من اعتمادات ذات صبغة تنموية لدعم منظومة الصحة العسكرية. مع تقديم بعض الاستفسارات كالتساؤل عن إمكانية انفتاح خدمات الصحة العسكرية على المرضى المدنيين خاصة بالمناطق الداخلية ومدى وجُود بـرامج جديدة لتركيز مصحات عسكرية أخرى بباقي جهات الجمهورية أو برامج لتوسعة المِصحات الحالية ودعمها باختصاصات جديدة أو تعويض النقص المسجل بها في بعض الاختصاصات، أو كـذلك تعميم القوافل الطبية التي تُؤمنها الإدارة العامة للصحة العسكرية خاصة في المناطق الداخلية بما يعزز التكافل الصحي وتخفيف الضغط على المؤسسات العمومية و يكرس الدور الإنساني والاجتماعي للمؤسسة العسكرية،

وحول الدور الهام الذي ما انفكت تقوم به المؤسسة العسكرية في إطار مهامها المتعلقة بمعاضدة الجهود الوطنية للسلطات المدنية، دعا عدد هام من النواب المتدخّلين من كلا اللّجنتين، إلى تعميم بعض هذه التجارب الناجحة لتشمل قطاعات أخرى عبر بعث مشاريع تنموية جديدة في الافق القريب والمتوسط في مناطق أخرى بالبلاد مماثلة للتجربة الرّائدة لمشروع رجيم معتوق والمحدث، مع اقتراح مساهمة المؤسسة العسكرية في الجهود المدنية لتطوير النشاط الفلاحي.

كما تَمحورت المُداخلات حول الاستفسار عن مستوى التقدم في إعداد القانون المتعلق بمراجعة نظام الخدمة العسكرية واستراتيجية الوزارة في هذا المجال. مع الدعوة لضرورة مراجعة القانون الأساسي للعسكريين لضمان تحسين وضعياتهم الاجتماعية والخدمات الاجتماعية لأفراد العسكريين وعائلاتهم وخدمات النقل خاصة في المناطق الحدودية.

هذا، وقد طرح كذلك عدد من نواب اللّجنتين جُملة من الوضعيات المرتبطة بالمناطق الحدودية العازلة، مع الدعوة في هذا الإطار إلى الإسراع بتسوية الوضعيات العالقة من قاطني هذه المناطق من مربّي الماشية وفلاحي المناطق الحدودية، في علاقة بتراخيص الدخول إلى هذه المناطق والعمل على التسريع في إسناد رُخص الصحراء للمعنيين بها وذلك وفقا للإجراءات والتراتيب المعمول بها في هذا المجال.

كما تعرّض كذلك عدد من نواب اللّجنتين في مُداخلاتهم إلى التأكيد على أهمية دعم الصناعات العسكرية المحلية وتعزيز الشراكات الاستراتيجية في مجال التكنولوجيات الدفاعية بما يمكن من تخفيف الأعباء على الميزانية وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ومزيد تكريس سياسة التعويل على الذات. مع التساؤل حول أوجه التعاون العسكري الدولي الثنائي ومُتعدد الأطراف والاتفاقيات المبرمة والمشاريع المستقبلية للوزارة. إضافة إلى التأكيد على أهمية المتاحف العسكرية في التعريف بعراقة المؤسسة العسكرية التونسية والخُطّة الاتصالية المعتمدة لتشجيع المواطنين وخاصة الأطفال والشباب على زيارتها بما يساهم في تعميق الشعور بالانتماء، مع اقتراح أن يتم تخصيص متاحف مُتنقلة تَزور المدارس والمعاهد. فضلا عن التساؤل حول برنامج الوزارة في إخراج الثكنات العسكرية من مناطق العمران.

وأحيل الكلمة إلى السيد رئيس لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح بمجلس نواب الشعب.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن المصدح إلى النائب المحترم السيد محمود العامري، رئيس لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح، فلتفضل.

السيد رئيس لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح

شكرا سيدي الرئيس،

المحْور الرَّابع: إجابات السيد وزير الدفاع الوطني والاطارات العسكرية والمدنية المرافقة له.

بالإضافة إلى ما تم تقديمه صلب الكلمة الافتتاحية والعرض التّقديمي للمهمة من توضيحات مهمة، استمعت اللّجنتان إلى أجوبة السيد الوزير والإطارات السامية المرافقة له والتي يُمكن تَلخيصُها وتجميعها إجمالا على النحو التالي:

بخصوص التفاعلات المتعلقة بمُساهمة الجيش الوطني في التنمية الاقتصادية بمختلف مَجالاتها كتطوير النشاط الفلاحي على سبيل المثال وجُملة الأسئلة والاقتراحات التي أُثيرت بخصوصها، تمت الإشارة إلى عدد من المشاريع ذات الصلة من ذلك التأكيد على أن مشروع رجيم معتوق مكّن من تهيئة 2460 هك وغراسة 320 ألف أصل نخيل أنتجت حوالي 20 ألف طن من الدقلة سنة ،2025 إضافة إلى مشروع المحدث وهو بصدد الإنجاز والذي سيمكّن من استصلاح وزراعة أكثر من 1000 هكتار. إضافة الى أنه وفي نفس إطار معاضدة الجهود التنموية والاقتصادية ببلادنا يجري العمل حاليا على دراسة الإمكانيات المُتاحة لإنتاج وزراعة العديد من المنتوجات الفلاحية على غرار مادة البطاطا بالفضاء الصحراوي وذلك بالتنسيق مع الوزارة المكلفة بالفلاحة خلال سنة 2025 مع مواصلة ذلك خلال الموسم الفلاحي لسنة 2026.

بخصوص مظاهر التعويل على الذات والاعتماد على القُدرات الوطنية صلب المؤسسة العسكرية كخيار وطني استراتيجي يأتي في إطار تجسيم التوجيهات السامية لرئيس الدولة، تمت الاشارة إلى جملة من الأمثلة التي تُجسد ذلك ضمن استراتيجية المهمة كالتأكيد على المجهودات الذاتية المبذولة على سبيل المثال من قبل جيش البحر في مجال إصلاح وإحياء وصيانة عديد الآلات والتجهيزات العسكرية والبواخر وما وفّره ذلك من نفقات لميزانية الدولة. وفي ذات الإطار، تم التذكير بالتجربة النموذجية التي قامت بها الوزارة في تصنيع وحدات بحرية عبر إبرام عقود شراكة مع القطاع الخاص لتصنيع القطع البحرية وتزويد جيش البحر من حاجياته. مع الإشارة الى أن التصنيع العسكري هو مدخل للتعويل على الذات من أجل تطوير القدرة العملياتية والجاهزية للمؤسسة العسكرية. كما يتجلى كذلك التعويل على الذات في مجال البنية الأساسية وما تتعهد به الإدارة العامة للأشغال والإدارة العامة للهندسة العسكرية بإنجاز مشاريع البنية الأساسية أو كذلك في تركيز خط انتاج جديد لتصنيع الذخيرة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وعدم الوقوع في تقلبات السوق باعتبار التغيّرات الجيوسياسية والجيواستراتيجية. مع بيان أن هذه هي رؤية الوزارة ليتسنى لها تحقيق كل أهدافها في علاقة برفع القدرة العملياتية من خلال الاعتماد على البحث والتطوير التكنولوجي والابتكار والاستباق أمام ما تَـزخر به المؤسسة العسكرية بموارد بشرية مختصة وبكفاءات وخبرات تسمح لها بمواكبة التطور التكنولوجي. فضلا عن تميّزها بتنوع ميادين بحوثها وعلاقتها بالتكنولوجيات الحديثة وبتفاعلها مع المنظومة الوطنية للبحث العلمي. هذا وتم التأكيد في ذات الإطار أنه تَجسيما لنفس التوجيهات السامية نحو ضرورة التعويل على الإمكانيات والقدرات الذاتية تعمل المؤسسة العسكرية تأقلما مع التحولات الحاصلة على الصعيد الجيوسياسي والاستراتيجي وتطور طبيعة التهديدات والمخاطر على بلورة الاليات والمشاريع الداعمة لجاهزية المؤسسة العسكرية تعزيزا لمناعة الوطن وضربا لأي خطر أو تهديد.

وفي علاقة بالتساؤل المطروح حول أسباب انخفاض نسبة الأعوان المدنيين بالمهمة والذي يقدر بنسبة 6% بين سنة 2025 و2026، فقد تم التأكيد أنه يعود أساسا إلى إحالة عدد من الموظفين على التقاعد دون تعويضهم في ظل تجميد الإنتدابات بالوظيفة العمومية في السنوات الاخيرة مع التأكيد إلى أنه في سنة 2026 تم الترخيص لانتداب 653 عونا مدنيا نظرا للنقص الحاصل في الأعوان المدنيين بالوزارة في عديد من الاختصاصات.

أما فيما يتعلق بعمال المناولة وتطبيقا لأحكام القانون عدد 9 لسنة 2025 المؤرخ في 21 ماي 2025 المتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة والأمر عدد 327 لسنة 2025 والمتعلق بمنع المناولة في القطاع العام وحل شركة الاتصالية للخدمات الذي يتنزل في إطار الدور الاجتماعي للدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية في كافة أبعادها لضمان الحد الأدنى للأمان الوظيفي، تمّ التأكيد على أنه جاري العمل على استكمال الإجراءات المستوجبة لإدماج العمال المَعنيين بأحكامه الذين تجاوزت مدة عملهم سنة بتاريخ صدور الأمر المشار إليه أعلاه، وهي بصدد تسوية وضعية الأعوان الذين لا يستجيبون لشرط الأقدمية وذلك بمقتضى عقود محدودة المدة في انتظار فتح مناظرات بعنوان سنة 2026. مع الإشارة الى أن الوزارة بادرت بمشروع نص ترتيبي من أجل سحب منحة تسند للعملة من المدنيين بالإدارة المركزية على نظرائهم من عمال المؤسسات العمومية ذات الصبغة غير الإدارية الراجعة بالنظر للوزارة.

وحول الملاحظات والاستفسارات المتعلقة بالتكوين المهني، تم التأكيد أن وزارة الدفاع الوطني تساهم في المجهود الوطني لتطوير الموارد البشرية والرفع من جودة التكوين ودعم طاقة التشغيل من خلال تمكين الشبان المجندين والمدنيين من كسب خبرات ومهارات في اختصاصات تؤهلهم للاندماج في سوق الشغل. كم تم التأكيد أن الوزارة تُولي العناية اللازمة لمنظومة التكوين المهني في المراكز التّابعة لها في كل الاختصاصات. مع التركيز على الجانب المُتعلق بالجودة في محتواه، مع الاشارة أن وظيفة التكوين المهني صلب الوزارة تؤمن تكوينا في حوالي 61 اختصاصا من مختلف القطاعات والمجالات التي تلبي احتياجات سوق الشغل وعلى عدة مُستويات متطابقة مع ما يتم به العمل بمراكز التكوين المهني التابعة لوزارات الاختصاص. كما تمت الإشارة الى أن منظومة التكوين المهني بالوزارة تضم 12مركزا آخرها مؤسسة التكوين المهني في الغوص بجرجيس بالإضافة إلى عدد من المشاريع التي هي بصدد الإنجاز مع إحداث اختصاصات جديدة،

وفي علاقة بواقع وآفاق التعاون الدولي العسكري، تم بيان أنّ الدولة التونسية لها العديد من الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها منذ الاستقلال وذلك حسب شروط وضوابط معيّنة، مع التأكيد على أنّ الهدف منها هو تأطير التعاون الدولي مع الشركاء في إطار الربح المشترك على عديد الأصعدة. مع الإشارة أن دفع التعاون الدولي هو محور مُهم من محاور تطوير القدرات العسكرية للقوات المسلحة في علاقة بقيامها عل أحسن ما يرام بوظائفها الأساسية المتمثلة في حماية الحدود ومقاومة الإرهاب والتصدي للجريمة المنظمة والعابرة للحدود والحد من الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر والحفاظ على الأمن

القومي بصفة عامة من خلال توفير التجهيزات والمشاركة في برامج التدريب والتكوين ومواكبة لكل التطورات في علاقة باكتساب المعارف والمهارات والتقنيات التي تهم التسليح والرفع من القدرات الدفاعية والجاهزية العسكرية حسب المعايير الدولية وتبادل الخبرات والانفتاح على المحيط الإقليمي والدولي لتعزيز المؤسسة العسكرية في جميع المجالات.

وردا على تفاعلات النواب من اللجنتين حول مسألة تراخيص العبور للمناطق الحدودية العازلة تمت الإجابة عموما بأن الوزارة سعت بالتنسيق مع المصالح الأمنية والسلط الجهوية لتبسيط وتيسير إجراءات الدخول إلى هذه المناطق وذلك عبر اتخاذ جملة من التدابير العملية وفق الإجراءات والتراتيب الجاري بها العمل.

وبخصوص التساؤلات المثارة حول الصحة العسكرية تم التأكيد، على المجهودات التي تبذلها وزارة الدّفاع الوطني لدعم المنظومة الصّحّيّة العسكريّة مع بيان تطور الخدمات المقدمة في اطارها من ذلك الإشارة على سبيل الذكر الى النقلة النوعية والقفزة الهامة التي حققها المستشفى العسكري الجامعي بصفاقس خلال هذه السنة بالنظر الى حداثة انطلاقته التي كانت في شهر مارس من سنة 2024 والتأكيد على ما تم تسجيله من توسيع في نشاطه والاختصاصات التي يقدمها مع تعزيزه بالأفراد وبالتجهيزات الطبية وتطور في الخدمات التي يقدمها. وكذلك بالنسبة إلى المستشفى العسكري بقابس الذي شهد تطورا في خدماته رغم النقص المسجل في بعض الاختصاصات مع الافادة انه تم تعزيزه في موفي سبتمبر بالأفراد من الإطارات الشبة الطبية والإطارات الطبية وموازية للطبية. فضلا عن الترفيع في حصة المستشفى من أطباء الاختصاص في إطار الخدمة الوطنية خارج القوات المسلحة. إضافة الى الانتهاء في 2025 من إحداث بناية جديدة لإيواء اقسام استشفائية بما من شأنه أن يحسن في نوعية الخدمات. مع التأكيد بأن الوزارة من خلال مصالحها المختصة تعمل بصفة دائمة على مزيد تطوير المنظومة الصّحّيّة العسكريّة من خلال خطة وبرنامج عمل وتواصل وعقد اجتماعات رفيعة المستوى دوريا وبصفة مستمرة بحضور مديري المستشفيات لتجاوز النقائص. وبالنسبة إلى طلبات تركيز مصحات ومستشفيات جامعية بعديد الولايات تم التأكيد على أن الوزارة بصدد دراسة خارطة توزيع الهياكل الصحية داخل الجمهورية التونسية وفق معيار الحاجيات وتمركز الوحدات العسكرية والثكنات العسكرية وفي إطار التكامل مع الصحة العمومية مع التأكيد أن المؤسسة العسكرية لا تتردد في تقديم الخدمات الصحية للمدنيين من خلال ما تقوم به على سبيل المثال من تركيز لمستشفيات ميدانية وقوافل صحية متنقلة.

وبخصوص التساؤلات المُتعلقة ببرنامج نقل الثكنات العسكرية خارج المناطق العمرانية، تم التأكيد على أن الوزارة تعمل في هذا الموضوع منذ 2018 بالتنسيق مع وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وفق برنامج خُصوصي ومقاربة مرحلية وتم ضبط الأولويات والاتفاق على مخطط مديري يتم تنفيذه على مراحل مدروسة وحالة بحالة مع مراعاة المقتضيات الأمنية والاجتماعية للعسكريين في علاقة بالسكن والنقل وتأخذ كذلك بعين الاعتبار مطالب المواطنين ومتساكني المناطق المعنية. كما تمت الإشارة الى أنه تم الاتفاق على تسوية وضعيات عدة ثكنات على غرار ثكنات قابس وجرجيس وسوسة مع مُواصلة مُخطط العمل في الغرض للنّظر في كل الوضعيات المطروحة بناء على المقاربة المذكورة.

وجوابا على التساؤلات المتعلقة بمشاريع النصوص القانونية ذات الصلة بمرفق الدفاع الوطني، تم التأكيد أنه في إطار دعم أداء هذا المرفق ونجاعة تدخلاته وجاهزيته وأهمية تطوير الاطار القانوني المنظم له وتجسيما لمقومات الثورة التشريعية، فإنه يجري حاليا الاشتغال على استكمال جملة من النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بالأطر القانونية المنظمة للمؤسسة العسكريّة مع تفاوت على مستوى التقدم في الاعداد والانجاز ومنها بالخصوص مشروع قانون أساسي لتنظيم الجيش ومشروع قانون مُراجعة نظام الخدمة الوطنية ومشروع قانون مراجعة النظام الأساسي العام للعسكريين ومشروع قانون مُراجعة مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية ومشروع نص ترتيبي يتعلق بمراجعة التنظيم الهيكلي لوزارة الدفاع الوطني بما ينسجم مع تطور هيكلتها وتعدد أدوارها وبما ينسجم مع مقتضيات مقاربة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

III. توصيات اللّجنتين:

خلُصت اللّجنتان في نهاية أعمالهما حول مشروع ميزانية مهمة وزارة الدفاع الوطني لسنة 2026 إلى عدد من التوصيات ذات الصلة وتتمثل أهم هذه التوصيات فيما يلي:

الدعوة الى تعميم التجربة التنموية الرائدة لمشروعي رجيم معتوق والمَحدث اللّذان يُعدان مكسبًا حضاريًا وقصة نجاح للجيش الوطني يُراكم بها نجاحات عديدة تُثري رصيده في المجالات الاجتماعية والبيئية والأمنية و تعكس دور المؤسسة العسكرية في إسناد المجهود الوطني للتنمية خاصة بالمناطق الصحراوية لتشمل مناطق أخرى من الجمهورية بما يساهم في دفع التنمية الجهوية والمحلية ويساعد في مواصلة انجاز المشاريع التنموية في مجالات تطوير الواحات والزراعات البيولوجية وتثمين الغطاء النباتي والمساهمة في تطوير الطاقات البديلة والمتجدّدة وتنمية الصناعات المرتكزة على الموارد المحليّة والمساهمة في تطوير مشاريع السياحة البديلة،

مزيد دعم برنامج الإحاطة بالعسكريين من خلال تدعيم خاصة الهياكل الصحية العسكرية بالموارد البشرية المختصة من إطارات طبية وشبه طبية في مختلف الاختصاصات،

التسريع في إحالة المراجعة الشاملة لقانون الخدمة الوطنية الذي تعمل الوزارة عليه حاليا، ودعم دور الخدمة الوطنية في تعزيز حِسّ الانتماء الوطني لدى الناشئة ودعم دور ها في مجال التنمية الشاملة.

IV. قـــرار اللّجنتين:

وبذلك أنهت لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح بمجلس نواب الشعب ولجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم النّظر في مهمّة الدّفَاع الوَطَنِي من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنتين على هذا العمل الهام والجاد والآن نشرع في النقاش العام في جزئه الأول المتعلق بمداخلات السيدات والسادة أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم برئاسة السيد عماد الدربالي، رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم، فليتفضل.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد رئيس مجلس النواب الشعب،

شكرا لأعضاء لجنتي النظام الداخلي والمسائل القانونية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم ولجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح بمجلس نواب الشعب على العمل المشترك وعما تضمنه التقرير من مقترحات قيمة.

في البداية، السيد وزير الدفاع الوطني المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الوفد المرافق له،

السيدات والسادة نواب البرلمان التونسي،

الحضور الكريم،

أسعد الله صباحكم جميعا بكل خير ومرحبا بكم.

بداية نرحب بالسيد وزير الدفاع الوطني السيد خالد السهيلي وبالوفد المرافق له، ونتوجه إليهم بخالص الشكر والتقدير على حضورهم بيننا اليوم لمناقشة مهمة وزارة الدفاع الوطني.

السيد وزير الدفاع المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

في مستهل هذه الجلسة نستحضر بكل فخر واعتزاز نضالات وتضحيات جيشنا الوطني ونترحم على أرواح شهداء مؤسستنا العسكرية الأبرار الذين قدموا حياتهم فداء للوطن دفاعا عن رايته وسيادته ووحدة ترابه. كما نتمنى السلامة والعافية لكل الجرحى والمصابين من أبناء الجيش الوطني عرفانا بما بذلوه من تضحيات وبطولات ستظل محفورة في ذاكرة الوطن وضمير شعبه، فالمؤسسة العسكرية في بلادنا تظل عنوانا للشرف والانضباط وهي الركيزة الصلبة التي تستند إليها الدولة في حماية حدودها وصون سيادتها وضمان أمنها واستقرارها وقد كانت وما زالت نموذجا للولاء للوطن والالتزام بالواجب الوطني تؤدي مهامها بكل كفاءة ومسؤولية.

كما نثمن الدور الفعال الذي تضطلع به هذه المؤسسة في دعم التنمية الوطنية خاصة بعد 25 جويلية 2021، حيث تعزز حضورها في مختلف الجهات من خلال المساهمة في إنجاز المشاريع وتطوير البنية التحتية ومساندة المجهود الوطني في فك العزلة ودفع عجلة الاقتصاد بما يعكس روح الدولة الجديدة القائمة على الاندماج بين الأمن والتنمية والسيادة.

إن هذا المسار التاريخي أعاد الاعتبار لدور الدولة الوطنية ومؤسساتها السيادية وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية باعتباره الضمانة الحقيقية لاستمرار الدولة وحماية الشعب وصون القرار الوطني المستقل ويأتي لقاؤنا اليوم في سياق وطني دقيق نعمل فيه جميعا على بناء دولة عادلة قوية قوامها الأمن والتنمية والسيادة ومن هذا المنطلق فإن المجلس الوطني للجهات والأقاليم يؤكد دعمه الكامل للمؤسسة العسكرية ولمجهودات وزارة الدفاع الوطني الرامي إلى تطوير قدراتها وتعزيز جاهزيتها وتحسين ظروف العمل لأبنائها من ضباط وجنود عرفانا منا بما يقدمونه من تضحيات جسام.

وفي هذا الإطار نؤكد على ضرورة دعم الصناعات الدفاعية الوطنية وتوسيع مجالات الشراكة مع الدول الشقيقة والصديقة على أساس احترام السيادة والمصلحة الوطنية العليا حتى تبقى تونس قوية بجيشها منيعة بوحدتها وعصية على كل محاولات المساس بأمنها واستقلالها.

حفظ الله تونس وجيشها وشعبها، وفقنا الله جميعا بما فيه خير لتونس ولشعبها.

نمر الآن إلى النقاش العام والكلمة بداية للسيد النائب المحترم السيد جلال القروي، المقعد عدد 116 وله ست دقائق فليتفضل.

السيد جلال القروي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الدفاع الوطني،

السادة النواب،

يشرفني اليوم أن أتدخل في مناقشة ميزانية وزارة الدفاع الوطني وهي من أهم الوزارات لأنها تمثل رمز السيادة وحصن الوطن أمام كل التهديدات.

سيادة الوزير، جيشنا الوطني هو المؤسسة التي ما زالت تحظى بثقة كل التونسيين وهو العمود الفقري لأمن البلاد واستقرارها ولذلك فإن دعم هذه المؤسسة ليس مجرد بند في الميزانية، بل هو استثمار في أمن تونس ومستقبلها.

أولا، على مستوى الجيش البري، يجب أن نواصل في تطوير القدرات الميدانية والتجهيزات الحديثة وتكوين الكفاءات في مجال الحرب الإلكترونية والاستخبارات الميدانية لأن المعركة اليوم لم تعد فقط في الميدان، بل أيضا في الفضاء الرقمي. من الضروري كذلك أن نعطي أهمية لدور الجيش في التنمية الجهوية خاصة في المناطق الحدودية عبر مشاريع موجهة لتعزيز الأمن والتنمية في آن واحد.

ثانيا، على مستوى الجيش البحري، الوضع في البحر الأبيض المتوسط يعرف توترا متزايدا سواء من حيث الهجرة غير النظامية أو التهريب أو النشاطات غير القانونية في أعالي البحار يجب أن تكون لدينا قوة بحرية مرنة متطورة قادرة على حماية ثرواتنا البحرية ومياهنا الإقليمية خاصة في ظل النزاعات الجديدة حول الغاز والطاقة، من الضروري دعم الأسطول البحري وتحديث الرادارات وأنظمة المراقبة الساحلية بالتعاون مع شركائنا الدوليين دون المس بالسيادة الوطنية.

ثالثا، على مستوى الجيش الجوي، اليوم العالم يتجه نحو "Drone" الطيارات دون طيار وهي لم تعد ترفا تكنولوجيا، بل أصبحت سلاح المستقبل تونس قادرة على تطوير منظومتها الخاصة في هذا المجال عبر الشراكات مع الجامعات ومراكز البحث الوطني وبإمكانيات تونسية، استعمال "Drone" في الاستطلاع والمراقبة الحدودية وحتى في المهام الإنسانية أو البيئية يمكن أن يحدث نقلة نوعية في أداء جيشنا.

رابعا، على المستوى الإقليمي، المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي تعرف تحديات متزايدة الإرهاب، الهجرة غير النظامية، التغيرات المناخية والتوترات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط، كل هذا يجعل من الجيش الوطني خط الدفاع الأول عن السيادة والأمن الوطني ويستوجب منا رؤية شاملة لتقوية التعاون الإقليمي دون المساس باستقلالية قرارنا الوطني، تونس يجب أن تبقى نقطة توازن واستقرار في شمال إفريقيا وأن تكون سياساتها الدفاعية قائمة على الردع لا على التبعية.

أخيرا البعد الإنساني والاجتماعي، علينا أيضا ألا ننسى العسكريين المتقاعدين وعائلات الشهداء والجرحى من واجبنا أن نوفر لهم الإحاطة الاجتماعية والاعتراف الوطني بما قدموه من تضحيات.

سيادة الوزير، ميزانية وزارة الدفاع ليست مجرد أرقام، بل هي ميزانية من أمن واستقرار وسيادة نريد أن نرى فيها رؤية واضحة لتحديث المؤسسة العسكرية ودخولها في عصر الذكاء الاصطناعي والطائرات بدون طيار حتى يبقى جيشنا حديثا قويا ووفيا لتونس وشعبها.

عاشت تونس وعاش جيشنا الوطني حصنا منيعا للوطن. شكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم نور الدين العكروت، المقعد عدد 14، له ست دقائق، فليتفضل.

السيد نورالدين العكروت

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيدي الرئيس،

تحية إكبار وإجلال للسيد القائد الأعلى للقوات المسلحة ولكافة إطارات وموظفي وزارة الدفاع الوطني، كما لا يفوتنا الترحم على شهداء المؤسسة العسكرية التي طالتهم يد الغدر.

تحية لكم السيد الوزير والوفد المرافق،

لا أحد يشك أن المؤسسة العسكرية في بلادنا صمام أمان لما تحظى به من ثقة لدى جميع المواطنين والمواطنات حيث شاهدنا التحام الجيش مع المحتجين في الثورة وفي ملحمة بن قردان وفي كل الأحداث والاحتياجات آخرها في ولاية قابس، كذلك المؤسسة العسكرية تساهم في الارتقاء بالخدمات الصحية لفائدة المواطنين وبالتكوين المهني وفي تنمية الصحراء كما نشاهد في صحراء رجيم معتوق والفوار بولاية قبلي والمشروع الطموح قريبا بولاية تطاوين وتمثيل تونس في البعثات الأممية في كامل أرجاء العالم لبسط السلم، كما نثمن تدخلاتكم في إطار معاضدة جهود الدولة وآخرها التدخل في البلفيدير وساحة برشلونة والمعهد الأعلى للتربية.

أتشرّف بأن أتحدث اليوم حول موضوع جوهري لمستقبل وطننا وذلك لما وقع رصده في مشروع ميزانية 2026.

أولا، الأهمية الإستراتيجية، إن مهمة الدفاع الوطني ليست ترفا أو خيارا ثانويا، بل هي عنصر أساسي لاستقرار الدولة وحماية سيادتها يشمل ذلك حماية التراب التونسي حدودنا البرية والبحرية أجوائنا والمجال السيادي للدولة، التصدي للتهديدات التقليدية والتهديدات غير التقليدية كالإرهاب والتهريب والهجرة غير الشرعية، دعم السلطات المدنية عند الحاجة في إطار القانون لتعزيز الأمن القومي والتنمية، المساهمة في التنمية الداخلية من خلال المشاريع العسكرية التنموية بالتوازي مع المهام الأمنية.

الوزارة تعتبر أن هذا التطور يأتي ضمن إستراتيجية شاملة تمتد إلى سنة 2030 تهدف إلى رفع جاهزية المؤسسة العسكرية وتحديث مواردها، خلال الجلسة النيابية المشتركة استعرضت المحاور الإستراتيجية والبرامج الفرعية والأنشطة ومؤشرات الأداء لهذه المهمة.

ثالثا، المحاور الأساسية لمهمة الدفاع الوطني من خلال المعطيات المطروحة نلاحظ أن مهمة الدفاع الوطني ترتكز على محاور رئيسية من بينها النجاعة العملياتية :ضمان قدرة الجيش على التعامل مع التهديدات المختلفة بكفاءة ومرونة، دعم السلطات المدنية: تدخل المؤسسة العسكرية عند الحاجة لدعم الجهود المدنية ضمن الإطار القانوني، تطوير الموارد البشرية: توفير مناخ ملائم لتكوين وتدريب وجاهزية المنتسبين، المشاركة التنموية، المؤسسة العسكرية تنخرط أيضا في المشاريع التنموية التي تساهم في تحسين البنية التحتية والخدمات في الجهات السالف ذكرها.

رابعا، التحديات التي تستدعي الانتباه: التمويل الكافي والتجهيزات الحديثة رغم الزيادة يبقى السؤال ما إذا كانت الاعتمادات كافية لمواجهة التهديدات المتزايدة والتحديث التقني، التوازن بين المهام الأمنية والمساهمات التنموية، يجب ضمان أن تدخل المؤسسة في مهام مدنية لا يضعف التركيز على مهام الدفاع الأساسية، التكامل بين الدفاع والأمن الداخلي والتنمية الجهوية، لا بد من تضافر الجهود بين مختلف المؤسسات لتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية معا.

خامسا، توصيات ومقترحات، بناء على ما سبق أقترح ما يلي:

توجيه جزء من الزيادات إلى التجهيزات التقنية الحديثة كي تكون المؤسسة في مصاف الجاهزية.

تعزيز التكوين والبحث العسكري لرفع مستويات الكفاءة لدى المنتسبين وتطوير الخبرات الذاتية.

دعم التكامل بين المؤسسة العسكرية والجهات المحلية عبر البرامج المشتركة بما يعزز الاستفادة التنموية ويثبت التواجد الأمني في الجهات.

تشجيع الشفافية في عرض تفاصيل التنفيذ أمام البرلمان والمجتمع لتقوية ثقة المواطنين في جهود المؤسسة العسكرية.

في الختام، إن هذه الزيادة في ميزانية مهمة الدفاع الوطني تعد إشارة إيجابية تدل على أن الدولة تقر أن الأمن والاستقرار ليسا منة، بل استثمار ضروري لطمأنة المواطنين وازدهار البلاد، وهنا أدعو إلى أن تتحول هذه الإشارة إلى واقع فعلي من خلال تنفيذ فعال وتضافر جهود بين كل القطاعات المعنية.

سيدي الوزير، أهالي معتمدية جرجيس حملوني رسالة مفادها أن الثكنة العسكرية الموجودة بوسط المدينة تمتد على أكثر من 16 هكتارا على شواطئ جرجيس لم يعد وجودها له مبرر خاصة أنها ثكنة لجيش البر الفوج 15 مشاة ميكانيكية ويطالب أهالي جرجيس بنقلها خارج المدينة حتى يتم استغلال العقار في تنمية المنطقة ورفع القيود عن البنايات المجاورة للثكنة الحالية.

سيدي الوزير، هذا الملف موجود في وزارتكم وننتظر قرارا لفائدة جرجيس، وقد تحدثنا مع عديد الأهالي والناشطين واقترحوا حلولا مثل إبقاء مساكن الأفراد على الشاطئ ونقل الثكنة إلى خارج المدينة.

نقطة أخرى، المنطقة العازلة بين بن قردان وتطاوين، سيدي الوزير، لدينا أكثر عدد من المواشي والإبل وهذه المنطقة تمثل إشكالا في التنقل لفلاحينا نطلب من سيادتكم المرونة وتسهيل إعطاء التراخيص لأهالينا للتنقل إلى مراعيهم وزراعاتهم بالمنطقة العازلة بين بن قردان وتطاوين وشكرا السيد الرئيس.

عاشت تونس حرة مستقلة منيعة أبد الدهر.

المجد للشهداء والعزة للوطن.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم هشام مباركي، المقعد عدد 43 فليتفضل.

السيد هشام مباركي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الدفاع والوفد المرافق،

في البداية تحية من خلال شخصكم الكريم إلى رجال الجيش التونسي على الميدان الذين يصلون الليل بالنهار للحفاظ على حدود تونس وأمنها وسيادتها.

في الحقيقة اليوم مداخلتي تقتصر على أسئلة موجهة للسيد وزير الدفاع.

في ظل التحديات التي فرضها العالم الرقمي والتسارع الكبير في هذا المجال، سيدي الوزير: هل أعددنا العدة لهذا؟

سؤال آخر: ما هي برامج الوزارة لتحديث المقرات العسكرية؟

سؤال ثالث: ما هي الخطط التي وضعتها وزارة الدفاع في مجال الرقمنة وتحسين وتقريب الخدمات؟

فيما يتمثل دعم وزارة الدفاع للتنمية في البلاد التونسية؟ نعرف جيدا أن وزارة الدفاع لديها صولات وجولات في التنمية في العشريات القادمة في البناءات وفي الجسور نأمل أن تساهم الوزارة مجددا في مثل هذه المسائل.

السيد الوزير، ما هي إجراءات وزارة الدفاع للهجرة غير الشرعية سواء برا أو بحرا؟

سؤال آخر: هل هناك نية لمضاعفة الانتدابات بوزارتكم؟

السيدي الوزير، الثكنة العسكرية في ولاية توزر وصل إليها الزحف العمراني كباقي الثكنات، هل هناك نية لتغيير المقر؟

السيد الوزير، لدي اقتراح نص قانوني لو تسمح من طرف وزارتكم بالاشتراك مع وزارة...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

بإمكانك أن تواصل الفكرة.

السيد هشام مباركي

الشريحة العمرية الموجودة في السجون من 20 إلى 30 سنة لو تقوم الوزارة بإعداد نص قانوني بالمشاركة مع وزارة العدل يقع دمجهم مباشرة في الخدمة العسكرية أعتقد أن الخدمة العسكرية ستساهم بشكل كبير في تكوينهم وتطوير قدراتهم الذاتية.

عاشت تونس حرة أبية.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيدة النائب المحترمة سيرين قزارة في المقعد عدد 15، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة سيرين قزارة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدات والسادة الكرام تحت قبة البرلمان،

تحية شكر وتقدير إلى السيد الوزير والوفد المرافق له، وإلى قواتنا العسكرية على مجهوداتهم المبذولة،

السيد الوزير المحترم،

يسعدني في هذا الإطار أن أتدخل اليوم لأثير مسألة على قدر كبير من الأهمية بالنسبة إلى فئة واسعة من المواطنات والمواطنين من ذوي الإعاقة وهي مسألة الإعفاء من الخدمة العسكرية وآليات تطبيقها في ظل ما تشهده بلادنا من سعي نحو ترسيخ مبدأ المساواة والتكافؤ في الفرص واحترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رغم وضوح النصوص القانونية التي تكرس حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أننا ما زلنا نسجل في الميدان حالات الأشخاص من ذوي الإعاقة يتم استدعاؤهم أو حتى اعتبارهم مفتش عنهم لأداء الخدمة العسكرية.

آلية الإعفاء لم تفعل بعد بصفة ناجعة بين وزارتي الدفاع والشؤون الاجتماعية وهذا وضع غير مقبول يمس من كرامة الأشخاص ذوي الإعاقة ويعبر عن خلل إداري يمكن تداركه بسهولة عبر التنسيق والتبادل الإلكتروني للمعطيات بين الهياكل المعنية.

من هذا المنطلق أطالب بما يلي:

- تفعيل آلية إعفاء كل شخص حامل لبطاقة الإعاقة عبر الربط المباشر بين قاعدة البيانات في وزارة الدفاع ووزارة الشؤون الاجتماعية.
- إصدار نص تطبيقي واضح ينظم هذه الإجراءات ويحدد المسؤوليات بدقة حتى لا تبقى الأمور خاضعة للاجتهادات المحلية.
- ضمان تكوين الإطارات بمراكز التجنيد والإحصاء في التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة بطريقة تحفظ كرامتهم وتيسر إجراءات الإعفاء دون عناء أو تنقل متكرر.
- تضمين هذه الإجراءات في ميزانية وزارة الدفاع لسنة 2026 في إطار رقمنة الخدمات وتطوير المنظمات المعلوماتية ذات البعد الاجتماعي والحقوقي.

السيد الوزير، إن الدفاع عن الوطن مسؤولية الجميع ولكن احترام خصوصية ذوي الإعاقة جزء من هذا الدفاع لأنه يترجم احترام الدولة لمواطنيها جميعا دون استثناء، نريد أن نرى في سنة 2026 إدارة عصرية منصفة رقمية تجنب الأشخاص ذوي الإعاقة المعاناة الإدارية.

عاشت تونس حرة مستقلة أبد الدهر.

المجد للشهداء والعزة للوطن وشكرا لكم.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم بالقاسم يعقوبي، له أربع دقائق في المقعد عدد 113.

السيد بلقاسم يعقوبي

أما بعد،

أهدي تحياتي إلى سيادة رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة حفظه الله وأبقاه وإلى كافة الأسلاك العسكرية برا وجوا وبحرا لما يقومون به من عمل جبار لصالح البلاد والعباد والحفاظ على مؤسسات الدولة ومكتسباتها ومنشآتها الحيوية لأن تونس أمانة بين أيدينا جميعا لنقف صفا واحدا من أجلها حتى تبقى عالية شامخة ورايتها ترفرف فوق البنيان العالية وفي كل بلدان العالم.

أيها الضباط وضباط الصف والجنود، أنتم رجال تونس وأسودها تحمونها وتحمون حدودها وتسهرون من أجلها حفاظا على أمنها وترابها لأن تونس ليست ضيعة مهملة لمن لا وطنية لهم يلعبون ويرتعون كما يشاءون فيها، بل تونس بأمنها وجيشها وبرجالها ونسائها الوطنيين الأحرار يخافون عليها ويحرسونها بالليل وبالنهار.

رحم الله شهداء المؤسسة العسكرية التي سالت دماؤهم في الجبال وفي الوديان وفي الصحراء فداء لتونس الوطن العزيز وتركوا ورائهم أمهاتهم وآبائهم وأولادهم وزوجاتهم فنحن جئنا إلى هنا حاملين أمانتين ثقيلتين، الأولى هي تونس والثانية هي شعبنا الذي ودع ثقته فينا لندافع عنه وعلى حقوقه المشروعة التي ضمنها له الدستور.

ومن هذا المكان من داخل مجلس نواب الشعب، أدعو السيد وزير الدفاع الوطني أن يقف إلى جانب عائلات الشهداء والجرحى بالتكريم لهم في كل المناسبات وأن تكون الأولوية لأبنائهم في الانتدابات العسكرية والتكوين المهني والتشغيل والصحة المجانية ضمن وزارة الدفاع الوطني وتحسين وضعية العسكريين المباشرين بالمنح والترقية العسكرية.

وفي الختام، "فلا عاش في تونس من خانها ولا عاش من ليس من جندها نموت ونحيا على عهدها حياة الكرام وموت العظام".

عاشت تونس، عاش جيشنا الوطني.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم بلقاسم نفيص، له أربع دقائق في المقعد عدد 104 فليتفضل.

السيد بلقاسم نفيص

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكل الوفد المرافق له،

تحية لكم جميعا كل السادة الزملاء الحضور،

حقيقة، كل التحية وكل التقدير لجيشنا الوطني الباسل الذي يسعى دائما إلى مقاومة الهجرة غير الشرعية ومكافحة التهريب وكل أمن هذا الوطن.

سيدي الوزير، لدي أربع نقاط:

النقطة الأولى: الساتر الترابي الممتد من بن قردان إلى ولاية تطاوين، وبما أنني نائب عن ولاية تطاوين أحد فلاحي ومواطني تطاوين بالأساس فإن هذا الساتر سيدي الوزير عند إنجازه من قبل وزارة الدفاع يمتد على مسافة تفوق خمس كيلومترات بيننا وبين الجارة الشقيقة ليبيا ونحن في حقيقة الأمر مع الساتر الترابي ومع أمن تونس ولا نرضى بالتفريط في أي شبر من ترابها غير أن هناك مساحة تقدر بحوالي أربع كيلومترات لم تستغل، وإذا ما احتسبت هذه المسافة الممتدة من بن قردان إلى الحدود فإنها تقارب ثلاثمائة كيلومتر وتضم آلافا بل مئات الآلاف من الهكتارات وهي من أجود الأراضي ذات الصبغة الفلاحية، هذه الأراضي خسرتها الفلاحة.

سيدي الوزير، رجاؤنا الوحيد وهو طلبنا المتكرر يتمثل في تغيير مسار الساتر الترابي على حدودنا مع ليبيا وقد قمتم في الفترة الأخيرة بتجديد الحدود بين تونس وليبيا ونحن نشكركم على ذلك، لكن من الضروري أيضا تعديل الساتر الترابي حتى تعود هذه الأراضي إلى أصحابها ويتمكنوا من استغلالها. كما تعلمون كثيرا ما تدخل هذه المساحات قطعان من المواشي دون رعاة مما يخلق إشكاليات بين الفلاح والجيش ومهمة الجيش هي حماية الوطن، لكن يبقى الفلاح في وضعية صعبة عند استرجاع مواشيه، لذلك نرجو إعادة النظر في هذا الساتر الترابي.

النقطة الثانية سيدي الوزير، مراعاة ظروف أصحاب المواشي لأنّهم بدورهم حماة للوطن فالرعاة هناك يمدون الجيش والأمن بالمعلومة ويعملون ليلا نهارا ونحن نعتمد عليهم كما نعتمد على العسكري والحرس فالراعي أيضا مصدر للمعلومة الصحيحة وهو ابن من أبناء تونس. رجاؤنا سيدي الوزير، توجيه التعليمات إلى المصالح المعنية وإلى السادة الجنود لمراعاة ظروف الفلاحة في هذه المناطق.

النقطة الثالثة حول التمديد في رخص بطاقة الصحراء، الفلاحون تمنح لهم رخص لمدد قصيرة شهرين أو ثلاثة أو أربعة أشهر وهم في الحقيقة نفس الفلاحين ولا يوجد فلاحون جدد لذلك فإن منحهم مدة أطول يريح المؤسسة العسكرية والأمنية وبالتالي نرتاح جميعا من هذا الإشكال.

وفي الختام سيدي الوزير، آخر نقطة وهي طلب وملاحظة تتعلق بإسناد بطاقة صحراء خاصة بالفلاح، نحن نعلم أن بطاقة الصحراء تمنح حاليا للرعاة وللزيارات الوقتية، لكن من الضروري أن تكون هناك بطاقة صحراء تمنح للفلاح لمدة سنة أو سنتان على الأقل. ففي عديد المرات سيدي الوزير يتلقى الفلاح اتصالات سواء من المؤسسة العسكرية أو من الراعي نفسه وقد تكون هناك حالة طارئة كلدغة أو مرض لكن صاحب القطيع لا تكون لديه بطاقة صحراء فيضطر إلى التنقل عبر طرق ملتوية ويتصل بمن له بطاقة صحراء في وقت متأخر من الليل رغم أنه صاحب القطيع ومعروف وكان من المفروض أن تكون لديه بطاقة رسمية يحملها تمكنه من التدخل عند مرض الراعي أو عند حصول إشكال في القطيع يذهب إليه ويعوضه بشخص آخر معروف ومن حقه أن تكون له بطاقة صحراء رسمية.

وشكرا لكم والشكر لكل حامي وحماة هذا الوطن ولكم منا كل التقدير. شكرا سيدي.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة هدى الجلاصي، لها أربع دقائق في المقعد عدد 256، تفضلي.

السيدة هدى الجلاصي

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم، ولنائبيك، زملائي وزميلاتي،

السيد وزير الدفاع الوطني والوفد المرافق لك، مرحبا في رحاب البرلمان،

يشرفني أن أتوجه إليكم بهذه المداخلة التي تعبر عن تقديرنا العميق لدور المؤسسة العسكرية في حماية الوطن والحفاظ على أمنه واستقراره في ظرف إقليمي دقيق يشهد تحديات أمنية متزايدة.

لقد أثبت الجيش الوطني في مختلف المحطات التزامه بالدفاع عن سيادة تونس ووحدة ترابها وساهم في دعم الأمن الداخلي ومساندة جهود التنمية ومجابة الكوارث الطبيعية، لكن في المقابل تفرض التحولات المتسارعة في طبيعة التهديدات ضرورة تطوير المنظومة الدفاعية لتكون أكثر قدرة على الاستباق والتأقلم مع المتغيرات الجديدة خاصة في مجال الأمن السيبرني والمراقبة الإلكترونية والتجهيز الحديث.

سيدي الوزير، ميزانية وزارة الدفاع والتي تمثل مجهودا وطنيا معتبرا إلا أن توزيعها بين التجهيز والتكوين والرعاية الاجتماعية يحتاج إلى مزيد من المراجعة لضمان التوازن بين متطلبات الدفاع وحقوق الإطارات والأعوان ونحن نثمن ما تحقق من برامج لتأهيل العسكريين، لكن تحسين الوضع الاجتماعي لعائلات الشهداء والجرحى يظل أولوية أخلاقية ووطنية لا تحتمل التأجيل.

كما أن إعادة تفعيل الخدمة الوطني ضمن رؤية جديدة تربط بين الواجب العسكري والتكوين المهني، يمكن أن تمثل رافدا حقيقيا لترسيخ قيم الانتماء والانضباط لدى الشباب.

وختاما نعبر عن دعمنا الكامل للمؤسسة العسكرية ونأمل في رؤية إستراتيجية دفاعية شاملة تدمج بين الأمن التقليدي والأمن السيبرني والاقتصادي وتكرس دور الجيش الوطني كقوة انضباط وبناء وتنمية وشكرا. شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيدة النائب المحترمة زكية المعروفي، المقعد عدد 14 فلتتفضل.

السيدة زكية المعروفي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الدفاع، وكل الوفد المرافق له،

السيد الوزير، الإشكال اليوم في تونس هي "La communication" المؤسسة العسكرية بكل ما تكتسيه مهمتها من تحفظ في العمل إلا أن الانفتاح واجب خاصة للتعريف بأهمية هذه المهمة عند الشباب حتى لا يصبح العمل في صفوف الجيش الوطني هو حل البطالة لا غير، الهدف هو خلق شغف المهنة عند الناشئة حب العمل من أجل الذود عن حرمة الوطن بعيدا عن الرتب العسكرية لأن خدمة البلاد من أي موقع شرف عظيم يختار نهجه الصادقون.

"Les journées d'appel" والدخول للمؤسسات الثانوية هو الحل ولما لا الزيارات إلى الثكنات تتيح الفرصة للتعرف على بعض العتاد مثل الطائرات والمروحيات وغيرها من تجهيزات الجيش لأن الثكنة العسكرية في بعض الأحيان لا يجب أن تكون كقلعة مغلقة يخشاها المدنيون ويخافون حتى الاقتراب من أسوارها لأننا نخاف من الجيش. يمكن من خلال هذه الزيارات إزالة الصورة السلبية والخوف من المؤسسة العسكرية ولما لا تنظيم عروض للخيالة العسكرية والمظليين في مشهد بهيج وهذا المشهد سيحقق هدفين: إبراز قوة جيشنا الوطني أمام المدنيين وخلق الثقة لدى الشباب وتشجيعهم على الالتحاق بالمؤسسة العسكرية لاكتشاف آفاق مهنية واعدة. كما أن عروض المظليين التي نملك فيها كفاءات متميزة يمكن أن تعكس أهمية تونس في المجال العسكري ويمكن أن يشاهد هذا المشهد العالم أجمع على غرار ما هو معمول به في بلدان أخرى.

العمل على تعزيز التعاون الصحي بين الصحة العمومية والصحة العسكرية لخلق ديناميكية على الصحة التونسية عموما وتقريب الخدمة من المواطنين مع تجاوز فكرة "متاعنا ومتاعكم" لتكون صحة واحدة لكل التونسيين كحق دستوري لا كامتياز يقتصر على العسكريين فقط.

السيد الوزير، بخصوص المتقاعدين نطالب بمزيد المساعدة داخل المؤسسات الاستشفائية وحسن توجيههم وإيلائهم عناية أكبر خاصة أن العسكري ليس مثل المدني عند خروجه إلى التقاعد يمر بوضعية خاصة حيث يشعر بالتخلي وأنتم تعلمون كيف يتم التعامل مع المباشرين والمتقاعدين داخل مؤسسات الصحة وإعطاءهم المزيد من الاهتمام.

أيضا نقترح تشريك بعض المتقاعدين في مناسك الحج والعمرة على غرار ما تقوم به وزارة الداخلية.

كما يطلب المتقاعدون منكم بكل لطف استقبال ممثلين عنهم بصفة دورية للاستماع إلى مشاغلهم حتى لا يضطروا إلى البحث عن إيصال أصواتهم عن طريقنا.

الضيعات العسكرية وطرق تسييرها وأهميتها اليوم في خلق التنمية، هذا من شأنه إحداث ديناميكية عبر تبادل الخبرات مع ذوي الاختصاص "OTD" في المجال الفلاحي فهو من شأنه أن يطور العمل ويفرض عليهم احترام القانون ويحافظ على مقدرات الدولة. هذا المقترح يرمي إلى تطوير نسق العمل في "OTD" على غرار هنشير النفيضة والشعال في التسيير من أجل خلق ثروة فلاحية وطنية حقيقية، فالكفاءات الوطنية العسكرية كلما دخلت مجالا أسهمت في تطويره ونحن نتطلع السيد الوزير إلى تجسيد ذلك أيضًا في المجال الفلاحي وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم كمال الماجري، المقعد عدد 205 وله دقيقتين، تفضل.

السيد كمال الماجري

شكرا سيدي الرئيس،

نجدد الترحيب بالسيد وزير الدفاع وكافة إطارات الوزارة،

السادة النواب الأفاضل،

أتقدم بتحية شكر وتقدير إلى المؤسسة العسكرية جيوشنا الثلاث بما تقدمه من مجهودات لحفظ النظام وحدود الوطن.

ندعم مجهودات المؤسسة العسكرية في مجالات تدخلاتها ومعاضدة كافة الهياكل لتكريس وتحقيق التنمية المستدامة لصالح الشأن العام.

سيدي الوزير، لدي اليوم نقطتان:

الأولى تتعلق بصغار الرتب من العسكريين إذ تطول إجراءات حصولهم على السكن العسكري حيث يقدمون مطالبهم ويبقون أحيانا لمدة سنتين أو ثلاث أو أربع سنوات في الانتظار وربما لا يقع تمكينهم من السكن.

أما النقطة الثانية فتتعلق بالنقل داخل الجيوش الثلاث وما يستوجبه ذلك من مراعاة الجانب الاجتماعي، هناك من يشتغل في الجنوب لسنوات طويلة قد تصل إلى عشر سنوات في حين تكون عائلته مستقرة في الشمال أو العكس مما يؤدي إلى تشتت الأسرة.

وعليه، نرجو منكم سيد الوزير أخذ الحالات الاجتماعية بعين الاعتبار وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

الكلمة الآن للسيد النائب المحترم كمال لحمر، المقعد عدد 259 وله ست دقائق، تفضل.

السيد كمال لحمر

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

شكرا لجميع الزملاء النواب،

مرحبا بكم سيدي الوزير، ومرحبا بجميع الإطارات المرافقة لكم،

في البداية لا يسعنا إلا أن نثمن عاليا الدور الوطني الجليل الذي يضطلع به جيشنا الوطني في الذود عن حرمة الوطن وصون سيادته وحماية مكتسباته وحدوده والذي لا يزال صمام أمان الدولة ودرعها الحصين في مواجهة كل التهديدات سواء كانت أمنية أو إرهابية أو حتى طبيعية أحيانا.

سيدي الوزير، أود أن ألفت انتباهكم إلى الوضعية الصعبة التي يعيشها فلاحو ومربو المناطق الحدودية وخاصة ولاية تطاوين وبن قردان حيث يتعرض العديد منهم إلى تضييقات ميدانية أثناء مزاولتهم لأنشطتهم بالمناطق الرعوية تصل أحيانا إلى حجز وسائل نقلهم ونحن ندرك تماما حساسية المناطق الحدودية والدواعي الأمنية التي تقتضي الحذر واليقظة غير أن هؤلاء الفلاحين هم في الأصل أبناء الوطن الأوفياء يمارسون نشاطهم في ظروف قاسية ويساهمون بجهودهم في دعم الأمن الغذائي والاقتصاد الوطني.

لذلك نرجو من سيادتكم النظر في إمكانية إضفاء مزيد من المرونة في التعامل مع الفلاحين والمربين بالمناطق الحدودية مع الحفاظ على

مقتضيات الأمن الوطني وذلك من خلال آليات تنسيق أكثر نجاعة بين الوحدات العسكرية والمصالح الجهوية للفلاحة بما يتيح لهؤلاء المواطنين ممارسة نشاطهم في كنف الطمأنينة والاحترام المتبادل.

السيد الوزير، إن ملحمة 7 مارس بن قردان تبقى خير دليل على الولاء التام لأهالي تلك الربوع فقد كانوا السند الأول لجيشنا الباسل في مقاومة الإرهاب والدفاع عن الوطن وقدموا الشهداء جنبا إلى جنب مع جنودنا الأبطال.

ختاما المجد والخلود لشهداء المؤسسة العسكرية والشفاء العاجل لجرحاها وحفظ الله تونس وشعبها وجيشها وأمنها من كل سوء ودمتم ذخرا لهذا الوطن وشكرا لكم جميعا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم الفتحي الأعماري، له أربع دقائق في المقعد عدد 218، تفضل.

السيد الفتحي الأعماري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الدفاع الوطني والوفد المرافق،

تحية صباحية إلى الزملاء والزميلات من الغرفتين،

تحية احترام وتقدير لجيشنا الوطني الذي يتمتع بعديد الخصال من وطنية وانضباط وتفاني في أداء الواجب أو أي مهمة توكل إليه من طرف القيادة العليا.

السيد الوزير، المساحة الرعوية المتعارف عليها منذ القديم والممتدة على طول الحدود التونسية مع الشقيقة ليبيا تضاءلت بعد إعلان المنطقة العازلة في سنة 2013 وأصبحت اليوم تهدد مصير الثروة الحيوانية ومصدر رزق العديد من المواطنين. لقد أصبح الفلاح يعاني من التضييق على نشاطه وهذا ما شكل عائقا أمام تطور هذا القطاع، الفلاحون يجدون صعوبات للوصول لقطيعهم بداية من إجراءات منح الرخص وكذلك إجراءات التعامل معهم داخل المنطقة العازلة خاصة في فصل الصيف حيث يكون عمل الراعي بالليل وليس بالنهار.

سيدي الوزير، إقرار إجراءات لتسهيل مرور مالكي القطيع والرعاة لمواشيهم يفتح أمام الشباب باب التشجيع على الاستثمار في هذا القطاع، نحن مع الحفاظ على أمن البلاد، ولكن كذلك الحفاظ على ثروتنا الحيوانية فهي مصدر غذائنا وأمننا.

تحية وطنية شعبية صادقة لجيشنا الوطني.

دمت حصنا حصينا منيعا لتونس على مر الأجيال وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم حسني حسام مزالي، في المقعد عدد 120.

السيد حسني حسام مزالي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أولا أتقدم إليكم وإلى قياداتكم بجزيل الشكر على ما قدمتموه من نجاحات وتضحيات لفائدة تونس.

كثير من أبناء الشعب يتساءلون: هل الجيش في حالة حرب؟ والجواب لا، فبفضل الله أولا ثم بفضلكم تنعم تونس بهذا الأمان لأنه في الخفاء يوجد الكثير من التهديدات الداخلية والخارجية حيث عاشت البلاد في الماضي في فترات سابقة لا داعي للتذكير بها تقلبات وتهديدات وتخطيطات كانت من شأنها المساس بأمن تونس وقد تصديتم لها في الخفاء، أنتم جنود الخفاء الذين حموا تونس وكثير من المواطنين لا يدركون ذلك.

سيدي الوزير، اليوم نلاحظ أن عددا كبيرا من المواطنين رغم انتظارهم منذ 25 جويلية لم يلمسوا بعد تنمية حقيقية فلم يحصلوا على الماء أو شهدوا أي تحسن في الفلاحة ولازالوا ينتظرون. نحن ندرك أن إصلاح البلاد والنهوض بها خاصة أن الميزانية ضعيفة مقارنة بالدول المجاورة ليس بالأمر السهل وذلك يتطلب وقتا وصبرا غير أن هناك من لا يصبر وهناك فئة من الشعب لا تفهم الشأن السياسي تريد فقط أن تخرج فتجد طريقا وتجد ما تأكل، لا تريد شيئا غير موجود وأن يكون الحليب مفقودا أو اللحم باهظ الثمن.

ولهذا أطلب من سيادتكم التدخل العاجل في القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن داخل الدولة خاصة في ظل ما نشهده في مواقع التواصل الاجتماعي والتحركات الجميع فرحون بهذا الوضع والنظام الرئاسي الحالي لا مقارنة بالنظام السابق الذي ساهم في تدهور وتحطيم الدولة التونسية وهذا أمر نحمد الله عليه.

أحب من أحب وكره من كره الشعب التونسي ليس له ثقة إلا في وزارتكم وفي الجيش الوطني ولهذا أطلب منكم تكثيف حضوركم في مسار تحقيق التنمية ولمَ لا الدخول في شراكات لإنجاز مشاريع كبرى والتعاون مع الكفاءات والطلبة التونسيين في مجالات الصناعات الذكية والروبوتيك لتوفير تجهيزات عصرية تساعد على مجابهة الكوارث والحرائق وغيرها.

النقطة الأخيرة سيدي الوزير، مؤلم جدا ما نلاحظه في السنوات الأخيرة من انقطاع عدد كبير من الشباب عن الدراسة وتفشي الإدمان وتأثير التلوث السمعي والبصري والتهميش والانحطاط الأخلاقي ما جعل العديد من الشباب دون أفق أو هدف. فلماذا لا يتم تجنيد عدد أكبر من هؤلاء الشباب بالتنسيق مع وزارة الدفاع خاصة في القضايا التي لا تستوجب سجن الشاب أو الطفل مثل بعض المخالفات أو استهلاك المخدرات؟ ولماذا لا يتم توجيههم إلى الجيش لتلقي تكوين مهني فيخرج شابا متكونا ناجحا ذي حس وطني بدل إدخالهم السجن حيث يزداد وضعهم سوءا ويخرجون محبطين ومثقلين بتجارب سلبية.

شكرا ووفقكم الله.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم أكرم بن سالم، مقعد عدد 73، فليتفضل.

السيد أكرم بن سالم

شكرا السيد الرئيس،

صباح الخير للجميع،

مرحبا بالسيد الوزير، مرحبا بالوفد المرافق،

الحقيقة لا يمكنني اليوم أن لا أتقدم بالشكر والتقدير للمجهودات التي تبذلها وزارتكم الموقرة في عديد المحطات من تاريخ تونس والحمد لله أن بلادنا تمتلك جيشا تونسيا يتميّز بالكفاءة والوطنية. غير أن هناك نقطة أساسية سيدي الوزير أود طرحها وهي مسألة هجرة الكفاءات من وزارة الدفاع.

اليوم لدينا أبناء يدرسون في الأكاديميات العسكرية يقضون خمس سنوات من التكوين وهم متحصلون على شهادة البكالوريا في الرياضيات والعلوم التجريبية بمعدلات 14 و15 و17، نحن نتحدث عن نخبة التلاميذ المتفوقين الذين يدرسون في الأكاديمية ويصرف عليهم الكثير من المال ويؤطرون من قبل دكاترة وأساتذة من خيرة الكفاءات في تونس، لكن بعد تخرجهم يعملون معكم في الوزارة لمدة قد تصل إلى عشرين سنة بأجور لا تتجاوز ألفي دينار في حين نجد أشخاصا آخرين في نفس المناصب وأقل كفاءة وانضباطا يتحصلون على ضعف أو ثلاثة أو أربعة مرات أجورهم في الخواص وهذا ما أدى اليوم إلى هجرة كبيرة للكفاءات من وزارة الدفاع حيث يغادر العديد منهم البلاد للعمل في الخارج. لماذا؟ لأنه والحمد لله، هؤلاء التلاميذ المتخرجين من وزارة الدفاع معروفون بكفاءتهم وانضباطهم واحترامهم للوقت وحسن التنظيم وهي صفات تجعلهم محل طلب كبير وتعرض عليهم عقود مغرية جدا بأجور مرتفعة والشركات تتمنى تشغيل مهندس أو عسكري لكي يسير جميع أمورها على أحسن وجه.

إذا سيدي الوزير، الرجاء مراجعة سلم التأجير لهؤلاء الكفاءات لأنهم محل طلب كبير ويغادرون الوزارة ودولتنا ويتحصلون على أجر خيالي، أنا أعرف أناسا أجرتهم تصل إلى أربعة أو خمسة آلاف دولار أو أورو وهو ما لا يمكن مقارنته بالأجور الحالية داخل الوزارة في تونس.

نحن نعلم أن الوطنية متجذرة في أبناء المؤسسة العسكرية ولا أحد يشكك فيها لكن متطلبات الحياة ومسؤوليات الأسرة ومستقبل الأبناء تفرض على الكثيرين التخلي عن الوطنية والعلم والزي الرسمي "الكمبة" واتخاذ قرار المغادرة بحثا عن لقمة العيش وتحسين مستقبل أبنائه.

لذا الرجاء النظر في مراجعة سلم التأجير لهؤلاء الكفاءات فهم من خيرة ما تزخر به تونس ويستحقون أجورا تتناسب مع كفاءاتهم وتضحياتهم وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم عمر جعيدي، المقعد عدد 13، دقيقتين، تفضل.

السيد عمر جعيدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير والإطارات السامية المرافقة،

أحيي من خلالك ومن خلالهم كل الضباط وضباط الصف وكامل جيوشنا الثلاث على المجهودات الجليلة وتضحياتهم الجسام دفاعا عن الوطن والمصالح العليا للدولة وحماية لشعبها ومقدراتها.

سيدي الوزير، سأتحدث عن نقطتين هامتين:

النقطة الأولى هي تدعيم المؤسسة العسكرية خاصة أبناء العسكريين سواء كان في السلم الدراسي من حيث المنح المجزية في التعليم الابتدائي أو الثانوي أو الإعدادي أو التعليم العالي، الحقيقة اليوم علينا الترفيع والدعم كل الدعم للسادة الجنود والإطارات السامية وتحفيزهم على الأداء الوطني. نحن لا نشك في الأداء الوطني والتضحيات الجسام، لكن في الحقيقة نريد إعطاء أبناءنا شحنات أكثر ودفع في هذه المهنة.

النقطة الثانية السيد الوزير، الحقيقة من خلالك أيضا نشكر المستشفيات العسكرية التي تقدم خدمات جليلة بجودة في إطار رؤيتكم سيدي الوزير للخدمة الطبية العسكرية والمدنية التي نريد مزيد تدعيمها ولما لا يكون في كل ولاية مركز صحي للطب العسكري والمدني قصد تقديم الخدمات للمواطنين والعسكريين في كامل تراب الجمهورية وتدعيم منظومة الصحة العمومية والله الموفق.

نعلم أن ميزانية الوزارة ضعيفة لذلك نأمل تدعيمها أكثر.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، إذا كل الشكر والتقدير للسيدات والسادة نواب المجلس الوطني للجهات والأقاليم على مداخلاتهم القيمة وما تضمنته من مقترحات وملاحظات.

كل الشكر والتقدير أيضا للسيد وزير الدفاع على حسن إصغائه وننتظر تفاعلكم سيدي الوزير مع ما طرحه السادة النواب من إشكاليات ومقترحات وملاحظة.

إذا نرفع الجلسة وقتيا وأحيل رئاستها إلى السيد رئيس مجلس النواب الشعب لإدارة النقاش الخاص بنواب مجلس نواب الشعب. شكرا.

(كانت الساعة الحادية عشرة وخمسة وعشرين دقيقة صباحا)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة الدفاع الوطني

(كانت الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

نستأنف الجلسة،

الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدي غير منتمية، المقعد 209، لها دقيقتان.

السيدة فاطمة المسدي

مرحبا السيد وزير الدفاع،

اليوم نتحدث عن الأمن القومي عن سيادة الدولة وعن حدود الوطن التي لم تعد مجرد خطوط على الخارطة، بل أصبحت خطوط تماس بين مشروع الدولة ومشاريع أخرى تراد لها أن تمر من تحتنا.

سيدي الوزير، المؤسسة العسكرية كانت ولا زالت دائما العمود الفقري للدولة وهي محل ثقة الشعب واليوم أكثر من أي وقت مضى نحن بحاجة إلى يقظة الجيش لأن التحديات تغيرت لم نعد أمام خطر إرهابي فقط، بل أمام خطر ديمغرافي واقتصادي وإنساني يستغل سياسيا. ما يحصل في الحدود البرية وما نراه في السواحل البحرية وما يدار من تفاهمات خارجية، دون مصادقة البرلمان، كلها مؤشرات على شبهة محاولة تغيير تركيبة البلاد تحت عنوان التعاون الدولي.

وأنا أقولها صراحة ملف الهجرة غير النظامية ليس ملفا إنسانيا فقط، بل هو ملف أمن قومي من الدرجة الأولى ومن واجب المؤسسة العسكرية أن تكون جزءا من حماية القرار الوطني لأن المسألة لم تعد مجرد عبور أفراد، بل دخول جماعي خارج الرقابة في وقت تتكاثر فيه التقارير عن تمويلات وشبه مراكز إيواء ومخيمات ومنظمات تعمل دون رقيب.

سيدي الوزير، نريد أن نسمع منكم بوضوح، هل لدى وزارة الدفاع خطة لمراقبة التحركات غير النظامية داخل التراب الوطني في ظل ما يحاك إقليميا؟

هل هناك تنسيق مباشر مع الداخلية لمواجهة التسلل والتمركز غير القانوني داخل المدن؟

نحن نثق في الجيش الوطني ونثق أنه لن يسمح بتكرار سيناريوهات إقليمية استعملت فيها الفوضى السكانية كسلاح ضد الدول.

سيدي الوزير، بخصوص ما يعرف بأسطول الصمود وما تم تداوله من هجوم بطائرات مسيرة قرب سواحلنا وقد لاحظنا تناقضا في التصريحات الرسمية، نريد ولنا ثقة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد صابر المصمودي عن كتلة الأحرار، المقعد رقم 13وله خمس دقائق.

السيد صابر المصمودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الدفاع وسامي إطارات الوزارة،

بداية تحية للأسرة العسكرية كافة وكل التوفيق في مهامها المتعددة من حماية التراب الوطني، التنمية، التكوين بالمدارس وبمراكز التكوين العسكرية ونثمن انفتاح المؤسسة على انتداب حاملي شهادة الدكتوراة وإن شاء الله يقع توظيفها أحسن توظيف لخدمة المؤسسة وخدمة الوطن. كذلك في ميدان الصحة وكنا قد تابعنا منذ تولينا مهامنا المستشفى العسكري الجامعي بصفاقس ونثمن التطور الحاصل في خدماته ونتمنى أن يكون هناك انفتاح أكثر خاصة للفئات الضعيفة من المعتمديات المجاورة.

النقطة الثانية السيد الوزير التي أرغب في التدخل فيها ونعرف حرصكم على رعاية منظوريكم، كنا قد شاركناكم في تنقيح المرسوم عدد 20 لسنة 2022، وخاصة في علاقة بالفصل الثاني وتمت إضافة عبارة "نفسية" تواصل معنا مجموعة من منظوريكم الذين تقدموا بملفات منذ بضعة أشهر لكي تقع تسوية حالاتهم، نتمنى تدخلكم ومتأكدون من حرصكم على رعاية منظوريكم.

النقطة الثالثة السيد الوزير، كنا في بداية الدورة قد ناقشنا مع بعضنا القانون المتعلق بسن أحكام استثنائية خاصة بالإعفاء من واجب أداء الخدمة الوطنية وكانت في شرح الأسباب تسوية لحوالي 400,000 ومنذ ذلك الوقت كان سيكون هناك قانون جديد، مشروع بصدد الإعداد في علاقة بواجب أداء الخدمة الوطنية، الحقيقة نتمنى أن نسرعه. كانت هناك مبادرة خاصة أشرف عليها زميلي السيد رجب مقترح قانون يتعلق بأداء الواجب الوطني في إطار التعيينات الفردية. نتمنى أن نتقدم في المقترح ويكون المشروع مطروحا على المجلس في القريب العاجل لكي لا تتكرر نفس الإشكاليات.

النقطة الرابعة سيدي الوزير هي جهوية، كنت راسلتكم في السابق بخصوص ثلاثة قطع أراضي مخصصة لوزارة الدفاع بمعتمدية صفاقس الغربية التي حقيقة تفتقر للمكان لإحداث مشاريع تنموية منها حاليا معهد ودار ثقافة وكانت إجابتكم تؤكد أن هذه القطع مخصصة لوزارة الدفاع، هناك قطعة محاذية لدار الشباب طريق المطار بصفاقس وكان الرد أن هناك دراسات قصد النظر في إمكانية تمكين الوزارة استغلالها لأغراض ذات علاقة بمرفق الدفاع الوطني، لم يقع حتى ذكر أي شرح في خصوص هذا البرنامج.

نفس الشيء، هناك قطعة أرض محاذية للمنطقة الصناعية واد الشعبوني والإجابة كانت إمكانية استغلال قطعة الأرض في أغراض ذات علاقة بمرفق الدفاع الوطني، أذكر أن هذه القطعة موجودة كذلك في منطقة سكنية محاذية لمنطقة صناعية، نريد بلورة الفكرة ونعرف توجه وزارة الدفاع. والقطعة الثالثة في طريق المحارزة مخصصة باسم ديوان المساكن العسكرية وكنت راسلتكم في علاقة بقطعة الأرض هذه خاصة قطعة وادي الشعبوني حقيقة هي مهملة تعمها الكلاب السائبة ولم تطرحوا إمكانية الاعتناء بها مع البلدية.

نتمنى أن تكون هناك إجابات إضافية ويكون هناك برامج. بالنسبة لديوان المساكن العسكرية هناك برنامج هذه السنة في ولاية منوبة، نتمنى أن تكون هناك إضافات لهذه المشاريع وتكون هناك تهيئة وإحاطة بهذه المناطق...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة، المقعد عدد 278 له دقيقتان.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكم سيدي وزير الدفاع والطاقم المرافق لكم،

أتوجه بالتحية والتقدير إلى السيد رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة التونسية الباسلة، وأتوجه كذلك بالتحية والتقدير لكافة تشكيلات وأصناف جيشنا الوطني الباسل.

أولا، أريد التركيز على طلب من سيادتكم سيدي وزير الدفاع الوطني يتمثل في المساعدة في إنجاز أمثلة التهيئة العمرانية بولاية باجة، سيدي الوزير آخر جلسة في سبتمبر عقدناها في ولاية باجة ما زلنا في مراجعة الأمثلة العمرانية وهي في مرحلة الدراسات وتعرفون الأمثلة الهندسية مكلفة وتتطلب وقتا، فأرجو من سيادتكم مساعدتنا في هذا الموضوع لأن الأمر متعلق بالاستثمار والاستثمار في مجاز الباب ما زال متوقفا على تغيير الصبغة في هذا المجال.

ثانيا سيدي الوزير، أرجو من سيادتكم التنسيق مع السيد وزير النقل بخصوص نقل العسكريين والأمنيين والعملة والطلبة في جهتي مجاز الباب تستور قبلاط الذين يعملون في بنزرت ويبقون في مفترق الطرقات ذهابا وإيابا بالإضافة إلى الكلفة الباهظة وتعرضهم لخطر الطريق نتمنى أن نجد فيه حلا سيدي وزير الدفاع مع السيد وزير النقل.

ثالثا، أرجو مع من سيادتكم التفضل باستغلال الفضاء الصحراوي بزراعة النخيل ليكون العدد كبيرا لدعم المنتوج الفلاحي والمنتوجات الفلاحية الأخرى في فضائنا الصحراوي.

أخيرا أرجو منكم المساهمة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد مسعود قريرة عن كتلة الخط الوطني السيادي، المقعد 106 له ثماني دقائق.

السيد مسعود قريرة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بحماة الديار تحت قبة البرلمان،

مرحبا بالحضور وتحية للشعب التونسي وكل من يشاهد هذا البث المباشر عبر القناة الوطنية الثانية،

أيها السادة، تحية لكل مكونات جيشنا الوطني المرابطين بالصحاري الحارة والجبال الباردة والبحار الموحشة والإداريين والقائمين بالمهام غير القتالية بكل مكان.

الرحمة لشهداء المؤسسة العسكرية بدءا من معركة رمادة ومعركة بنزرت ومقاومة الإرهاب في كل تاريخ تونس.

تحية لجيشنا على الأعمال التالية: حماية الشعب التونسي ومكتسباته من 17 ديسمبر إلى 14 جانفي لأننا كنا شهود عيان على ما يحدث في الساحات.

تحية لكم على حماية المحطات الانتخابية والامتحانات الوطنية ودوركم كبير وواصلوا في هذا الاتجاه.

أيها السادة، لا شك أنكم تتابعون ما يحدث في العالم من حروب ومستجداتها وأذكر من هنا مثلا الاعتداء الصهيوني على غزة وشاهدتم دون شك المقاتل الغزاوي حافي القدمين وهو يفجر "المركافة الصهيونية" من المسافة صفر فهنا تأتي أهمية الروح القتالية وأهمية المعنويات للمقاتل أفضل ألف مرة من حاملات الطائرات ومن الاستخبارات وغيره فعلينا أن نكوّن رجالا ونساء ذوات قدرة قتالية ومعنوية عالية وإرادة صلبة قبل كل شيء.

كذلك الدرس الثاني الذي نأخذه من غزة كيف أن مجموعات قليلة استطاعت أن تخفي الأسرى الصهاينة سنتين متتاليتين رغم الاستخبارات الصهيونية والمساعدات التي تتلقاها من 50 دولة ولم تتوصل إلى أسراها تحت الأرض، هذا درس لا بد لمؤسساتنا العسكرية أن تدرسه وتدرسه لأبنائنا في الكليات العسكرية.

الحرب في جنوب لبنان وضد حزب الله بينت عجز العدو عن التقدم في البر بالدبابات والمدافع وغيره لكنها بينت خطورة الاختراق فالاختراق الذي وقع وألحق ضررا بالطاقم البشري أثر سلبا على اللبنانيين في تلك الحرب وبالتالي من هنا تأتي أهمية الأمن السيبرني وفرقة عتيدة لحماية أنفسنا وجيشنا ووطننا.

كذلك أهمية تفحص كل المقتنيات من شراءات وهبات تأتينا من الخارج بكل دقة، تعلمون جيدا كيف تم اختراق حزب الله بأجهزة الاتصال وتفجير 2900 من القيادة في لحظة واحدة.

أيها السادة، أعرف أنكم تعرفون أكثر منا أما بحكم عمر الشيوخ عندما يصلون عمرا معينا يكثرون من الكلام، أعذروني.

أيها السادة، الاعتداء الصهيوني على إيران بيّن في اليوم الأول قضية الصدمة ثم استطاع الإيرانيون تدارك ضعفهم بعد يومين وتعرفون ما جرى في المعركة وتتبعون ذلك جيدا فقد تحدث الصدمات علينا أن نتعود على تحمل الصدمة مهما كانت خاصة في الظرف الذي تتعرض فيه بلادنا لتهديدات من كل صوب وحدو.

أيها السادة، نريد جيشا يجمع بين الاعتماد على الشعب كما وقع في غزة وجعله حاضنة حقيقية بالتعاون الاقتصادي والإشعاع على المحيط والعلاقات الجيدة بين كل العسكريين ومحيطهم لأننا في حاجة إلى ذلك وجيش له معنويات عالية تدرس أمجادنا من الكاهنة إلى النساء التونسيات اللواتي ضحين بأرواحهن عند قدوم الجيش الفرنسي المستعمر عبر نهر مجردة وأرجو أن يدرج بوضوح في عقيدة جيشنا أن الصهاينة أعداء وأنا لا أفتري هنا، اعتدوا علينا في حمام الشط اعتدوا علينا باغتيال ضيفنا أبو جهاد اعتدوا علينا باغتيال المواطن محمد الزواري، اعتدوا علينا تقريبا حسب الأخبار الواردة في الصحف على أسطول كسر الحصار وهو في ميناء تونسي.

أيها السادة، بالتالي إن اعتبار الصهاينة أعداء في عقيدتنا العسكرية واجب علينا.

أيها السادة، منذ الحرب العالمية الثانية وجدت جيوش الاختصاص، بلادنا صغيرة 162,000 كم لكن لدينا صحاري وجبال وبحر، بودي ولا أعلم ذلك لأن هذه أموركم وشأنكم السري، نتمنى وجود فرق مختصة بالجبال وفرق للصحاري وفرق أخرى للبحار بطبيعة الحال والمدن كل جيش فيه مختصين وهذا وجد في التاريخ وجد فمثلا عند حصار ستالين قراد انتصر ستالين عندما أقدم الجيوش من سيبيريا الباردة وبدأ العد التنازلي للألمان وفك الحصار عن ستالين قراد وبدأت هزيمة الألمان في الحرب العالمية الثانية.

كذلك فشل رومل في صحراء العالمين لأن ليس له جيش يتحمل صعاب الصحراء بينما الإنجليز عندهم تجربة في الشرق الأوسط فتمكنوا من الانتصار على رومل في صحراء العالمين ثم في خط مارث وتعرفون هذا أكثر مني.

أيها السادة، أرجو منكم أن يحقق جيشنا الاكتفاء الذاتي في الغذاء والملبس، هذه أشياء لابد أن تكون لكم مزارعكم ومعاملكم لتحقيق الاكتفاء.

أخيرا، بصفتي نائب عن دائرة جرجيس ومؤتمن على مطالب المواطنين بالجهة، أرجو منكم نقل الثكنة العسكرية إلى مكان آخر مناسب ونحن نقول هذا كمطلب وكلنا فخر بجيشنا لما قدمه وما سيقدمه في المستقبل لأن في نقلها فائدة اقتصادية لتونس عامة وتعرفون المساحة والواجهة التي تحتلها على ساحل البحر وأهمية البحر بالنسبة للمدن الساحلية.

عاشت تونس عزيزة مكرمة أبية، شكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد عدنان العلوش غير منتمي، المقعد عدد 72، له ست دقائق.

السيد عدنان العلوش

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بوزير الدفاع والوفد المرافق،

ومرحبا بكافة الحضور،

لا أحد يشك في مكانة المؤسسة العسكرية في وجدان التونسيين فهي عماد الأمن والسيادة ودرع الوطن عند الشدائد، لكن في الوقت نفسه من واجبنا ونحن نناقش ميزانية وزارة الدفاع لسنة 2026 أن نناقش رؤية الدولة للدفاع الوطني ودوره في التنمية الوطنية.

نحن اليوم في حاجة إلى مقاربة جديدة تجعل من الدفاع الوطني شريكا في التنمية لا فقط جهازا للحماية فالأمن القومي لا يتحقق بالسلاح وحده، بل أيضا بالتنمية وبالشغل وبالعدالة المجالية بين الجهات.

سيدي الوزير، أذكر الحضور، المعروف أنه تاريخ الاستقلال هو 20 مارس 1956 لكن بنزرت استقلت فعليا في15 أكتوبر 1963يعني القوات الفرنسية الحاملة للسلاح بقيت سبع سنوات في بنزرت ونعرف ما حصل في ذلك الوقت من تشريد عائلات وقتل وافتكاك أراضي. في تلك الفترة وصفت بنزرت بأنها مدينة عسكرية واليوم آن الأوان أن نعيد النظر في هذا التوصيف فأن تكون بنزرت مدينة عسكرية لا يعني أن تبقى محرومة من التنمية ولا أن تكون أراضيها مغلقة في وجه الاستثمار وفي وجه المواطن.

سيدي الوزير، رغم تقديرنا العميق لدور المؤسسة العسكرية الوطني إلا أن ملف الأراضي العسكرية المنتشرة في بنزرت الشمالية أصبح يؤرق الأهالي لأنه يمثل عقبة أمام التنمية المحلية فهذه الأراضي الشاسعة مجمدة تنمويا ولا يمكن إنجاز مشاريع سكنية أو استثمارية أو حتى بلدية فيها فقط لأنها مصنفة أراضي عسكرية، ورغم أنها لا تستغل فعليا لأغراض دفاعية فبنزرت الشمالية تملك رصيدا عقاريا كبيرا من أراضي وعمارات وحقول رماية التي أصبحت اليوم بحكم التطور العمراني تتوسط المناطق السياحية والبعض منها يتواجد وسط المدينة.

أتحدث عن الواجهة البحرية وسط المدينة، هناك عمارات قديمة جدا على ملك المؤسسة العسكرية وقرب المنطقة السياحية "المارينا" كذلك توجد أرض بين النزل في المنطقة السياحية سيدي سالم، هناك أراضي شاسعة في مناطق سياحية مثل أقصى نقطة في شمال افريقيا هي راس أنجلة أو منطقة الرأس الأبيض، حقول رماية غير مستغلة أو أصبحت خارج نطاق الاستغلال نقول أراضي "délaissée".

كذلك لدينا عمارة وسط المدينة آيلة للسقوط ومغلقة عمارة كبيرة في نهج 2 مارس 34 نحن لا نطالب برفع يد وزارة الدفاع عن الأراضي ذات الأهمية الإستراتيجية، ولكن نطالب بمراجعة التصنيف وتمكين الجهة من استغلال المساحات غير المستعملة في إطار تنسيق بين وزارة الدفاع وولاية بنزرت والبلدية خاصة في ظل اختناق المدينة عمرانيا والشباب يهاجرون بحثا عن فرص والمطلوب اليوم تثمين هذه الأراضي عبر تحويلها إلى مشاريع سكنية تعليمية وجامعية صناعية وبيئية بالشراكة مع الجيش نفسه، مشاريع تخلق الثروة وتحافظ على رمزية المؤسسة.

نريد من وزارة الدفاع أن تكون شريكا في التنمية ويمكن للوزارة أن تحتفظ بحق الرقابة الأمنية دون أن تمنع الاستثمار فتحويل الأراضي العسكرية غير الضرورية إلى مشاريع تنموية هو شكل من أشكال الخدمة الوطنية الحديثة.

سيدي الوزير، مؤسستنا العسكرية محل اعتزاز واحترام وواجبها أيضا أن تساهم في تحسين ظروف العيش في المناطق التي تحتضنها ومنها بنزرت الشمالية، نحن نطالب اليوم بإدراج برنامج واضح في ميزانية 2026 لتثمين الأراضي غير المستغلة، وندعو إلى تشكيل لجنة جهوية مشتركة دائمة تجمع وزارة الدفاع الولاية والبلدية والنواب، مهمتها مراجعة وضعية الأراضي العسكرية وإعداد خارطة طريق واضحة لتثمينها اقتصاديا وتنمويا.

سيدي الوزير، بنزرت الشمالية قدمت الكثير لتونس وحان الوقت أن تنصفها الدولة وترفع عنها القيود، إن تثمين الأراضي العسكرية ليس مساسا بسيادة الجيش، بل هو شكل جديد من الخدمة الوطنية خدمة للمجتمع للمستقبل وللوطن الذي نحميه جميعا وحان الوقت لنكسر الصورة النمطية عن بنزرت كمنطقة مغلقة نريدها مدينة مفتوحة على المستقبل والمجد للشهداء والعزة للوطن.

في الختام أذكر الجميع أنه في بنزرت لا يوجد كاتب عام ولاية، مدير شركة نقل، مدير "CNSS" في بنزرت ولا في رأس الجبل ولا يوجد مدير "CNAM" في ماطر وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة مريم الشريف غير منتمية، المقعد 109 لها دقيقتان.

رجاء قبل أخذ الكلمة حددوا مقاعدكم مع الكتابة.

السيدة مريم الشريف

سيدي الرئيس، لدي أربع دقائق، السيد محمود العامري تنازل لي عن دقيقتين.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

محمود العامري تمتع بالدقيقتين خاصته.

تفضلي أربع دقائق مخصصة لك أنت على حق.

السيدة مريم الشريف

شكرا سيدي الرئيس،

صباح حب الوطن والوفاء والتفاؤل والعمل والإتقان،

حقيقة نحن فخورون بالمؤسسة العسكرية ونشكركم على كل مجهوداتكم، تحية إكبار وإجلال وتقدير وعرفان لكل قواتنا العسكرية.

سيدي الوزير، نعرف أن الجيش الوطني دائما محايد ويعمل لفائدة راية تونس وحمايتها من الإرهاب والأعداء. سيدي الوزير أنا أطلب من حضرتكم اليوم أن نحمي تونس من التلوث فأقترح أن ينخرط الجيش الوطني في نظافة تونس وحمايتها وجمالها. رأينا التجربة في حديقة بلفيدير وحديقة برشلونة تجربة ناجحة، أنا أقترح حملات تحسيسية سيدي الوزير وتوعوية لنظافة المحيط وغرس الأشجار والأزهار ويحبذا يكون بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم لغرس روح النظافة في أطفالنا وجمال المحيط وجمال البيئة وبعث روح الوطنية والمواطنة فيهم.

كذلك أقترح حملات توعية سيدي الوزير للشباب بالشراكة مع وزارة الشباب والرياضة حول مقاومة العنف وظاهرة الانحدار الأخلاقي ومقاومة التدخين والزطلة والمخدرات.

كذلك يجب التعاون أكثر سيدي الوزير مع وزارة التكوين المهني والتشغيل في احتواء وتأطير التلاميذ المنقطعين عن الدراسة العدد في تزايد والشباب ضائع لأنه يبقى خارج مقاعد الدراسة في سن الثالثة عشر وسيضطر حينها للتوجه نحو الانحراف فالإنسان يختار دائما الشيء السهل ولا يتجه للدراسة والعمل، بل يتجه لكل ما هو مخدرات وكل ما هو سيء.

السيد الوزير، نتمنى تأطير الشباب فشبابنا هو الذي سيأخذ المشعل على بلادنا وشبابنا ضائع اليوم أعيدها وأكررها شبابنا فقد حقيقة القيم والثوابت فالشارع يخرب كل ما تقوم به العائلة في تربية الأبناء.

سيدي الوزير، وزارتكم وزارة سيادية وثقتنا فيكم كبيرة وفي الجيش التونسي، وإن شاء الله نساهم مع بعضنا في إصلاح هذا الشباب. أكثر رسالة لي في هذا المجلس نريد إصلاح الشباب ليعود لحب تونس وحب البقاء فيها والعمل فيها ويرغب في اصلاح بلده ويخدمها مثلما خدمناها.

سيدي الوزير، نتمنى منكم مساعدتنا كمؤسسة عسكرية عريقة ولها إنجازاتها ودائما محايدة وتخدم راية الوطن وحماية المواطن وحماية التونسيين.

وإن شاء الله مع بعضنا سيدي الوزير نعمل على تحقيق تونس جميلة وتونس بخير وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد إلياس بوكوشة عن كتلة الأحرار، المقعد 189، له أربع دقائق.

السيد إلياس بوكوشة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

اسمحوا لي في البداية أن أعبر عن تقديري الكبير للمجهودات المتواصلة التي تبذلها المؤسسة العسكرية لحماية الوطن وتأمين حدوده في ظروف دقيقة وحساسة تتطلب الكثير من اليقظة والانضباط والتضحية.

إن المؤسسة العسكرية كانت وما تزال عنوان الانضباط والكفاءة وركيزة أساسية في استقرار الدولة ووحدتها، لكن من المهم ونحن نتحدث عن الأمن الوطني في مفهومه الشامل أن نؤكد أن الأمن لا يقتصر على البعد العسكري فقط، بل يمتد ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتنموية خصوصا في المناطق الحدودية التي تواجه تحديات متعددة من ضعف البنية التحتية إلى محدودية فرص التشغيل والتنمية.

وفي هذا السياق لا يمكن إلا أن نثمن عاليا الدور الريادي للمؤسسة العسكرية في تنفيذ مشاريع تنموية نموذجية على غرار مشروعي رجيم معتوق والمحدث من ولاية قبيلة، فهذان المشروعان يعدان نموذجا ناجحا للتنمية المتكاملة حيث تحولت مناطق كانت شبه خالية من النشاط الاقتصادي إلى فضاءات إنتاج واستقرار فرجيم معتوق والمحدث لم يكونا مجرد مشاريع فلاحية أو إسكانية، بل كانا مشاريع وطنية ذات بعد إستراتيجي جمعت بين الأمن والتنمية وساهمت في خلق فرص شغل وتمكين عدد هام من العائلات من مورد رزق قار وتثبيت السكان في أرضهم وهو ما يمثل خط الدفاع الأول ضد التهريب والتهميش.

ولا يفوتني هنا أن أثمن المجهودات الكبيرة للسيد المدير العام لديوان تنمية رجيم معتوق للجنوب والصحراء الذي حرص على المتابعة الدقيقة والتخطيط المحكم ما جعل من رجيم معتوق نقطة إشعاع اقتصادي واجتماعي في الجنوب التونسي.

السيد الوزير، إن نجاح هذه التجارب يؤكد أن المؤسسة العسكرية يمكن أن تكون شريكا محوريا في التنمية المحلية من خلال خبرتها وانضباطها وقدرتها على التنفيذ الميداني الدقيق خصوصا في المناطق الصعبة التي يصعب على بقية الهياكل التدخل فيها بنفس النجاعة ومن هذا المنطق نعتبر أنه من الضروري اليوم تخصيص اعتمادات مالية إضافية في ميزانية الدولة لدعم المشاريع التنموية بإشراف المؤسسة العسكرية في المناطق الحدودية لما تتميز به من نجاعة وشفافية في الإنجاز، إضافة إلى مزيد الاستثمار في البنية التحتية الحدودية بما يساهم في تحسين الظروف المعيشية ويحد من الهجرة الداخلية والخارجية.

السيد الوزير، إن المؤسسة العسكرية لم تكن يوما بعيدا عن هموم المواطن، بل كانت دوما في قلب الميدان تساند تؤمن وتبني، وما نطمح إليه اليوم هو تثمين هذا الدور وتوسيعه لأن أمن تونس واستقرارها يبدأ من حدودها والتنمية هي الحصن الثاني بعد السلاح.

ختاما، أجدد دعمنا الكامل للمؤسسة العسكرية قيادة وأفرادا على ما تبذله من جهود في سبيل الوطن وأدعو إلى أن يكون لوزارة الدفاع موقعا دائما في كل خطط التنمية الوطنية، ليس كهيكل أمني فقط، بل كقوة بناء وتطوير واستقرار وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب، له ست دقائق.

السيد على زغدود

شكرا السيد الرئيس،

السيد وزير الدفاع الوطني،

الزميلات والزملاء النواب،

حين نتحدث عن الدفاع فنحن لا نتحدث عن وزارة عادية أو كغيرها من الوزارات، بل عن درع وطني وسياجه الحصين عن المؤسسة التي لم تتخل يوما عن شعبها ولا عن علمها عن الجيش الوطني الذي كتب بدمائه في بن قردان وفي سيدي بوزيد وفي جندوبة وكل الجبال التونسية والحدود صفحة العزة والسيادة.

سيدي الوزير، نحن نناقش اليوم ميزانية الدفاع في زمن تتكاثر فيه التحديات على تونس وتتعدد فيه الجبهات، جبهة الإرهاب الذي لم يهزم تماما بعد، جبهة الجريمة المنظمة وتجار المخدرات، جبهة أخرى أخطر وهي جبهة الفقر والتهميش التي تهدد الأمن القومي الداخلي.

إن أمننا القومي ليس فقط في السلاح والعتاد، بل في وحدة الجبهة الداخلية في العدالة الاجتماعية في سيادة القرار الوطني في الكرامة المعيشية لكل جندي ولكل مواطن تونسي ولذلك فإن الحديث عن ميزانية الدفاع يجب ألا يختزل في الأرقام والجداول، بل في الرؤية والخيارات.

سيدي الوزير، لقد علّمنا التاريخ أنه لا تنمية بدون أمن ولا أمن بلا جيش قوي وأن الجيش إلى جانب الاقتصاد يشكل مركز القوة المادية للدولة فالقوة الصلبة أي القوة العسكرية المؤهلة والمنضبطة ليست نقيضا للقوة الاقتصادية أو المعنوية، بل هي حاميها وضامنها ومن يفقد قوته الصلبة يفقد معها سيادته وتصبح جميع القوى الأخرى سياسية كانت أو اقتصادية أو ثقافية عرضة للخطر أو للابتزاز، لكن الجيش الوطني التونسي ليس قوة دفاعية فحسب، بل هو رافعة وطنية شاملة في البناء والتنمية والإنتاج لقد أثبت ذلك في أصعب الظروف في ملحمة بن قردان الخالدة حين تصدى للإرهاب جنبا إلى جنب مع أبناء بن قردان ومع المؤسسة الأمنية، في مشروع رجيم معتوق حيث حوّل الصحراء إلى واحات منتجة، في الصناعة الوطنية العسكرية الوطنية خصوصا صناعة الخافرات البحرية، في التعليم وفي التدريب المهني والعالي حيث صنع بيئة للانضباط وللإبداع، وفي المشاركة المجتمعية من مشاريع البنية التحتية إلى الإغاثة في الكوارث، إنه جيش الدفاع والبناء، إنه العقل واليد والعمل وهو بذلك قوة الدولة الشاملة لا مجرد قوة عسكرية فقط.

سيدي الوزير، الأمن القومي اليوم لم يعد عملا عسكريا فقط، بل مشروعا وطنيا متكاملا يجمع بين الدفاع والتنمية والاقتصاد والمجتمع ومن هذا المنطلق نرى في كتلة لينتصر الشعب ضرورة اعتماد رؤية وطنية شاملة لدور المؤسسة العسكرية تشمل:

أولا، إحداث الديوان الوطني للتنمية العسكرية والمدنية المتكاملة ليكون الإطار الجامع لكل المشاريع المشتركة بين الجيش وبقية مؤسسات الدولة.

ثانيا، بعث الهيئة الوطنية للتصنيع العسكري لتطوير الصناعات العسكرية والمدنية بالشراكة مع القطاع الخاص مع إشراف مباشر للجيش لضمان السيادة التكنولوجية والجودة.

ثالثا، توسيع مساهمة الجيش في التعليم والتدريب المهني لتشكيل أجيال من الشباب المنضبط المنتج المستفيد من خبرة الجيش في الانضباط والتنظيم.

رابعا، المشاركة في إنجاز المشاريع الكبرى للبنية التحتية والإسكان بالخبرة والانضباط العسكري ضمن شراكة فعالة مع القطاع الخاص لتسريع الإنجاز وضمان الجودة والشفافية.

رابعا، تعميم تجربة رجيم معتوق لتشمل مناطق حوض غدامس والسباخ والصحراء بالجنوب التونسي ضمن مشروع وطني لإحياء الأراضي الدولية واستصلاحها وتوزيعها على الشباب المنتجين لتصبح مناطق إنتاج لا هامشا مهملا.

خامسا، المنطقة العازلة بالجنوب التونسي، سيدي الوزير، تحدثنا فيها في عديد المناسبات لا بد من مراجعتها ولا بد من وضع شروط أكثر مرونة للاستفادة منها في مجال تربية الماشية وفي مجال تطوير القطيع والرعي لأنه بالفعل اليوم إذا باتت تمثل عرقلة كبيرة في تعاطي النشاط الفلاحي في كل من جهة بن قردان وتطاوين.

السيد الوزير، الجيش القوي لا يقاس بعدد الدبابات أو بحجم الميزانيات، بل بمدى إيمانه بالوطن وقدرته على الإنتاج والبناء والدفاع في آن واحد، ومن هذا المنطلق نقول الاستثمار في الجيش ليس طرفا أو إنفاقا، بل هو ضمانة لبقاء الدولة وكرامة المواطن وسيادة القرار الوطني.

ختاما، تحية إجلال وإكبار لكل جندي يقف على الثغور لكل ضابط ومهندس وفني في الصناعة العسكرية والتدريب لكل شهيد قدّم دمه ليبقى الوطن حرا وسيدا.

المجد للجيش الوطني، المجد لتونس الحرة والنصر الدائم للشعب الذي...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حسن الجربوعي عن كتلة الأحرار، له أربع دقائق.

السيد حسن الجربوعي

شكر السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبكافة الحضور،

المؤسسة العسكرية دائما وسط الميدان اليوم وهذا ما جعلها تحظى بمحبة جميع التونسيين، لدي ثلاث أو أربع محاور السيد الوزير وأتمنى أن تجد كل التجاوب من سيادتك.

المواطن التونسي، نرى اليوم وضعية أطفالنا والوضعية التي يعيشها شباب الجيل التونسي بين قوسين لم تعد تجد شابا لديه حب المواطنة، هذا ما نراه اليوم في الشباب التونسي فأنت تعرف وضعية المدارس ووضعية الشباب التونسي اليوم، لماذا لا تقدم وزارة الدفاع تكوينا مهنيا لهذا الشباب أولا لإعداد جيل متكون على الأقل فليس كلهم سيتخرجون أطباء ومحامين وقضاة، اليوم نجد مشكلا حتى على مستوى اليد العاملة المتوفرة ولدينا ثقة في المؤسسة العسكرية في تكوين هذا الجيل وفي تكوين هذا الشباب للرجوع للمشاريع التي يقوم بها الجيش والتي تقوم بها مؤسستكم فهي مشاريع نموذجية تلقى كل الترحيب من الشعب التونسي ومن جميع الشرائح الموجودة في المجتمع، اليوم رجائي سيدي الوزير أن يكون هناك تكوين مهني تتكفل به وزارة الدفاع الوطني ويقع توجيهه لأنه توجد لديكم كوادر في الخبرة وفي الهندسة العسكرية خاصة على مستوى المشاريع وهذا ما تعاني منه الدولة التونسية.

موضوع آخر السيد الوزير: تعاون الجيش مع المجتمع المدني، اليوم رجائي أن تكون هناك برامج توعوية وتربوية بينكم وبين المؤسسات التعليمية حول المواطنة والانضباط وحب الوطن، هذا ما ينقص شبابنا في المدارس اليوم لنبتعد عن المخدرات وكل الوضعيات المشبوهة علينا بث روح جديدة في شبابنا وهذا لا يكون سوى بالمؤسسة العسكرية عبر دورات تحسيسية في المعاهد وفي المدارس وخاصة في المناطق الداخلية.

سيدي الوزير، هناك شيء آخر لدينا خاصة في صفاقس وفي أرياف صفاقس مثلا كمعتمدية منزل شاكر والله أنا ألتقي بأطفال يودون زيارة المتحف العسكري بمنوبة ويريدون معرفة تاريخ تونس وبالمناسبة أود أن أشكر كافة الإطارات الموجودة بالمتحف العسكري بمنوبة خاصة على مستوى الترحيب وأنا أذهب إلى هناك وأرى ذلك فهم وكيفية بث روح الوطن فيك، يقدم لك التاريخ بالصور عندما تدخل للمتحف العسكري يحدثك عن تاريخ البلاد، رجاء أن يتم توفير حافلات لتنقل الأطفال في العطل المدرسية ليزوروا المتحف العسكري ليعرفوا بلادهم وتاريخها وليعرفوا كيف ناضل التونسيون وكيف جاء الاستقلال وكيف دافعنا عن بلادنا هذا ما ينقص اليوم الشباب الذي لا يعرف تاريخ تونس، شبابنا اليوم لا يعرف من حرر ومن لم يحرر ومن دفعت دماء أجداده من أجل هذه البلاد لذلك رجائي اليوم توفير حافلات للمناطق الداخلية لتقوم بنقل الأطفال ليتم تأطيرهم ولنعلمهم حب البلاد.

سيدي الوزير، ديوان رجيم معتوق لتنمية الجنوب والصحراء، اليوم ديوان الأراضي الدولية غير قادر والقطاع الفلاحي غير قادر ولم نجد يد عاملة لجني صابة الزيتون وخسرنا هذه الصابة، رجائي بإمكان الجيش أن يتدخل وهذه الصابة التي نقوم "بتخضيرها" تتدخل الدولة وتتدخل المؤسسات العسكرية خاصة عند الجني عن طريق شبابنا المجندين أو غيرهم ونريد أن تكون على الأقل ضيعات نموذجية في الولايات وفي جميع أنحاء الجمهورية التونسية ليرى الفلاح المشاريع الناجحة وليطلع على كيفية تأطيره لأن الفلاح التونسي اليوم ينتظر من الدولة أن تقدم له نموذجا لمشروع ناجح في أي قطاع فلاحي من زيتون أو تمور أو قوارص أو صيد بحري ويأتي الفلاح ليتعلم منكم وليتكون لديكم ثم يخرج لأنه لا يوجد اليوم إرشاد فلاحي أو تكوين، صحيح الحمل ثقيل على المؤسسة العسكرية لكن رجائي اليوم أن تضع المؤسسة العسكرية نموذجا في الولايات يمكن للقطاع الفلاحي أن يتطور لديكم، هذه نقطة أخرى وخاصة في المسالك الفلاحية.

رجائي أن تحاولوا التدخل لتبثوا على الأقل روح المواطنة وحب الوطن في جميع الجهات.

وفي الأخير، نريد سيدي الوزير تنظيم زيارات لمتحف...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد زياد ماهر، له خمس دقائق.

السيد محمد زياد ماهر

شكر سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة ممثلي وزارة الدفاع وبالسيد الوزير،

الجيش عماد الوطن والجيش سور للوطن، هذا السور الذي طالما أبدينا الاعتزاز به وكل التقدير والعرفان للمجهودات المبذولة من المؤسسة العسكرية من أجل حماية البلاد والعباد ومن أجل حماية مكاسب الدولة التونسية.

أولا، أريد أن أثمن عاليا الاتفاق الذي وقع مؤخرا بين المؤسستين في تونس والجزائر وبين الدولتين بين الدولة التونسية والدولة الجزائرية وننظر له بعين الرضا ونعول أن يقع البناء عليه نحو أفق اقتصادي واجتماعي وخدماتي.

إذن المؤسسة العسكرية في كل محطة كبرى في البلاد إلا وتتحمل مسؤوليتها وكذلك اليوم شعبنا يعتقد جازما أن العديد من المشاكل في تونس سيكون حلها وسيكون اللاعب الأساسي فيه أو المؤثر الأساسي فيه هي وزارة الدفاع بكل ما تملكه من مقدرات ووطنية، عندما أتحدث مثلا عن السلوكات المحفوفة بالمخاطر لدى الشباب، اليوم مثلا أحد الحلول الهامة باعتبار أن المؤسسة العسكرية مؤسسة موثوقة نقترح أن تفتح عملية التجنيد الواسع وترفع ميزانية وزارة الدفاع بشكل استثنائي وتضاعف من أجل احتضان أبنائنا المتعثرين في الدراسة أو المنقطعين عنها واحتوائهم في مراكز تأهيل وتكوين مهني لدى وزارة الدفاع التي حاليا لديها التجربة ولكن ما نطالب به هو توسيع مجال هذه التجربة وانتشارها في اختصاصات مختلفة.

كذلك مسألة الاستصلاح الفلاحي والزراعي وهو مشكل أساسي في تونس، أعتقد جازما أنه مع تشجيعنا لدور الدولة التعديلي ومع تشجيعنا لمبادرة الاقتصاد الخاصة كذلك نطالب بتدخل الجيش التونسي في الاستثمار الفلاحي وأن يضع تحت إمرته وذمته مراكز إنتاج فلاحية وضيعات دولية ونحن متأكدون أن وزارة الدفاع بإمكانها ذلك بفضل كفاءاتها وهي أيضا وزارة ومؤسسة منفتحة ومرنة جدا حتى من ناحية المعرفة العلمية والتقنية.

كذلك مسألة الأشغال العامة، اليوم لدينا مشكل مع الأسف هناك تعثر لدى الخواص التونسيين ويعود جزء من هذا التعثر لمسؤولية الدولة التونسية حين لا تدفع الدولة مستحقات الناس في الأجل المحدد وهذا أيضا يجعلنا نطالب بأن تنشأ المؤسسة العسكرية مقاولاتها وتقوم بإنشاء المؤسسات الكبرى في هذا المجال مجال الأشغال العامة وحتى في مجالات تصنيعية مثلا عندما نتحدث عن " les drones" الطائرات والغواصات المسيرة التي أصبح اليوم دورها حيوي ورئيسي ليس في الحرب فقط، بل حتى في رقابة الحدود ورقابة الحرائق والغابات فقد رأينا أهمية وقيمة الذكاء الاصطناعي.

سيدي الوزير، سأسمح لنفسي بأن أتحدث عن نقطة بعجالة: الرجاء النظر بعين أفضل وأكبر وأوسع للسادة الضباط...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة سنياء بن مبروك عن كتلة الأمانة والعمل، لها خمس دقائق.

السيدة سنياء بن مبروك

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الدفاع وكافة الإطارات المرافقة له،

نقف اليوم أمام مؤسسة هي فخر للبلاد ودرعها الواقي، المؤسسة العسكرية رمز الانضباط والولاء للوطن والعمل في صمت دون ضجيج ولا شعارات، الجيش الوطني ليس اليوم مجرد قوة تحمي الحدود هو قوة بناء وتنمية وإنقاذ، في كل مرة تمر تونس بأزمة نجد أن الجيش هو أول من يهب للدفاع عن الأرض والإنسان من مقاومة الإرهاب في الجبال إلى إخماد الحرائق في الصيف إلى إنقاذ المواطنين عند الفيضانات والزلازل لكن رغم هذا الأداء العالي ميزانية وزارة الدفاع ما زلت أقل بكثير من متطلباتها أو طموحها، صحيح أن هناك إقرار لزيادة ملموسة في ميزانيتها لسنة 2026 وهذا يعطي مؤشرا إيجابيا، لكن السؤال المطروح: هل هذه الزيادة كافية لمواجهة التحديات الحقيقية؟ لذلك أقول وأعيد أن التحدي الأكبر هو تحويل هذه الزيادة إلى نتائج ملموسة سواء في رفع الجاهزية أو تحسين المعدات والتدريبات مع ضمان الشفافية والمساءلة، علينا أن نقولها بكل صراحة الجيش التونسي يحق له أن يدعم بما يليق بمكانته وبما قدّم من تضحيات نخص بالذكر الإدارة العامة للهندسة العسكرية، هي إدارة تشتغل في الظل لكن إنجازاتها تشرق في كل شبر من البلاد وهي اليد الخفية التي تبني وتصلح وتؤمن، في نابل وفي جندوبة وفي سليانة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

لديها خمس دقائق، أضيفوا لها ثلاث دقائق أخرى.

السيدة سنياء بن مبروك

هي اليد الخفية التي تبني وتصلح وتؤمن، في نابل وفي جندوبة وفي سليانة أثناء السيول وفي الفيضانات كانت أول من حضر وآخر من غادر، في جبال القصرين والكاف شقت الطرقات وربطت المناطق المعزولة وفي الحدود بنت المدارس والمستوصفات حتى في العاصمة رممت مؤسسات عمومية وشاركت في تأمين المنشآت الحساسة، لكن للأسف الهندسة العسكرية ما زالت محرومة من الإمكانيات الضرورية إذ لا يوجد عدد كافي من الآليات الحديثة ولا موارد مالية كافية لتجديد الأسطول أو لتطوير المعدات، الكوادر الهندسية والعسكرية تعمل بإمكانيات محدودة وبروح تضحية عالية لكن لا يمكن أن يتواصل هذا إلى مالانهاية.

وهنا أريد أن أتوجه بدعوة صريحة للحكومة ليس عند الزيارات البروتوكولية والتصريحات الإنشائية بل عند القرارات الفعلية أود أن أرى في ميزانية 2026 زيادة في الاعتمادات الموجهة للهندسة العسكرية ودعم برامج تكوين المهندسين والتقنيين العسكريين وتطوير التعاون بين وزارة الدفاع وبقية الوزارات خاصة التجهيز والفلاحة لأن الجيش قادر على المشاركة بفاعلية في المشاريع الكبرى من البنية التحتية إلى مقاومة التصحر وحماية الغابات، وفي نفس الوقت علينا أن نتحدث عن النقائص داخل الوزارة نفسها بعض المشاريع ما زالت معطلة بسبب بطء الإجراءات الإدارية، ضعف التنسيق بين الإدارات أحيانا يخلق ازدواجية في العمل ونقائص في منظومة العناية بالعسكريين المتقاعدين والجرحى، الحلول واضحة ولا تحتاج لمعجزات: رقمنة الإدارة العسكرية لتسريع الإجراءات، تفعيل الشراكة بين الهندسة العسكرية والقطاع المدني في التنمية الجهوية، تحفيز الإطارات والكوادر الشابة حتى تبقى المؤسسة جاذبة ومبدعة.

أود أن أختم بكلمة من القلب الجيش التونسي لا يتكلم كثيرا ولا يطلب الشهرة لكن عندما تحتاجه البلاد فهو أول من يحضر وآخر من يغادر ولذا أقولها بكل فخر الجيش هو اليد النظيفة التي تبني عندما يعجز غيره وهو الصوت الصامت الذي يحمي حين يصمت الجميع.

تحية إجلال وإكبار لكل رجل وامرأة بالزي العسكري ولإدارة الهندسة العسكرية التي تزرع الأمل في كل شبر من تراب تونس وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي عن كتلة لينتصر الشعب، المقعد 105، لها أربع دقائق.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير جميعا،

نرحب بالسيد وزير الدفاع وكل الإطارات المرافقة،

نرحب بالسادة النواب بكل الحضور في رحاب مجلس نواب الشعب،

وزارة الدفاع طبعا وزارة سيادية وهي درع الوطن والضمانة لاستمراريته لذلك هي تحظى بالاحترام والتقدير وفي وجدان كل الأجيال من الكبير إلى الصغير، لا يوجد من يكبر ولا يوجد في وجدانه أن الجيش هو الوطن.

سيدي الوزير، اليوم الحروب لم تعد مكشوفة والحروب تعددت وأصبحت ظاهرة وخفية خاصة الحرب السيبرنية ونحن قد صادقنا في ميزانية 2024 سنة 2023 وتحدثنا عن منظومة الإصلاح في علاقة بالدفاع، لذلك نريد أن نعرف في علاقة بمؤسساتنا وبآلياتنا الحربية وبمستوى جاهزيتنا على الأقل في تكوين الإطارات لأنه كما ذكرت لك الآن الدفاع في وجداننا فخريجو البكالوريا يريدون التوجه للأكاديمية العسكرية ويريدون تلقي تكوين في الجيش ويتم تكوينهم تكوينا صحيحا فيسافرون إلى أمريكا وألمانيا وفرنسا وغيرها.

سيدي الوزير، كيف تتم عملية تميز شاب على شاب آخر أو كيف يمكن أن تضمنوا تكوينا لكل هؤلاء الشبان على قدر عادل ومتساوي؟ وفي النهاية المطلوب أن يكون كل هؤلاء الشبان قد تكونوا وأن تكون لديهم جاهزية كبرى، ولكن يجب أيضا أن يكونوا على حد السواء يتحصلون على كل فرصهم ولا مجموعة على حساب مجموعة أخرى.

السيد الوزير، لقد تلقيت دعوة أو طلب من وزارة الدفاع في الهندسة العسكرية، أهالي كسرى عن طريق المجلس المحلي لكسرى يطالبون بتدخل المؤسسة العسكرية لبناء جسر بين منصورة الشمالية ومنصورة الجنوبية، لدينا ثقة كبرى في الجيش وفي استعداداتكم، لدينا ثقة كبرى أنه يمكنكم تحقيق إنجازات في وقت سريع وبكلفة منخفضة لأن كل هذا يدخل في الثقة وأيضا في التكوين الذي تقدمه هذه الهندسة العسكرية التي تتميز بعدة خصوصيات.

سيدي الوزير، الجنود الذين هم في مواجهة مباشرة فقد مرت مرحلة وجدوا أنفسهم في مواجهة مباشرة مع الإرهابيين وهم عرضة للألغام ولعدة مخاطر هؤلاء الجنود البعض منهم مات أصحابهم أمامهم، هؤلاء الجنود هم في رتب بسيطة ويقضون 25 أو30 أو33 سنة إلى غير ذلك ولكن عندما يعرضون على اللجنة الطبية عند تعرضهم للسقوط البدني يتم إسنادهم نسبة ضئيلة، هو جندي وشاهد جنودا زملائه ماتوا أمامه وقد تعرض للعديد من الأزمات النفسية يستحق أن يحظى لدى مؤسسته العسكرية بنسبة عالية وليس 10% وبعد ذلك يحال على التقاعد، هذا الجندي يريد أن يواصل عمله ويريد أن يقدم إذن هذه نظرة تميز لصالح جنودنا وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد خالد حكيم مبروكي عن كتلة الأمانة والعمل، المقعد 31، له أربع دقائق.

السيد خالد حكيم مبروكي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الدفاع الوطني والإطارات العليا لوزارة الدفاع،

مرحبا بالجميع،

أثمن الدور الهام الذي ما انفكت تقوم به المؤسسة العسكرية في إطار مهامها ومعاضدة الجهود الوطنية للسلطات المدنية على غرار الامتحانات الوطنية وتهيئة العديد من المقرات ومواجهة الكوارث والأوبئة وتجربة رجيم معتوق والمحدث.

بصفتي مقرر لجنة الدفاع والأمن، نحن أمام مسؤولية جسيمة تقع على عاتقنا جميعا وهي حماية الوطن وتعزيز قدرات قواتنا المسلحة في ظل التحديات الأمنية المتصاعدة التي تشهدها منطقتنا والعالم أجمع، لقد أثبتت المؤسسة العسكرية في تونس على مدى عقود أنها الركيزة الأساسية لاستقرار الدولة وأنها الدرع الواقي أمام الإرهاب والجريمة المنظمة والتهديدات العابرة للحدود غير أن حماية الوطن لا تقتصر على البندقية وحدها، بل تشمل أيضا:

تطوير القدرات وتحسين الإطار المعيشي والمهني لأفراد الجيش الوطني،

تعزيز الجاهزية الميدانية عبر الاستثمار في التكوين والتدريب المستمر للعسكريين مع إدخال تقنيات حديثة في مجال المراقبة،

تطوير الاستخبارات العسكرية بالتعاون مع الهياكل الأمنية الأخرى،

تدعيم التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب والتهريب والهجرة غير النظامية عبر تبادل الخبرات،

تأمين الحدود البرية والبحرية من خلال إنشاء منظومات مراقبة رقمية متكاملة تربط بين الجيش والحرس الوطني والديوانة،

تحسين ظروف العيش للجنود والضباط عبر مراجعة منظومة الأجور والتعويضات والسكن العسكري وتوفير الرعاية الصحية والنفسية لعائلاتهم،

إحداث مراكز تكوين عسكري متخصصة في المجالات التكنولوجية والرقمية بما يواكب تطورات الدفاع العصري،

تحفيز الشباب على الالتحاق بالمؤسسة العسكرية من خلال برامج تعليمية،

نشر ثقافة الدفاع الوطني في المدارس والمعاهد والجامعات لترسيخ روح الانتماء وحب الوطن.

ما هو مآل مشروع القانون المتعلق بمراجعة نظام الخدمة العسكرية ومشروع القانون المتعلق بمراجعة القانون الأساسي للعسكريين؟ وما هو برنامج الوزارة فيما يتعلق بمسألة التكوين المستمر وتنمية القدرات لمنتسبي المؤسسة العسكرية من أجل ضمان جاهزيتها ومواكبة التطور العسكري على مستوى العالم؟

لما لا يتم توسيع الن النشاط الفلاحي لما شهدته من نجاحات في هذا القطاع للحفاظ على ثروتنا الطبيعية وهي من أهم المجالات التي تعود بالنفع على ميزانية الدولة.

إن الجيش الوطني التونسي لم يكن يوما جيش السلطة، بل جيش الوطن والشعب والواجب علينا أن نوفر له كل الوسائل المادية والبشرية ليظل حصن تونس المنيع، من واجبنا كنواب الشعب أن نوجه الميزانية الوطنية نحو دعم المنظومة الدفاعية لأن الأمن هو الشرط الأساسي لكل تنمية والسيادة لا تصان إلا بجيش قوي محترف ومكرم.

في الختام، أود أن أشكر شكرا خاصا المؤسسة العسكرية وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة بعد طول انتظار قريبا افتتاح مشروع التكوين المهني بسيدي بوزيد وهو ما أدى إلى استبشار الأهالي وهو متنفس كبير لشبابنا وحمايتهم من الهجرة غير النظامية ومن الانحراف.

عاشت تونس، عاش جيشها الوطني.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد فيصل الصغير عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق.

السيد فيصل الصغير

شكر سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الدفاع وكامل إطارات الوزارة،

أتوجه اليوم بتحية إجلال وإكبار إلى هذه الوزارة التي تحظى بكل الاحترام من الشعب التونسي لما فرضته من انضباط واحترام وكذلك للإنجازات والنجاحات التي حققتها في مختلف الميادين وفي كل تدخلاتها.

نتحدث اليوم عن الرقمنة أظن أنها الوزارة الوحيدة التي كانت سباقة وواكبت الرقمنة والتطور التكنولوجي وهذا ما لم نجده في بقية الوزارات، لماذا لم تصل اليوم مختلف الوزارات لرقمنة الإدارة؟ لما لا يتم الاعتماد على التجربة العسكرية كنموذج من أجل المرور للرقمنة؟

أريد الحديث عن نظام الخدمة العسكرية والتي للأسف نجدها اليوم تقتصر خاصة على الفئات الضعيفة وعلى الأرياف ونجد أن أفراد الطبقة المتوسطة أقل وجودا والتي ترتكز على بعض الثغرات في القانون أو على دفع رسومات الإعفاء لذلك هل أعدت الوزارة برنامجا ليشمل كافة الفئات نظرا إلى أهمية المؤسسة العسكرية خاصة على مستوى الانضباط والاحترام؟

سيدي الوزير، أريد أن أشير لنقطة قد تحدثت فيها معك سابقا بخصوص التكوين المهني خاصة الدورة الأخيرة دورة سبتمبر 2019-2021 حيث تم تكوين أشخاص صحيح تم خلق فرصة أخرى لهم للاندماج في الحياة لكن شروط الانتداب أو شروط المناظرة تستوجب مستوى تاسعة أساسي أو مستوى أولى ثانوي لذلك يحرم البعض من هذا، اليوم بالنسبة لهذه المجموعة التي تلقت تكوينا وتكبدت عائلاتهم مصاريف هل يمكن أن نجد لهم حلولا استثنائية ونمكنهم من المشاركة في هذه المناظرات؟

على مستوى جهوي اليوم القنطرة العسكرية بجباس من معتمدية سيدي ثابت صحيح حصل تدخل بخصوصها في السنة الفارطة لكن هذه القنطرة قديمة ويوجد بها عدد كبير من السكان لذلك نرجو أن تتضمن برنامج توسعة وتكون هذه القنطرة صالحة ثلاثين وخمسين سنة أخرى.

نظرا إلى ضيف الوقت شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار، المقعد رقم 10، لها عشر دقائق.

السيدة سيرين المرابط

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بوزارة الدفاع الوطني تحت قبة البرلمان،

تحية إجلال وإكبار وتقدير لكل جندي في كل ربوع هذا الوطن،

في الحقيقة أردت أن أرحب بصفة خاصة بالسيدات المحترمات ضمن الوفد لأنني أفرح كثيرا حين أراهن وفخر لي أنا كتونسية وفخر للمؤسسة العسكرية بأنه عندنا جنديات بمثابة "رجل ونصف" كما نقول بلغتنا في تونس.

تحية من خلالكم إلى السيد رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة،

سيدي الوزير، سأتحدث بدون لغة خشبية أنا أصغر من أن أقدم مقترحات للمؤسسة العسكرية فأقل جندي خيره على كتفي وإن كنا اليوم ننعم بالأمن والأمان والاستقرار وحتى البنية التحتية إذا أردناها أن تكون بمعايير الجودة والمواصفات العالمية نطلب ذلك من المؤسسة العسكرية التي علمتنا مفهوم السيادة الوطنية والانتماء وحب الوطن ومعنى التضحية.

اليوم الجيش التونسي شريك فاعل في الجهود التنموية ورئيس الجمهورية يراهن على الهندسة العسكرية لترميم ما تداعى فعندما تكون الإدارة العامة للهندسة العسكرية في خدمة البنية الأساسية بناء على توجهات السيد رئيس الجمهورية هكذا تكون النتيجة سرعة في الإنجاز وإتقان في العمل.

سأبدأ بالمسبح البلدي بالبلفيدير الذي يتساءل المواطنون حوله فيقولون هل هذا إنجاز؟ هذا إنجاز بعد أربعين سنة وعودة الحياة إلى المسبح البلدي بالبلفيدير وهو أول مسبح في تونس وأحد أهم المعالم الرياضية الذي أعاد تحفيز الشباب ونرى الناس البسطاء اليوم في المسبح البلدي في الصيف وقد سررت بتلك الصورة فعلا حيث أصبحت المسابح في تونس للأسف الشديد حكرا على فئة معينة وليست لكل الناس.

أردت أن أتحدث أيضا عن ساحة باستور في حلتها الجديدة وأيضا ساحة برشلونة وساحة المنجي بالي في حلتهما الجديدة وعن مشروع رجيم معتوق ومن يحب التاريخ يعود له فيجد أنه كان سجنا ومنفى اليوم تحول بفضل الهندسة والمؤسسة العسكرية وبفضل رئيس الجمهورية إلى جنة يطيب فيها العيش يساهم في الدورة الاقتصادية من صحراء قاحلة إلى أراض خصبة.

اليوم أردت أن أتحدث أيضا عن مشروع المحدث من معتمدية الفوار وهو مماثل لمشروع رجيم معتوق من صحراء قاحلة إلى مدينة متكاملة فيها مستوصف، مدارس، مكاتب إدارية، مؤسسات الدولة ومساكن ستكون على 14 سنة، أردت أن أتحدث عن إنجازاتكم بالمؤسسة العسكرية في الصحة واليوم أوجه تحية للسيد وزير الصحة وهو مثال يحتذى به ونتمنى أن يتناول كل الوزراء ملفات الفساد في وزاراتهم لأننا رأينا في آخر الإقالات ما حدث في وزارة الصحة فلا يمكن إلا أن نرفع له القبعة.

سيدي الوزير، اليوم أردت أن أتحدث أيضا عن مزيد الإحاطة بالمتقاعدين العسكريين الذين أفنوا أعمارهم وضحوا لأجل هذه البلاد

وأقل ما يمكن أن نفعله لأجلهم هو أن نوفر لهم سبل العيش الكريم وسأريك فيما بعد إرسالية وردتني ولا أريد أن أدخل في التفاصيل لأنني أؤمن أن للمؤسسة العسكرية نواميسها وكذلك مؤسسة وزارة الداخلية لا تنشر في الإعلام ولا على قارعة الطريق لكن هذه رسالة جاءتني على الفيسبوك واتصل بي هذا السيد مرارا وأبلغك إياها سيدي الوزير لأنه يحز في نفسي كتونسية أن يقول لي إنسان عملت لمدة 18 سنة بالجيش واليوم لا أملك ثمن خبزة ولا أتقاضى أي مليم مهمش مفقر معطل معدم بالحياة وأطلب سجائري من المقهى وهذا موجع جدا.

سأكلمك عن الحط من الاقتطاع من جرايات المتقاعدين، ولكن هذه تكون في تصور شامل لأنكم مثل موظفي الدولة يجب أن تكون مراجعة شاملة وإن شاء الله سيكون عندنا مقترح قانون تعديل في قانون الميزانية بخصوص جرايات المتقاعدين بصراحة يكفي أنهم أفنوا أعمارهم ثم نقتطع من جراياتهم فذلك لا يتطابق.

أردت الحديث عن إنجازاتكم في البنية التحتية للمجلس الأعلى للتربية علمت أن كل ذلك حدث في أيام قليلة حقا هنيئا لنا به وهنيئا لكم بهذه الإنجازات.

سيدي الوزير، البارحة كتبت تدوينة على الساعة الثانية بعد منتصف الليل بعد مغادرتي للمجلس كتبت غدا لنا جلسة مع وزير الدفاع ووزير الخارجية مقترحاتكم؟ أكثر التعليقات كانت "رجع الرافل".

سيدي الوزير، أنا أنوب الزهور - السيجومي حين أقول الزهور السيجومي أشعر بفخر كبير لأنه عندنا الأطباء ورجال الأعمال والمحامين والنواب والفلاح وكل القطاعات وعندنا المنظفة وعامل الحراسة ونفتخر بهم جميعا، ولكن للأسف الشديد توجد "الزطلة" والمخدرات والبراكاجات والسرقة والتهميش عندنا شباب لا أعرف ما سأقول عنهم تجد شابا في أبهى حلة تعمل أمه معينة منزلية حتى تنشئ هذا الرجل الذي هو عليه اليوم وللأسف يبقى في بطالة ويدخل في المخدرات ويدخل في سلك آخر لا نريد أن نصل إليه.

اليوم سيدي الوزير، الخدمة الوطنية إضافة إلى أنها تعلمنا حب الوطن والانتماء والسيادة الوطنية وأن يكونوا حماة الوطن مستقبلا، ولكن سأقولها وأنا أتحدث دوما بلغة الأحياء الشعبية وينتقدني البعض لأنني أستعمل معجما لا يقال، بلى إنها تعلم "الرجلة" وتعلم الفحولة التي نبحث عنها وتعلم معنى كلمة رجل والأكيد سيدي الوزير شاهدت فيديو التلميذ الذي نام ليلة في المعهد ويتبجح قائلا "انظروا منامتي" أهذا هو شباب تونس؟ حين أرى الرجال الذين وراءك أخجل من أن أعطيهم مقترحات احتراما لهيبتهم أهذا هو الشباب الذي نبحث عنه لنقارع به الأجيال والحرب السيبرنية التي نتحدث عنها؟ أريد حينما نقول رجال تونس أن يكونوا كذلك بكل ما للكلمة من معنى وهذا ما يتعلمونه من المؤسسة العسكرية.

سيدي الوزير، لفتة خاصة لأبناء الأحياء الشعبية وليس فقط "بالرافل" بدورات تكوينية تعاضد مع المجتمع المدني وإن نظمت في الأكاديميات مؤتمرات على ثلاث أيام مثلا أن تكون متاحة لشبابنا حتى يحضر ويتعرف ويواكب قصص النجاح ويرى المؤسسة العسكرية عن قرب حيث أراد السابقون أن يختزلوها في الترهيب وفي الشدة والصلابة وقد اجتمعت مع سيادتكم مطولا ومع سابقيك وكان هناك دوما الانفتاح والتعامل السلس مثل بين الأب وأولاده وهذا ما نريد اليوم أن نرسخه فثقة المواطن إن لم تتزعزع في مؤسسة واحدة منذ سنوات لليوم فهي الجيش التونس، الجيش التونسي الذي نجده في الامتحانات الوطنية، الجيش التونسي الذي نجده اليوم على حدودنا وحين تدخل إلى راس جدير أول ضحكة تجدها من الجيش التونسي رغم صعوبة الظروف التي يمر بها وتحية لكل جندي في ربوع هذا الوطن وخاصة الذين أقابلهم على متن تلك الشاحنات في طريقهم للثكنات ما أبهى صورتهم حين تبادلهم الابتسامة من السيارة.

فالمؤسسة العسكرية في الأخير هي فخر لكل تونسي وتونسية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أحمد بنور عن كتلة الأحرار، المقعد 190، له أربع دقائق.

السيد أحمد بنور

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الدفاع والمرافقين له،

لا زلت متمسكا بأن تكون جلسات مناقشة ميزانية وزارة الدفاع ووزارة الداخلية سرية لحساسية الوزارات والموضوع.

كذلك أشكر القوات الحاملة للسلاح على مجهوداتهم لحماية البلاد والعباد ولو أنني أرى في حماية الوطن هو الضغط على نسب البطالة وتشغيل حاملي الشهادات العليا والقطع مع الفساد هكذا بطبيعة الحال نحمي الوطن فلا نضطر للقوات فأول نقطة نطلبها من المؤسسة العسكرية هي التدخل وبإلحاح في ملف التبليغ عن الفساد وحماية المبلغين عنه بعدما فقدنا الثقة في كافة المؤسسات والوزارات كنت تقدمت بمقترح قانون في الغرض أعتقد أنه سيطول ولذا أقترح على شمول نظركم إحداث ديوان المظالم بالمؤسسة العسكرية تعنى بكافة الملفات ولا أقصد أربعة أو خمسة مبلغين عن الفساد لشخصهم إنما أقصد المليارات الناجمة عن ملفات هذا التبليغ التي يجب أن تدخل لخزينة تونس ولا حياة لمن تنادي إلى اليوم.

بلادنا في حالة سلم المؤسسة العسكرية أذاقت الشعب وتركته متشوقا شعب ذاق مخرجات عملكم الحثيث والإنجازات التي رأيناها وهذا يدعونا إلى مطالبتكم بالمساهمة في المشاريع المدنية ودعم مؤسسات الدولة وشركاتها التي تعيش هنات من ذلك مثلا الشركة الوطنية المكلفة بجهر وتوسيع ميناء الصيد البحري بالمهدية حيث لربما أفلست هذه الشركة الوطنية "سومترا" ولا يمكن لها الإنجاز بالمقابل رئيس الجمهورية غير راغب في حلها فما نحن فاعلون في المهدية والحال أن نفس المشروع تم إنجازه بمدينة مجاورة؟

كذلك كنت طالبت بإحداث كلية طب بالمهدية وعندنا الأراضي من أملاك الدولة بعمادات الشيبة أو السعد أو الحكايمة لا يهم وأملاك الدولة تسخر الأراضي لماذا؟ لمجابهة الفقر في الإطارات الطبية وشبه الطبية التي التهمها الخارج من جهة ومن جهة أخرى تنمية هذه المناطق الريفية.

كذلك أقترح إحداث تعاضدية فلاحية وطنية لها فروع بالجهات وذلك بالتشارك بين المؤسسة العسكرية هي القطاع العام مع المؤسسات الخاصة وهذا توجه لربما تسبقنا فيه الدول الأخرى نريد أن نكون سباقين وتكون خلاص جميع الأعوان منه ونريح الدولة على أن تكون الرئاسة والإشراف للمؤسسة العسكرية ولم لا إطلاق برنامج

مليون زيتونة ومليون نخلة وأقصد قطاعات التعاضدية التمور والزيوت والقوارص.

كذلك لاحظنا أن في مناطق ساحليه مثل المهدية والمؤسسة العسكرية تأخذ بعض المقاسم وتركز حامية عسكرية ودوما أقول نحن بلاد سلم مع الأسف أن المناطق هي وجهه سياحية مثل منطقة اسمها برج الراس بالمهدية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد فتحي رجب عن الكتلة الوطنية المستقلة، المقعد رقم 111، له عشر دقائق.

السيد فتحي رجب

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

السيد الفريق،

السادة والسيدات الضباط السامون،

سيداتي سادتي، مرحبا بكم،

في الحقيقة طلبت وقتا أكثر لكن السيد الرئيس طلب مني التخفيض وأنا ألبس "كومبا" حيث يقال "البس كومبا برد دمك" اليوم لبست الزي الأخضر فالطقس بارد وأنا حاضر سيدي الرئيس وليس لي ما أقول لكن أريد أن أوجه تحية اكبار وتقدير لكل وحداتنا العسكرية، كل العسكريين، تحية اكبار وتقدير للمجلس الأعلى للجيوش لما يقوم به من تأطير وحرص على مواصلة مهام وزارة الدفاع الوطني في أحسن الظروف وأحسن الإمكانيات وأحسن نتائج.

للجيش العديد من المهام وهي كثيرة لا يمكنني أن أحصيها ولا أن أنتقدها لكن لي بعض الملاحظات سأسوقها بكل لطف مع احتراماتي لكم سيدي الوزير كشخص لكن ثمة بعض الملاحظات التي تهم الشؤون الاجتماعية الخاصة بالعسكريين.

المؤسسة العسكرية تقوم على منظومة أوتوماتكية مثالية نحضر للعملية ونقوم بها تبعا للبيانات الموجودة ونراقب أنفسنا تفاديا للوقوع في أخطاء وبعدها نقيم يا ليت كل الوزارات تعمل على هذا المنوال هناك تنسيق بين جميع الوحدات لديك ومع ورود كل مهمة فإن هناك ممثلي المجلس الأعلى للجيوش يقومون بمهماتهم بالتنسيق وتمر بدون أخطاء ليت كل الوزارات تقوم بهذه الطريقة بالتنسيق بين جميع وحداتها لكن في الإدارات تجدهم في مكاتب متجاورة ولا ينسقون فيما بينهم أما العسكر من رمادة الى برج الخضراء إلى بنزرت نجد التنسيق.

الطريقة الثانية هي المشاركة في مناورات وتمارين مشتركة ويتبين من تقييمنا أن لنا مستوى عال كذلك المهام الأممية شاركنا في الكثير منها ولا زلنا نشارك وليتنا نكثر من ذلك إذ عنده تأثير اجتماعي إيجابي لوحداتنا العسكرية فقد شاركوا في الكونغو وجنوب إفريقيا والسودان إلى غير ذلك.

كذلك لديكم مهام تنموية تساهم في التنمية بهذه البلاد وتعطون نتائج جيدة وشاركنا في عدة مهمات مثلا الهندسة وأعطيتم مثالا وأعطيتم درسا لكل الناس ويشهد به العالم ككل ليس فقط التونسيون كما ذكرت زميلتي منذ قليل حول مسبح البلفيدير أو ساحة برشلونة أو في عديد الأماكن وهذا أمر جيد وأذكر هذا حتى يعرف الناس ذلك وحبذا حين نريد اختيار ممثلين كي يقودوا في وحدات أخرى أو بالإلحاق نود إرسال الممتازين من أجل فخر المؤسسة العسكرية وأحسن ممثل هو السيد فريق أول مصطفى فرجاني وزير الصحة الذي يعطي عمله نتائج مرضية أعانه الله وحفظ الله تونس.

كذلك يؤمن العسكر الانتخابات أو الامتحانات النهائية دون أي خلل مثل البكالوريا و"النوفيام" يتعبون لذلك نود أن نعطيهم حقهم وأن تصلهم المنح الخاصة بهم.

سيدي الوزير، لديكم أيضا منظومة التكوين المهني الذي ترتكز عليه الدولة كاملة ولديكم مراكز تكوين مهني منظرة وهذا خارق للعادة والكل يرغب في أن يتابع دروسا في التكوين المهني، عندنا مركزان للتكوين المهني في سيدي بوزيد متى سينطلقان في النشاط فهي جاهزة منذ ثلاث أو أربع سنوات؟

كذلك مركز الغوص في جرجيس فيه تقنية جيدة جدا " soudure sous-marin" وجني المرجان إلى غير ذلك متى يفتح للمدنيين؟ قمنا بتربصات للعسكريين لكن أيضا عديد المدنيين يرغبون في هذا وسيعطي "rentabilité et rendement" على المستوى الوطني وهذا خارق للعادة.

سيدي الوزير، نمر الآن للتجنيد، عملية التجنيد معروفة ولدي ما أقول في هذا الجانب وفيه عديد الانتقادات السنة الفائتة قلت لك السيد الوزير هناك عدة إخلالات والتعيينات الفردية فيها عدة محاسن وقد اقترحت قانون التعيينات الفردية ولم تتواصلوا معنا ومضت سنة دون عرضه قدمنا القانون الذي أعفينا فيه المولودين قبل سنة 2000 لأنه أثقل كاهل إدارة التجنيد والمحكمة العسكرية التي بقيت تعمل فقط على هذه النوعية من النشاط لكن لو قمنا بالتعيينات الفردية لربحنا مالا كثيرا فيه فائدة لثكناتنا وأنا متأكد أن القانون الذي سيمرر سيعود بالفائدة على الوحدات العسكرية خسرنا الكثير من المال قدمنا الاعفاءات وخسرنا لا يهم لكن التعيينات الفردية ولو هي قصيرة لها تأثير إيجابي على نفسية الشاب التونسي وكما قالت زميلتي سيشعر بأنه أصبح رجلا.

أثمن أيضا منظومة الرقمنة بالجيش التونسي هي مثال يقتدى به والرجاء لو نعطي دروسا للناس أن نتبع "SICDA ou consommation du carburant" أو "situation des véhicules" في جميع التراب التونسي نعرف كل سيارة أين هي وكم استهلكت من البنزين وصلنا حتى الى تتبع العمليات على الميدان فالقائد يتبع العمليات على الميدان ولن أذكر لك الرقمنة ودورها في متابعة الأفراد ووضعياتهم إلى غير ذلك والأدوية وكل شي خارق للعادة ليت باقي الوزارات تنسج على المنوال وأنا أشكركم على هذا.

حول مشاغل الاجتماعيين العسكريين هناك تقديم رخص مسك سلاح صيد. يا سيدي الوزير، هو يقوم بتقديم المطلب ويخزن عندكم أربعة أو خمسة سنوات أنا قدمته في 2013 مثلا وفي 2018 وردتني النتيجة في حين أن المواطن يتوجه رأسا للداخلية كأنه سيتحصل على بطاقة التعريف وأنا قدمت عن طريقكم فظل أربع أو خمس سنوات وبعد ذلك الإحالة للداخلية حيث يخزن عندهم وقد وصلتني فقط ورقة الإحالة للداخلية وحين يأتيني مواطن يقول لي أريد رخصة أقول له لقد قدمت مطلبي منذ 2013 ولم أحصل عليه لليوم ولم أعد أرغب فيه وتحدثت في هذا مع السيد وزير الداخلية، هناك ضباط سامون ممن كانوا يقودون "pilote chasse" معهم قنابل والآخرون باخرة وهناك من كان آمر فوج أو آمر لواء يتحكم في آلاف الأسلحة والذخيرة الحية ولا يخطئ ولا يضيع أي ظرف والآن نستهين بأن نعطيه رخصة صيد.

سيدي الوزير، ما دامت الرخصة تبقى عندكم مطولا عليكم التنسيق مع وزير الداخلية حتى يمكن الحصول عليها آليا أو مرروها آليا دون خزنها عندكم.

سيدي الوزير، أيضا للأسف بين ضابط صف سامي "أجودان" وعميد الفارق في الراتب 300 أو 400 دينار هذا يقوم بالواجب ويعود لبيته والآخر ليلا ونهارا ومسؤولية ولا يعود لمنزله في العطل أو الصيف أو الشتاء والراتب ضعيف جدا بتعلة أن عنده السيارة فهو لا يحتاجها خذ السيارة وأعطه منحة ألف دينار كمنحة سكن وتدرج في راتبه أفضل من السيارة ففي بلدان مجاورة في المغرب ما بين "Colonel" والعميد تقريبا الفارق 3 آلاف دينار العميد يحصل على 5000 يجب مراجعة راتب الضباط السامون هم لا محالة يتحصلون عليه بشق الأنفس لأن المقاييس صعبة جدا إذن السيد الوزير نود معالجة هذا الموضوع.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عمر برهومي غير منتمي، المقعد رقم 107، له دقيقتان.

السيد عمر برهومي

شكرا سيدي الرئيس،

وتحية إكبار وإجلال إلى حماة وبناة الوطن، الجيش التونسي،

سيدي الوزير، تدور مداخلتي حول نقطتين طبعا لا يختلف اثنان في صدق ونجاعة مؤسستكم.

النقطة الأولى تهم الدعوة إلى التجنيد التي تخص أبناء التونسيين بالخارج باعتباري نائبا عن دوائر الخارج في الحقيقة أولاد التونسيين بالخارج والطلبة والشباب المقيمين هناك طبعا هذه الفئة مطالبة بالواجب العسكري كأي مواطن تونسي ولا تقل وطنية على المقيمين بالداخل لكن سيدي الوزير شح المعلومة وغياب الحملات التحسيسية في القنصليات ووسائل الإعلام مثلا الصيف الفارط صار جدل حول هذا الموضوع وكان خروج وحيد في الإعلام من طرف ضابط سامي من مؤسستكم مشكور جدا وضح العملية والجدل الذي حدث أجبر بعض العائلات وبعض الأفراد على إلغاء رحلاتهم أو تأجيلها وهناك مجموعة وجدوا أنفسهم إما محل تفتيش أو صدر فيهم حكم غيابي في المحكمة العسكرية دون علم منهم، المطلوب والمقترح السيد الوزير هو خطة اتصالية عن طريق القنصليات وطلب القيام بمطالب تسوية عن بعد أو عبر آلية التوكيل للأقارب أو الأب وهذا يهم المولودين هناك بعد سنة 2000 والذين غادروا البلاد صغارا وتحصلوا على وثائق إقامة يعني تسوية عن بعد أو عبر آلية التوكيل بالنسبة لمن تتوفر فيهم شروط الإعفاء أو شروط التأجيل.

النقطة الثانية سيدي الوزير، هي دعوة إلى انفتاح هذه المؤسسة وهي مؤسسة فخر إذن ندعو لأن تنفتح للناشئة في المدارس وفي المعاهد وفي معاهد التكوين والتظاهرات الثقافية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة نجلاء اللحياني عن كتلة الأحرار، المقعد 63، لها ثلاث دقائق.

السيدة نجلاء اللحياني

شكرا رئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، في إطار مسؤوليتنا في حماية السيادة الوطنية أتوجه إليكم اليوم بخصوص اتفاقية التعاون الدفاعي بين تونس والجمهورية الجزائرية الشقيقة الموقعة بتاريخ 7 أكتوبر 2025 ، لقد قدمت هذه الاتفاقية حسب ما ورد في التصريحات الرسمية باعتبارها إطارا لتعزيز التدريب المشترك وتبادل المعلومات وتنسيق الجهود لمواجهة التهديدات العابرة للحدود مثل الإرهاب وتهريب الأشخاص ومع ذلك تظل أسئلة جوهرية ومشروعة مطروحة أمام الرأي العام من أهمها ما هي الأسباب الحقيقية سيد الوزير التي دفعت إلى توقيع هذه الاتفاقية في هذا التوقيت بالذات؟ هل جاءت استجابة لمتطلبات ظرفية أمنية؟ أم أنها ثمرة مسار إستراتيجي طويل الأمد؟

من جهة أخرى سيدي الوزير، ما هي الآليات العملية التي ستعتمد لتنفيذ هذه الاتفاقية؟ وهل تم تحديد الجهات التونسية المخولة بمتابعة التنفيذ والتقييم؟

نحتاج حقيقة إلى توضيح وتوضيح واضح حول الفوائد المنتظرة منها على المستوى الأمني والعسكري مقابل المخاطر المحتملة على السيادة الوطنية خاصة إذا ما تضمنت الاتفاقية التزامات مالية مثلا أو عسكرية طويلة المدى هل تؤثر على استقلالية القرار الوطني؟

سيدي الوزير، نحن في تونس نثمن التعاون الأخوي مع الجزائر ونعتبره ركيزة أساسية يعني للأمن المغاربي المشترك لكننا في المقابل نتمسك بمبدأ الندية والشفافية واحترام السيادة في كل اتفاق يبرم باسم الدولة التونسية وانطلاقا من أحكام الدستور الذي ينص صراحة على عرض الاتفاقيات ذات الطابع السيادي على مجلس نواب الشعب والمصادقة عليها فإننا نطالب وأنا أطالب شخصيا مد المجلس بنص الاتفاقية الكاملة وملاحقها الفنية وأيضا توضيح مضمونها ومجالات تطبيقها بدقة وبيان إذا كانت تتضمن أي التزامات قانونية تترتب عليها عندها أثر قانوني أو مالي على الدولة التونسية وكل اتفاق لم يعرض على مجلس نواب الشعب طبقا للإجراءات القانونية يبقى فاقدا للشرعية وعنده أثر قانوني على الدولة نظن أن تونس هي دولة ذات سيادة والسيادة لا تفوض ولا تستعار بتفاهمات ثنائية غير مصادق عليها نحن على ثقة بأنكم سيدي الوزير ستشاركوننا نفس الحرص إن شاء الله على حماية القرار الوطني.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن نرفع الجلسة إلى حدود الساعة الثانية وخمسة عشر دقيقة إثرها نحيل الكلمة إلى السيد خالد السهيلي، وزير الدفاع الوطني ليتولى الجواب على استفسارات السيدات والسادة النواب.

(كانت الساعة الواحدة بعد الزوال وخمس دقائق)

استئناف الجلسة

وبيانات وأجوبة السيد وزير الدفاع الوطني

(كانت الساعة الثانية بعد الزوال وخمسة عشر دقيقة)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

استئناف الجلسة،

السيدات والسادة النواب المحترمون بالمجلسين،

نجدد الترحيب بالسيد خالد السهيلي، وزير الدفاع الوطني وكافة أعضاء الوفد المرافقين له،

نمر الآن إلى الاستماع إلى بيانات وأجوبة السيد وزير الدفاع الوطني ولديه 45 دقيقة على أقصى تقدير، فليتفضل.

السيد خالد السهيلي، وزير الدفاع الوطني

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

ينالني الشرف مجددا اليوم أن نعقد هذه الجلسة المشتركة لمناقشة مشروع مهمة الدفاع الوطني لسنة 2026، وذلك تجسيما لمقتضيات دستور 25 جويلية 2022 والمرسوم عدد واحد لسنة 2024 المتعلق بتنظيم العلاقة بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم، وكذلك في إطار تكريس مبادئ التنسيق والتشاور وتكامل الأدوار بين الوظيفتين الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية آملا أن تكون هذه الجلسة فرصة لمزيد التعرف على الدور الذي يضطلع به الجيش الوطني لتأمين المرفق السيادي للدفاع عن حوزة الوطن، فضلا عن مساهمته الفاعلة في المجهود التنموي في عديد الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كل ذلك في سبيل عزة تونس ومناعتها.

إننا نعرب اليوم عن ارتياحنا بما يتحقق يوما بعد يوم بفضل الله سبحانه وتعالى من نتائج ملموسة وتحسن متواصل لظروف الأمن والاستقرار التي من دونها تنتفي مقومات العيش الآمن. ننوه بالمجهودات المبذولة من كافة مكونات قواتنا المسلحة العسكرية بمعية القوات الأمنية، ونؤكد في المقابل على حجم التحديات الماثلة في ظل واقع جيوسياسي وجيواستراتيجي دولي متغير يستوجب ملازمة اليقظة والحذر والحضور الذهني تحت عنوان مغالبة الصعاب والتحلي بالعزيمة الصادقة والوطنية الخالصة والمضي قدما على درب الإصلاح والبناء والتشييد بالتعويل على الذات لما تسخر به بلادنا من مقدرات وكفاءات وما يستحقه أبناؤنا من سؤدد وكرامة ورخاء.

أود على ضوء ما جاء من تدخلات السادة النواب الأفاضل من مضامين ورسائل نبيلة أن أتوجه قبل كل شيء بأرق عبارات الشكر والامتنان التي تليق بمستوى التقدير الذي تلونه للمؤسسة العسكرية والاهتمام بمشاغلها والحرص على دعم إمكانياتها بما يعكس حجم الثقة والارتياح التي تحظى بها لدى الشعب التونسي. وهو ما يحثنا كذلك بنفس القدر على المضي قدما في تحقيق ما يصبو إليه كافة مكونات الشعب التونسي.

أحيي فيكم هذا التفاعل بما يعكس مستوى وعيكم وحرصكم على تمكين المؤسسة العسكرية بكل مقومات النجاح.

في علاقة بمناعة تونس واستقرارها، طبعا في ظل وضع كما قلت جيوسياسي يتسم بالغموض والضبابية وسرعة التغير ومع تعدد التحديات والمخاطر وارتباطها بالتحولات المتسارعة على الساحة الدولية يجب على المؤسسة العسكرية أن تواكبها في إطار مقاربة تعتمد على تقييم موضوعي ومعمق للواقع، استشراف واستباق المتغيرات، السعي المتواصل لامتلاك القدرات من أجل المحافظة على الجاهزية العالية بما يمكن من التعامل مع الأزمات بالسرعة والنجاعة المطلوبة.

طبعا هذا في كنف الثوابت المرسومة والتي ترتكز على الشرف على الانضباط على التضحية والحياد وهي من نقاط قوة المؤسسة العسكرية إلى جانب قدراتها القتالية المتطورة منظومة جيدة للتكوين والتدريب واكتساب العسكريين للخبرة والتجارب الواسعة وهو ما يعزز رصيد الثقة لدى الرأي الوطني، وكذلك حتى على المستوى الدولي.

السيد الرئيس مجلس نواب الشعب محترم،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم المحترم،

السادة النواب الأفاضل،

كما جاء في تقرير اللجنتين حول مهمة وزارة الدفاع الوطني، أريد كذلك من خلال هذه المداخلة التأكيد على بعض النقاط نظرا إلى هناك بعض الأرقام المحينة، كذلك التأكيد على بعض المعطيات الإضافية. كما تم التعرض إلى مشروع مهمة وزارة الدفاع الوطني التي شهدت ميزانيتها تطورا بنسبة 13% مقارنة بميزانية 2025 والاستثمار كان له النصيب الأوفر من أجل دعم جاهزية القوات المسلحة العسكرية تجسيما للمحاور المضمنة بإستراتيجية وزارة الدفاع الوطني للفترة 2021 - 2030، وهو خيار فرضه الوضع الجيوسياسي، بل هو ضرورة أمنية وإستراتيجية.

وتفاعلا مع ما جاء ضمن مداخلات السادة النواب الأفاضل من تساؤلات وتوصيات ومقترحات الوزارة تولي الاهتمام الكبير لما تم تقديمه من قبل عديد النواب المحترمين من مقترحات وتوصيات، سيقع درسها بجدية لأنها تأتي من خلالكم من المواطن مباشرة وتترجم انشغالاته.

ثم كذلك في علاقة بالأفراد من أجل تحسين ظروفه المادية والاجتماعية، الفرد هو جزء لا يتجزأ من جاهزية المؤسسة العسكرية، وكذلك في علاقة بالمؤسسة العسكرية ودورها في المجال التنموي، ثم كذلك الأفراد في المؤسسة والدور التنموي للمؤسسة.

إذا تفاعلا مع هذه المداخلات سأجمل عناصر الإجابة عن هذه التساؤلات ضمن ستة محاور، وهي تمثل الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة العسكرية.

أولا، في علاقة بالتدخل الأمني والعملياتي ضد كل التهديدات التقليدية وغير التقليدية. التقليدية التي تعتمد على القوة العسكرية المباشرة وغير التقليدية التي شهدت تطورا خلال العقود الأخيرة كالإرهاب الذي الهدف منه هو إثارة الرعب لتحقيق أهداف سياسية. كذلك الجريمة المنظمة العابرة للحدود، الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر والتهريب، هذه ضمن التهديدات غير التقليدية.

ثم المحور الثاني المتعلق بالعناية بالعنصر البشري وهو مهم بما يضمن النجاح في أداء مهام المؤسسة العسكرية.

ثالثا، تعزيز دور المؤسسة العسكرية في معاضدة الدور التنموي للدولة.

رابعا، التعاون الدولي العسكري وهنا سنتحدث عن انفتاح الجيش الوطني على محيطه الإقليمي والدولي.

خامسا، تدعيم البحث العلمي والتصنيع العسكري حتى نواكب كل التطورات التكنولوجية والتقنية لنتصدى لكل التهديدات والمخاطر الجديدة.

ثم كذلك قبل أن نختم بمحور سادس في علاقة بما تعده الوزارة في إطار الثورة التشريعية من مشاريع نصوص قانونية بغاية مواكبة المستجدات وتطوير الأداء ومجابهة التحديات.

بالنسبة إلى المحور الأول في علاقة بتعزيز نجاعة التدخل الأمني والجانب العملياتي، طبعا تتصدر حماية الحدود والتصدي للإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود دون شك المهام الأساسية للمؤسسة العسكرية، وقد تواصل الجهد في هذا الإطار لمجابهة كل التهديدات على مختلف المستويات استباقا واستعلاما وتجهيزا ومواجهة من أجل الذود

عن كل شبر من التراب الوطني وقد مكنت هذه المجهودات والعمليات الميدانية من تضييق الخناق على العناصر الإرهابية وشل كل تحركاتها وفقدانها للمبادرة بتنفيذ أي اعتداء ومع هذا يبقى التهديد قائما، لذلك لا بد من ملازمة اليقظة وجاهزية الوحدات العسكرية سواء العاملة ضمن مجال التحري والاستعلام أو تلك المنتشرة على الميدان.

كما تواصل الوحدات العسكرية مراقبة حدودنا البرية والبحرية لمنع الجريمة المنظمة العابرة للحدود على غرار التهريب والاجتياز غير الشرعي وقد مكنت المجهودات المبذولة من وحداتنا البرية من تحقيق الأهداف المرسومة حيث تم منذ شهر سبتمبر 2024 إلى موفى شهر سبتمبر 2025 إيقاف 1880 مجتاز غير نظامي على الحدود البرية مقارنة بـ 4000 مجتاز من نفس الفترة للسنة السابقة والتوصل إلى حجز ما يلي: 360 عربة تهريب، 4,000,000 علبة سجائر، 270,000 قرص مخدر و163,000 لتر من المحروقات.

ليلة أمس على مستوى حدودنا الجنوبية وفي إطار التصدي لعملية التهريب وإحباطها تمكنت وحداتنا من خلال عملية نوعية المرابطة في المناطق من اعتراض ثلاث سيارات وحجز 600,000 قرص مخدر ومواد ممنوعة وحساسة أخرى.

من جهة أخرى، يواصل جيش البحر تسيير الدوريات البحرية من أجل حماية الحدود البحرية وممارسة السيادة على الفضاءات البحرية والتصدي لكل عمليات التهريب وكذلك الإرهابي والجريمة المنظمة العابرة للحدود وإنقاذ الأرواح بالبحر حيث تم خلال الفترة الممتدة من شهر سبتمبر 2024 إلى غاية موفر شهر سبتمبر 2025 تنفيذ 113 عملية إنقاذ وإغاثة بالبحر مكنت من نجدة 2138 شخصا مكروبا بالبحر، تونسيين وأجانب، كانت نقاط انطلاقهم من السواحل التونسية ومن سواحل دول مجاورة.

ولا يفوتكم في هذا الإطار أن الإرهاب والترهيب والهجرة غير النظامية هي مواضيع مترابطة لا يمكن فصلها عن بعض، تحديات لا تهم بلادنا وحدها، هي تستدعي مقاربة تضامنية تشاركية تكون متعددة الأبعاد.

كما تم الإشارة في تقرير اللجنتين، هناك جهود في مجال نزع الألغام عمل كبير في هذا المجال حيث تم إنجاز أو تنفيذ 191 تدخلا بعديد المناطق مكنت من نزع وتفجير 451 قذيفة من مخلفات الحربين إلى جانب إبطال 98 لغما بمناطق العمليات العسكرية والمناطق العسكرية المغلقة بالمرتفعات الغربية للبلاد.

كما تمت الإشارة إلى دور المؤسسة العسكرية في مقاومة الحرائق، حيث تم تنفيذ 57 تدخلا بكامل التراب الجمهوري التونسية وذلك بتسخير الوسائل الضرورية من أفراد ومعدات دارجة ووسائل تدخل جوية.

بالنسبة إلى تقييمنا للوضع الأمني بالبلاد، يعتبر الوضع الأمني مستقر نسبيا في ظل ما يشهده الوضع الإقليمي والعالمي وهو في تحسن مطرد وملموس، ساهمت مجهودات القوات العسكرية والأمنية من خلال العمليات الاستباقية في مجال محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة والضغط على العناصر المشبوهة وشل تحركاتها.

بالنسبة إلى التصدي للإرهاب وفي إطار استثمار النجاحات المحققة في هذا المجال تواصل الوحدات العسكرية تنفيذ مهامها بمنطقة الوسط الغربي قصد فتح ومراقبة كافة المسالك على غيار ما تم إنجازه بجبال الشعانبي والسمامة والمغيلة والسلوم والسيف وذلك لمنع العناصر الإرهابية حتى من مجرد التفكير إلى اللجوء إليها أو التمركز فيها.

بالنسبة إلى توافد الأفارقة على تونس، في إطار استطلاعها بمهامها الأساسية المتمثلة في تأمين الحدود البرية والبحرية تساهم وحداتنا العسكرية في التصدي لتوافد المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود الجنوبية الشرقية والغربية للبلاد، تم في هذا الإطار تعزيز منظومة أمن الحدود بمعدات المراقبة الإلكترونية للتفطن لكل عملية التسلل ليلا ونهارا.

أما بالنسبة إلى المنطقة الحدودية العازلة معلوم أو للإعلام أن إحداث المنطقة الحدودية العازلة تمت في سنة 2013 وذلك لمزيد إحكام السيطرة على الشريط الحدودي حيث تتمثل مهام التشكيلات العسكرية على منع التواجد غير المشروع للأشخاص وكذلك للعربات باستثناء الاستظهار بترخيص بغرض العمل أو السياحة مسند من طرف والي الجهة المعنية مع التأشير القيادة العسكرية مرجع النظر.

نزولا عند طلبات عديد النواب، بادرنا من أجل تخفيف إجراءات الدخول إلى المناطق المذكورة وتسهيل النفاذ إليها حيث تم التمديد في آجال صلاحية التراخيص المسندة من طرف الولاية من ستة أشهر إلى سنة، إجراء ثاني آخر تمديد آجال الدخول إلى المنطقة الحدودية العازلة لمدة شهر إلى حين استكمال إجراءات تجديد الرخص منتهية الصلاحية.

وأنا كنت وعدت بمناسبة اللقاء أمام اللجنتين عددا من النواب التدخل بصفة شخصية إذا وجد إشكال من أجل حلحلة بعض الإشكاليات المتعلقة بالدخول لهذه المناطق والنفاذ إليها ربما للرعي أو لأنشطة فلاحية وزراعية، طبعا فقط التواصل مع مصالح وزارة الدفاع الوطني ونحن مستعدون لحلحلة أي إشكال في هذا الموضوع.

بالنسبة إلى الساتر الترابي فقد أثبت نجاعته للحد من عملية التهريب في الاتجاهين وتضييق الخناق على المهربين فضلا عن كونه يعتبر وسيلة ردع فعال لكل العناصر المناوية، قمت خلال الشهر المنقضي ووقفت على الفتحات الموجودة بالساتر الترابي لتمكين الدوريات العسكرية من التدخل بين الساتر ورسم الحد، وكذلك لتمكين الفلاحين من الدخول عبر هذه المنافذ للرعي، غير أن الترخيص للدخول يبقى رهين إجراء أو احترام الإجراءات في الخصوص.

في نفس المحور الأول المتعلق بالجانب العملياتي، في علاقة بالطائرات دون طيار أو الطائرات المسيرة وفي ظل استفحال ظاهرة استغلال منظومة الطائرات دون طيار داخل المجال الجوي التونسي وما تمثله هذه الظاهرة من تهديد مباشر على سلامة الطيران وأمن المنشآت والأفراد والمنظومة الأمنية بأكملها و نظرا لغياب إطار قانوني ينظم نشاط هذه الوسائل الجوية بادرت وزارة الدفاع الوطني بعقد جلسات عمل مع مختلف الوزارات المعنية وعلى إثرها تم الاتفاق أن تتولى وزارة النقل الإدارة العامة للطيران المدني بصفتها سلطة الإشراف في مجال الطيران المدني تكوين لجنة قصد إعداد مشروع أمر في الغرض. تم إعداد المشروع وقامت وزارة الدفاع الوطني بالموافاة بملاحظاتها حول هذا المشروع، وهي تعمل على تدعيم قدراتها للتصدي لهذه التظاهرة، كما تقوم بتنفيذ تدريبات مشتركة مع مختلف مصالح وزارة الداخلية لضمان استجابة فعالة ومتكاملة لأي فرد.

بالنسبة إلى السؤال المتعلق بما حدث لأسطول الصمود أثناء إرسائه بتونس وما تبعه من فرضيات عدة من جهات مختلفة حول

طبيعة ما جرى فإن الموضوع يلقى الاهتمام اللازم وما زال في طور البحث لدى الجهات المختصة.

وبخصوص الطائرات دون طيار أؤكد هنا مرة أخرى أنه يجب الإقرار بأنها ما فتئت تشكل وسائل تفاقم استخدامها في المجالين العسكري والمدني وباتت تشكل تحديا أمنيا متصاعدا لا على المستوى الوطني فقط بل حتى على المستوى العالمي، انطلاقا من إدراك المؤسسة العسكرية لهذا التحدي فهي تواصل التنسيق وتبادل المعلومات خاصة مع وزارة الداخلية والنقل لمواكبة كل المستجدات العالمية ولتدعيم قدراتها في هذا المجال من ذلك التصدي لهذه الوسائل الجوية فالعمل متواصل في هذا المجال وأنتم شهادتم وتابعتم حتى استخدامها في الحرب الأوكرانية الروسية الجارية حاليا. لابد أن ندعم الجاهزية العسكرية من خلال تطوير قدرتنا على التصدي لهذه التقنيات والتكنولوجيات الجديدة من خلال التمكن من منظومات التشويش لهذه الطائرات المسيرة.

بالنسبة إلى الأمن السيبرني والتهديدات السيبرنية التي لا تقل أهمية عن سائر التهديدات الأخرى، الوزارة تعمل على تأمين أنظمة المعلومات والاتصالات العسكرية من خلال وضع كل الإجراءات والتدابير المستوجبة في الغرض وذلك بالاعتماد على قدراتها الذاتية التي يتم بناؤها عبر التكوين والتدريب والمشاركة في التمارين والتحديات السيبرنية محليا ودوليا.

كما تساهم وزارة الدفاع الوطني بشكل فعال رئيسي في إعداد وتحيين الإستراتيجيات الوطنية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال على غيار الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبريني والإستراتيجية الوطنية للذكاء الإصطناعي.

أما فيما يتعلق بالمحور الثاني في علاقة بالعنصر البشري فهو يتصدر أولويات الوزارة باعتباره أساس وشرط كل النجاحات، طبعا تحسين الظروف المادية والإجتماعية للعسكريين في صدارة اهتماماتنا وهو مهم، الفرد هو جزء لا يتجزء من جاهزية المؤسسة العسكرية ونحن نعمل في إطار برامج ومشاريع في علاقة بزيادة أجور العسكريين من أجل تعزيز الاستقرار المادي والأسري.

وفي هذا الإطار أود الإشارة أن نمكن العسكريين المرابطين سواء في الصحراء أو في المناطق الحدودية من منح نسميها منحة الصحراء ومنحة العزلة ومنحة التعيين بالمراكز الحدودية، طبعا دائما هناك استمرار وحرص على مزيد تطوير وتحسين المستوى أو الاستقرار المادي والأسري لكل العسكريين، أقصد الضباط وضباط صف ورجال الجيش.

طبعا تم كذلك التعرض إلى تأطير العسكريين من خلال تمتعهم وانتفاعهم بالمساكن العسكرية حيث يواصل ديوان المساكن العسكرية تقديم كل هذه المنافع وسنوفر إن شاء الله 367 مسكنا معدا للكراء للعسكريين خلال السنوات المقبلة.

نفس الشيء في إطار منظومة البعث العقاري العسكري، يتم كذلك تسهيل عملية اقتناء مقاسم ومساكن لفائدة أعوان الدفاع الوطني من عسكريين ومدنيين كذلك.

تجسيما لمقومات الدولة الاجتماعية التي أذن بها سيادة الرئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، تولي الوزارة أهمية، بل إحاطة بالعسكريين والمدنيين وذويهم من خلال برامج الخدمات الاجتماعية حيث بلغ عدد المنتفعين بالتدخل ذات الطابع الاجتماعي إلى حد موفى شهر سبتمبر الفارط 20,000 منتفعا في شكل مساعدات مالية أو مساعدات عينية مع إيلاء العناية الخاصة بجرحى العمليات الإرهابية وبعائلات شهداء المؤسسة العسكرية.

سؤال يتعلق بالعناية بمتقاعدي المؤسسة العسكرية، تولي الوزارة الاهتمام اللازم واللائق ولا تقطع الصلة بمن أحيل منهم على شرف المهنة، من ذلك على سبيل الذكر، يقع تكوينهم والاحتفاء بهم في المناسبات الوطنية على غيار الاحتفال بالذكرى السنوية لانبعاث الجيش الوطني، كذلك تخصيص مبنى إداري بالقاعدة العسكرية بالعمران لقدماء ضباط المؤسسة العسكرية، استقبال العديد منهم والاستماع لهم وتلقي مقترحاتهم ودراستها وإيلاء ما يرد بها من مقترحات الأهمية التي تستحق.

تلقي مقترحاتهم في عديد المواضيع التي تهم الجيش الوطني ومشاريعه المستقبلية على غيار مشروع قانون الخدمة الوطنية في صيغته الأولى، أي يواصل المحالون على شرف المهنة الانتفاع بمجانية العلاج بالهياكل الصحية العسكرية وتتكفل الوزارة بكلفة العلاج، كما تم تخصيص مكتب خاص بهم فيما يتعلق بتمكينهم من الأدوية الضرورية حسب وضعية كل منهم والصيدليات العسكرية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السادة النواب الأفاضل،

قد لا نفي بحق المؤسسة العسكرية إن لم نستحضر ضمن محور الدور التنموي للمؤسسة العسكرية حصيلة تجربتها التنموية الرائدة والمتفردة بمنطقة رجيم معتوق وقصة النجاح التي تكاد تكون الطابع أو هوية المؤسسة العسكرية وذلك بفضل التحلي بروح التحدي والإرادة الثابتة لمغالبة قسوة الواقع وتحويل المستحيل إلى ممكن وتذليل كل الصعوبات رغم محدودية الوسائل والإمكانيات. حيث تم في إطار هذا المشروع بناء وأريد أن أردد خلال هذه الجلسة العامة وكنا قد خضنا في هذا الموضوع أمام أنظار اللجنتين حيث تم في إطار هذا المشروع بناء 1600 مسكن ريفي موزع على ست قرى يقطنها 8000 ساكنا وغراسة كما ذكرتم 320,000 أصل نخيل على مساحة 2460 هكتار مكنت من إنتاج 20,000 طن من التمور سنة 2025 أي ما يعادل سبع مرات كلفة المشروع.

وعلى ضوء النتائج الإيجابية تم بمقتضى قانون المالية 2018 توسيع مجال تدخل ديوان رجيم معتوق ليشمل منطقة المحدث على مساحة 1050 هكتار من وحات النخيل والمرافق الأساسية موزعة على 12 وحدة تشتمل كل وحدة على 80 هكتار وتمتد فترة الإنجاز على امتداد 14 سنة انطلقت الأشغال بها بداية 2023.

كذلك الانطلاق في أشغال بناء 400 مسكن فلاحي مع التعاقد للغرض مع العملة والمختصين في المجال من متساكني المنطقة. وقد بلغت نسبة تقدم الأشغال 30%.

أنا أردت أي مهم جدا حتى أطيل في مداخلتي في علاقة بهذا الموضوع لأنني أعتبرها تجربة نموذجية، تجربة متفردة لها أبعاد إستراتيجية كما ذكر أحد النواب المحترمين، بالفعل لها أبعاد إستراتيجية، عندما نبعث مشاريع على غرار رجيم معتوق والمحدث في الصحراء في الجنوب التونسي هو تثمين للمدخرات في الجنوب التونسي ونفتح المجال كذلك لمتساكن المنطقة من خلال إدراجهم في العملية الاقتصادية من خلال بعث مشاريع في تلك المناطق فعندما

نركز الإنسان هناك نركز الأمن ثم نحقق هناك مكاسب عديدة مكاسب اقتصادية ومكاسب أمنية، مثلما قال أحد النواب أمن تونس واستقرارها يبدأ من حدودها، فلا بد من الاستثمار ومن بعث المشاريع الاقتصادية في المناطق الحدودية والمناطق الصحراوية وفي جنوب تونس.

وفعلا انطلقنا في هذا المشروع وربما نسميها المرحلة الثانية من هذا المشروع في إطار تعميم هذه النجاحات وتثمين الأملاك العمومية غير المستغلة وكذلك المخزون الحضاري من خلال ترجمة هذه المبادرة عبر الأمر عدد 247 لسنة 2025 المتعلق بتغيير تسمية ديوان رجيم معتوق ليصبح ديوان رجيم معتوق لتنمية الجنوب والصحراء أي التطور على مستويين هناك توسع على المستوى الجغرافي كنا في المحدث ورجيم معتوق، الآن يشمل كامل الجنوب والصحراء. ثم تطور على المستوى الوظيفي، هناك صلاحيات جديدة لديوان رجيم معتوق ليضطلع بالمساهمة في تحقيق مشاريع تنموية في القطاعات الاقتصادية الثلاث: زراعة، صناعة وخدمات على غرار غراسة النخيل وسائر الأشجار المثمرة وزراعة النباتات الطبية وتربية الماشية إضافة إلى الصناعات التحويلية للمواد الأولية بما يعزز الأمن الغذائي والطاقي، وكذلك تنويع المسالك السياحية ومزيد تطوير السياحة الصحراوية.

بالفعل نقلة نوعية على مستوى وظيفة ديوان رجيم معتوق وهذا طبعا يستوجب ويقتضي إمكانيات على مستوى الموارد البشرية وكذلك على مستوى الموارد المالية. وقد قام الديوان بالتنسيق مع المصالح المعنية بالوزارة بإعداد مخطط انطلقنا في العمل حتى ولو لم نضبط ولم نضع إلى حد الآن التنظيم الإداري والمالي، لكن انطلقنا في انتظار استكمال هذه الإجراءات ووضعنا مخطط عمل "un plan d'action" يشتمل على محورين أساسيين: إذا سنعد مشاريع النصوص الترتيبية المنظمة لهذا النشاط، إن شاء الله ستستجيب وتستوعب كل المستجدات والتوجهات، ثم وقع برمجة وإنجاز مشاريع تنموية سيتم تنفيذها بصفة تدريجية ومرحلية.

وأستسمحكم فهو مشروع إستراتيجي مهم جدا لا بد من التعمق فيه ولا بد حتى من الإطالة فيه لأن هذه هي المشاريع المهمة التي تنفع تونس. على المدى القريب تم تحديد مشاريع هي لا تتطلب دراسات وفقط قابلة للتنفيذ المباشر أهمها:

حماية الحيوانات المهددة بالانقراض على غرار إنجاز مشروع لتربية طائرة الحبار،

إحداث منطقة سقوية بمنطقة الشارب من ولاية قبلي،

إعداد منظومة رقمية تعمل بالطاقة الشمسية لتحديد مواقع آبار المياه بالصحراء،

تثبيت منظومة لمتابعة قطعان الإبل لتسهيل متابعة تحركاتها،

إحداث مساحات سقوية تخصص أساسا لزراعة الأعلاف باستغلال الآبار المتوفرة بالصحراء.

هذا على المدى القريب أما على المدى المتوسط فسيقع توسيع مشروع حماية الحيوانات المهددة بالانقراض، إحداث منطقة سقوية ببرج بورقيبة على مساحة ألف هكتار، تنمية الصناعات المرتكزة على المواد المقطعية المحلية بمناطق ولايات الجنوب، إنجاز محطات لتدويد الطاقة الشمسية، ربط الأقطاب السياحية بالجنوب التونسي بشبكة النقل أي المسالك والطرقات.

على المدى البعيد سنعمل على إعداد تصور أعمق في أفق 2050 يتضمن العديد من المشاريع حسب المخططات الوطنية الخماسية للتنمية 2030-2035.

في هذا الإطار تمت الإشارة إلى بعض المشاريع التي أنجزت تحت إشراف الهندسة العسكرية هو لمن دواعي الاعتزاز أن يكون للجيش الوطني دور ريادي والحضور الفاعل فيما له علاقة بالنفع العام والصالح العام بصفة عامة والقيام بعديد المشاريع التي تم ذكرها وأردت فقط أن أضيف إلى جانب هذه المشاريع أشغال تهيئة دار الثقافة ابن خلدون حيث تم إنجازها بنسبة 100%.

أشغال تهيئة سور المدينة العتيقة بالقيروان الذي كان فيه ثلاث إشكاليات هناك جزء انهار تم إعادة بنائه وجزء متداعي تم هدمه وإعادة بنائه وهناك جزء آخر على مستوى تدخل الهندسة العسكرية صيانة التشققات في السور وإن شاء الله أنجزنا تقريبا الجزء الأول والجزء الثاني بنسبة 100% وبالنسبة للجزء الثالث يعني تقريبا 90%.

إلى جانب هذا السور هناك أشغال تهيئة فسقيات الأغالبة التي انطلقت الأشغال في شهر أوت 2025 والتي ستمتد على سنتين وبالمناسبة المشروع لا يقتصر فقط على تهيئة الفسقيات بل في محيطها كذلك سننجز عديد الفضاءات مرافق ترفيهية فضاءات خضراء فضاءات ثقافية وسياحية تراثية وكذلك مسرح، هذا على مستوى العمل في علاقة بالتنمية بالنسبة للمؤسسة العسكرية.

كما تعاضد الوزارة مجهود الهياكل المدنية في مجال التكوين المهني وتأطير الناشئة وأود أن أشير إلى بعض المعطيات أنه بالنسبة لموضوع التكوين فهو يندرج في إطار توفير يد عاملة متخصصة في مجالات غير متوفرة بسوق الشغل وكذلك لتحفيز الشباب على متابعة التكوين المهني في إطار الخدمة الوطنية.

تضم منظومة التكوين المهني بالوزارة 13 مركزا عسكريا حيث يتوفر 61 اختصاصا 3 في ثلاثة مستويات تقدر طاقة استيعاب منظومة التكوين المهني 1700 موطن تكوين بالمراكز العسكرية للتكوين المهني و490 موطن تكوين بورشات التدريب إلى جانب 11 ورشة تؤمن عقود تدريب مهني لمدة سنتين لفائدة المنقطعين عن الدراسة في سن مبكرة لأنه يتم استقطاب الشباب أو الشبان المنقطعين عن الدراسة.

المشاريع التي هي بصدد التفعيل، إحداث وبعث المركزين العسكريين للتكوين المهني بجرجيس في مجال الغوص وبسيدي بوزيد وبعث مركزين عسكريين للتكوين المهني في مهن البحر بمنزل بورقيبة وفي مهن الرياضة بباردو، ونحن بصدد توسيع خارطة الاختصاصات وتطوير طاقة استيعاب بما يتماشى مع متطلبات الجهات وميولات الشباب التونسي.

وبالمناسبة أريد أن أشير إلى بعض المعطيات بخصوص مركز التكوين المهني للغوص بجرجيس، مركز مهم للغاية لأنه هو الأول من نوعه في تونس الذي سيمكن من الشهائد ومعارف ضرورية للعمل في قطاعات وأنشطة عديدة في البحر. إلى جانب ذلك هذا المركز سيساهم في المجال الصحي في تقديم خدمات العلاج بالأكسجين المضغوط فالوحدة الوحيدة المتوفرة هي صلب المستشفى العسكري بتونس وطبعا سيوفر المركز الوحدة الثانية من خلال تقديم علاج بالأكسجين المضغوط وهذا مهم بالنسبة لمتساكني تلك المنطقة وكذلك المدن المجاورة لها وطبعا سيقدم خدمات للمواطنين أصيلي ومتساكني المناطق والولايات المجاورة حيث سيقوم بمعالجة عديد الأمراض منها

التسمم بأحادي أكسيد الكربون، الانسداد الهوائي، العدوى بالبكتيريا المقاومة، الجروح المتأتية من العلاج الإشعاعي، أمراض الضغط عند الغواصين، اضطراب التئام الجروح وحتى طيف التوحد، هذا مهم جدا بالنسبة للمركز وسيكون الوحدة الثانية على مستوى تقديم خدمات العلاج بالأكسجين المضغوط.

بالنسبة إلى ملف الثكنات العسكرية خارج مناطق العمران انطلقت مصالح وزارة الدفاع الوطني منذ سنة 2018 بالتنسيق مع وزارة أملاك للدولة والشؤون العقارية في تنفيذ برنامج خصوصي لنقل الثكنات العسكرية خارج مناطق العمران وقد تم ضبط الأولويات والاتفاق على مخطط مديري سيتم تنفيذه على مراحل وبصفة مدروسة حالة بحالة مع مراعاة المتطلبات الأمنية للعسكريين من حيث النقل والسكن.

بالنسبة إلى النائب المحترم الذي أثار ثكنة جرجيس تم إجراء بحث عقاري بالتنسيق مع مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ووقع الاختيار على قطعة أرض تمسح 34 هكتارا الملف في طور الدراسات الفنية من طرف إدارة الهندسة العسكرية.

كذلك عديد الثكنات في سوسة والوحدة الترابية بفريانة وثكنة دوز، هناك تقدم على مستوى هذه المناطق وسأمدكم كتابيا بخصوص الأسئلة إذا لم أتمكن من الإجابة عنها، لقد تم توثيق كل أسئلتكم مهم جدا وسنوليها كل الاهتمام لأنه يمكن أن تكون منطلقات بالنسبة إلى المؤسسة العسكرية حتى نطور وننفذ أو نأخذ بعين الاعتبار كل مقترحاتكم وتوصياتكم.

بالنسبة إلى السؤال المتعلق بمراجعة خريطة التواجد العسكري بولاية بنزرت، على ما يبدو لا أدري غير متواجد، بالفعل معلوم أن بنزرت تتميز أكثر من غيرها من ولايات الجمهورية بتواجد مكثف للوحدات والمنشآت العسكرية نظرا للعوامل التاريخية الموروثة وكذلك لاعتبارات إستراتيجية.

من الناحية التاريخية مثلت بنزرت أهم معاقل السلطات الفرنسية بمنطقة شمال افريقيا خلال فترة الاستعمار وجلت آخر القوات العسكرية بتاريخ 15أكتوبر 1963 من الناحية الإستراتيجية بحكم انفتاحها على البحر الأبيض المتوسط والواجهة الجنوبية للمتوسط. طبعا في إطار سعي الوزارة إلى الملائمة والتوفيق بين حاجيات المؤسسة العسكرية وكذلك سائر الهياكل العمومية قصد إقامة مشاريع تنموية بالجهة دأبت مختلف مصالح الوزارة على دراسة مختلف المطالب الواردة في هذا الاتجاه حيث تفاعلت بصفة إيجابية وتنازلت عن عديد العقارات أو أجزاء منها ولا أريد تسميتها وهي عديدة جدا.

عموما فإن مراجعة خارطة التواجد العسكري خاصة بمناطق العمران سواء بولاية بنزرت أو بغيرها من ولاية الجمهورية تم الشروع في دراستها على مستوى وزارة الدفاع الوطني في إطار اللجنة المشتركة مع وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وفق برنامج مرحلي كما ذكرت ووفق مقاربة يتسنى من خلالها تحقيق المعادلة الضرورية بين ضمان جاهزية المؤسسة العسكرية ونجاعة تدخلاتها من جهة وإتاحة الإمكانية لجهة بنزرت ومختلف الولايات لإقامة مشاريع تنموية بتلك المناطق.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يمثل التعاون العسكري الدولي سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف محورا أساسيا في تنمية القدرات الدفاعية والجاهزية العسكرية لقواتنا المسلحة في علاقة بحماية الحدود ومقاومة الإرهاب والتصدي للجريمة المنظمة والحد من الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال بوابة التعاون الدولي وهي بوابة مهمة لتوفير التجهيزات المشاركة في برامج التكوين والتدريب المشترك وتبادل الخبرات والمعلومات ولهذا الغرض تنخرط وزارة الدفاع الوطني في برامج تعاون مع ما يزيد عن 24 دولة شقيقة وصديقة في إطار اتفاقيات تقنية في المجال حيث تسهر اللجان العسكرية المشتركة مع ذات الدول على تحديد أوجه التعاون وضبط الأنشطة السنوية وفقا للأهداف المشتركة طبعا في إطار الثقة والاحترام المتبادلين.

وفي إطار حرص الوزارة على الانفتاح على محيطها الإقليمي والدولي تم القيام بزيارات متعددة إلى كل من إيطاليا والكويت والجزائر، إيطاليا من أجل حضور أشغال الدورة 26 للجنة العسكرية التونسية الإيطالية، دولة الكويت كانت الزيارة مناسبة من أجل إعطاء نقلة أخرى للعلاقات الثنائية والبناء على القواسم المشتركة للالتقاء بالتعاون الثنائي العسكري إلى مستوى العلاقات الأخوية المتميزة بين البلدين طبعا نحو بناء شراكة إستراتيجية. ثم كذلك زيارتي إلى دولة الجزائر الشقيقة خلال شهر أكتوبر تم خلالها عقد لقاءات رفيعة المستوى على غرار لقاء مع السيد الرئيس عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، خلصت هذه الزيارة إلى توقيع اتفاقية تعاون بين الجانبين في عديد من المجالات العسكرية على غرار التكوين والتدريب وتبادل المعلومات والخبرات وتكثيف التنسيق الثنائي.

بالفعل، لا أدري السيدة النائبة التي أثارت موضوع الاتفاقية غير متواجدة على كل موضوع توقيع اتفاقية التعاون العسكري مع الجانب الجزائري كما تابعتم أثار كثيرا من ردود الأفعال واللغط، الاتفاق ليس جديدا بل هو تحيين لاتفاق تعاون أبرم في سنة 2001 تمت مراجعته حتى يواكب التطورات والتحديات الأمنية الراهنة خاصة في ظل الأوضاع الهشة، الأمر يتعلق بتوسيع مجالات التعاون ليتضمن مجال مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود وتبادل الخبرات في الشؤون القانونية والقضائية والعسكرية وتأمين الحدود المشتركة، إذن هي اتفاقية لتكمل الاتفاقية الممضاة سنة 2001 بما تستجيب لتطلعات الطرفين هناك تحديات مشتركة وفي هذا الإطار اسمحوا لي حضرات السيدات والسادة النواب أن أسوق بعض الملاحظات والاستنتاجات وهي رسالة موجهة للمعنيين في الداخل والخارج.

أتأسف جدا لجوء عديد الأطراف المعروفة لتوظيف توقيع الاتفاق سياسيا والركوب عليه لتحقيق أهداف قصد بث الادعاءات والافتراءات والتشويهات والمغالطات والإشاعات يعني استهداف الدولة التونسية بكل الوسائل حتى المؤسسة العسكرية لم تسلم ولم تكن بمنأى عن هذه التجاذبات وكل مرة تقترب فيها تونس والجزائر لتوثيق تعاونهما خطوة نحو تعزيز التعاون بينهما إلا وتتكاثر القراءات المغلوطة التي تبحث عن محاور عن ولاءات عن اصطفافات وكأن العلاقة بين البلدين لا يمكن أن تكون إلا علاقة مصلحية ظرفية، التعاون بين البلدين لم يكن رهين اعتبارات ضيقة بل ضرورة أمنية إستراتيجية فرضها الواقع الجغرافي والتاريخ المشترك في مكافحة الإرهاب في جبل الشعانبي إلى مراقبة الحدود الجنوبية المشتركة.

ما يهم تونس هو أمن حدوده وسيادته لا ما يقال في السجلات الإعلامية تستعمل فيها تونس كأداة، تونس والجزائر بلدان جاران شعبان شقيقان يجمعهما تاريخ مشترك في المقاومة والتحرر بينهما شراكات منظمة لا تحمل أي طابع سياسي أو اصطفافي مع كل أسف

هناك من اعتبرها أو شبهها بمعاهدة باردو 1881 أو قصر سعيد 2 ولم يطلعوا على محتواها وهذا يذكرني في المقولة المشهورة" الدفعة على الحساب ربثما أقرأ الكتاب" في إطار النقد للطاهر الحداد بخصوص كتابه امرأتنا في الشريعة والمجتمع وكأنهم لا يعرفون الجيش التونسي وعقيدته العسكرية هو الدرع الواقي لحرمة الوطن ولسيادته قد يرتئي البعض أن المؤسسة أو الجيش الوطني هو حديث العهد وجد مع الاستقلال الجيش التونسي له ماض له جذور له إرث تاريخي حتى في مناسبة الاحتفال بالعيد الوطني لا نتحدث عن تأسيس الجيش بل عن انبعاث الجيش الوطني، الجيش هو منحدر وسليل الجيوش العظيمة التي عرفتها تونس، الجيش التونسي ارتبط دوره بالحركة الإصلاحية التي عرفتها البلاد في القرن 19، عندما نقول العسكر فإن العسكر هم صناع الإصلاح والتجديد في البلاد التونسية، بل ولدت الحركة الإصلاحية من رحم الجيش النظامي التونسي.

التحين الأخير للاتفاقية ليس سوى خطوة تقنية تندرج في إطار التعاون المعتاد لا أكثر ولا أقل فتونس تحافظ على سيادتها ومرونتها الإستراتيجية عبر تنويع الشراكات، لا تعتمد على شريك واحد والأكيد أن من يحاول قراءة العلاقات التونسية الجزائرية بأعين منحرفة فهو لن يرى سوى ما يريد أن يراه.

أما بالنسبة إلى سؤال السيدة النائبة غير الحاضرة وذكرت ضرورة المصادقة على الاتفاقية من قبل مجلس نواب الشعب أردت التذكير أن هذه الاتفاقية لا تدخل في مجال الفصل 68 من دستور 25 جويلية 2022 باعتبارها اتفاقية تقنية ليس لها انعكاسات مالية أو قضائية.

كذلك في إطار الديناميكية وتنويع الشراكات على المستوى الثنائي وكذلك على مستوى متعدد الأطراف ستتولى تونس رئاسة مبادرة 5 + 5 دفاع وستحتضن الدورة القادمة على مستوى وزراء الدفاع في شهر ديسمبر القادم.

بالنسبة إلى محور البحث العلمي والتصنيع العسكري الذي يكتسي أهمية بالغة بالنظر لخصوصية قطاع الدفاع الوطني وحساسيته وارتباط جاهزية مختلف مكوناته بمواكبة آخر المستجدات العلمية والتكنولوجية وبمدى قدرته على توفير الحد الأدنى من الوسائل والآليات التي تمكنه من الاضطلاع بمهامه السيادية، وأنا أتفق مع مداخلات عديد النواب في عالم اليوم وعلى ضوء تنوع المخاطر والتهديدات غير التقليدية فضلا عن أهمية مواكبة المؤسسة العسكرية للتحولات المتسارعة لم تعد المعارك تحسم فقط بالبندقية والعتاد بل أصبح الذكاء والاستشراف والاستباق وحسن الاستعداد عوامل حاسمة في حماية السيادة الوطنية.

من هذا المنطلق، كان من الضروري التركيز على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والتصنيع العسكري وذلك بهدف الارتقاء بالقدرات العملياتية واللوجستية في انسجام مع الأهداف الإستراتيجية المرسومة في أفق 2030، ويندرج خيار دعم التصنيع العسكري في إطار توجهات وزارة الدفاع الوطني الرامية إلى التعويل على الإمكانيات الذاتية طبقا للتوجيهات السامية لسيادة رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوة المسلحة، حيث تم خوض تجربة التصنيع العسكري من خلال الشراكة مع القطاع الخاص وتأسيس شركة اسمها "MBB Shipyard" شركة التصنيع العسكري البحري وقد تم استكمال كافة مراحل تركيز الشركة في انتظار إبرام عقد لزمة العقار التابع لديوان البحرية التجارية والموانئ بجهة صفاقس لتوفير الفضاء اللازم لنشاط التصنيع حيث بلغ الملف مراحله النهائية من الإنجاز. ويهدف المشروع إلى سد حاجيات المؤسسة العسكرية من الوحدات البحرية العائمة في مرحلة أولى وربما كذلك في مرحلة ثانية تزويد القطاعات الأخرى على غرار الحرس البحري، الديوانة، الفلاحة، السياحة ومن شأن هذا المشروع أن يمكن اقتصاديا من توفير مواطن شغل مباشرة وغير مباشرة وهذا ربما يجعل تونس قطبا تصنيعيا متخصصا ومصدرا على المدى البعيد إن شاء الله.

وفي هذا المجال انطلقنا عبر جيش الطيران في دق باب الفضاء من خلال التكوين القاعدي للمهندسين والتقنيين وبناء القدرات في مجال الفضاء واستخدام الأقمار الصناعية المصغرة على المستوى العلمي والبحثي، طبعا هذا صلب المدارس التابعة للمؤسسة العسكرية.

كذلك تولت الوزارة بعث مركز البحوث العسكرية من أجل أو لغاية دعم البحث العلمي بالوزارة في المجالات التي تستجيب للحاجيات الخصوصية ثم لتجميع مجهودات البحث وتعبئة الموارد في إطار رؤية تنطلق من البحث نحو التصنيع العسكري.

وأود أن أفيدكم في هذا الإطار حيث ساهمت وزارة الدفاع الوطني في وضع برنامج لاستعمال تقنية الاستمطار الاصطناعي بتونس في إطار المجهودات المبذولة لمجابهة أزمة الجفاف والشح المائي تم تكوين فريق عمل تحت إشراف وزارة الفلاحة والمواد المائية والصيد البحري ووضع برنامج عملي لاستخدام تقنية الاستمطار الاصطناعي بمبادرة من جيش الطيران، تم بالوسائل الذاتية تصنيع منظومة لتنفيذ عملية الاستمطار الاصطناعي وتركيزها على الطائرة من نوع 630، تم تنفيذ العملية التجريبية الأولى للاستمطار الاصطناعي في 16 أفريل 2025 في المنطقة الممتدة بين وادي الزرقاء وجومين بولاية باجة بهدف العمل على الرفع من مخزون سد سيدي سالم. تبين من خلال التقرير المنجز من طرف وزارة الفلاحة بالتنسيق مع وزارة الدفاع الوطني جيش الطيران والمعهد الوطني للرصد الجوي أن التجربة كانت ناجحة على كل المستويات وأن نتائجها تعتبر واعدة. وبطلب من وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وافقت وزارة الدفاع على الشروع في الإجراءات المستوجبة لتنفيذ العملية التجريبية الثانية للاستمطار الاصطناعي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب المحترم،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

معلوم ونحن في رحاب مجلسكم الموقر أن أي تطور لأي قطاع بوجه عام يستدعي تطوير الإطار القانوني المنظم له، هذا في إطار تجسيم مقومات الثورة التشريعية التي أقرها سيادة رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوة المسلحة، كما تم ذكرها من قبل أعضاء اللجنتين نحن نشتغل على عديد المشاريع وهناك تفاوت على مستوى التقدم في الإعداد والإنجاز:

مشروع نص تشريعي لتنظيم الجيش تم استكماله وإحالته إلى المصالح المعنية.

مشروع يتعلق بمراجعة النظام الأساسي العام للعسكريين بما يستجيب لتطور دور المؤسسة العسكرية.

مشروع نص يتعلق بمراجعة مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية لتكريس الاستقلالية العضوية للقضاء العسكري وضبط اختصاصه في إطار التكامل مع المنظومة القضائية العدلية الوطنية وتكريس قضاء ناجز وناجع.

كذلك مشروع نص ترتيبي يتعلق بمراجعة التنظيم الهيكلي لوزارة الدفاع الوطني.

ثم كذلك أريد في هذا الإطار أن أعرب عن شكري العميق للمؤسسة التشريعية وللسادة النواب أصحاب المبادرة بمشروع قانون يتعلق بالخدمة الوطنية إلا أنه وجب التوضيح على أهمية هذا المشروع المبادر من قبل عدد من أعضاء النواب فإنه لا يستوعب جميع عناصر مقاربة الوزارة التي نحن بصدد الانتهاء منها إن شاء الله سيما من حيث النقاط التالية:

تطوير أشكال الخدمة الوطنية خدمة مباشرة وخدمة مدنية.

ربما مراجعة مدة الخدمة الوطنية.

مراجعة الحقوق والامتيازات والضمانات المخولة للمجندين بغاية التحفيز على الإقبال على أداء هذا الواجب.

تطوير هياكل وصيغ التكوين لفائدة المجندين.

تطوير منظومة وصور التأجيل والإعفاء.

العمل على تجسيم المساواة التامة والفعلية تجاه هذا الواجب المقدس خاصة بين الجنسين في اتجاه حسن توظيف الطاقات الشبابية.

وهنا أذكر بالفصل 14 من الدستور:" الدفاع عن حوزة الوطن واجب مقدس على كل مواطن". طبعا وسيتم التنسيق والتعاون بين الجانبين قصد بلورة مشروع قانون يكون في مستوى الانتظارات.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السادة النواب الأفاضل،

نتقدم إليكم في ختام هذه المداخلة بالشكر الموصول على التنظيم المحكم لهذه الجلسة ولمداخلاتكم القيمة التي تعكس دون شك مساعيكم واهتمامكم العميق بالمؤسسة العسكرية ودعم مناعتها وجاهزيتها ومقومات قوتها الهادفة إلى دعم مناعة هذا الوطن العزيز الذي تجمعنا المشاعر الصادقة في حبه والوفاء إليه دون اعتبارات أو حسابات.

وما يجب التفكير فيه في ظل التطورات التكنولوجية والعلمية المتسارعة والتحولات الجيوستراتيجية العميقة التي تتغير على ضوئها التحديات والمخاطر أن مجابهة جملة هذه المتغيرات لا بد أن نواجهها بمسك بزمام الأمور بزمام العلوم وتشجيع البحث والابتكار وتطوير البنية الأساسية مع الانفتاح على التجارب الناجحة والحلول الناجعة التي توصلت إليها عديد الدول الشقيقة والصديقة بما يحتم مزيد تنشيط وتطوير وتوسيع آفاق التعاون مع هذه الدول والمبني كما ذكرت على الاحترام المتبادل والتنويع كذلك بما يخدم المصلحة الوطنية العليا وفق رؤية ترتكز على الاستباق والاستشراف والتأقلم.

وما يجب التأكيد عليه أن مواصلة المؤسسة العسكرية الاضطلاع بالمرفق السيادي الحساس للدفاع الوطني في كنف الحياد التام والوطنية الخالصة التي هي جوهر عقيدة المؤسسة العسكرية يتطلب خاصة تجنيبها التجاذبات السياسية وعدم الزج بها في حسابات ضيقة أو شخصية حتى يكون الولاء للوطن وحده يحميه زمن الرخاء وأيام المحن.

سنواصل أو ستواصل وزارة الدفاع الوطني في إطار التزاماتها ومسؤولياتها المتضامنة والمساهمة من موقعها كشريك لرفع التحديات وكسب الرهانات وإنجاز مقتضيات البناء والتشييد والمساهمة في عملية التنمية لخلق الثروة وتقليص التفاوت التنموي بين الجهات وفك العزلة حتى تكون ملامسة حقيقية لانتظارات الشعب التونسي.

عاشت تونس حرة أبية ترنو إلى العلا بفضل جيشها رمز الوحدة وعامل الاستقرار وحامي سيادتها ودرع الوطن وسنده في التنمية في البناء والنماء.

المجد لشهدائها الأبرار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا للسيد خالد السهيلي، وزير الدفاع الوطني على كل هذه الإفادات والبيانات القيمة.

شكرا موصولا لكافة أعضاء الوفد المرافق من إطارات عليا مدنية وعسكرية متمنيا لهم جميعا التوفيق والسداد في مهامهم.

ولا بد أن نذكر في هذا السياق بالفصل السابع من دستور الجمهورية التونسية: "لجمهورية التونسية جزء من المغرب العربي الكبير تعمل على تحقيق وحدته في نطاق المصلحة المشتركة" فضلا على العوامل التاريخية والوضع الجيوسياسي الإقليمي والعالمي انطلاقا من دستور البلاد، ما وقع القيام به مع الشقيقة الجزائر يتماشى مع روح الدستور والرؤية المستقبلية لبلادنا في نطاق المصلحة المشتركة وفي نطاق احترام السيادة الوطنية للشعب التونسي ونحن نعتقد ونؤمن بأن مؤسستنا العسكرية جيشنا الوطني الذي تربى على حب الوطن الذي دفع الغالي والنفيس للدفاع عن حرمة الوطن سوف يقوم بنفس المجهود في الذود عن حمى الوطن مع الجميع وفق المصلحة المشتركة للبلدان المغاربية وتماشيا مع روح الدستور التونسي وخاصة الفصل السابع منه،

وليفهم الجميع أن بلادنا اختارت وقيادتها اختارت أن تحمي سيادتها الوطنية وأن تكون حرة في التعامل مع أي كان وقد تضمن دستورنا أننا لا ندخل في أي تحالف مهما كان في توطئة الدستور، نحن ندافع عن بلدنا ندافع عما يتمناه الشعب التونسي وبقية شعوب المنطقة من تقارب وتعاون يصل إلى درجة الوحدة إن شاء الله في المستقبل.

ولذلك ليعلم الجميع وخاصة من يتوجس خيفة من هذا التقارب سواء مع الجزائر أو مع الشقيقة ليبيا وإن شاء الله في المستقبل القريب يقع إيجاد حل ليبي ليبي دون تدخل أجنبي ونبني علاقات حسن جوار وعلاقات تبني لمصالح اقتصادية واجتماعية وسياسية مشتركة خدمة للشعوب الثلاثة، لذلك أرى أنه من الواجب ومن واجب مجلس نواب الشعب ومن واجب الوظيفة التشريعية بمجلسها أن ترسل هاته الرسالة للداخل والخارج بأننا اخترنا أن نكون شعبا سيدا بمختلف مؤسساته وبمختلف مكوناته ونعمل سويا في الذود عن حمى الوطن وفي الذود عن مصلحة الشعب التونسي.

نجدد الشكر والتحية والإكبار إلى المؤسسة العسكرية بكل مكوناتها،

الشكر لكل من لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح بمجلس نواب الشعب ولجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم،

شكرا جزيلا لجميع السيدات والسادة النواب بالمجلسين،

وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا المتعلقة بمناقشة مهمة الدفاع الوطني على أن نواصل جلستنا العامة المشتركة للمرور إلى مناقشة مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج ونرفع الجلسة مؤقتا لتوديع السيد وزير الدفاع الوطني والوفد المرافق له.

(كانت الساعة الثالثة وخمس وأربعين دقيقة مساء)

استئناف الجلسة

وعرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج لسنة 2026

(كانت الساعة الرابعة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

استئناف الجلسة.

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب، أسعد الله أوقاتكم بكل خير،

جلستنا العامة المشتركة متواصلة وننتقل إلى مناقشة مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026، وذلك تبعا للترتيبات في الغرض.

ويسعدني أن أتوجه بهذه المناسبة بخالص عبارات الترحيب والتقدير إلى السيد محمد علي النفطي، وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج والسيد محمد بن عياد، كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، وكافة أعضاء الوفد المرافق لهما تحت قبة مجلس نواب الشعب.

ونحن نتطرق إلى مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026، لا يفوتنا أن نجدد التأكيد على إكبارنا للعمل الذي تقوم به هذه الوزارة السيادية التي تتحمل مسؤولية تنفيذ السياسات الخارجية التي يرسمها سيادة رئيس الجمهورية وموكول لها أن تلعب دورا كبيرا في ابلاغ مواقف بلادنا وتوجهاتها الدبلوماسية والاستراتيجية على مختلف الأصعدة.

ومن هذا المنطلق فإننا نقدر المجهودات المبذولة من طرف جميع الهياكل المركزية ومختلف البعثات والتمثيليات بالخارج، وأهمية تماهي كل التحركات الخارجية مع مواقف تونس الثابتة، ومع الخيارات والسياسات التي يضعها رئيس الدولة ومع الإرادة الشعبية مما يجعل بلادنا تصدع بمواقفها عاليا في جميع المحافل الإقليمية والدولية، وبما يجعلها ترفض التبعية وتفرض استقلالية قرارها وسيادتها على مقدراتها.

وفي هذا المنحى وفي علاقة بخيارات بلادنا وثوابتها فإننا وإذ نعرب على الارتياح الذي رافق ما تم التوصل إليه من اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة، فإننا ندعو الوسطاء لوضع حد لما نشهده يوميا من خروقات ونهيب بالمجتمع الدولي للتصدي بكل الوسائل لما يقدم عليه هذا الكيان الغاصب كعادته من التكرار المتعمد لنقض العهود والمضي قدما في محاسبته على جرائم الإبادة الجماعية والتدمير الممنهج وهو ما سيظل وصمة عار للإنسانية قاطبة.

ونحن نؤكد مجددا أن تونس لن تتوقف عن دعمها الثابت والمبدئي لنضال الشعب الفلسطيني المشروع وحقه في تقرير مصيره بنفسه واسترداد كافة حقوقه المسلوبة، تلك الحقوق التي لا يمكن أن تسقط بمرور الزمن.

كما أنه ودونما شك فإننا نتوق إلى أن يتم الارتقاء بالفعل الدبلوماسي لكي يستجيب للانتظارات الكبيرة من دبلوماسيتنا ومن الأدوار التي يمكن أن تقوم بها في قادم الأيام، لا سيما على مستوى الدبلوماسية الاقتصادية، بما يخدم صورة بلادنا وإشعاعها ومكانتها في محيطها الإقليمي والدولي، وبما يساعد على معاضدة مجهودات الدولة في دفع الاستثمار وأسباب النمو وفي توفير مقومات العيش الكريم للتونسيين في الداخل، وفي المهجر على حد السواء.

السيدات والسادة النواب الأفاضل من المجلسين،

في البداية ومثلما تنص عليه ترتيبات سير جلسات مناقشة المهمات والمهمات الخاصة، تتولى كل من لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة بمجلس نواب الشعب، ولجنة الاستثمار والتعاون الدودي بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم تقديم التقرير الذي تم إعداده من طرفهما.

وقبل أن أحيل الكلمة للجنتين الموقرتين، أتوجه ببالغ الشكر والتقدير لمكتبهما ولكافة أعضائهما والطاقم الإداري المرافق.

المصدح للجنتين، نبدأ بالسيد رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الشعب، تفضل.

السيد أيمن البوغديري، رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

شكرا سيدي رئيس،

سيدي رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدتين والسيدين نائبي رئيس مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني لجهات والأقاليم،

السيد وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج،

السيد كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج،

السادة أعضاء الوفد المرافق،

عملا بأحكام الفصل 13 من المرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرخ في 13 سبتمبر 2024 المتعلق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم وعملا بمبدأ التنسيق في دراسة مناقشة مشاريع الميزانية والمهام، عقدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسية بالخارج والهجرة بمجلس نواب الشعب ولجنة الاستثمار والتعاون الدولي بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم جلسة مشتركة خصصت لدراسة مهمة وزارة الخارجية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026، وقد انعقدت جلسة الاستماع إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج يوم الثلاثاء 4 نوفمبر2025 بمقر مجلس نواب الشعب، بحضور أعضاء اللجنتين حيث تم الاستماع إلى عرض قدمه السيد وزير الشؤون الخارجية حول مهمة وزارة الخارجية، تضمن مختلف بنود المهمة وأهدافها وبرامجها تلاه نقاش مستفيض تناول الجوانب المالية والإدارية والبرامج المتصلة بالمهمة.

ويعرض هذا التقرير خلاصة أعمال الجلسة المشتركة وما انبثق عنها من ملاحظات وتوصيات صادرة عن اللجنتين.

أحيل الكلمة السيد الرئيس إلى رئيس لجنة الاستثمار والتعاون الدولي بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح لرئيس لجنة الاستثمار والتعاون الدولي بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، النائب المحترم بلال السعيدي، تفضل.

السيد بلال السعيدي، رئيس لجنة الاستثمار التعاون الدولي بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

حضرات الحضور الكرام،

يطيب لي في مستهل هذه الجلسة أن أؤكد على الأهمية البالغة لعمل اللجنة المشتركة بين لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة بمجلس نواب الشعب ولجنة الاستثمار والتعاون الدولي بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

هذا العمل المشترك يمثل اليوم نموذجا عمليا لتجسيد مبدأ التكامل بين المجلسين في إطار مقاربة تشاركية تهدف إلى إثراء النقاش العمومي وتعزيز جودة العمل البرلماني.

لقد مكنتنا هذه اللجنة المشتركة من توسيع دائرة النظر في مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، بما يضمن أن تكون الرؤية الوطنية في هذا المجال أكثر شمولية وتوازنا.

ولا يفوتني في هذا السياق أن أتوجه بجزيل الشكر إلى الزملاء النواب من المجلسين لما أبدوه من تفاعل جدي ونقاش ثري ومسؤول جسد حرصهم على دعم الدبلوماسية التونسية والارتقاء بخدمة جالياتنا بالخارج.

أتوجه أيضا بخالص الشكر والتقدير إلى السيد الوزير وإطارات الوزارة على تفاعلهم الإيجابي مع مختلف التساؤلات والملاحظات وعلى ما عبروا عنه من انفتاح واستعداد للتعاون مع البرلمان بغرفتيه.

نمر الآن إلى تلاوة التقرير المشترك بين اللجنتين، فليتفضل مقررا اللجنتين مشكورين بتلاوة التقرير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح لمقرر لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي بمجلس نواب الشعب، النائبة المحترمة السيدة أسماء الدرويش، تفضلي.

السيدة أسماء الدرويش، مقررة لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيد وزير الخارجية والطاقم المرافق له،

بسم الله الرحمن الرحيم،

بإذن الله ننطلق في قراءة تقرير اللجنة.

تقرير لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة ولجنة الاستثمار والتعاون الدولي بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم حول مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026

I. التقديم

تندرج استراتيجية مهمة الشؤون الخارجية ضمن السياسة العامة للدولة الرامية الى دعم العلاقات مع جميع الدول وإبلاغ صوت تونس ومواقفها إضافة الى الإحاطة بالتونسيين بالخارج، ولتحقيق هذه الأهداف تعمل الوزارة على ربط علاقات صداقة وتعاون على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي سواء مع الدول أو المؤسسات والمنظمات الدولية وتحرص على المحافظة عليها وتطويرها من خلال:

* تمثيل الجمهورية التونسية بالخارج.

*ممارسة دور الممثل الرسمي للهياكل الوزارية والمنظمات التونسية وهمزة الوصل مع البعثات الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية المعتمدة بتونس من جهة وبين المصالح الوزارية والمنظمات التونسية من جهة أخرى

*اعداد المفاوضات وتسييرها بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات المختصة

*ابرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية واقتراح المصادقة عليها ونشرها والحرص على تفسير الغاية منها والسهر على حسن تطبيقها

كما تسهر وزارة الشؤون الخارجية على اسداء الخدمات القنصلية لفائدة أفراد الجالية التونسية بالخارج وتأمين الإحاطة بهم والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، وتقدم الخدمات لفائدة البعثات الديبلوماسية والقنصلية الأجنبية بتونس والأجانب المقيمين ببلادنا.

ولتحقيق هذه الأهداف تم تقسيم مهمة الشؤون الخارجية إلى: برنامج العمل الديبلوماسي وبرنامج العمل القنصلي والتونسيين بالخارج وبرنامج القيادة والمساندة.

II. أعمال اللجنة:

في إطار دراسة مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 وبناء على قرار مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 16 أكتوبر 2025 بإبداء الرأي في مهمّة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026،

عقدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة جلسة عمل مشتركة مع لجنة الاستثمار والتعاون الدولي بالمجلس الوطني للجهات والاقاليم يوم الثلاثاء 04 نوفمبر 2025، استمعت خلالها إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج.

في بداية الجلسة بين وزير الشؤون الخارجية أن الوزارة تعمل على وضع ثوابت لا محيد عنها في الديبلوماسية التونسية تقوم على مبدا الندية واستقلالية القرار الوطني السيادي واحترام سيادة الدول، مبينا أن هذه المبادئ الراسخة جعلت تونس بلدا متعدد الأبعاد مترسخا في مختلف فضاءات انتمائه المغاربي والعربي والإسلامي والافريقي والمتوسطي مع سعيه الدائم الى تنويع الشراكات مع بقية الفضاءات الاقليمية والدولية.

وفي علاقة بالميزانية المخصّصة لوزارة الشّؤون الخارجيّة والهجرة والتونسيين بالخارج، أوضح الوزير أنه تم ضبط ميزانية مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج في حدود 370.137 م د مقابل 366.607 م د سنة 2025 أي بزيادة قدرها 3.530 م د

وتتوزع الميزانية على ثلاث (03) برامج كالتالي:

✓ برنامج العمل الديبلوماسي ويعمل على دعم العلاقات الثنائية والاستفادة من المؤسسات والاتفاقيات الدولية في سبيل تحقيق ازدهار تونس وأمنها.

✓ برنامج العمل القنصلي والتونسيين بالخارج ويسهر على ضمان خدمات قنصلية فعالة وذات جودة لفائدة التونسيين بالخارج وتعزيز الإحاطة الاجتماعية والثقافية بهم.

✓ برنامج القيادة والمساندة ويهتم بضمان حوكمة المهمة وبرامجها والتصرف الفعال في الموارد المالية للمهمة.

البرامج أد	2025	2026
العمل الديبلوماسي	231879	230566
العمل القنصلي والتونسيين بالخارج	107743	108742
القيادة والمساندة	26985	30917
المجموع العام	366607	370225

وأوضح الوزير أن نفقات التأجير لسنة 2026 ضبطت في حدود 205.850 م د تعهدا ودفعا مقابل 200.022م د تعهدا ودفعا سنة 2025 أي بزيادة قدرها 5.828 م د.

بالنسبة لنفقات التسيير لمهمة الشؤون الخارجية لسنة 2026 فإنها تبلغ 86.440 م د تعهدا ودفعا مقابل 83.885 م د تعهدا ودفعا سنة 2025 أي بزيادة قدرها 2.555 م د.

بالنسبة لنفقات التدخلات لسنة 2026 فإنها تبلغ 64.347 م د تعهدا ودفعا مقابل 62.600 م د تعهدا ودفعا سنة 2025 أي بزيادة قدرها 1.747 م د.

فيما يخص نفقات الاستثمار لسنة 2026 فقد ضبطت في حدود 20.010 م د تعهدا و13.500 م د دفعا مقابل 16.680 م د تعهدا و20.100 م د دفعا سنة 2025.

لاحظ الوزير تبعا لهذا أن وزارة الشؤون الخارجية أولت الديبلوماسية الاقتصادية مكانة هامة وهي تدرك تمام الادراك دور هذه الديبلوماسية وتدرك مكانة بلادنا في محيطها الإقليمي والدولي وما يترتب عن التحولات الجيوسياسية من اثار لابد من مواكبتها واخذها بعين الاعتبار كما بين أن وزارة الشؤون الخارجية تحرص على دعم علاقات بلادنا مع دول الجوار وقد عملت رفقة كل من الجزائر ومصر على استئناف آلية التشاور الثلاثي حول الوضع في ليبيا، كما تعمل على تعزيز علاقات التعاون مع الدول العربية وتسعى الى تطوير شراكات جديدة.

أما فيما يخص علاقة بلادنا بالشريك الأوروبي فقد بين الوزير ان تونس تسعى لتقييم اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومراجعتها بما يتماشى وتطلعات بلادنا في إطار مقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الجديدة.

وعن المسائل المتصلة بالهجرة والاحاطة بالتونسيين بالخارج، أفاد الوزير أن الوزارة حريصة على الاضطلاع بمهامها على أحسن وجه بالتنسيق مع كافة الاطراف الوطنية المتداخلة، وقد وضعت الوزارة ضمن أولوياتها الارتقاء الفعلي بالخدمات المسداة إلى المواطنين التونسيين بالخارج وفق مقاربة تأخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية والرقمنة عبر منظومة (القنصلية الرقمية E-consulat) وهو مشروع يرمي الى ارساء حوكمة ذكية متطورة سواء تعلق الأمر بالمواعيد الإلكترونية أو الترسيم القنصلي أو استخراج الوثائق عن بعد.

افاد الوزير أن الوزارة بادرت بالشروع في مراجعة الخارطة القنصلية لتحسين الانتشار القنصلي من خلال فتح مكاتب قنصلية جديدة حسب كثافة التواجد التونسي كما أكد احداث قاعة عمليات لمتابعة أوضاع التونسيين بالخارج وسعي الوزارة على دعمها بالآليات الحديثة حتى تكون سندا في التسيير القنصلي.

هذا وأكد الوزير ان بلادنا تحرص على ان يكون العنصر البشري دعامة للديبلوماسية خاصة وان الكفاءات التونسية تحتل مكانة مرموقة على الصعيد الدولي في كافة المجالات لذا فان بلادنا تعتبرهم حماة لأمنها القومي ومصدر قوة وتأثير فعلي تنموي وعلمي وأكاديمي واقتصادي.

شكرا والكلمة إلى مقرر لجنة الاستثمار والتعاون الدولي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح للناب المحترم السيد محمد العايش جامعي، مقرر الاستثمار والتعاون الدولي بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، فليتفضل.

السيد محمد العايش جامعي، مقرر لجنة الاستثمار التعاون الدولي بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد الرئيس،

وايمانا منها بضرورة الحفاظ على صلة بلادنا بأبناء الجالية التونسية بالخارج فقد حرصت الوزارة على التواصل الدائم معهم باعتماد وسائط تكنولوجية حديثة وذكية وتنظيم لقاءات دورية مع ثلة من ممثليهم خلال مشاركات الوزارة في المؤتمرات والتظاهرات الإقليمية والدولية.

فيما يخص الهجرة غير النظامية بين الوزير أن بلادنا تعتبر الحوكمة السليمة لظاهرة الهجرة مسؤولية جماعية تستوجب مشاركة فاعلة لجميع الدول والمنظمات المعنية ولمعالجة الأسباب العميقة لهذه الظاهرة تمكنت بلادنا من بناء مقاربة شاملة تستند إلى حقوق الانسان والتنسيق المشترك مع المنظمات الدولية وبلدان المنشأ ودول الجوار لا فقط من أجل تأمين العودة الطوعية للمهاجرين، بل وللدفع نحو إعادة ادماجهم ببلدانهم وتوفير الإمكانيات التي تشجعهم على ذلك.

عند تطرقه الى القضية الفلسطينية أكد الوزير موقف تونس الثابت والمبدئي ووقوفها اللا مشروط، الذي عبر عنه السيد رئيس الجمهورية، الى جانب الشعب الفلسطيني.

وفي هذا السياق وبمناسبة الذكرى 80 لبعث منظمة الأمم المتحدة جدد الوزير تمسك تونس بهذا المنتظم الامي وايمانها بالعمل المشترك ومتعدد الأطراف وبالدور المحوري لهذه المنظمة مع الدعوة لتعديل وتطوير آليات الحوكمة الدولية نحو مزيد الاهتمام بحاجيات الدول النامية والمستضعفة.

في معرض تدخلاتهم ثمّن أغلب النواب المجهود المبذول من قبل وزارة الشؤون الخارجية لإنارة صورة تونس في عديد المحافل الدولية ونجاح الديبلوماسية السياسية خاصة فيما يتعلّق بالقضايا العادلة لا سيما القضية الفلسطينية وموقف تونس الثابت في حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واستقلال دولته. كما ثمنوا دورها

في تعزيز التعاون الدولي والدفاع عن مصالح تونس ورعاية مواطنيها بالخارج ودعوا الى العمل على فتح باب التواصل والعمل المشترك والتفاعل البناء مع البرلمان بغرفتيه.

على صعيد آخر أشار بعض النواب إلى أن الميزانية المرصودة لوزارة الشؤون الخارجية ورغم الترفيع فيها مقارنة بسنة 2025 الا أنها تعدّ ضعيفة لا تفي بكلّ الحاجيات والبرامج الطموحة التي تسعى الوزارة لتحقيقها.

كما تساءلوا عن مدى تخصيص اعتمادات إضافية لتحسين ظروف العمل داخل التمثيليات الديبلوماسية وتعزيز العنصر البشري فيها، واستفسروا عما إذا كانت الغاية من الترفيع في ميزانية الوزارة دعم الانتشار القنصلي او تغطية نفقات تسيير البعثات الديبلوماسية في ضل ارتفاع الأسعار وفي هذا السياق استفسروا عن مخطط الوزارة لامتلاك مقرات تمثيلياتها بالخارج.

أكد النواب ضرورة سد الشغورات على مستوى عدد من التمثيليات الديبلوماسية حتى تتمكن من الاضطلاع بالدور المناط بعهدتها على المستوى التنموي عبر جلب الاستثمارات أو على المستوى الاجتماعي عبر الإحاطة بالتونسيين بالخارج.

كما تساءلوا عن استراتيجية الوزارة لاستقطاب الكفاءات التونسية بالخارج وحثها على المساهمة في الاستثمار والاسهام في تنمية البلاد.

ومن جانب آخر دعا بعض النواب إلى ضرورة تدعيم الديبلوماسية الاقتصادية والبيئية والثقافية وتساءلوا عن سبل تنفيذها، حيث إن ازدهار التنمية رهين نجاح الديبلوماسية الاقتصادية والثقافية وأن ذلك لن يتحقّق إلا باتّباع استراتيجية واضحة وناجعة في حسن الترويج للمنتوج التونسي ودعم قطاع السياحة تحت شعار محاور جديدة وأسواق جديدة.

وفي هذا الإطار اقترح بعض النواب القيام بجرد للمواقع السياحية وإحداث خارطة استثمارية رقمية وعرضها على موقع الوزارة.

في سياق متصل اقترح النواب اعتماد آلية التأشيرة الالكترونية للدخول الى تونس لما توفره من امتيازات من حيث استقطاب السياح وتوفير الموارد المالية.

في سياق متصل دعا النواب الى تعزيز الشراكة مع اندونيسيا باعتبارها قوة اقتصادية واعدة والى ضرورة توظيف علاقات تونس الجيدة مع هذا البلد من اجل بناء شراكة وفتح باب الاستثمار وتساءلوا عن طبيعة علاقة تونس بدول الجوار في ظل التحولات الدولية الراهنة كما استفسر الحاضرون عن استراتيجية الوزارة للاستفادة من إعادة الاعمار بليبيا خاصة وأن بلادنا تبنت دوما سياسة خارجية قائمة على عدم الدخول في المحاور والحفاظ على الحياد.

هذا استفسر النواب عن مدى صحة تعليق عضوية تونس في الاتحاد من اجل المتوسط رغم موقف بلادنا القائم على رفض سياسة الكراسي الفارغة.

من ناحية أخري دعا النواب إلى إيلاء الديبلوماسية الوقائية مكانة أهم لما لها من دور فعال في التصدي لظواهر خطيرة كالهجرة غير النظامية كما أنها تمكن من الالمام بالمتغيرات في محيطها الإقليمي والدولي بشكل مبكر وبالتالي تكون قادرة على اتخاذ إجراءات وقائية تمكنها من حماية مصالحها وابناءها بالخارج.

وفي تفاعله مع تساؤلات واستفسارات السادة النواب حول ضعف ميزانية وزارته أكّد السيد وزير الشؤون الخارجية أن المساعي حثيثة في اتجاه الدفع نحو الترفيع فيها.

أمّا بخصوص نسق الديبلوماسية الاقتصادية والسياسية وتدعيمها فقد بيّن أن الوزارة رسمت مجموعة من الأهداف منها دعم الدبلوماسية الاقتصادية ومزيد الانفتاح على الدول الافريقية وتنويع مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري معها بالإضافة الى مزيد التوجه نحو القارة الآسيوية وتطوير التعاون مع الدول والتجمعات الاقتصادية لهذه القارة مضيفا أن الديبلوماسية الاقتصادية تقوم على أربع مقوّمات أساسية هي الصادرات وارتفاع عدد السياح وجلب الاستثمارات وإيجاد مواقع شغل خاصة تلك التي تحترم الذكاء التونسي.

أما فيما يتعلّق بالخارطة الاستثمارية التي اقترح إحداثها أحد النواب فقد اعتبر الوزير أن هذا المقترح مشروع طموح وواعد وهو قيد الدراسة مع ديوان قيس الأراضي قصد الرقمنة العقارية وسيوفر مسحا عقاريا مرقمنا وخارطة واضحة المعالم.

في علاقة بالجالية التونسية أبرز الوزير أن الاعتناء بالتونسيين بالخارج مثّل أحد ركائز عمل الوزارة والبعثات بالخارج إذ يحرص كل الطاقم الديبلوماسي والقنصلي على القيام بالمجهودات اللازمة بغاية اسداء خدمة محترمة والعمل على تحسين مردودية ونجاعة العمل القنصلي والتواصل مع مختلف فئات وشرائح الجالية وتقريب الخدمات إليهم والعمل على حماية حقوقهم ومكتسباتهم ببلدان الإقامة.

اما بالنسبة لانفتاح بلادنا على محيطها الافريقي فقد بين الوزير ان تونس كانت رائدة وسباقة في مجال التعاون بين دول الجنوب كما تعتبر همزة وصل بين دول الشمال والجنوب وتحرص على تعزيز مكانتها في الأسواق الافريقية حيث انخرطت في عدد من التجمعات الاقتصادية الواعدة بغرض إيجاد أسواق اوسع لصادراتها كما تعمل على توسيع شراكاتها نحو دول جنوب شرق اسيا وشرق أوروبا.

ردا على استفسار عدد من النواب حول التكفل بإعادة الجثامين بين الوزير أن بلادنا لم تتوقف عن ذلك حتى خلال فترة الكوفيد حيث تكفلت بمصاريف الدفن خارج ارض الوطن.

هذا وأعرب السيد الوزير عن سعادته بمقابلة النواب في إطار سنة التشاور والتنسيق المستمر والتفاعل الإيجابي بين وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج والبرلمان بغرفتيه، مؤكدا استعداد الوزارة الدائم للتواصل معهم وبالنسبة للتكوين الديبلوماسي فقد عبر السيد الوزير عن ترحيب الوزارة بمشروع تفاهم بين الأكاديمية البرلمانية والأكاديمية الديبلوماسية في مجال الرسكلة والتدريب والتكوين.

III. قرار اللجنة:

أنهت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة ولجنة الاستثمار والتعاون الدولي النظر في مهمّة

الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.

انتهى التقرير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نشكر اللجنتين على هذا العمل الهام والجاد، والآن نشرع في النقاش العام في جزئه الأول المتعلق بمداخلات السيدات والسادة أعضاء المجلس الوطني برئاسة السيد عماد الدربالي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم، فليتفضل.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

الشكر موصول أيضا إلى السادة والسيدات أعضاء اللجنتين اللتين تعهدتا بإعداد التقرير حول هذه المهمة ونثمن ما جاء في هذا التقرير من مقترحات وتوصيات جد هامة.

السيد وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج السيد المحترم محمد علي النفطي والسيدات والسادة أعضاء وممثلي الوزارة المرافقين له،

السيدات والسادة نواب البرلمان التونسي، مساء الخير ومرحبا بكم جميعا،

إذا نستهل جلستنا اليوم لمناقشة مهمة الشؤون الخارجية، هذه الوزارة التي تضطلع بدور أساسي ومحوري في الدفاع عن سيادة الدولة وحماية مصالحها العليا في مختلف المحافل الإقليمية والدولية، وهي مؤسسة تمثل الوجه المشرق لتونس في الخارج وصوتها المدافع عن استقلال قرارها الوطني وثوابتها الراسخة في التعامل مع سائر الدول على أساس الندية والاحترام المتبادل والتعاون البناء.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب،

إننا وإذ نثمن الجهود المتواصلة التي تبذلها الدبلوماسية التونسية في ظل توجهات سيادة رئيس الجمهورية، نؤكد تمسكنا الثابت باستقلال قرارنا الوطني ورفضنا لأي شكل من أشكال التدخل أو الوصاية الخارجية مع الحرص على تطوير علاقتنا الخارجية بما يخدم مصالح تونس وشعبها ويحافظ على مكانتها المرموقة بين الأمم.

وبهذه المناسبة يهمنا أن نعبر عن دعمنا الكامل والثابت لموقف تونس قيادة وشعبا من القضية الفلسطينية، هذا الموقف المبدئي الذي يعكس أصالة الموقف التونسي ووفاءه لتاريخه وهويته، فقد كانت تونس وما زالت نصيرا للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد حقوقه غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كل فلسطين وعاصمتها القدس الشريف.

إن هذا الالتزام التاريخي يعكس عمق القيم الإنسانية والوطنية التي تؤمن بها تونس وتجسدها في سياستها الخارجية بكل ثبات ومسؤولية.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

من موقعنا كمجلس وطني للجهات والأقاليم، نؤكد على أهمية أن تبقى الدبلوماسية التونسية دعامة أساسية للدفاع عن القضايا العادلة وعن سيادتنا الوطنية وفي الوقت ذاته أداة لدعم التنمية الوطنية عبر توطيد الشراكات والتعاون الدولي بما يخدم كل جهات البلاد وخاصة المناطق التي لا تزال في حاجة إلى مزيد من الاستثمار في البنية التحتية ومشاريع التنمية المستدامة.

إننا على ثقة بأن وزارة الشؤون الخارجية تحت إشراف سيادة رئيس الجمهورية ستواصل أداء رسالتها الوطنية بكل كفاءة واقتدار بما يعزز حضور تونس الفاعل في الساحة الدولية ويترجم تطلعات شعبها إلى مستقبل أفضل يسوده الأمن والاستقرار والعدالة.

شكرا لكم والله ولي التوفيق.

نمر الآن إلى النقاش العام وأحيل الكلمة بداية إلى السيد النائب المحترم الفتحي معالي في المقعد عدد 75، له ست دقائق، فليتفضل.

السيد الفتحي معالي

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا لنائبيك،

السيد الوزير الوفد المرافق،

مرحبا بكم في رحاب مجلس النواب،

زميلاتي زملائي من الغرفتين مرحبا بكم،

السيد الوزير، يشرفني أن أتوجه إليكم بتحية تقدير وأثمن ما تبذلونه من مجهودات كبيرة في ظرف عالمي متقلب وفي زمن تتزاحم فيه المصالح وتتراجع فيه القيم.

لقد حافظت تونس على اتزانها وعلى استقلال قرارها في كنف احترام الآخر وتونسنا اليوم تحتاج إلى دبلوماسية اقتصادية وتنموية، وبذلك تنخرط الوزارة في معركة التنمية من استثمار وترويج للمنتوجات الوطنية المتنوعة والمتعددة، نريد أن يرى العالم تمور قبلي على طاولاته وزيت الزيتون على موائده وصناعاتنا التقليدية في أسواقه كل ذلك بعمل دقيق ومنظم مدعوم من دبلوماسيتنا الضاربة في القدم.

السيد الوزير، أقترح عليكم ما يلي:

أولا، إحداث آلية تنسيق مباشرة بين وزارة الخارجية والمجلس الوطني للجهات والأقاليم كي تنعكس السياسة الخارجية على التنمية المحلية المنشودة.

ثانيا، مزيد الانفتاح على القارة الإفريقية التي تمثل اليوم الشراكات الاقتصادية المستقبلية.

ثالثا، بعث مكاتب دبلوماسية اقتصادية داخل سفاراتنا تعنى بالترويج للمنتوج التونسي وجهاتنا المنتجة حتى تصل خيرات بلادنا إلى الأسواق العالمية.

رابعا، إحداث منصة رقمية للدبلوماسية الاقتصادية من شأنها أن تعرف بالفرص الاستثمارية في كل جهة من بلادنا وتتيح للمستثمرين الأجانب التواصل اليسير مع الإدارات والبلديات والفاعلين الاقتصاديين والمحليين.

خامسا، مزيد تفعيل التنسيق بين وزارتكم وبقية الوزارات وخاصة وزارة الاقتصاد ووزارة الفلاحة ووزارة السياحة وبقية الوزارات ذات الصلة.

سادسا، تفعيل الدبلوماسية الثقافية والتعليمية وذلك من خلال التوسيع في اتفاقيات التبادل الثقافي ومزيد تنشيط المراكز الثقافية

التونسية بالخارج لتصبح فعلا واجهات لتاريخ تونس العريق وتراثها الضارب في القدم وفكرها المعتدل.

سابعا، اعتماد مقاربة استباقية للأزمات من خلال وحدة متخصصة في التحليل الاستراتيجي والإنذار المبكر من شأنها أن تعالج الملفات السياسية والأمنية التي قد تمس من مصالح تونس بالخارج.

ثامنا، السيد الوزير، تيسير حصول النواب على موعد التأشيرة دون اللجوء إلى شركة TLSمع العلم أن النائب ينتظر أكثر من شهر للحصول على الموعد في ظروف غير مستحبة، نطلب من جنابكم التدخل لدى السلطات المعنية لتجاوز هذا الإشكال الذي يقلل من صفة النائب الذي يمثل صفة الدولة.

تاسعا، مزيد تفعيل التواصل وربط الصلة بأبناء عمالنا بالخارج خاصة من الجيل الرابع لمزيد تجذيرهم في هويتهم وتعلقهم بوطنهم.

عاشرا، مزيد من التسهيلات والتواصل مع عمالنا بالخارج لتحفيزهم على الاستثمار خاصة في المناطق الداخلية التي يعود إليها العمال، قبلي مثال لذلك.

من هذا المنبر نجدد ثقتنا في كفاءات وزارة الشؤون الخارجية ونؤكد على ضرورة التنسيق مع بقية مؤسسات الدولة والجهات الداخلية ولتكن دبلوماسيتنا قوة فعالة في بناء الاقتصاد وتعزيز السيادة والمساهمة الفعلية في بناء المستقبل المنشود.

عاشت تونس حرة منيعة أبد الدهر سيدة نفسها وسيدة قرارها.

وفقكم الله إلى ما فيه خير للبلاد والعباد، ونحن كنواب المجلس الوطني للجهات والأقاليم على أتم الاستعداد للتعاون اللا مشروط بينكم وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم جلال القروي، المقعد عدد 116، له ست دقائق، تفضل.

السيد جلال القروي

شكرا السيد الرئيس،

السيد وزير الشؤون الخارجية،

حضرات الزملاء النواب،

يشرفني أن أتوجه إليكم اليوم بكلمة باسم المواطنين الذين يمثلون عمق تونس داخل البلاد وخارجها لأعبر عن جملة من الملاحظات والمقترحات حول عمل وزارة الشؤون الخارجية ودورها في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها بلادنا.

اسمح لي سيدي الوزير، سأتطرق إلى أربعة محاور:

1- حول الدبلوماسية الاقتصادية، تونس اليوم تواجه تحديات اقتصادية صعبة، ولكن جزء هام من الحلول يمر عبر العمل الدبلوماسي الذكي والفعال، نحن في حاجة إلى دبلوماسية اقتصادية جديدة تعتمد على الكفاءات وعلى الفعل الميداني لا على شكل بروتوكولي فقط.

ينبغي أن تتحول سفراتنا وقنصلياتنا إلى مركز ترويج للاستثمار والتصدير والسياحة وأن يكون لدينا تقييم دوري لأداء البعثات الدبلوماسية بناء على نتائج اقتصادية ملموسة.

أقترح في هذا الإطار إعداد خريطة دبلوماسية اقتصادية تحدد أولويات كل سفارة، تعيين ملحقين اقتصاديين وتجاريين من ذوي الكفاءة والخبرة في السفارات الكبرى، تطوير شراكات فعلية مع الجاليات التونسية في الخارج لاستقطاب الاستثمارات والمعرفة.

2- حول الجالية التونسية بالخارج، سيدي الوزير، جاليتنا بالخارج هي ثروة وطنية حقيقية فهي لا تساهم فقط في تحويلات مالية، بل تمثل جسرا بشريا وثقافيا بين تونس والعالم، لكن لا تزال تعاني من ضعف الخدمات القنصلية ومن نقص في الرعاية الإدارية والاجتماعية.

أطالب بما يلي: رقمنة الخدمات القنصلية لتسهيل حياة التونسيين بالخارج، تخصيص فضاءات استماع والتفاعل الدائم مع الجالية، وضع برنامج لتشجيع الكفاءات التونسية بالخارج على الاستثمار في تونس بمزايا تفاضلية.

3- حول السياسة الخارجية وتوازن المواقف سيدي الوزير، تونس كانت دائما صوت الحكمة والاتزان في محيطها العربي والإفريقي، ولكنها اليوم تحتاج إلى سياسة خارجية أكثر شجاعة ووضوحا في الدفاع عن مصالحنا الوطنية وعن القضايا العادلة وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

وفي هذا السياق لا يمكن تجاهل التحول الجديد في علاقات تونس الدولية خاصة مع القارة الآسيوية وجمهورية الصين الشعبية، هذا التحول يمثل منعطفا إستراتيجيا مهما في السياسة الخارجية التونسية، العالم يتغير بسرعة والصين اليوم شريك اقتصادي عالمي تقدم فرصا ضخمة في مجالات البنية التحتية، الطاقة، التكنولوجيا والتعليم لكن يجب أن يكون هذا التقارب قائما على مبدأ المعاملة بالمثل والوضوح وحماية القرار الوطني.

أقترح أن تضع الوزارة خطة ديبلوماسية آسيوية ناشطة تعزز حضور تونس في الصين في كوريا الجنوبية في اليابان وماليزيا وتفتح آفاق تعاون حقيقي يخدم الاقتصاد الوطني.

تنويع الشراكات ليس خيارا تكميليا، بل هو ضرورة إستراتيجية لحماية مصالح تونس في عالم متعدد الأقطاب.

4- حول التعاون الدولي والتنمية الجهوية سيدي الوزير، من المهم أن يكون التعاون الدولي موجه لدعم التنمية في الجهات الداخلية لا أن يبقى مجرد أرقام في وثائق الاتفاقيات، نريد من وزارتكم العمل بتنسيق مباشر مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومع البرلمان لضمان أن كل اتفاقية أو قرض دولي يترجم إلى مشروع تنموي ملموس في أرض الواقع طريق، مستشفى أو مشروع طاقة متجددة.

سيدي الوزير، نريد دبلوماسية تونسية فاعلة ومبدعة تعبر عن سيادتنا واستقلال قرارنا وتخدم المواطن التونسي داخل الوطن وخارجه، نريد سياسة خارجية تعكس تونس الجديدة، تونس تبني تحاور تفرض احترامها بالعمل والإنجاز. إن مكانة تونس لن تستعاد بالخطابات، بل بالرؤية والنتائج ودوري كنائب عن الشعب أن أذكر بأن المواطن البسيط يريد أن يرى أثر السياسة الخارجية في حياته اليومية في فرص العمل في الأسعار وفي التنمية.

شكرا سيدي الوزير وعاشت تونس حرة مستقلة.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم، السيد بلال السعيدي، المقعد عدد 20، له ست دقائق، تفضل،

السيد بلال السعيدي

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات الوزارة المرافقة له،

سيدي الوزير، حين نتحدث عن وزارة الشؤون الخارجية فإننا لا نتحدث عن وزارة عادية بين الوزارات لأنها واجهة تونس في الخارج وميزان مكانتها بين الأمم ودرعها أمام التحديات وصوتها الذي يعبر عن قيمها ومصالحها.

وزارة الخارجية هي عنوان السيادة وبوصلتنا نحو العالم، لذلك فإن تحديث الدبلوماسية التونسية لم يعد خيارا، بل أصبح ضرورة وطنية. نحن في زمن تتغير فيه التحالفات بسرعة وتتقدم فيه الدول التي تمتلك رؤية خارجية ذكية ومرنة توازن بين مصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية وتونس بما تملكه من تاريخ وتجذر حضاري وإنساني قادرة على أن تكون فاعلة لا تابعة مبادرة لا متفرجة.

أولا، في علاقتنا بجالياتنا بالخارج فجالياتنا ليست رقما في الإحصائيات، بل هي ثروة وطنية حقيقية قرابة مليوني تونسي يعيشون بالخارج يحملون تونس في قلوبهم لكنهم ينتظرون من دولتهم أن تحملهم في سياساتها أيضا.

كثير منهم يعاني من بطء الخدمات القنصلية ومن التعقيدات الإدارية ومن ضعف التواصل مع ممثلياتنا، حان الوقت لإطلاق إصلاح إداري عميق داخل القنصليات مع رقمنة الخدمات ومراقبة الأداء الإداري والمالي بصرامة حتى يشعر كل تونسي بالخارج أن سفارته هي بيتها الأول، لا آخر هم الدولة.

ثانيا، في علاقة بحماية التونسيين العاملين بالخارج فمن غير المقبول أن نسمع عن أبناء تونس يستغلون أو يرحلون دون حماية حقيقية، كرامة المواطن التونسي لا تتوقف عند حدود الوطن نريد دبلوماسية تتحرك بسرعة تدافع وتضغط وتفاوض لأن من واجبها حماية أبنائنا من كل استغلال أو ترحيل غير قانوني لأن صون كرامة التونسي في الخارج هو امتداد مباشر لسيادة تونس في الداخل.

ثالثا، في علاقة باستثمار كفاءاتنا بالخارج حيث لدينا طاقات تونسية تضيء في كبرى الجامعات والمخابر والشركات في العالم لكنها للأسف الشديد بعيدة عن دوائر القرار الوطني، آن الأوان لإعادة ربط الجسور، يجب على الوزارة أن تبادر إلى إنشاء منصات دبلوماسية علمية واقتصادية تفعل شبكات الكفاءات بالخارج وتشجع على العودة الطوعية واستثمار خبراتهم في مشاريع وطنية منتجة فكل تونسي ناجح في الخارج هو سفير غير معلن لتونس فلنحسن استثمار هذه الصورة.

رابعا، سنتحدث في البعد الاقتصادي للدبلوماسية لأن الدبلوماسية الحديثة ليست بيانات وتصريحات، بل أداة تنمية واستثمار، نحن نحتاج اليوم إلى سفراء يتقنون لغة الأرقام بقدر ما يتقنون لغة السياسة، سفراء يسعون لجلب الاستثمارات لترويج الصادرات لتكوين الشركات لا الاكتفاء بالمناسبات البروتوكولية.

يجب أن تتحول سفاراتنا إلى خلايا اقتصادية نشطة تنسق مع رجال الأعمال والهيئات التونسية لفتح الأسواق أمام منتجاتنا.

سيدي الكريم، الدبلوماسية الاقتصادية الناجحة لا يمكن أن تقوم على المبادرات الظرفية أو التحركات المنعزلة، بل على تخطيط إستراتيجي متكامل يربط بين أهداف التنمية الداخلية ومصالحنا بالخارج. علينا أن نسأل أنفسنا، ما هي القطاعات التي نريد أن نفتح لها أسواقا جديدة؟ ما هي الدول أو التكتلات التي تمثل فرصا حقيقية لتونس؟ وكيف نسخر جهازنا الدبلوماسي لخدمة هذه الأهداف بدقة وفاعلية؟

من هنا تصبح الدبلوماسية الاقتصادية أداة من أدوات تحقيق الأمن الاقتصادي وجلب الاستثمار النوعي وتثمين المنتوج التونسي في الأسواق العالمية. لكن هذا لن يتحقق إلا إذا كانت سياستنا الخارجية منسجمة مع رؤية تنموية وطنية تعطي الأولويات للقطاعات المنتجة للاقتصاد الأخضر وللتجديد التكنولوجي، نريدها دبلوماسية فاعلة تتحدث بلغة الأرقام والفرص وتضع مصلحة تونس فوق كل اعتبار.

السيد الوزير، نتحدث الآن في إطار الدبلوماسية الثقافية أو كما تسمى القوة الناعمة لأن الثقافة ليست زينة الخطابات، بل هي قوة ناعمة تفتح لتونس الأبواب المغلقة.

وفي هذا الإطار علينا أن نطلق مبادرات دبلوماسية ثقافية للتعريف بتراثنا وتاريخنا وفنوننا وأن نروج لصورتنا كبلد التسامح والانفتاح والإبداع وأن ندعم الصناعات الثقافية والسياحية باعتبارهما محركان للاقتصاد ومجالان لتعزيز إشعاع تونس في الخارج فكل عمل فني تونسي يعرض في الخارج وكل تظاهرة تحمل اسم تونس هي رسالة سياسية بليغة دون أن ننطق بكلمة واحدة.

سيدي الوزير، وزارة الخارجية ليست جهازا إداريا فحسب، بل هي ذاكرة الدولة ومستقبلها الخارجي، نحن نريد أن نراها تقود لا تتابع تبادر لا تكتفي بالرد، نريد دبلوماسية تونسية تعيد الثقة بين الوطن وأبنائه بالخارج دبلوماسية تحمل هم المواطن لا هم المناصب دبلوماسية تجدد دمائها تحسن أدواتها وتعبر عن تونس التي نحب، تونس العزة والكفاءة والانفتاح والكرامة، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم عماد الشتاوي، له أربع دقائق في المقعد 215.

السيد عماد الشتاوي

مرحبا بك السيد الوزير ومرحبا بالوفد المرافق لك،

لقد انطلقت تونس منذ 25 جويلية 2021 في الإفلات من الشبكة الأخطبوطية الاستعمارية معلنة عن انطلاق معركة التحرر الوطني وسيادة القرار واستقلاله ورفضت الاستجابة إلى شروط الدول الغربية والبنوك الدولية المجحفة، كما شرعت في مراجعة سياسية وإستراتيجية عميقة في العلاقة بالدول الأخرى أيا كان موقعها الجغرافي، إضافة إلى تفضيل المحيط الطبيعي لتونس سواء المغرب العربي أو الوطن العربي وبالإعلان الصريح عن حق الشعب الفلسطيني في استرجاع كامل أرضه وعاصمتها القدس الشريف.

كما حسمت تونس موضوع الهوية العربية وعززتها بدعم العلاقات مع العمق الإفريقي واتجهت إلى التعامل الندي والمتساوي مع باقي دول العالم سواء الغربي أو الدول الآسيوية أو الدول الأميركية، ولا تعدو العلاقات مع الصين القائمة منذ 60 سنة إلا مثالا واضحا على السياسة الخارجية التي انتهجتها الدول خاصة بعد زيارة رئيس الجمهورية والتي كانت من أهم مخرجاتها إمضاء عديد الاتفاقيات الاقتصادية في إطار الشراكة الإستراتيجية دليلا واضحا على النهج الاقتصادي الجديد إذ هذا التمشي المستجد في السياسة التونسية ليس اصطفافا جديدا كما يصور البعض، بل تنوع في الشراكات من أجل تونس الأفضل.

إن تونس تتمتع رغم كونها دولة صغيرة جغرافيا وسكانيا بسمعة دولية إيجابية وتدرك أن موقعها الإستراتيجي كمدخل لإفريقيا يمنحها

قوة للدفاع عن مصالحها إذا ما توفرت الإرادة السياسية وها أنها توفرت اليوم وشرعت في تكريس هذا التوجه.

سيدي الوزير، إن التونسيين بالخارج ورغم أن عددهم فاق 2 مليون نسمة ورغم دورهم في إنعاش الاقتصاد الوطني في مختلف الظروف والأزمات فإن العناية بهم ما زالت منقوصة خاصة في مستوى الخدمات القنصلية والاجتماعية والنقل من وإلى أرض الوطن خاصة خلال العطلة الصيفية رغم التحسن الملحوظ هذه السنة.

إذ نقترح سيدي الوزير في هذا الصدد أن تتدخل الدولة لدعم تذاكر السفر في فترة العودة الصيفية عبر الناقلات الوطنية عوض أن يلتجئ مواطنونا إلى دول أخرى عطيهم مع عائلاتهم.

لا يختلف اثنان في أن كل تونسي مقيم بالخارج هو مواطن تونسي كامل الحقوق والواجبات وأن إقامة أي تونسي بالخارج أو تمتعه بالجنسية المزدوجة لا يمكن أن يحرمه من المساواة الكاملة وممارسة كل حقوقه مثله مثل أي تونسي مقيم بالداخل.

ونظرا إلى دور تقنيات الاتصال الحديثة والخطيرة في المجال الثقافي وتهديد شعور الانتماء من قبل عواصم العولمة فإن من واجب الدولة التونسية القيام بمجهود لترسيخ روح الانتماء والاعتزاز بالهوية العربية وذلك عبر دعم المدارس التونسية وتدريس اللغة العربية والتعريف بتاريخ وطنه، فما هي خطة الوزارة في هذا الشأن؟

يمثل استكمال مشروع القنصلية الرقمية خلال سنة 2025 وتعميمها على كل البعثات الدبلوماسية بالخارج خطوة هامة لتحسين الخدمات لفائدة التونسيين بالخارج علما أنها طالت أكثر من اللازم، فهل وقع رصد الاعتمادات الكافية وتوفير التكوين الضروري حتى يتم إنجازها في التوقيت المعلن؟

وفي الختام أشكر كل مجهوداتكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيدة النائبة المحترمة ريم بن الحاج محمد، فلتتفضل.

السيدة ريم بن الحاج محمد

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم على الله العزم ونحن بإذنه عازمون،

سيدي الرئيس،

زملائي النواب،

أرحب بالسيد وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج والوفد المرافق لحضرتكم،

من أجل دفاعكم عن مصالح البلاد في العلاقات الدولية ودعم تنمية العلاقات الدبلوماسية مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية وإشرافكم على السفارات والقنصليات التونسية في مختلف أنحاء العالم ومن أجل رعاية شؤون التونسيين المقيمين بالخارج وأخذ حقوقهم وتقديم الدعم لهم في القضايا الإدارية أو القانونية إضافة إلى تشجيع التعاون الاقتصادي والثقافي بين تونس والدول الصديقة.

سيدي الوزير، طلبت هذه المداخلة لتثمين دوركم المحوري في التفاوض حول الاتفاقيات الدولية وتمثيل تونس في الخارج وتعزيز مكانتها في الساحة الدولية وجلب الاستثمارات والمساهمة في تحقيق الأمن والسلام في المنطقة ومن أجل تثمين عملكم أيضا ومجهوداتكم لإظهار تونس في أحسن حلة تونس أمانة جماعية. شكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات وللأقاليم

شكرا السيدة النائبة ريم بلحاج محمد، مشكورة.

إذن الكلمة الآن للسيد النائب المحترم أسامة سحنون، له عشر دقائق، تفضل.

السيد أسامة سحنون

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالسيد كاتب الدولة والوفد المرافق لسيادتكم،

في البداية لا يفوتني أن أحييكم على مواقفكم المشرفة في القضية الفلسطينية وبخصوص العدوان على دولة إيران الصديقة والشقيقة وفي الحقيقة هذا الموقف التونسي كان موقفا رائدا وكان موقفا مجسما لموقف القيادة التونسية المتمثلة في شخص السيد رئيس الجمهورية قيس سعيد وفي كل عموم الشعب التونسي الذي كان يعني منحاز منذ سنوات للقضية الفلسطينية وأيضا فقد اختلط الدم التونسي الفلسطيني في أحداث حمام الشط وأيضا في العملية كما يسميها الكيان الهمجي «الساقة الخشبية" على إثر اغتيال الشهيد أبو جهاد بسيدي بوسعيد.

كما أن مواقف تونس كانت مواقف جد مشرفة مواقف الحقيقة بعيدة عن تلك الكلمة التي اعتدنا عليها كثيرا "الحياد الإيجابي" لأننا لسنا محايدين، بل نحن مع إخواننا نحن في قلب القضية وطرف فيها وتونس تقريبا الدولة العربية الوحيدة التي ما زالت تؤكد على حق الشعب الفلسطيني في كامل أراضيه وفي كامل فلسطين أي من البحر إلى النهر كما يريدها الشعب الفلسطيني وكما تريدها المقاومة الفلسطينية.

سيدي الوزير، سنتحدث قليلا عن الدبلوماسية الاقتصادية، الدبلوماسية الاقتصادية ليست كلاما كبيرا وجملا كبيرة، بل هي أشياء بسيطة وهي أشياء تعلمها أي شخص منا عندما درسنا مادة التاريخ أو مادة الجغرافيا، تونس دولة متوسطية تتوسط البحر الأبيض المتوسط تطل على أوروبا وقريبة من دول إفريقيا ولديها موقع إستراتيجي ومشمس إلى غير ذلك.

هذا كلام تعلمناه جميعا وحفظه الجميع لكننا لا نرى تطبيقا لهذا الشيء تونس بإمكانها أن تصبح بوابة إفريقيا، أشقائنا الأفارقة ما عدى بعض الدول التي تطورت لا يوجد لديها صناعات تحويلية في المواد الغذائية، ولكن تونس بلد رائد في هذا المجال وهي من أول الدول العربية والإفريقية التي قامت بالصناعات التحويلية في المواد الغذائية ولذلك فإنه بإمكان البلاد التونسية أن تخلق سوقا كبرى في إفريقيا خاصة وأن إفريقيا لديها ثقل ديمغرافي كبير وكبير جدا، هذا أولا.

ثانيا، إن العلاقات المتقدمة والمتطورة والتي نباركها مع الصين الشعبية فحتى المدرسة الدبلوماسية تم بناؤها كهدية لأن تونس قد انفتحت على دول أخرى ولم تعد متعسكرة في معسكر ولم تعد لدينا تلك المقولة الشهيرة "الشريك الإستراتيجي" بينما كان هو الشريك الوحيد ولم يكن الشريك الإستراتيجي والمتميز، بل كان هو الشريك الوحيد وهو من كان في الأصل يضع السياسات الداخلية لتونس.

نحن نبارك مواقف الدبلوماسية التونسية وفرحنا كثيرا بالبيانات، في الحقيقة لأول مرة أرى تفاعلا من الشعب التونسي في صفحة رسمية لوزارات بهذه الطريقة وهذا "partage" هو أمر مشرف ومشرف جدا أعطاكم الله كل الصحة لكن السيد الوزير هنا تقصير

بخصوص تثمين المنتوجات التونسية: التمور، زيت الزيتون، القوارص لأنه إذا كنا نريد بعث إستراتيجية حقيقية في هذه البلاد ونريد تسويق منتوجاتنا على الوزارات أن تعمل مع بعضها البعض والموسم الذي فيه طفرة في الإنتاج كان من المفروض أن يكون هناك تنسيق بينكم وبين وزارة الفلاحة لا يجب إلقاء كل ذلك الإنتاج في الشوارع كما رأينا ذلك بل بالعكس يتم تصديره وأي طفرة إنتاج في أي مادة بإمكاننا تصديرها لو كانت لدينا دبلوماسية اقتصادية قوية.

ثانيا، هل تعلم بأن لدينا أكثر من 39 سفارة وبعثة دبلوماسية شاغرة إلى حد اليوم؟ هل تعلم السيد الوزير أن مصالح المواطنين معطلة في عديد البلدان بخصوص استخراج جوازات السفر وتسجيل عقود الزواج إلى غير ذلك؟ كل هذا يشهد تعطلا، لماذا؟ لأن لدينا هذا النقص.

السيد الوزير، أيضا هناك أقطار صاعدة اليوم في العالم وهناك دول قريبة منا لا يوجد لنا فيها تمثيلية دبلوماسية، ألم نفكر إلى حد الآن في توسعة هذه الدبلوماسية الاقتصادية؟ لقد حان الوقت للتفكير في ذلك إذ هناك دول مع احترامنا لكل الناس وللإنسانية جمعاء أقل من تونس سنا وأقل منا خبرة في الدبلوماسية وفي النواميس الدبلوماسية لديها تمثيل أكثر من تونس، هذا السيد الوزير علينا التفكير فيه مع بعضنا.

ثالثا، المراكز الثقافية التونسية في كل الدول، لدينا جيل ثالث أو جيل رابع السيد الوزير جد جده أو جد أبيه هو الذي انتقل لفرنسا ولألمانيا هؤلاء الناس بدأت تضعف صلتهم بتونس ولم يعودوا قادرين على إتقان اللغة العربية واللهجة التونسية ولا يعرفون عاداتنا الغذائية ولا لباسنا ولا ثقافتنا لذلك علينا تشجيع هؤلاء الناس على المجيئ لتونس لتعرف تونس وتعرف تاريخها لأنهم تونسيون لديهم دم تونسي يجري في عروقهم لذلك علينا التفكير في أمثال هؤلاء فالصين اليوم بثقافتها البعيدة عن ثقافتنا وغير الشبيهة لنا تغزو العالم بثقافتها وهي ثقافة جميلة وجميلة جدا وأظن أيضا أن الثقافة التونسية جميلة جدا وسيعجب بها كل العالم.

كذلك السيد الوزير مزيد تعزيز العلاقات مع سفرائنا ولا أقصد سفراءنا التابعين لوزارتكم، بل سفرائنا الرياضيين والفنانين والمهندسين والأطباء علينا إجراءات لقاءات دورية معهم علينا احتضانهم ومزيد تدعيم التواصل معهم لأن هؤلاء هم أيضا سفراء للدولة التونسية وأحيانا مع احترامنا للسادة السفراء والقناصل لأن الفنان والرياضي مشهور أكثر أي هو الذي يجلب أكثر وهو من يروج للسياحة أكثر.

السيد الوزير، نقطة مهمة ومهمة جدا في الحقيقة مشاهد مؤلمة أمام "TLS" صفوف من الشباب المقهور الذي ينتظر بالساعات ونحن قد رفعنا شعار السيادة الوطنية رفعنا شعار أن التونسي كريم في بلاده، ولكن عندما نرى تلك المشاهد لا يمكننا القبول بها أيضا الأموال الضائعة على "visa" خاصة التي تم رفضها ولم يتم قبولها، سأقدم لك أرقاما السيد الوزير:

سنة 2022: 168346 "visas" قدمت منها 48909 تم رفضها أي 11 مليار و530 مليون، سنة 2024: 177 ألف مطلب للحصول على "Visa" منها 38 ألف تم رفضها أي 14 مليار و819 مليون، هذه أموال ضاعت على الشباب التونسيين يعلم الله بحالهم كيف جمعوها وعملهم المتواصل لتجميع الأموال للحصول على "Visa" ألا يوجد مبدأ المعاملة بالمثل؟ البلاد التونسية يدخلها الناس بدون "Visa" ونحن يتعرض أبناؤنا التونسيون لكل ذلك ليتحصل على "Visa". هنا السيد الوزير لن أكون قاسيا وأحلم كثيرا وأقول علينا أن نطلب نحن كذلك تأشيرة الدخول لأن ذلك سيضر بالسياحة حقيقة لكن يجب أن نبحث عن حل مع الدول التي لنا معها علاقات كالدول الأوروبية لنسهل على التونسيين إجراءات الحصول على "Visa" ولرفع هذا المعلوم عن التونسيين؟ لماذا أدفع 303 دينار أي ما يعادل 90 أورو؟

السيد الوزير، أيضا هناك نقطة أخرى تهم أعوان وعملة السفارات مثلا السفارة الفرنسية أو المصرية أو السفارة الجزائرية وغيرها من السفارات الموجودة في تونس إلى حد اليوم تصلني إرساليات بخصوص عقود المناولة بينما تونس تم فيها منع العمل بعقود المناولة وفي هذا بعد، لذلك من فضلك يجب التنسيق مع السيد وزير الشؤون الاجتماعية للاطلاع على هذه الوضعية فقوانين الدولة التونسية تحترم في التراب التونسي ولا نسمح لأحد بأن يشغل أبناءنا بعقود عبودية مقننة فالمناولة عبودية مقننة ونحن نرفض هذا.

السيد الوزير، أيضا بخصوص التونسيين بالخارج الذين ينيرون بلادنا كل صائفة ويضفون جمالا عليها وهم يشرفوننا بقدومهم وتونس بلدهم، ولكن هناك مظلمة تسلط عليهم، هل تعلم السيد الوزير أن التونسيين بالخارج منظوري الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي "CNSS" يضخون الأموال إلى سن 65 سنة بينما سن التقاعد في الدول الأوروبية 60 سنة والتونسي لا يضخ الأموال إلا إلى حدود 60 سنة أي أن هناك خمس سنوات إضافية على جاليتنا بالخارج، تلك الأموال التي يتم قطعها على مدى خمس سنوات بإمكانهم أن يبعثوا بها مشاريع ويستثمرون في تونس. بخصوص هذا أيضا يجب النظر مع السيد وزير الشؤون الاجتماعية بعد إذنك للبحث.

آخر نقطة أريد أن أختم بها تهم طلبة الحقوق كانت هناك ومازالت مناظرة الدخول للأكاديمية الدبلوماسية أتذكر سابقا أنه كان بإمكان طلبة الحقوق المتحصلين على إجازة عامة أو خاصة أن يجتازوا هذه المناظرة لكن خلال السنتين أو الثلاث سنوات الأخيرة أصبحت حكرا على خريجي القانون العام مع العلم السيد الوزير أن قطاع الحقوق هو قطاع البطالة وإن قمنا بغلق هذه الأكاديمية أمام خريجي القانون الخاص في هذا بعض الظلم.

النقطة الأخيرة السيد الوزير- لو تسمح السيد الرئيس إضافة ثلاثين ثانية- في إطار التنسيق بين الوزارات لما لا يتم التفكير مع السيد وزير التعليم العالي في خلق شعبة اسمها شعبة "العلوم السياسية والعلوم الدبلوماسية" صحيح أنه لدينا ماجستير علوم سياسية، ولكنها تنطلق من مرحلة الإجازة لنكون أجيالا في العلوم السياسية وفي العلوم الدبلوماسية وهذا موضوع موكول لسيادتك مع السيد وزير التعليم العالي.

شكرا موفقين في أعمالكم.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات وللأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم السيدة سيرين قزارة، لها أربع دقائق المقعد 15، تفضلي.

السيدة سيرين قزارة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدات والسادة الكرام تحت قبة البرلمان،

السيد الوزير المحترم،

أتوجه إليكم اليوم بهذه المداخلة باسم فئة من المواطنين والمواطنات الذين يمثلون وجه تونس المشرق في الخارج وهم الأشخاص ذوي الإعاقة المقيمين خارج أرض الوطن والذين رغم بعد المسافة ما زالوا مرتبطين بتونس وبحقهم كمواطنين كاملي المواطنة.

سيدي الوزير، من غير المعقول ونحن على مشارف سنة 2025 نتحدث عن الرقمنة وعن الإدارة الذكية أن يضطر شخص حامل لإعاقة السفر إلى تونس فقط لتجديد بطاقة الإعاقة، هذه البطاقة هي وثيقة رسمية تبث الوضعية القانونية وتخول لصاحبها التمتع بالحقوق الاجتماعية والصحية والإدارية ولا يعقل أن يكون حصولنا عليها أو تجديدها مشروطا بالتنقل الجسدي خصوصا بالنسبة لمن حالت إعاقتهم أو ظروفهم الصحية دون التنقل، لذلك أقترح وأطالب:

تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة المقيمين بالخارج من تجديد بطاقة الإعاقة عبر القنصليات والسفارات التونسية مع اعتماد مسار رقمي موحد بالتنسيق بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الخارجية، ولكن كما أرى لا يوجد تنسيق بينكم.

تفعيل دور الملحقين الاجتماعيين في بعث دبلوماسي وتمكينهم من التكفل بهذه الخدمات المباشرة لفائدة ذوي الإعاقة، أعتقد أن هذا حقهم المكتسب.

إحداث البوابة الإلكترونية المخصصة للتونسيين بالخارج من ذوي الإعاقة لتمكنهم من متابعة الملفات الإدارية والاجتماعية دون حاجة إلى التنقل.

كما أود أن أتطرق لمسألة أخرى لا تقل أهمية فمن الضروري أن تأخذ الوزارة بعين الاعتبار مبدأ إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ونحن اليوم في أواخر 2025 ومقبلين على سنة 2026 وما زلنا نتحدث على الرقمنة.

داخل البعثة الدبلوماسية والقنصلية وجود موظفين من ذوي الإعاقة في سفاراتنا لا يكرس فقط المساواة، بل يقدم صورة حضارية عن تونس كمبدأ لمن يؤمن بالتمثيل الشامل وبالإدماج الفعلي في كل المجالات.

سيدي الوزير، نحن نعيش في عصر لا يقبل فيه أن تبقى الخدمات العمومية حبيسة جغرافية أو مركزية، إن الرقمنة خدمات وتكريس إدماج في تمثيلياتنا في الخارج وهي ليست كماليات، بل واجب وطني يعبر عن مدى احترام تونس لالتزامها الدولي ولمواطنها وشكرا. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات وللأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم نور الدين العكروت، المقعد 14 وله ست دقائق، تفضل.

السيد نورالدين العكروت

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج والوفد المرافق له،

زميلاتي زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أولا، أود أن أشكركم السيد الوزير على المجهودات الكبيرة التي تقومون بها أنت وإطارات الوزارة في الظرف الصعب على المستوى الإقليمي والدولي فالعالم يعيش اليوم أزمات ومع هذا فإن الدبلوماسية التونسية تحافظ على توازنها وعلى صورتها الإيجابية وهذا يحسب لكم.

بصراحة هناك حركية جديدة في السياسة الخارجية التونسية فيها واقعية وفيها روح مسؤولية وتونس صوتها مسموع وهذه ليست بسياسة الشعارات لكن بالعمل اليومي الهادئ المتوازن مع احترام مبادئ الدولة ومصالحها.

سيدي الوزير، نحن نعرف أن السياسة الخارجية ليست مجرد بيانات لا بد أن تكون لها علاقة مباشرة بالتنمية وبالاقتصاد، في السنوات الأخيرة هناك توجه جديد نحو الدبلوماسية الاقتصادية وهو خيار صائب لا بد أن نواصل فيه، السفراء والقناصل لا يقومون بالعلاقات السياسية فقط، بل يعملون أيضا على جلب الاستثمار وفتح أسواق جديدة وتسهيل تصدير المنتوج التونسي وهذا هو المكسب الحقيقي.

كما نثمن أيضا مجهوداتكم في تنويع الشراكات الدولية حيث هناك انفتاحا على إفريقيا وعلى بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية وهذا مهم لأنه على تونس أن تخرج من الدائرة الضيقة لخدمة مصالحها مع كل الأطراف التي تحترمها وفي نفس الوقت نطلب منكم مزيد العناية بالجالية التونسية بالخارج فبالرغم من وجود الصعوبات لاحظنا تحسنا كبير في الخدمات القنصلية خاصة بتوفير الرقمنة وبتبسيط الإجراءات لجاليتنا بالخارج يجب أن يشعروا أن بلادهم تقف إلى جانبهم وأنها تستمع إليهم وتعمل على خدمة مصالحهم، لذلك نقترح هنا مزيد التواصل معهم وخاصة مع الكفاءات العالية التي تساهم في جلب العملة الصعبة والاستثمار عند رجوعهم إلى وطنهم.

سيدي الوزير، نريد أن نتحدث أيضا عن موقف تونس من القضايا الإقليمية الحقيقية، نفتخر بالموقف الواضح تجاه القضية الفلسطينية الذي يعبر على ثوابت بلادنا في دعم الحق ورفض الظلم والتمسك بالسلام العادل.

كذلك في الملف الليبي تونس كانت دائما صوت الحكمة فهي لا مع طرف ضد طرف، بل هي مع الحل السلمي ومع وحدة ليبيا واستقرارها وهذا مهم المساهمة في استقرار ليبيا وفي هذا استقرار لتونس.

سيدي الوزير، الدبلوماسية لا تقتصر فقط على السياسة، بل كذلك الاقتصاد والثقافة والتكنولوجيا ولا بد أن نواصل في هذا التمشي الذي بدأت فيه الوزارة ندعوكم لتفعيل الدبلوماسية الثقافية لأن الثقافة التونسية توصل رسائل قوية على صورة تونس بالخارج ومن جهة أخرى دعمنا السياسي لا بد أن يترافق مع الدعم المادي لبعثاتنا الدبلوماسية بالخارج إذ أنها تعمل أحيانا بموارد محدودة ومع هذا تحقق النتائج، لذلك على الدولة أن تراجع الإمكانيات المرصودة لوزارتكم لتزيدها فعالية ونجاعة.

لدي ثلاثة مقترحات بسيطة:

التفكير في إنشاء هيكل خاص بالدبلوماسية الاقتصادية يكون فيه التنسيق بين الخارجية والوزارات الأخرى والقطاع الخاص.

تدعيم وتكوين الدبلوماسيين في مجالات جديدة مثل التحويل الرقمي والاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة.

تقوية التعاون مع المجتمع المدني والجماعات في برامج ثقافية وفي شراكات دولية.

سيدي الوزير، تونس اليوم تحتاج لصوت قوي وواضح ومتزن في العالم ومجهوداتكم في الاتجاه الصحيح ونحن من موقعنا هذا

بالمجلس نساندكم وندعم هذا التمشي لأن نجاح الدبلوماسية التونسية هو نجاح للبلاد ككل وليس لشخص أو لحكومة.

أريد أن أختم بكلمة، يجب أن يبقى صوت تونس دائما صوت الحكمة صوت الاعتدال وصوت السيادة الوطنية، وإن شاء الله بالتعاون بين الحكومة والمجلس ونعمل أكثر على تموقع بلادنا في العالم.

كما أن هناك ملاحظة أخيرة السيد الوزير، مزيد تدعيم دور المحلقين الاجتماعيين وعملهم ويجب أن يتم اختيارهم حسب الكفاءة والقدرة على التواصل مع الجالية التونسية بالخارج ولا يقتصر الاختيار على جهات معينة دون أخرى. شكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات وللأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم عمر جعيدي، له ست دقائق والمقعد262، تفضل.

السيد عمر جعيدي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والإطارات السامية المرافق له،

نؤكد مرة أخرى على موقف تونس الثابت واللا متغير والمساند إلى القضية الفلسطينية وهي أم القضايا العادلة.

في البداية، وزارتكم سيدي الوزير هي منارة وصورة تونس في الخارج وعندما نتحدث عن الخارج نتحدث عن الجالية التونسية التي لها كل الاحترام والتقدير على مواقفها الثابتة والرامية إلى دعم تونس في كل المواقف وفي كل السبل وفي الدعم اللوجستي خاصة من التجمعات سواء كان في الدعم الصحي أو في الدعم اللوجيستي والمالي.

سيدي الوزير، الرؤية الاستشرافية لوزارتكم في التمثيلية، تونس يجب علينا أن تكون لها رؤية متلاصقة وثابتة بخصوص موقف تونس الرامي للعدل بين الأمم وبين الشعوب وحق الشعوب في تقرير مصيرها ولن نسمح دائما وأبدا للتدخل الخارجي في تونس الخضراء.

السيد الوزير، سأطرح عليك عديد النقاط بحكم موقع تونس الجغرافي وهي بوابة إفريقيا، علينا التركيز أولا على الأسواق الإفريقية وأن نكون قطرا وبوابة لإفريقيا تشع منها الأسواق العالمية وهمزة وصل بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الآسيوية لنكون رائدين كما عاهدنا تونس الخضراء في الدبلوماسية التي تمثلها خاصة عندما نتحدث عن تمثيلية الأشخاص ذوي الإعاقة وأنا أتحدث على رؤية تونس وهذا تمتاز به تونس منذ القدم في تدعيم الأشخاص ذوي الإعاقة، لما لا يتم انتداب الأشخاص من ذوي الإعاقة سواء في سفاراتكم أو في قنصلياتكم وحتى في وزارتكم ويتم تطبيق قانون 2% من الجمهورية التونسية وتدعيم للمدرسة التونسية والمساواة بين كامل أطياف الشعب؟

نقطة أخرى نتحدث عن تمثيلية الأشخاص ذوي الإعاقة في الأمم المتحدة، تعلمون سيدي الوزير بالنسبة إلى تمثيلية الأشخاص ذوي الإعاقة في الأمم المتحدة بجنيف وهي التي صادقت عليها تونس في القانون الدولي وتعتبر من أول الدول في إفريقيا وفي الدول العربية ونحن منذ القدم ساعون معا لتمثيلية سياسية ودبلوماسية للأشخاص ذوي الإعاقة وإعلاء صوت تونس صوت الحق بين الأمم وبين الدول ونحن نشكر سيادتكم والإطارات السامية على مجهوداتكم الحثيثة في إرجاع صورة تونس وإرجاعها إلى مكانتها الحقيقية بين الأمم وعلينا دعم المواطنين التونسيين سواء كان من ناحية "الفيزا" خاصة في تونس.

سيدي الوزير، هذه المشاهد التي نراها اليوم أمام السفارات لا تليق بشعب تونس الأبي يجب المساواة بين الدول وأن يتم تطبيق القانون في بلادنا بمساواة وبعدل خاصة في قانون المناولة يجب على الدول الموجودة في ترابنا أن تحترم قانون الدولة وتشريعاتها وأن تحترم قانون الشغل ولن نسمح بأي رق وعبودية واستغلال لشعبنا الأبي في أي ركن وفي أي رقعة جغرافية في العالم، نحن معا ونساند أبناءنا في الداخل والخارج قصد الرفع من رايتنا وبأمتنا إلى الأمام وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات وللأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم علي الحسومي البيولي، له ست دقائق المقعد 143، تفضل.

السيد علي الحسومي البيولي

شكرا السيد الرئيس،

الزميلات والزملاء النواب الأفاضل،

نرحب بالسيد وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج والوفد المرافق لكم،

إن إطار مناقشة مهمة وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، محكوم بالمبدأ الدستوري التالي:" رئيس الجمهورية هو الضابط للسياسة الخارجية للبلاد التونسية" وعليه، فإن مهمتنا كعضو مجلس وطني للجهة والأقاليم هي التأكد من أن الجهاز التنفيذي لهذه السياسة يعمل بكامل طاقته لتجسيدها في مكاسب تنموية واقتصادية مباشرة للجهات والأقاليم.

السيد الوزير، لقد حان الوقت لكي ينتقل الدور الحيوي لهذه الوزارة من مجرد حماية المصالح إلى إستراتيجية خلق القيمة أي تحويل شبكتنا الدبلوماسية والقنصلية العالمية إلى أداة قوية وفاعلة لخدمة التنمية المحلية المستدامة.

لا يمكن للدبلوماسية أن تظل بمعزل عن التحديات التنموية في جهاتنا الداخلية فانطلاقا من الجنوب التونسي الذي يمثل عمقنا الاقتصادي والطاقي نؤكد أن مقياس النجاح الدبلوماسي يجب أن يقاس بمدى نجاحها في تسويق التنمية التكنولوجية والبيئية والاقتصاد الأخضر في جهاتنا.

انطلاقا من هذه الرؤية التكاملية فإننا نطرح حزمة من المقترحات المبتكرة التي تهدف إلى دمج البعد التنموي الموجه نحو الجهات في صلب الممارسة الدبلوماسية، نبدأ بالاقتراح بإنشاء صندوق السيادة التكنولوجية الجهوية هذا الصندوق يمكن أن يمول بتحويل الودائع القنصلية ورسوم الخدمات والجزء الأكبر من المساهمات الطوعية لجاليتنا بالخارج ليصبح محفظة مالية تستثمر في مشاريع التكنولوجيا النظيفة والتصنيع الذكي في الجهات.

ولتفعيل هذا الصندوق نقترح استحداث خطة السفير التكنولوجي في بعثاتنا المتواجدة في الأقطاب التكنولوجية العالمية الكبرى على غرار وادي السيليكون وبرلين وسيول يكون دوره حصريا اكتشاف وترشيح الشركات الناشئة الأجنبية كانت أو التونسية بالخارج المتخصصة في الطاقات الشمسية أو الزراعات الذكية أو البيئة وتوجيهها لتأسيس فروع في جهاتنا. كما يجب تطبيق برنامج

التوأمة التكنولوجية الإجبارية حيث يشترط على كل مشروع استثماري دولي كبير يجلب للمناطق الساحلية أن يمول مشروعا تكنولوجيا أو بيئيا موازيا وصغيرا في جهة داخلية لضمان التوزيع العادل للمنافع.

بالتوازي يجب أن نطلق مبادرة لتحويل الجالية التونسية إلى قوة عالمية تخدم الاقتصاد التونسي مباشرة من جهتها الأصلية وهذا يتطلب تحويل جزء من الفضاءات القنصلية الكبرى إلى أروقة العمل الحر مؤقتة لتمكين التونسيين العائدين لقضاء إجازاتهم من مواصلة العمل عن بعد لصالح شركاتهم الأجنبية وهم في تونس والأهم من ذلك هو تفعيل برنامج نقل المعرفة القنصلية لتكليف البعثات بجمع عروض التعهيد التقنية من الشركات الأجنبية وتوجيهها مباشرة لفرق عمل من الشباب العاطل في جهاتنا لتصبح القنصلية وسيط عمل دولي غير ربحي.

ختاما، ونظرا إلى الميزات الجغرافية التي تتمتع بها جهاتنا مثل الجنوب التونسي يجب تفعيل الدبلوماسية المناخية المرتكزة على الجنوب، وهذا يتطلب استحداث منصب الملحق المناخي الجهوي في السفارات الرئاسية تكون مهمته الوحيدة هي العمل على حشد التمويل المناخي الدولي لمشاريع البيئة في الجنوب التونسي مثل مشاريع تحلية المياه بالطاقة الشمسية أو مقاومة التصحر.

السيد الوزير، إن مقياس نجاح الدبلوماسية التونسية لم يعد بعدد الزيارات الرسمية أو البيانات السياسية، بل يجب أن يكون كمية الاستثمار الأخضر والتكنولوجي الذي تم جلبه إلى تطاوين والقصرين وسيدي بوزيد وكافة جهاتنا الداخلية لن تكون تونس قوية دبلوماسيا إلا إذا كانت جهاتنا الداخلية قوية اقتصاديا وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات وللأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم علاء غزواني، المقعد 264، له ست دقائق، تفضل.

السيد علاء الغزواني

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، كيف يمكن لوزارة الخارجية أن تتحول من إدارة للعلاقات الدولية إلى مصنع حقيقي للثروة الوطنية؟ أريد أن أتحدث عن ثروة تونس الحقيقية أكثر من مليونين ونصف تونسي بالخارج هؤلاء أشخاص بنوا أوطانا ثانية وقلوبهم معلقة بالأولى هؤلاء مصدر قوة للبلاد يملكون الكفاءة التجربة ورغبة صادقة في خدمة تونس، هؤلاء الأدمغة الذين هجرونا بالأمس، هؤلاء حين يقررون العودة للاستثمار في أوطانهم يجدون أمامهم بيروقراطية خانقة وإدارات مغلقة ونظرة شك بدل التشجيع ومناخ أعمال يطرد الطاقات بدل أن يحتضنها.

كيف نطلب من التونسي أن يغامر في تونس ونحن لم نوفر له حتى منصة واضحة وشفافة وسريعة لتسهيل الاستثمار؟ كيف نتحدث عن جلب الاستثمارات الأجنبية ونحن نعقد الأمور على أبناء تونس في الخارج الذين يريدون فقط أن يخدموا بلادهم بعرق جبينهم ومالهم الذي حصلوه مقابل غربتهم؟

سيدي الوزير، ما نحتاجه اليوم هو أن تتحرك الدبلوماسية التونسية من دور المتفرج إلى دور الفاعل، نريد سفرات قوية وفاعلة تكون مراكز دعم وتشجيع اقتصادي لا مجرد مكاتب إدارية تخدم الوثائق. نريد دبلوماسية اقتصادية حديثة، نريد أن يتحول الخطاب "من مرحبا بكم في الصيف" إلى "مرحبا بمشاريعكم طوال السنة"، نريد من وزارتكم إطلاق خطة وطنية لتعبئة استثمارات التونسيين بالخارج بخطوات عملية حوافز تحقيقية وضمانات واضحة. يكفي من الوعود ويكفي من الشعارات ويكفي من إضاعة الوقت. التونسيون بالخارج اليوم يريدون الأفعال لا الأقوال، يريدون أن تفتح أمامهم الأبواب لا أن تغلق في وجوههم.

تونس في حاجة إلى كل طاقاتها فلا تجعلوا أبناءها بالخارج يشعرون أنهم غرباء مرتين في الغربة وفي الوطن، تونس اليوم تحتاج إلى دبلوماسية جديدة تواكب التحولات العالمية دبلوماسية لا تكتفي بالتمثيل وبالبروتوكول، بل تنتج قيمة اقتصادية حقيقية، لذلك أقترح أن ننطلق في مشروع الدبلوماسية الاقتصادية الذكية برؤية تجعل من كل سفارة خلية عمل متطورة تربط المستثمرين التونسيين بالخارج بفرص وطنية ملموسة دبلوماسية رقمية تعتمد على المنصات الحديثة مجالس أعمال بالخارج وملحقين اقتصاديين ذوي كفاءة عالية قادرين على جلب المشاريع والشراكات، نريد سياسة خارجية تترجم حضور تونس إلى استثمار وتحول علاقاتنا الدولية إلى مكاسب تنموية.

لقد حان الوقت الآن لتصبح الدبلوماسية التونسية أداة نمو أداة لخلق الثروة.

ختاما، تطوير الدبلوماسية الاقتصادية التونسية لا يكتمل إلا بتكامل كل أجهزة الدولة وعلى رأسها المجلس الوطني للجهات والأقاليم فالمجلس هو الإطار الأمثل لضمان أن كل الفرص الاستثمارية المكتشفة بالخارج تصل إلى الجهات المعنية وأن كل مشروع يعود بالنفع إلى التنمية المحلية ولا يظل حبيس الأوراق والمكاتب وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات وللأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم كمال لحمر، المقعد 158 وله ست دقائق، تفضل.

السيد كمال لحمر

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بجميع الزملاء النواب،

مرحبا بكم سيدي الوزير وبجميع الإطارات المرافقة لكم،

سيدي الوزير، بداية لا يسعنا إلا أن نثمن الدور الحيوي الذي تضطلع به وزارتكم ومختلف التمثيليات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج في الدفاع عن مصالح تونس ومواقفها تجاه جميع القضايا الإنسانية وتعزيز حضورها على الساحة الدولية، وإننا اليوم أكثر من أي وقت مضى في حاجة إلى دبلوماسية اقتصادية نشطة ومبادرة تسهم بفاعلية في دعم مجهود الدولة في مجالات السياحة والاستثمار وتنمية الصادرات.

سيدي الوزير، لقد أصبحت الدبلوماسية الحديثة تتجاوز الطابع التقليدي القائم على التمثيل السياسي إلى أدوار أكثر عملية تتصل بجلب المستثمرين والتعريف بفرص الاستثمار المتاحة في بلادنا خاصة في الجهات الداخلية ذات الإمكانيات الواعدة. كما ننتظر من سفرائنا وقناصلنا بالخارج أن يكونوا سفراء للتنمية بقدر ما يمثلون الدولة عبر استقطاب الفاعلين الاقتصاديين والمؤسسات الأجنبية ودعوتهم للمساهمة في دفع الاستثمار في بلادنا وفي دعم الوجهة السياحية التونسية.

كما نود التأكيد على أهمية مزيد الارتقاء بمستوى الخدمات المسداة للتونسيين المقيمين بالخارج سواء في القنصليات أو عبر المنصات الرقمية بما يليق بصورة تونس ويكرس العلاقة المتينة بين الدولة ومواطنها أينما وجدوا خاصة الشباب الذين طالتهم موجات الهجرة الأخيرة وغير المسبوقة فالجالية التونسية بالخارج هي ثروة وطنية حقيقية تمثل رافضا من روافد الاقتصاد الوطني ولا بد من مزيد من الإصغاء لمشاغلها وتطلعاتها سيدي الوزير.

كما نسجل بكل أسف غياب تمثيلية المجلس الوطني للجهات والأقاليم بالخارج وهو نقص يجب تداركه في أقرب الآجال لما في ذلك من أهمية في انفتاح هذه الغرفة البرلمانية الفتية على المحيط الدولي وتيسير بناء جسور التواصل والتعاون مع نظرائها في الخارج فوجود ممثلين عنها في بعثاتنا الدبلوماسية يمكن أن يعزز مساعي استقطاب الاستثمارات ويتيح تبادل الخبرات بما يخدم التوازن الجهوي والتنمية المستدامة في جميع ربوع البلاد.

ختاما سيدي الوزير، نجدد دعمنا لمجهودات وزارتكم في تعزيز صورة تونس في الخارج ونؤكد على أهمية تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والبرلمانية كرافدين متكاملين لدفع التنمية ودعم الاقتصاد الوطني.

عاشت تونس وعاش أبناؤها شامخين أينما حلوا وشكرا لكم جميعا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات وللأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم محمود صماري، المقعد265 له أربع دقائق، تفضل.

السيد محمود صماري

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

مرحبا بالسادة النواب من الغرفتين،

الصمود هو ثقافة الصبر تكتسبها الشعوب عبر التاريخ ويتجلى ذلك في العلم والبناء والإصلاح ومقاومة الظلم وسلوك البقاء وهو أيضا تقدير للإمكانيات والموقع واختيار التوقيت والأسلوب والوسائل وإعلان الهوية والأهداف بدون لبس ولن يكون إلا جالبا ومجمعا وما نعيشه اليوم في عالم متقلب لا يساعد كثيرا على فهم صورة الوضع الجيوسياسي في المرحلة المفصلية فهذه أوروبا تفقد مواقع وتبحث عن تحالفات جديدة مع دول أخرى والكل يلتفت للشرق للمقايضة حول الموارد الطبيعية والتجارة والمغانم وبالنسبة لنا البوصلة واضحة ناصعة للجميع والصبر عشناه ونتحمله طالما الأمر يتعلق باستقلال قرارنا الوطني السيادي. لا بد من توسيع دائرة الصبر والتوسيع حينها سيظهر الصادقون الذين سيدافعون عن تونس في الداخل والخارج بكل الإمكانيات المتاحة وبدون مزايدات.

يجب أن نتمكن من التوفيق بين إكراهات الظرف الدولي المؤثرة على الشأن التونسي وضرورة الوحدة الوطنية بمفهومها الشامل من خلال دبلوماسية فعالة وانفتاح داخلي مع من آمن بالمسار التصحيحي ولم يتورط في قضايا فساد، لا بد من الوقوف صفا واحدا لمنع التدخل في الشأن الداخلي.

لقد تجاوزت تونس بدستورها وبالتزامها بالقوانين الإنسانية والمعاهدات الدولية وبدفاعها عن القضايا العادلة حرية الانتماء والفكر والتنظم.

نقاط لا بد من إثارتها معكم سيدي الوزير:

المحافظة على مصالح بلادنا مع الدول الشقيقة والصديقة في نطاق الاحترام والمعاملة بالمثل.

تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية في علاقة بمقدراتنا الفلاحية وثرواتنا الطبيعية والبحث عن أسواق جديدة وواعدة.

تحسين ظروف إقامة التونسيين المقيمين بالخارج من خدمات إقامة وعودة ومغادرة وتوفير امتيازات تفاضلية لهم لتشجيعهم على الاستثمار في بلادنا.

تفعيل الموانئ في الإقليم الخامس والمطارات في الإقليمين الرابع والخامس لتنظيم رحلات عودة ومغادرة أيضا للمقيمين بالخارج لتقريب المسافات وتوفير ظروف مريحة لهم.

أختم فأقول نعتز بمواقفنا حول القضايا العربية والإنسانية ونثمن ثباتنا في صون قرارنا الوطني مع احترام إرادة شعبنا لأن هذا اليوم لا يشبه الأمس في شيء في الداخل والخارج ومن حولنا في البناء والتصويب وضمان السلم الأهلي ضمن تونس ثابتة موحدة وفاعلة في محيطها وجوارها وامتدادها في إطار الانسجام الضامن لمصالحنا الإستراتيجية، وفقكم الله وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات وللأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم سليم سالم، المقعد 165، له ست دقائق، تفضل.

السيد سليم سالم

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الخارجية والوفد المرافق له،

مرحبا بكل الزملاء النواب،

السيد الوزير، سأبدأ برسالة شكر من الجالية التونسية لك ولكل الفريق العامل معك ولوزارة المالية المشاركة أيضا في الموضوع، هو موضوع الاستقبال في الموانئ وفي المطارات، حقيقة لمس المسافرون تغييرا جذريا وشعروا -ولو أن هذا جاء متأخرا جدا- بانتمائهم للدولة التونسية ولحسن معاملتها لهم في السنة الفارطة عند استقبالهم، حقيقة الناس يشكرونكم كثيرا على هذا الاستقبال.

السيد الوزير، سأتناول موضوع المنح التي كانت تعطيها الدولة الإيطالية لأبناء العاملين في القطاع الفلاحي، في الآونة الأخيرة تم حذف هذه المنح وأصبحت الدولة الإيطالية تفرض على كل عامل في القطاع الفلاحي أن يجلب أبناءه وعائلته وأن ينتقل للدولة الإيطالية للحصول على هذه المنح وهذا ما جعل آباء ضحوا بفلذات أكبادهم واضطر أولياء لإخراج أبنائهم من الأقسام لماذا؟ لأن الوضع بصفة عامة في العالم أصبح يشهد ارتفاعا في الأسعار وصعوبة في العيش فأصبحنا نرى في ولاية المهدية وهي ولاية ريفية لدينا بها العديد من العمال بالخارج في القطاع الفلاحي أصبحنا نجد في المهدية بعض المناطق أحياء كاملة خالية من سكانها لذلك السيد الوزير الرجاء التدخل مع الدولة الإيطالية لنجد حلا لهذا الموضوع لأننا نسير نحو هجرة قصرية لأبنائنا وهؤلاء الناس سيفقدون انتماءهم لتونس فالعمال بالخارج في

تقارير وزارة المالية هم أشخاص يساهمون في إدخال العملة الصعبة لتونس، بهذه الصفة فإن الأموال التي كان الناس يدخلونها للبلاد ستكتشفون شيئا فشيئا أن هؤلاء الناس سينفقونها في إيطاليا وهم غير مرتاحين ونحن كدولة لم نحقق المطلوب.

بالنسبة لمراكز الأمن في بلدان الهجرة عندما يذهب مواطن تونسي لتغيير أوراقه يطلب منه شهادة إقامة وهذه الشهادة أصبحت موضوعا صعبا في إيطاليا فالمسكن غير موجود لذلك فإن هذا الشرط أصبح شرطا تعجيزيا وهذه الشهادة غير متوفرة فيضطر لشرائها أو للحصول عليها وإن تم التفطن لأي تلاعب يتم سحب كل الأوراق ويمكن أن يصبح مقيما بإيطاليا بدون أوراق وتصبح الوضعية القانونية غير سليمة، هناك مشكل حقيقي في السكن السيد الوزير في إيطاليا وبالمناطق الفلاحية وإيطاليا تطالب الآن باليد العاملة الفلاحية قمنا بتوفيرها لهم ووجب علهم على الأقل أن يتعاونوا معنا لتوفير على الأقل سكنا لعمالنا.

مشكل النقل في الحجز وفي تأكيد السفرة يطلب منهم معلوم 15 أورو وهذا المبلغ لعائلة تتكون من خمس أو سبع أفراد تصبح 90 أورو لذلك فإن الأشخاص يتساءلون ما سبب توظيف هذا المبلغ؟ فهم لا يجمعون الأموال "بالبالة" صدقني لدي أصدقاء وأشخاص من العائلة في الهجرة فهؤلاء الناس لا يعلم بحالهم إلا الله.

بالنسبة إلى الإجراء الآخر الذي فرضته وزارة النقل لمساعدة هؤلاء الناس على العودة لتونس فقد وضعت منحا وتخفيضات في النقل لا يتمتع بها المواطن مباشرة، لأمنحك تخفيضا عليك أن تشتري من "جان" هو يقطن بجنوب إيطاليا عليه أن يتنقل 1200 كلم ليمكنه الحصول والتمتع بهذا الإجراء.

الرجاء السيد الوزير بخصوص هذا الإجراء يمكنك التنسيق مع السيد وزير النقل ويتحصل الشخص على ورقة يتحصل بموجبها على تخفيض لماذا توفر له تخفيض ويتم ربطه بمحطة معينة عليه التوجه لها ويقطع 1200 كلم فينفق أكثر من التخفيض الذي ستقدمه له وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات وللأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم حسني حسام مزالي، المقعد120 له أربع دقائق، تفضل.

السيد حسني حسام مزالي

السلام عليكم،

أولا السيد الوزير كبقية الناس وفي هذه الحكومة لقد حظيت بالشكر الكثير، أريد أنا أيضا أن أشكرك على حماية صورة تونس بالخارج والدفاع عن مصالحها، أمدكم الله بالصحة، هذا شيء ملحوظ.

لقد أصبح من الضروري اليوم أن ننتقل من الدبلوماسية التقليدية إلى دبلوماسية التنمية والاستثمار، مكانة تونس ومناخها وكل شيء ملائم لنستقبل أكبر الشركات المستثمرة ولنستقطب رجال الأعمال الأجانب للاستثمار في تونس ولانتعاش الاقتصاد التونسي.

إن الفكرة التي اقترحتها السيد الوزير على مستوى اللجنة في الأسبوع الفارط هذه الفكرة نفسها اقترحتها على السيد المستشار الأول لرئيس الجمهورية وهي تتمثل في بعث منصة فيها خريطة تونس توجد بها 24 ولاية نضع بها كل الأراضي التونسية المهملة في السياحة أو في الطاقة أو في المجال الفلاحي ومن يقبل الاستثمار عن طريق السفراء إن شاء الله في كل الدول يتم التشهير بهذه في محاولة لاستقطاب أكثر ما يمكن من المستثمرين ومن الشركات الكبرى الأجنبية.

سيدي الوزير، بالنسبة للتعاون الدولي هناك العديد من المنظمات والوكالات تسعى لإعطاء هبات وإعانات للبلديات لتحقيق التنمية، أطلب من سيادتكم التواصل مع وزارة الداخلية لعلنا نجد بعض التعاون مع البلديات بخصوص التعاون الدولي.

بالنسبة إلى التونسيين بالخارج أنا أقترح عليكم فكرة مشروع "تونس تجمعنا" وهي منصة رقمية للتونسيين بالخارج منصة تجمع كل التونسيين بالخارج ببلادهم الأم مثلا كل تونسي يمكنك أن تسهل عليه المواعيد التي سيتحصل عليها بالقنصلية في البلد الذي يتواجد بها وتسهل عليه الإجراءات واستخراج الأوراق في البلد الذي يتواجد به، كما يمكنه أيضا عن طريق هذه المنصة أن يجد جميع وسائل التواصل مع الإدارات التونسية فإن كان يحتاج لإدارة أو إذا كان يحتاج لمندوبية معينة فإنه يجد بها جميع المعلومات موجودة، كما أنه بإمكانه أن يجد كراس شروط أو قوانين الاستثمار وتسهيل الاستثمار لكل مواطن تونسي ستحتضنه بلاده عليه أن يستثمر فيها. كما يجد أيضا المناصب التي تحتاج إليها الشركات الكبرى في تونس أو إذا كنت الدولة تفكر في كيفية استقطاب الكفاءات التونسية الموجودة بالخارج وتعيدهم للعمل في بلادهم. هذه المنصة بإمكانها إحياء حب الانتماء في قلب كل تونسي موجود بالخارج وبإمكانها أن تسهل عليه الإجراءات وتشجعهم على الاستثمار في بلادهم.

أعانكم ووفقكم الله وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات وللأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم فتحي الأعماري، المقعد 218 تفضل.

السيد فتحي الأعماري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الخارجية والوفد المرافق،

إن ربط علاقات صداقة وتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنفيذ التوجهات والاختيارات التي يحددها رئيس الدولة هو نجاح الدبلوماسية ككل.

السيد الوزير، الدبلوماسي الحقيقي هو المرآة العاكسة لجميع النجاحات الداخلية والخارجية فإن إثبات الوجود بتعيين كفاءات على مستوى التمثيليات الدبلوماسية قادرة على جلب الاستثمار والإحاطة بمواطنينا بالخارج واستقطابهم للاستثمار في بلادهم.

سيدي الوزير، ما هي إستراتيجية وزارتكم في التعاون على المستوى الإقليمي والدولي وخاصة مع أشقائنا وجيراننا؟

الهجرة غير النظامية، هل يوجد تعاون في مكافحتها مع دول الجوار؟

نثمن عمل وزارتكم وتونس "غدوة إن شاء الله خير" وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات وللأقاليم

شكرا، كل الشكر والتقدير للسيدات والسادة نواب المجلس الوطني للجهات وللأقاليم على ما تفضلوا به من مداخلات قيمة والشكر الموصول أيضا للسيد وزير الخارجية والطاقم الوزاري المرافق له على حسن إصغائهم وبالغ اهتمامهم بما طرحه الزملاء النواب من إشكاليات ومقترحات وتوصيات.

إذن نرفع الجلسة وقتيا لمدة خمس دقائق لأحيل بعد ذلك رئاستها للسيد رئيس مجلس النواب لإدارة النقاش في مستوى مجلس نواب الشعب.

(كانت الساعة الخامسة وخمسين دقيقة مساء)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج

(كانت الساعة السادسة مساء)

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة،

مساء الخير للجميع،

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلسين،

نجدد الترحاب بالسيد محمد علي النفطي، وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج والسيد كاتب الدولة وكافة أعضاء الوفد المرافق لهما،

ونواصل أشغال جلستنا العامة المشتركة في جزئها المتعلق بالنقاش العام لأعضاء مجلس نواب الشعب. قائمة أولية للسادة النواب الأفاضل السيد رياض جعيدان، السيد عزيز بن الأخضر، السيد حاتم اللباوي، السيدة سيرين المرابط، السيد عماد أولاد جبريل، السيد علي زغدود، السيد عبد الرزاق عويدات، السيدة فاطمة المسدي، السيدة سنياء بن مبروك ثم السيد عز الدين التايب.

إذن المداخلة الأولى للسيد الزميل المحترم رياض جعيدان، غير منتمي له 14 دقيقة والمقعد عدد 18، تفضل.

السيد رياض جعيدان

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بوزارة الشؤون الخارجية،

مرحبا بالسيد الوزير والسيد كاتب الدولة وأعضاء الوفد المرافق،

سيكون تقييمي لميزانية وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسية بالخارج أولا سنناقش الأرقام في تقرير المهمة ثم النقاش فيما يخص برنامج عمل دبلوماسي ثم علاقات التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ونختم بمناقشة برنامج العمل القنصلي والتونسيين المقيمين بالخارج.

كالعادة الميزانية المرصودة ضعيفة وضعيفة جدا ولا تستجيب لضروريات المرحلة 370 مليار، كنا نقدنا ميزانية السنة الفارطة كانت 366 ونصحناكم بحسن التفاوض صلب الحكومة ومع رئاسة الحكومة ومصالح وزارة المالية، يبدو أنكم لم تقنعوا ويمكن أن ندخل فيما بعد في "les contraintes budgétaires" لكن 370 التي فيها 250 مليار نفقات تأجير ومعها 65 مليار إذا لم تخني الذاكرة نفقات تدخل كم يبقى للتسيير؟ تقريبا مليار 86؟ 61 للعمل الدبلوماسي و15 فقط للعمل القنصلي و10 مليارات للقيادة والمساندة.

لدينا 1948 عونا فيهم تقريبا 756 دبلوماسيا و402 قيادة ومساندة فيهم من كل هؤلاء الأعوان 755 عونا محليا، 529 على مستوى سفاراتنا و229 على مستوى قنصلياتنا وبما أني أتحدث عن الأعوان المحليين فلنفكر سريعا في إطار قانوني يضمن لهم حقوقهم ويحمي تونس من قضايا ترفع أمام محاكم الشغل الأجنبية وتتكلف باهظا على ميزانيتنا وعلى الدولة التونسية. يشتكي الأعوان المحليون من ضعف التأجير وغياب التغطية الاجتماعية في بعض البلدان ولو أن هذا الإشكال يواجه أيضا الدبلوماسيين الذين يعانون اليوم للأسف زيادة على غياب النظام الأساسي الدبلوماسيين من غياب التغطية الصحية في بلدان الاعتماد مثل المعلمين التابعين للبعثة التربوية والملحقين الاجتماعيين إذن لنفكر جديا في هذا الموضوع.

على مستوى العمل الدبلوماسي، عندي بعض الملاحظات لا يمكنني أن أقيم الأرقام المذكورة في مشروع الميزانية أمام حالات الشغور في عديد المراكز الدبلوماسية والقنصلية في مراكز جد حساسة في الجزائر الشقيقة أو في واشنطن أو في موسكو أو في جنيف أو في روما أو القاهرة ومدريد فمنذ خروج رؤساء البعثات والسفراء لم يعين أحد وكذلك الشأن في الرياض ولندن وحتى في طرابلس الجارة وأبو ظبي نفس الإشكال.

بالنسبة إلى قنصلياتنا كيف نتحدث عن العناية بالتونسيين بالخارج ونحن ليس لدينا قنصل عام في أهم مركز قنصلي في العالم وهو القنصلية العامة لتونس بباريس أو حتى في ستراسبورغ مع أن هناك "conseil d'Europe" والبرلمان الأوروبي وحتى في جدة ودبي وإسطنبول وغيرها؟

إضافة إلى ذلك مراكزنا الدبلوماسية والقنصلية تعاني أيضا من نقص الإطارات البشرية بصفة عامة في هذه المراكز. أعرف ولنتحدث بكل صراحة ستقولون لي ننتظر موافقة رئاسة الجمهورية، ولكن سامحني السيد الوزير أنتم تقابلون سيادة الرئيس تقريبا كل أسبوع يمكن أن تتحدثوا عن الخسائر الجمة التي تتكبدها الدولة التونسية من هذا الفراغ والخسارة بالنسبة إلى الجالية وبالنسبة إلى التونسيين بالخارج، لا يمكننا الانتظار والإشكال لا يهم فقط البعثات بالخارج، ولكن حتى على مستوى الهيكلة الداخلية، فلماذا لم تعين كاتبا عاما إلى الآن ولو كانت هناك مستجدات أعلمونا فمنذ غادر السيد البيوض لا أعرف من هو الكاتب العام للوزارة؟ وهل تعين المدير العام للأكاديمية بصفة رسمية أم فقط بالنيابة لأنني أعرف أنه في إدارة عامة لميدان آخر؟

اتصلت بالوزارة في المدة الأخيرة قصد التواصل مع المدير العام للشؤون القنصلية فأعلموني أن هناك من ينوبه، إذ لا يوجد مدير عام للشؤون القنصلية ونتحدث كثيرا عن الرغبة في الاستثمار في إفريقيا فهل تعين مدير عام في إفريقيا؟ أعلمونا إن تم ذلك لأنني سمعت أنه لا يوجد مدير عام وأتحدث عن إفريقيا وهذا أحد الأسباب ألا وهو ضعف الانفتاح على إفريقيا وسبب من أسباب فشلنا الذريع في الفوز بمناصب على المستوى الدولي خاصة أمام غياب استراتيجية واضحة وأيضا حتى عدم الرغبة في ترشيح شخصيات وطنية رغم أنه عندنا في تونس شخصيات وطنية قادرة على تسيير منظمات دولية وإقليمية أو فبما نفسر ذلك؟

حين آخذ المهمة أجد اعتماد 100,000,000 لدعم ترشحات شخصيات وطنية فهل سيكفي هذا المبلغ؟ هل تريد الترشح بها في حين أن العملية جد معقدة وتستدعي إمكانيات أكثر من ذلك بكثير ولو أنه لا توجد فقط الإمكانيات المادية إنما فيها حسن توظيف اللوبينغ وحسن التفاوض حيث نرى دولا جارة تنجح في الاستئثار بأغلب المناصب المطروحة على رأس المنظمات الدولية، الجارة مصر حصلت

على الإدارة العامة لليونسكو وتابعنا حملتهم "تبارك الله عليهم" الجارة الجزائر مثلا أو المغرب تحصلتا على عديد المناصب في صلب الاتحاد الإفريقي مثلا في حين أننا سحبنا ترشحنا من منظمة السياحة العالمية وفي جنيف من رئاسة منظمة حظر الأسلحة الكيماوية ولا نعلم السبب.

إذن آن الأوان لتقييم علاقات التعاون مع المنظمات الدولية وحين نرى الأرقام بما أني أريد دوما الحديث بالأرقام ونحن في إطار الميزانية بالنسبة للمنظمات الدولية نجد 121 مليارا للأعوان القارين وغير القارين ونجد مساهمة بـ 35 مليارا في ميزانية المنظمات الدولية تقريبا "ONU" 3,000,000,850 ولا أعرف هل تفكرون كوزارة وهي حاليا في أزمة كبيرة و"multilatéralisme" كله في أزمة كبيرة في العالم ولكن فيما يخص "ONU" هناك أزمة "financement" ولا تتفاجؤوا إذا لم نجد "ONU" بعد عامين أو ثلاثة أو أربعة، فهل هناك تفكير استراتيجي أمام ما يحصل في العالم؟

الاعتمادات بالنسبة إلى جامعة الدول العربية تقريبا 3 مليارات وفسروا لي تساهمون في منظمة الوحدة الإفريقية بـ 21 مليارا كل عام ونحن نعجز حتى على ترشيح تونسي أو تونسية لرئاسة الاتحاد الإفريقي أو حتى الفوز بمنصب نائب رئيس أو حتى في الهياكل القارة فأصبح هناك غياب تام لترشحات التونسيين.

فيما يخص العمل القنصلي والتونسيين بالخارج، بكل صراحة خيبة أمل كبرى في تصرف الوزارة في ملف التونسي بالخارج بعد أن كنا نأمل في تطور كيفي ونوعي بعد أن أحيل الملف لوزارتكم، ولكن للأسف" بقيت دار لقمان على حالها" كما يقولون وبقينا سامحوني في الكلمة في دبلوماسية الصور واللقاءات مع ممثلي الجالية لكن بدون أي استراتيجية فعلية وبدون أي برنامج عمل واضح أي برنامج تشاركي مع كافة الوزارات المتدخلة.

حاولنا كنواب للتونسيين بالخارج مع السيد عمر البرهومي أن نتواصل مع وزارتكم منذ انتخابنا واقترحنا عليكم العديد من الاقتراحات الوجيهة بحكم خبرتنا ببلدان الإقامة للتونسيين بالخارج وتواصلنا اليومي مع الجالية ولكن لم نجد تجاوبا من الوزارة وأفهمنا البعض وسأقولها بكل صراحة لأننا نتحدث مع الدبلوماسيين أننا "nous sommes des personnels non grata" غير مرغوب فينا ففي السنة الفارطة بعد أن استعددنا حتى نشارك في ورشات ندوة الكفاءات للتونسيين بالخارج يقول لنا السيد المسؤول على الندوة قبلها بيوم نواب الخارج غير مرغوب فيهم في الندوة فهي ليست سياسية، بدون تعليق.

لجنة العلاقات الخارجية استدعتكم عديد المرات حتى تتحاور معكم وخاصة في مشروع القانون المتعلق بإحداث مجلس وطني للتونسيين بالخارج استمعنا فيها لرئاسة الحكومة التي جاءتنا ووزارة الشؤون الاجتماعية كذلك ومع ممثلي سيادة رئيس الجمهورية ما عدى الخارجية لماذا لم تحضروا؟

أكمل بالعمل القنصلي والدبلوماسي المتعلق بالتونسيين بالخارج وسأتحدث قليلا وبسرعة عن الدائرة التي أمثلها وأعيش فيها وهي دائرة التونسيين المقيمين بفرنسا وأتحدث خاصة عن الفئات الهشة التي تعاني في السنين وفي الأشهر الأخيرة من صعوبات كبيرة مع السلطات الفرنسية، المسنين المتقاعدين يعانون من تغييرات قانونية حدثت في القوانين الفرنسية واستهدفتهم وأصبح مثلا كلما يرغب في العودة إلى أرض الوطن وقتيا ويقضي أكثر من ثلاثة شهور يرجع يجد أنهم سحبوا منه منحة التقاعد التكميلية. كذلك الطلبة التونسيون الذين يذهبون للدراسة كانت المعاملة معهم مثل الفرنسيين، ولكن الآن أصبحت هناك معاليم استثنائية للطلبة الأجانب وقلنا لهم بأننا التونسيون الأقرب لكم فلنناقش معاليم التسجيل هذه وهي مشطة حيث تبعث عائلة تونسية أحد أفرادها للدراسة بـ 3800 أورو والجالية كلها بصفة عامة تعاني من تعطيلات كبيرة من الإدارة الفرنسية في تجديد بطاقات إقامتهم وفيهم حتى من خسر عمله ومن لم يرجع لتونس لوجود "contexte politique" بفرنسا وتعرفونه كلكم مما يجعل الإدارة الفرنسية تماطل في تجديد بطاقات الإقامة.

طلبنا من سفارتنا بفرنسا وقنصلياتنا لنعمل مع بعضنا وننسق استراتيجية تدخل مشتركة أنتم كسلطة تنفيذية ممثلي الدولة التونسية ونحن عندنا علاقات كمجموعة صداقة تونسية وفرنسية ومع النواب الفرنسيين ونتحدث والحلول ممكنة ولم نجد أي تجاوب وحتى لما تمكنا من إيجاد منفذ للتفاوض وإقناع الطرف الفرنسي بالتحاور في المسألة وتحولنا مع مجموعة من الزملاء دخلنا للجمعية الوطنية و"SENA" وتحدثنا مع النواب الذين يمثلون التيارات السياسية الفرنسية وهم فاعلون فالجمعية الوطنية الفرنسية الآن فاعلة جدا في المشهد السياسي قالوا لنا مستعدون للحديث ونحن التونسيون إذا اخترنا مجموعة الصداقة التونسية الفرنسية فلأننا نؤمن بالصداقة ومستعدون للعمل مع بعضنا ولم يحضر أي ممثل عن السفارة في اجتماعنا رغم أن هناك معلومات مهمة جدا صارت في الاجتماع وتهم الدولة التونسية، غياب سفارتنا وقالوا بأنه يجب أن تبعثوا مطلبا وتبعثوا تلك الأمور الكلاسيكية.

نحن إذا اخترنا أن نترشح لهذا المجلس كل واحد منا على دائرته نحن مثلا عن دائرة التونسيين بالخارج لأننا نؤمن حقا بهذا المسار ونؤمن بالتونسيين بالخارج وبقدرتهم على الإضافة وقدرتهم أن يدعموا تونس على جميع المستويات على المستوى الاقتصادي والسياسي والثقافي وعلى المستوى الرياضي. السيد الوزير تعرفون أنه حين تقابلون السيد رئيس الجمهورية في كل لقاء يجمعكم به إلا ويوصيكم بالتونسيين بالخارج ويعطيكم الأيادي الطليقة لأخذ المبادرات، مبادرات تقطع مع التعامل الكلاسيكي وتقطع مع المقاربة القديمة للتونسيين بالخارج، يجب أن نبدل المقاربة لكننا نعتقد أن وزارتكم خيرت الثبات والإبقاء على نفس التعامل مع التونسيين بالخارج، التعامل مع أهم كنز لتونس ينعدم فيه النفس الإستراتيجي والمقاربة التشاركية مع التونسيين بالخارج مثلا الكفاءات ونتحدث عن الكفاءات فماذا قدمنا لهم؟ عقدنا ندوة في العام لفارط والتقطوا الصور ولم تنعقد الندوة هذه السنة فيجب العمل على استراتيجية مع كافة الأطراف المتدخلة في الملف هدفنا الوحيد هو أن نخدم بلادنا وكل واحد يخدمها بما يقدر فلنوظف علاقاتنا وعندنا علاقات لفائدة بلادنا لكننا نحترم دولتنا ونحترم خاصة أن وزارة الشؤون الخارجية هي الممثل الوحيد للدولة التونسية في الخارج نريد أن نعمل مع وزارتنا مع من يمثل وزارتنا ويمثل دولتنا وكما نريد العمل معكم فإننا ننتظر منكم أن تعملوا وتتعاونوا معنا لما فيه مصلحة بلادنا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل، له خمسة عشر دقيقة والمقعد عدد 17، تفضل.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد وزير الخارجية وكل الطاقم المرافقة،

بداية في الحقيقة أوجه تحية صادقة وتقديرا كثيرا إلى السيد وزير الشؤون الخارجية وكل الطاقم على العمل الممتاز والتواصل المباشر الذي نعيشه مع وزارة الخارجية خدمة للشعب التونسي وخدمة لمواطنينا بالخارج وحضورك سيدي الوزير صحبة كل هذا الطاقم هو احترام كبير للشعب التونسي من خلال نوابه.

سيدي الوزير، تونس اليوم رغم كل التحديات مازالت تحافظ على صوتها العاقل الهادئ والمسؤول صوت لا يصرخ، بل يسمع لا يتبع بل يقنع. مواقفنا الثابتة من القضايا العادلة وعلى رأسها القضية الفلسطينية أكدت أن تونس كانت وستبقى في صف الحق وفي صف الإنسانية وفي صف الحوار والسيادة لا الاصطفاف.

سيدي الوزير، يجب أن تتطور هذه الصورة المشرفة اليوم وتتحول إلى قوة تأثير اقتصادية وتنموية لأن العالم تغير والدبلوماسية اليوم ما عادت فقط بيانات وتصريحات، الدبلوماسية اليوم اقتصاد استثمار تسويق وصورة، لذلك أريد أن أقول بكل وضوح سيدي الوزير يجب أن تكون سفاراتنا مراكز فعل اقتصادي واستثماري ليست إدارات شكلية.

نريد تمثيلا دبلوماسيا معززا في كل المناطق الشاغرة خاصة في إفريقيا وآسيا وخاصة سيدي الوزير بعد تطورات الميزانية بين 2024 و25 و26 وهذا عشناه مع بعضنا لكن نعرف أنه مازال ناقصا، لكن الإرادة سيدي الوزير تغلب كل شيء.

سيدي الوزير، نريد أن نرى السفارة التونسية تتحرك تفتح الأبواب تنشئ شركات وتوفر فرصا لتونس في السياحة والصناعة والتكنولوجيا ويجب أن يتبدل التقييم فلا نقيم السفراء بعدد المراسلات والتقارير، بل بمدى ما حققوا لتونس من فرص استثمار وسياح واتفاقيات وشراكات.

سيدي الوزير، اليوم تونس تحتاج إلى دبلوماسية منتجة ومبدعة ليس فقط دبلوماسية محافظة على البروتوكولات. والنقطة المهمة الأخرى جاليتنا في الخارج التي تمثل ثروة وطنية حقيقية وعشنا هذا خاصة في السنوات الأخيرة ما زلنا نتعامل معهم كحالات اجتماعية نبعث لهم ملحقين اجتماعيين سيدي الوزير نمد لهم يد المساعدة لكن لا نمدهم بالرؤية يجب أن نقلب المفهوم ونعرف أن هذا ليس عندكم، بل مع وزارة الشؤون الاجتماعية.

سيدي الوزير، الجالية التونسية ليست عبئا، بل هي شريك ويجب أن نرسل لهم ملحقين اقتصاديين وتكنولوجيين واستثماريين يبنون علاقات ويخلقون الفرص فيشعر التونسي في الخارج أنه جزء من مشروع وطني حقيقي ومن هنا نمر لنقطة القوة الجديدة في العالم وهي الإعلام الرقمي والتأثير الإيجابي.

سيدي الوزير، عندنا اليوم من أقوى الشباب التونسي شباب وطني يخدم بلاده بمحتوى راق ومهني نذكر على سبيل الذكر سامي الدريدي، بلقيس الكسوري، سامي شافعي وهو أفضل صانع محتوى في العالم، محمد الشوكاتي، مهدي المولهي وغيرهم كثر من الوجوه المشرقة قدموا لتونس صورة تفرح تونس المثقفة تونس النظيفة تونس التي عندها أمل في شبابها، لماذا سيدي الوزير لا ندمجهم اليوم رسميا في رؤيتنا الاتصالية؟ نقدم برنامج الدبلوماسية الرقمية التونسية يكون فيه المؤثرون والكفاءات التونسية في الخارج وممثلو الدولة يعملون مع بعضهم على صورة واحدة لتونس لأنه اليوم من لم يحضر رقميا فهو غائب واقعيا هذه حقيقة والدبلوماسية الحديثة يجب أن تواكب هذا التغيير وتستعمل أدوات التواصل والتأثير الذكي كما تستعمل القنوات الرسمية وزد على هذا ضرورة تسريع رقمنة الخدمات القنصلية فلا يجب أن يبقى اليوم طابور أمام السفارات يجب أن تكون السفارة في جيب المواطنين بالخارج يعني في هاتفهم بخدمة رقمية سريعة وواضحة.

يجب أن نكون واضحين في رؤيتنا السياسية الخارجية لتونس وأن تنبني على ثلاث ركائز واضحة الفاعلية الصورة والنتيجة الفاعلية في التحرك والصورة في التسويق والنتيجة في الأثر.

لا تقاس الدبلوماسية اليوم بعدد الاجتماعات، بل بعدد الفرص التي توفرها لتونس، تونس اليوم تملك رأس مال بشري وشبابي لا يقدر بثمن داخل البلاد وخارجها قادر أن يجعل صوت تونس مسموعا في العالم وأن يبدل المعادلة إذا آمنا به ووثقنا فيه وخدمناه برؤية واضحة.

سيدي الوزير، حان الوقت لتكون الدبلوماسية التونسية واجهة تنمية لا واجهات بروتوكولات نتحدث وننتج أكثر، نخدم بلادنا بالعقل بالصورة وبالفعل لهذا اليوم قمت ببحث على جوهر تطوير الدبلوماسية التونسية في عدة سفارات أخرى ماذا فعلت هذه السفارات وسأعطيك على سبيل الذكر الدبلوماسية الاقتصادية والنموذج الفرنسي الألماني فالسفارات الفرنسية والألمانية تشتغل كخلايا اقتصادية فعلية فيها مكاتب استثمار وتجارة مرتبطة مباشرة بوزارة الاقتصاد، كل سفير يكلف رسميا بأهداف رقمية سنوية حجم الاستثمارات الجديدة الصادرات وعدد الشراكات مع شركات البلد المضيف لهذا سيدي الوزير نقترح أن يكون لكل سفير تونسي هدف اقتصادي واضح يدرج في تقييمه السنوي.

الدبلوماسية الثقافية والإبداعية، هنا نستعرض النموذج الإيطالي والإسباني، سفاراتهم لا تقتصر على البروتوكولات، بل عندهم ملحقين ثقافيين ناشطين جدا معارض عروض سينما مهرجانات أكلات أسبوع الثقافة الإيطالية إلى غيره، الهدف صناعة صورة إيجابية للبلد عبر الفن والذوق والحضارة.

سيدي الوزير، يمكن لتونس أن تعزز حضورها الثقافي في الخارج من خلال الملحق الثقافي الاقتصادي للترويج لتونس عبر الإبداع والسياحة والثقافة.

الدبلوماسية الرقمية وهي أهم عنصر اليوم، النموذج الصيني والكوري، الصين وكوريا الجنوبية توظفان فرقا رقمية داخل السفارات لمتابعة الرأي العام في البلد المضيف والتفاعل معهم، عندهم صفحات رسمية نشطة بلغة البلد المضيف فيها محتوى يومي اقتصاد ثقافة استثمار. من الضروري اليوم أن تمتلك سفاراتنا مثل هذه الدبلوماسية والصفحات.

الدبلوماسية الأكاديمية والنموذج الأمريكي، السفارات الأمريكية تعتبر المنحة التعليمية والعلاقات الجامعية من أدواتها الدبلوماسية عندهم برامج باسم السفارة تربط الطلبة والباحثين بين البلدين ونعرف ما تفعل سفارة أمريكا في تونس في هذا الإطار.

النموذج المغربي بلد شقيق، المغرب اليوم من أنجح الدول المغاربية في تحويل الجالية إلى قوة اقتصادية منظمة، عندهم مجالس

ومنصة، مجالس استشارية للجالية داخل السفارات والقنصليات ومنصات رقمية تربط بين المستثمرين المغاربة بالخارج بمشاريع داخل المغرب لهذا يمكن أن تستفيد تونس اليوم من كل هذه التجارب وإشراك الجالية في صنع القرار الدبلوماسي الاقتصادي.

الدبلوماسية الخضراء سيدي الوزير، وهنا نستحضر النموذج الإسكندنافي، السفارات السويدية والنرويجية عندها محور دائم وهو التحول الأخضر والطاقة النظيفة تروج الاستثمارات في البيئة والتكنولوجيا المستدامة.

يمكن لتونس هنا أن تنطلق ضمنيا بعملها الدبلوماسي في محور تونس الخضراء وتونس الخضراء من أول الزمان في العنوان فقط لكن أضعنا المضمون لجلب الاستثمارات البيئية والطاقات المتجددة.

سيدي الوزير، يعيد كل العالم اليوم تعريف مفهوم السفارات فلم تعد السفارة يساوي إدارة مع ختم اليوم السفارة صارت منصة تأثير واقتصاد وثقافة واتصال وتونس عندها ما يكفي من الكفاءات والشباب لتطبق هذا النموذج بطريقتها.

سيدي الوزير، نحن في مجلس نواب الشعب وتماشيا مع دستور 2022 والدبلوماسية الخارجية والعلاقات الخارجية والمسؤول عنها سيادة رئيس الجمهورية وهو الذي يرسمها لهذا يجب أن يكون دورنا معاضدة الدبلوماسية الرسمية في إطار التحول الجيوسياسي.

يجب أن تكون الدبلوماسية متناغمة حقيقة اليوم أخذنا توجها في مجلس النواب بمجموعات الدول المرتبطة ثقافيا أو من خلال الاتحادات السياسية ولذلك وقع تكوين مجموعات التعاون البرلماني مع الدول العربية والدول الإفريقية ودول آسيا والدول الأميركية والدول المنضوية تحت لواء الاتحاد الأوروبي وغير المنضوية تحته ومن خلال هذه المجموعات اليوم سيدي الوزير نعتمد كثيرا على وزارة الخارجية لدفع هذا التوجه ليكون في تناغم مع السياسات العامة التي رسمها سيادة رئيس الجمهورية، عندنا مجموعة الصداقة وبدأنا بهذا وقد ذهبت للجزائر وإن شاء الله في أقرب الأوقات سيتنقل لنا وفد من نواب أعضاء مجلس الشعب الوطني من الجزائر لتونس، هذه فكرة جديدة منظمة ننتظر فقط دعم وزارة الخارجية وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم حاتم اللباوي عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق والمقعد عدد 96، تفضل.

السيد حاتم اللباوي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرة أخرى مرحبا بالسيد الوزير والسيد كاتب الدولة وكامل الوزارة،

تسهر الوزارة على تأمين الإحاطة بأفراد الجالية التونسية بالخارج وتأمين الإحاطة بهم في حقوقهم ومصالحهم.

أيها السادة الكرام، حتى لا ننسى ابن تونس ابن القصرين عبد القادر الذيب الذي قتل على يد البوليس الفرنسي في مرسيليا فهذا لا يفسر إلا سوء المعاملة. نحن لا نريد أن تتحول قصة هذا التونسي إلى مجرد رقم في سجلات الظلم فهذا القتل غير مبرر فماذا لو كان هذا الرجل مواطنا فرنسيا؟ لما أصيب على مستوى الرجل أو لما أطلق عليه الغاز المسيل للدموع أو لأصيب بصعقة كهربائية لكن لأنه تونسي رافض متحرر في فترة سياسية قالت فيها تونس لا ويكفي وحان الوقت للتحرر تم قتله. فوالله لو كان مكانه كلبا فرنسيا لاندلع بركان حقوق الحيوان ولا حقوق الإنسان.

قيل في قنواتهم التلفزية أن الرجل يعاني من اضطرابات نفسية، فهل أن كل شخص يعاني من اضطرابات نفسية يقتل بهذه الطريقة الوحشية في فرنسا؟

وعليه من هذا البرلمان التونسي تونس التونسية وليست تونس الأخرى نطالب بالتسريع في البحث في قضية المرحوم عبد القادر الذيب ونطالب من فرنسا الاعتذار والتعويض لعائلة عبد القادر رحمه الله. أمر.

تونس والجزائر شقيقتان وهذا أمر مفروغ منه منذ التاريخ منذ الاستعمار منذ الأيام الكارثية والصعبة على الجزائر نحن سند للجزائر والجزائر سند لتونس.

سيدي الوزير، نطلب منكم التدخل لدى الحكومة الجزائرية في المعابر الجزائرية التونسية، التونسي خاصة المسافر برا على الجزائر يعاني الأمرين يقضي الساعات الطويلة في الممرات الجزائرية بينما إخواننا الجزائريين الوافدين على تونس لا يقضون إلا الساعات القليلة وبعض الأحيان يدخلون إلى تونس في أقل من ساعة.

شكرا لكم ومرحبا بكم مرة أخرى.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار، لها عشر دقائق المقعد عدد 10. تفضلي.

السيدة سيرين المرابط

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بوزارة الخارجية تحت قبة البرلمان،

تحية للسيد الوزير وأحييك على اختيار الوفد،

أود من التلفزة أن تصور الوفد قبل أن أتكلم لأن الرسالة وصلت اتصاليا سيدي الوزير والرسالة ناجحة جدا فهذا الوفد يضم كل الأجيال وتحية للعنصر النسائي المتميز الذي أنحاز إليه دوما والشباب وأرجو من التلفزة أن تركز على الصف الأخير الذي يعج بالكفاءات الشبابية وهم مستقبل الصورة الدبلوماسية في الخارج ما أجملكم.

سيدي الوزير، في الحقيقة قبل أن أبدأ أردت أن أثمن موقف تونس الثابت والدائم والداعم لنضالات الشعب الفلسطيني ولحقه في تقرير مصيره بنفسه، ولكن أردنا أن نرى نفس الموقف بنفس الزخم لشعبنا السوداني فالمبادئ لا تتجزأ نحن أيضا مقصرون في مجلس نواب الشعب تجاه الشعب السوداني.

سيدي الوزير، أما بعد، لماذا لا نستثمر في الرياضيين الناجحين ونفعل الدبلوماسية الرياضية؟ محمد خليل الجندوبي، أنس جابر وبالمناسبة إن شاء الله "ربي يوصلها بالسالم" التي لطالما قدمت الفرحة لهذا الشعب، روعة التليلي الرائعة والمتألقة، أسامة الملولي، أيوب الحفناوي، أحمد الجوادي وغيرهم كثر شرفوا الراية الوطنية.

الدبلوماسية الثقافية سيدي الوزير، نذكر بالتوأم الجميل بيسان وبيلسان كوكا اللتين كانتا أحسن سفيرات لتونس أداء وفصاحة وإلقاء واعترافا بالجميل للدولة التونسية عليهما وهنا أقف لمشاركتكم في حفل افتتاح المتحف المصري "قلبي وجعني" سيدي الوزير، شعرت بالغيرة وأغار على بلادي حين أرى كل الحضارة التي عندنا والعراقة والتاريخ والآثار وآخرها رأس الأسد الذي وجدوه في مطار النفيضة في محاولة للتهريب أين نحن منهم؟ لا ينقصنا شيء سيدي الوزير تنقصنا الإرادة والرؤية والاستراتيجية والاستشراف.

حين أرى وزيرتنا وزيرة الشؤون الثقافية تذهب الى إيطاليا كي تشاهد القطع الأثرية التي تتبعنا وملك لبلادنا ويبحث عنها باحثون تونسيون من أولادنا في إيطاليا ينفطر قلبي وجعا يمكن أن نقدم أفضل من هذا بكثير مثل مصر وأحسن منها ودوما أقول لو أن مصر أم الدنيا فتونس أبوها وليس مجرد كلام هذه حقيقة.

سيدي الوزير، العمل الدبلوماسي ليس فقط شعار الإحاطة بالجالية وهنا أيضا أطلب منك وأعرف بروتوكوليا لا يمكن أن يحدث، ولكن حين نقابل الجالية صحيح يجب أن نقابل الإطارات والكوادر والناس الذي شرفونا وأعطوا فكرة جميلة، ولكن حتى أولادنا الذين ليس عندهم جوازات ولا إقامات أعرف أنه لا يوجد أي هيكل يمكن أن يستوعبهم، ولكن لا بأس قابلت مع زميلي رياض جعيدان حين ذهبنا هناك من خيرة الناس في باريس ولكن حين نشرت الصور آلمني قلبي يا رياض، حين يكتبون لي ويقولون ونحن من سيسمعنا ويوصل صوتنا نحن المهمشين.

سيدي الوزير، رخص السياقة نحن بدأنا بإيطاليا والحمد لله تمت المصادقة على الاتفاقية لكن ما زالت بقية بلدان الدول الأوروبية نود التعجيل فيها. كذلك يجب تفعيل البعد الإقليمي والدولي للأكاديمية الدبلوماسية بعقد شراكات مع مؤسسات مماثلة.

سيدي الوزير، سأتحدث قليلا عن حقوق الدبلوماسيين، وزارة سيادية بلا منحة سيادية، أين النظام الأساسي الخاص بالسلك الدبلوماسي؟ التغطية الصحية؟

سيدي الوزير، أعرف أن الدولة التونسية كما أجبتني في اللجنة تتكفل بالعمليات الجراحية، ولكن لا يكفي يجب أن تكون عندهم تغطية صحية وتأمين صحي في بلد الاعتماد فسفاراتنا وقنصلياتنا حقا زمن وباء الكورونا لم يغلقوا سيدي الرئيس وبقوا يتواصلون ويعملون ويتبعون الأوضاع في حين أغلقت مدن كاملة. ليس عاديا أن يمضي الدبلوماسيون خمس سنوات في بلد الاعتماد خوفا من المرض ولا يأخذون شيئا من تونس ما عدى حقيبة ملآنة بالأدوية.

سيدي الوزير، لدي الكثير لأقوله في وزارة الخارجية، ولكن أخاف من ضيق الوقت. قانون منع المناولة وإلغاء التشغيل الهش أعرف أن سيادتك تتابعه وأنا بعثت لك سؤالا كتابيا وأجبتني عنه وقلت لي إنكم تتعاملون حالة بحالة ومنظمة بمنظمة وسفارة بسفارة لأنه تحكمنا الضوابط الدبلوماسية ونحن ليس عندنا عداء مع أي أحد على العكس كنا دوما بلد منفتح ومفتوح أمام كل الناس لكن السيد الوزير يؤلمني حين أسمع أنه تم طرد 45 عونا من سفارة معينة يجب أن نسرع في الإجراءات وإذا حققنا شيئا بفخر فهي سياسة الند للند يجب أن يحترم الجميع القوانين التونسية كما نحترم نحن كل الناس ونفرح بالجميع.

سيدي الوزير، ختاما أحيي بعثاتنا الدبلوماسية في كل أنحاء العالم ونود مع السيد رئيس الجمهورية لأنه هو الوحيد الكفيل والمكلف بتغطية الشغورات الموجودة في سفاراتنا وقنصلياتنا ولفتة لبناية وزارة الخارجية دائما أقول وزارة سيادية تستحق الأفضل وفي الحقيقة لا أتصور أن يكون أي نائب ضد الترفيع في المنح بوزارة الخارجية، رئاسة الجمهورية، وزارة الدفاع، وزارة الداخلية لا أتصور ألا يطالب أحد بزيادة الاعتمادات لهذه الوزارات السيادية لأن فيها صورة التونسي بالخارج وفيها أمن تونسي في الداخل.

سيدي الوزير، أريد أيضا أن أتحدث على التمثيلية البرلمانية في الخارج عندنا اليوم اعتمادات مرصودة للتمثيلية البرلمانية وعندنا الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، اليوم نحن نشاهد بأنها تنشط مع الكيان الصهيوني ولا يشرف الدولة التونسية أن تتعامل معه، ولكن يجب صدور قرار من وزارة الخارجية فيه تعليق أو تجميد أي تقول نحن سنجمد عضويتنا في تلك الجمعية على الأقل نرصد الاعتمادات لمسألة أخرى لأننا في كل عام نشارك ونوفر الاعتمادات ومرصودة لنا وللمجلس الوطني للجهات والأقاليم كذلك.

مسألة أخرى أيضا هذا قوس نفتحه، المجلس الوطني للجهات والأقاليم نعرف الدبلوماسية البرلمانية موجهة لمجلس نواب الشعب لكن رأينا اليوم في كتب المهام أن نفس الاعتمادات مرصودة لنفس البرلمانات للمجلس الوطني للجهات والأقاليم وكلنا نعرف أعطي مثالا البرلمان العربي والبرلمان الإفريقي يختار ممثلين من الدولة التونسية لمدة خمس سنوات كاملة دون تجديد ألا نرى هذا إهدارا للمال العام أن نرصد لهم الاعتمادات دون أن يستغلوها في شيء؟ نحن كوزارة خارجية نمدهم بقائمة بالبرلمانات التي فيها نظام الغرفتين على الأقل يعرفون أين سيتحركون وكيف السبيل لصرف تلك الاعتمادات.

مسألة وأختم بها سيدي الوزير، الرجاء مدنا بالمنظمات والجمعيات الدولية التي يمكن أن نتعاون معها والتي تعترف بها الدولة التونسية حتى لا يصير خلط وإحراج للنائب فيما بعد حين يشارك فيها.

مسألة أخرى سأتركها لوزارة الصناعة والطاقة والمناجم، انعقد مؤتمر فضيحة وكارثة في سيادتنا الوطنية شاركت فيه السيدة وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم تكلم فيه متدخل إيطالي ذكر كلمة إسرائيل وليس الكيان الصهيوني إسرائيل سبع مرات ونشرت خريطة فيها حدود إسرائيل التي لا نعترف بها ولا نعترف بهذا الكيان الغاصب ولم تبد السيدة الوزيرة أي ردة فعل إلا حين احتج الحضور فقررت أن توقفه دون أن تأخذ الكلمة وتقول أننا كدولة تونسية لا نعترف بالكيان الصهيوني سكتت وأكثر إجراء قامت به هو أنها منعت عرض المؤتمر في الإعلام أو أن ينشر على الصفحة وسنبين هذا بالوثائق في مهمة الصناعة والطاقة والمناجم وشكرا سيدي الوزير.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عماد أولاد جبريل عن كتلة الوطنية المستقلة، له عشر دقائق والمقعد عدد 9.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا، مرحبا بالسيد الوزير وبالسيد كاتب الدولة وبكل إطارات الوزارة،

نحن في حضرة وزارة الخارجية أي أننا في حضرة الدبلوماسية، لكننا سنتحدث بكل واقعية وبدون دبلوماسية وبدون لغة خشبية.

السيد الوزير، أشكرك على تفاعلك ولو أن هذا التفاعل هو تفاعل محمود، ولكن هناك نقص من طرفنا نحن حول تدخلنا بخصوص نائبنا في تنزانيا والحمد لله فقد عاد أخونا أيمن بصحة جيدة، ولكن هناك أيضا تقصير من طرفنا لأنه لا توجد لدينا تمثيلية في تنزانيا والدليل على ذلك أنه تم التدخل من نيروبي وليس من تنزانيا.

وفي هذا المجال أريد التحدث إذ سنجد لدينا أكثر من أربعين "poste" بين تمثيل دبلوماسي وغير ذلك تنقصنا وهي شاغرة، نتساءل

لماذا نجد مالي منذ سنتين بدون تمثيلية دبلوماسية؟ هذا سيفتح أمامنا الباب فعندما نتحدث اقتصاديا اليوم ونتحدث عن التعويل عن الذات وقد تحدثنا في هذا سابقا وقد ذكرته لك أنت السيد الوزير أنه اليوم لدينا عديد المنتوجات الفلاحية التي نصل في ذروة إنتاجها لتغطية السوق المحلية لكن لا توجد لدينا بعد ذلك أسواق خارجية، مثلا منتوج الألبان فقد وصلنا في فترة من الفترات بسبب فائض في الإنتاج يصل الأمر بالفلاح أن يبيع الحليب بأقل من ثمن تكلفته وأكثر من ذلك وصل به الأمر أن يلقي به في الطريق وهذا لأن تونس ليس لها دبلوماسية اقتصادية، لم نخرج إلى أسواق أخرى ولم ننفتح على الأسواق في إفريقيا التي ستمكننا بعد ذلك من الاستثمار في الصناعات الغذائية والتحويلية، إذ يجب فتح مصانع للتجفيف وعندما تكون لديك ذروة في الإنتاج يصبح بإمكانك أن تجد "source" آخر لإدخال العملة الصعبة ويصبح بإمكان الفلاح تغطية قدرته الإنتاجية ولا يثقل مصاريفه على كاهل المواطن التونسي.

كان من المفروض أن هذه الأسواق الخارجية التي يتم فتحها لترويج الألبان ستعفينا من دعم الألبان كما هو الشأن اليوم لأنك قد حققت موازنة خارجية وساهمت في جلب العملة الصعبة بهذا المنتوج، ولكن ما يحدث يعود بالمضار على الفلاح التونسي حيث يتم تهريب القطيع للجزائر وبالتالي أصبحنا نستورد الحليب من بلدان أخرى.

وهذا نتيجة غياب رؤية واستراتيجية واضحة وقد تحدثنا في هذا سابقا وهنا لا أحمل المسؤولية لوزارة الخارجية فقط لأنها مرتبطة بالوزارات الأخرى التي من المفروض أن تضع هذه الإستراتيجية وبعد ذلك يأتي دور الخارجية في خدمة الدبلوماسية الاقتصادية لفتح هذه الأسواق.

نفس الإشكال الذي نعيشه اليوم عشناه السنة الفارطة والسنة التي قبلها وسنعيشه أيضا فيما يخص الزياتين، السنة الفارطة وهذه السنة الزيتون سجل صابة هامة، ولكن لا توجد لدينا أسواق بديلة وما يثبت كلامي اليوم السؤال الذي يطرح: لماذا لا توجد لدينا إستراتيجية على مستوى سفاراتنا وخاصة في إفريقيا لتعمل على مثل هذه المواضيع بالذات؟ لأنه اليوم لدينا أكثر من أربع نواب لو كانوا موجودين هنا الآن لأنهم عادوا لإفريقيا في جوهانسبورغ في البرلمان الإفريقي، ذهبوا إلى هناك وأخذوا معهم أنواعا من الزيت "échantillant" فقد اجتهدوا من تلقاء أنفسهم، أخذوها للمؤتمرات الإفريقية وللبرلمان الإفريقي وقد وجدوا استغرابا كبيرا هناك لأنهم لا يعرفون جودة الزيت التونسي بهذه البلدان الإفريقية، كانوا يظنون بأنه زيت دول أخرى لأنه بطبيعة الحال الزيت الذي يصلهم هو زيت إسبانيا وزيت إيطاليا والذي هو في الحقيقة زيت تونس.

لا تندهشوا من هذا فأنا أذكر لكم حقائق ووقائع موجودة لأن زيت تونس يباع غير معلب لإيطاليا وإن أردت سأثبت لك هذا بالأدلة، عليك أن تعرف إنتاج إيطاليا كم يقدر؟ إنتاج إيطاليا يمثل 50% من استهلاك الدولة الإيطالية ثم تجد بعد ذلك الدولة الإيطالية تصدر زيت الزيتون لإفريقيا ولأوروبا ولدول أمريكيا اللاتينية، من أين أتت إيطاليا بالزيت الذي تقوم بتصديره في حين أنها تنتج نصف استهلاكها؟ إذن هذا الزيت هو الزيت التونسي، ولكن يتم تعليبه لأنه يصدر غير معلب من تونس ويتم تعليبه في إيطاليا ويتم بيعه تحت ماركة إيطالية وبعلم إيطالي بينما كان من المفروض أن يتم تعليبه في تونس وبالدبلوماسية الاقتصادية يتم بيعه في الأسواق العالمية.

لم أقل نذهب لمنافستهم في مجالهم في أوروبا، أنا أعلم أنه علينا احترام اتفاقية الاتحاد الأوروبي، ولكن كان من المفروض أن ننافس بالزيت التونسي في أسواقنا الإفريقية التي كان من المفروض أن تكون لنا الأولوية في ذلك لأن تونس بوابة إفريقيا، هل بوابة بالاسم فقط؟ لذلك أنا أتساءل عن هذا، لماذا لا يتم العمل عليه؟ وحتى إن تعللنا بنقص الإطارات إلى غير ذلك أنا لا أتقبل دولة تبقى مدة سنتين بدون تمثيلية دبلوماسية والتمثيلية الدبلوماسية ليست كالسياسة لأننا لا نتدخل في السياسات العامة، ولكن دور الدبلوماسية ليس سياسي فقط ويقتصر على المؤتمرات، بل دورها دبلوماسية اقتصادية تفتح الآفاق وغيرها وهذا يكون بالتنسيق مع وزارة التنمية والتخطيط ووزارة التجارة ووزارة المالية لنقدم استشرافنا وما نريد الوصول إليه والأسواق التي يمكننا الوصول إليها.

وهذا ينطبق على عديد القطاعات لأن فلاحتنا اليوم لو قمنا بتحويلها إلى صناعات تحويلية غذائية لتمكنا من اكتساح كل إفريقيا حتى "transit" الذي يخرج من تونس يخرج عبر دول أخرى لذلك تجد صناعاتنا موجودة في إفريقيا ولكن ليست تونس التي تستثمر وتستغل هذا اقتصاديا وهذا بدوره يأخذني للدبلوماسية الثقافية لأنه اليوم حتى على مستوى احتفالاتنا بالخارج احتفال جاليتنا إلى غير ذلك بقينا فيما هو تقليدي ولم نرتق للمستوى الذي نطمح له للترويج لتاريخ تونس للترويج للمناطق السياحية الموجودة فنحن نرى اليوم أن العالم يستثمر في الثقافة لتطوير اقتصاده لأن الثقافة اليوم رافد من روافد التنمية ولكن هذا غير معمول به في تونس وأنا لا ألوم الدبلوماسية الخارجية، بل لومي الكبير هنا على وزارة الثقافة لأنها بقيت وزارة احتفالية فقط وزارة مهرجانات والسلام لا يوجد تثمين لتراثنا المادي واللامادي ولا غير ذلك، لدينا تراثنا لدينا قطع تراثية تونسية تم سرقتها وموجودة في بلدان أخرى.

السيد الوزير، سأتحدث الآن عن مشكل كبير جدا نريد أن نفهمه، هناك جمعيات قلتم أن حولها شبهات تبيض أموال وأنها تمول الإرهاب، هذه الجمعيات هي جمعيات دولية تم إيقاف نشاطها وكانت لديها مشاريع تنموية موجودة في تونس وأغلب هذه المشاريع صحية وتربوية كبناء مدارس ومستوصفات ولا أريد أن أذكر الجمعيات حتى لا أقوم بإشهار ولا أتسبب في أزمة دبلوماسية بين هذه الدول الموجودة لديها، لكن اليوم تم السماح بعودة هذه الجمعيات وخاصة هناك جمعيتين أنا أعرفهما جيدا وتم إمضاء اتفاقية مع وزير الصحة أقول جيدا وزير الصحة ونحن لا نشكك في مصداقيته فهذا الشخص هو ابن المؤسسة العسكرية ولا أتصور أنه يتآمر على تونس أو أنه يأتي بشيء مخالف للقانون.

هذه الاتفاقية من المفروض أن هذه الجمعيات بعد أن حصل بخصوصها تدقيق وغيره من أين تتلقى التمويلات؟ أموالها تدخل عن طريق البنك المركزي، كيف تتولى تنفيذ المشاريع؟ تقوم بتنفيذها عن طريق الوزارات التي لها معها اتفاقيات بعد الحصول على الترخيص من وزارة الخارجية. أجد اليوم أن وزير الصحة يمضي الاتفاقيات معها وهناك مشاريع في الصحة وتونس لديها نفس هذه الوضعية مع نفس الأشخاص الذين أمضوا مع وزارة الصحة لديهم مشروع لإنشاء مدرسة بجهة السواسي تم إلغاؤها سابقا تم ترسيمها في ميزانية الدولة ضمن وزارة التربية يتم إرجاع هذه الجمعية ثم يتم حذفها من الميزانية مرة أخرى بدعوى أنه سيتم بعثها عن طريق التعاون الدولي وبعد ذلك يقال أن وزارة الخارجية لم تمدنا بترخيص، هل نسند ترخيصا لوزارة الصحة لنفس هذه الجمعية ولا يتم إسنادها لوزارة التربية؟ هل أن وزارة الصحة موجودة في دولة أخرى في خارجية أخرى في دبلوماسية أخرى وهي نفس الجمعية؟ هذا ما لدي مع الشكر.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم مع علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب، له ثماني دقائق، تفضل.

السيد علي زغدود

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد وزير الشؤون الخارجية والوفد المرافق لكم،

تحية طيبة برحاب مجلس نواب الشعب،

الزملاء النواب،

أولا نثمن موقف الخارجية التونسية وكذلك بلاغاتها في القضايا المتعلقة بالموقف السيادي لتونس في عديد القضايا والذي يتقاطع مباشرة مع إرادة الشعب ومواقفه من هذه القضايا وأهمها رفض كل أشكال التدخل الخارجي والدفاع عن الحق الفلسطيني التاريخي من النهر إلى البحر.

نحن ندرك جيدا في كتلة لينتصر الشعب أهمية تونس بوصفها دولة ذات موقع إستراتيجي محوري، تونس بلاد التاريخ والمقاومة، تونس بوابة المشرق العربي والمغرب الإفريقي تواجه اليوم مفترق طرق حاسم مفترق لا يمكن تجاوزه إلا بوحدة الرؤية وبصوت وطني صادق وبإرادة سياسية حقيقية تعلي مصلحة الوطن وتضعه في قلب الحسابات الدولية.

من هذا المنطلق ترى كتلة لينتصر الشعب أن العبور إلى المستقبل لا يكون إلا عبر تمهيد إستراتيجي متوازن يربط بين مصالحنا الوطنية قوتنا الذاتية وموقعنا الجغرافي المتميز. تونس مطالبة اليوم سيدي الوزير بأن تبني قوتها الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية لتصبح مركز إشعاع في المنطقة، لا ممر عبور للهجرة ولا ساحة صراع دولي.

أولا، سأبدأ بستة محاور أولها المحور المغاربي سيدي الوزير، رغم الصعوبات الحالية يظل المغرب العربي قلب النبض الإستراتيجي لتونس وللإقليم، مشروع الوحدة المغاربية هو حلم وطني لكل أبناء المنطقة للخروج من الأزمات المتكررة وبناء قوة متكاملة تحفظ الأمن والاستقرار ومع أن الواقع الحالي يظهر تباين المصالح فإن تونس مدعوة اليوم للعمل الواقعي والمركز عبر الثلاثي تونس، الجزائر، ليبيا لضمان حرية تنقل الأفراد وتدفق السلع والخدمات والاستثمارات تمهيدا للسوق المشتركة وللعملة الموحدة.

تعزيز استقرار ليبيا بالتنسيق مع القوى الإقليمية الدولية لإعادة بناء الدولة وحماية أمن المنطقة، إطلاق مشاريع اقتصادية مشتركة وتنشيط التجارة البينية وربط البنية التحتية للثلاث أقطار عبر الطرق السيارة والسكك الحديدية والنقل الجوي والبحري والتوحيد التدريجي للتشريعات في مستوى المؤسسات المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجيا وبناء شبكات مجتمع مدني قوية.

الحد من مخاطر الصراع الجزائري المغربي والحد من النفوذ الصهيوني في المنطقة مع الحفاظ على علاقات تونسية مغربية مفتوحة لتكون فاعلة في التأثير على مجريات الأحداث.

أيضا لا بد من تعزيز الشراكة مع موريتانيا بوابة غرب افريقيا للاستفادة من الفرص الاقتصادية الكبرى بعد الاكتشافات الطاقية الأخيرة.

المحور الثاني، المحور العربي سيدي الوزير، تونس مطالبة اليوم بالاستفادة من التوازن الحاصل في العلاقات العربية مع القوى الدولية الكبرى لتنويع علاقاتها ومبادلاتها الاقتصادية والحفاظ على موقفها الثابت من فلسطين الذي يشكل جوهر قوتها المعنوية في العالم العربي والإسلامي ولتحقيق هذا يجب تطوير علاقات ثنائية متينة مع جميع الأقطار العربية على قاعدة المصالح المشتركة، المشاركة في إعادة إعمار العراق وسوريا وليبيا واليمن لتعزيز دور تونس الإقليمي، الدفع نحو تطوير الجامعة العربية وتحويلها إلى اتحاد عربي فاعل، منع تمدد التطبيع مع الكيان الصهيوني ودعم بناء القوات العربية المشتركة لحماية الأمن القومي والعربي.

ثالثا، في المحور الإفريقي سيدي الوزير، تونس عرفت بصوت الحكمة في الإقليم والمنطقة، لا بد أن تتدخل وأن تلعب دورا حيويا لإنهاء الحرب في الشقيقة السودان وأن تلعب دورا في حل المشكل السوداني ومد الإعانة والإغاثة للجهات الواقعة تحت خط النار.

تونس اليوم مطالبة بالاستثمار في عمق القارة الإفريقية ليس فقط لمواجهة الهجرة غير النظامية، بل لتحويل القارة إلى شريك اقتصادي وإستراتيجي ويتحقق ذلك عبر تعزيز الحضور الدبلوماسي بفتح سفارات جديدة ومنح بعضها لصلاحيات إقليمية، إنشاء بعثات تجارية وفروع بنكية في أهم العواصم الإفريقية وإعادة إحياء خطوط النقل الجوي والبحري نحو أهم العواصم والموانئ الإفريقية وربط تونس بطرق سيارة وبسكك حديدية مع عمق القارة.

رابعا، في المحور الأوروبي والأطلسي سيدي الوزير، علاقات تونس مع الاتحاد الأوروبي ضرورية واستراتيجية لكنها تحتاج إلى توازن واعي يحمي مصالحنا الوطنية ويحول التحديات إلى فرص تنموية، لذا يجب إعادة تقييم اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتفادي تداعياتها السلبية، تطوير البنية التحتية الوطنية للموانئ والمطارات لتصبح تونس مركزا للتجارة والاستثمار، تحويل الهجرة غير النظامية من تحد أمني إلى فرص تنموية وإدماج تونس في مشاريع كبرى مثل الحزام والطريق وإلغاء الاتفاقيات العسكرية غير المتوافقة مع الدستور مع الحفاظ على علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

خامسا سيدي الوزير، في إطار محور القوى الصاعدة في العالم الإسلامي وأمريكا اللاتينية، تونس اليوم مطالبة بالاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية والتكنولوجية لهذه القوى عبر تعزيز الشراكات مع تركيا وإيران والهند واستغلال الفرص الاقتصادية مع الدول الإسلامية الكبرى، تطوير التعاون مع أمريكا الجنوبية خصوصا البرازيل في الصناعة والفلاحة وفنزويلا وبوليفيا في الطاقة بما يعزز استقلالية تونس الاقتصادية والدبلوماسية.

سادسا وأخيرا، محور الصين وأوراسيا سيدي الوزير، تونس اليوم أمام فرصة تاريخية للاندماج في مشاريع الحزام والطريق وفي مبادرات "البريكس" من خلال تطوير العلاقات مع الصين وروسيا عبر اتفاقيات استراتيجية شاملة إنشاء مركز تخطيط استراتيجي لمشاريع الحزام والطريق لتطوير البنية التحتية الموانئ، النقل، الصناعات الابتكارية والزراعات المتقدمة، فتح أسواق الدول الأعضاء لتخفيض عجز الميزان التجاري وإقامة مناطق تجارية حرة ومشتركة.

سيدي الوزير، ختاما، إن هذه الرؤية الشاملة ليست مجرد خيارات سياسية ودبلوماسية، بل هي خارطة طريق لبناء تونس قوية ذات سيادة قادرة على مواجهة التحديات وتحويل موقعها الإستراتيجي إلى مركز قوة اقتصادية وسياسية، نعم في تونس اليوم هنالك قدرة على استغلال الموقع والموقف والدور ولعب كل هذه الأدوار للنهوض

إذن بالواقع الاقتصادي التونسي ولفتح باب الاستثمار الخارجي على مصراعيه، تونس بتاريخ المقاومة بإرادة شعبها تستطيع أن تصبح نموذجا للسيادة وللتنمية.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد الرزاق عويدات عن كتلة الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق، تفضل.

السيد عبد الرزاق عويدات

بسم الله الرحمن الرحيم،

مساء النور جميعا،

مرحبا بالسيد الوزير وبإطارات وزارة الخارجية،

أنا في كتلة الخط الوطني السيادي وكذلك في حركة الشعب نقيم قانون المالية نقيم ميزانية تونس فنرى أنها ميزانية محاسبتية، ميزانية لا تقوم على رؤية أساسها الاستثمار من أجل تحقيق نمو يساعد على تحقيق التنمية والمثال هنا واضح في مهمة وزارة الخارجية: مهمة وزارة الخارجية ميزانيتها 0,57% من ميزانية الدولة أي أنها تمثل جزء من 200 جزء من ميزانية تونس ونريد بعث استثمار ونريد بعث شراكة مع دول العالم ونود إبرام اتفاقيات تجارية مع دول العالم، بماذا؟ كيف يمكن أن نوسع شركاتنا مع بلدان العالم بـ 0,57% من ميزانية تونس؟ إذا أردنا أن نستثمر في إفريقيا فيجب أن نوسع تمثيلياتنا في إفريقيا ولكي نوسع تمثيلياتنا في أفريقيا لا بد لنا من ميزانية لا بد لنا من أموال.

كيف ننفق في مجال من المجالات لنحسن الاستثمار في ذلك المجال ليصبح ذلك المجال لديه عائدات كبرى على المالية العمومية؟ إذا هنا أزمة منهج، أزمة تخطيط، إذا أردنا أن نخطط لنجاحات في علاقة بالدول الخارجية لا بد من الاستثمار لا بد من وضع أموال من رصد أموال عائدات نستطيع بها أن نقتحم الأسواق الخارجية نستطيع أن نستثمر بها وأن نؤسس اتفاقيات تجارية وكذلك ضعف الميزانية يؤثر على الخدمات التي نقدمها لأبنائنا للجالية التونسية في الخارج. إذن هذه أزمة في التخطيط وليست لوضع النفقات في الميزانيات نفقات التسيير فقط، إذا المسألة مسألة منهج ورؤيا في الميزانية عموما ليست في ميزانية وزارة الخارجية.

هناك موضوع ثان أود الإشارة إليه، أولا، أشيد بموقف تونس من القضية الفلسطينية، موقف تونس رائد في القضية الفلسطينية، بل هو الموقف الفريد من نوعه الآن الذي يتمسك بحق الفلسطينيين في أرضهم من النهر إلى البحر، وأشيد بموقف الخارجية التونسية عندما رفضت التصويت لحل الدولتين لأنه لا دولة في فلسطين إلا لفلسطين.

هذا الموقف الرائد الآن بعد 7 أكتوبر العالم أصبح مختلفا عما قبل 7 أكتوبر، أصبح لنا أصدقاء ينظرون لنا نظرة يعني إكبار وتقدير: فنزويلا، كولمبيا، إيرلندا، إسبانيا، البرازيل، جنوب أفريقيا إذن هؤلاء عندما نلتحم معهم في الموقف ونلتحم معهم في المبدأ سواء على مستوى أنظمة ولا على مستوى شعوب تصبح تونس لها علامة مميزة يمكن استغلالها في رسم العلاقات الدبلوماسية وفي أيضا ضبط جملة من الاتفاقيات التجارية مع فنزويلا أو البرازيل لما لا؟ البرازيل لديها السكر وفنزويلا لديها البترول ونحن لدينا زيت الزيتونة والتمور والرمان والقوارص، إذن بإمكاننا إبرام اتفاقيات معهم بناء على هذا الموقف الموحد بيننا.

الأمر الثاني، إن لم تستغل وزارة الخارجية هذه الصداقات وهذا الاتفاق في المبدأ من أجل شراكات أيضا نحن في مجلس نواب الشعب لم نكن متناغمين مع هذا الموقف إلى حد الآن نعطل قانون تجريم التطبيع لا بد من العودة إليه حتى نكون منسجمين مع الموقف المميز للسلطة في تونس حتى لا يكون هذا الموقف موقف فرد أو موقف نظام، بل هو موقف شعب بأكمله وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيدة فاطمة المسدي غير منتمية، لها ست دقائق، تفضلي.

السيدة فاطمة المسدي

مرحبا بالسيد وزير الخارجية،

أريد أن أشكركم على المجهود الكبير الذي تقومون به لحماية دولتنا وسيادتنا، لكن لدي بعض الأسئلة ومن بين هذه الأسئلة السؤال الأول وهو سؤال اقتصادي لأنه تم التداول إعلاميا حول مفاوضات اتفاقية شراكة اقتصادية مع الصين على أساس صفر تعريفة جمركية وهذه الاتفاقية في مرحلة التفاوض، ما حقيقة هذا؟ فالشعب يريد أن يعرف الإجابة عن هذا.

ثانيا، بالنسبة إلى مسألة الهجرة غير النظامية، أريد أن أتوجه اليوم بسؤال، لماذا إلى حد الآن لم تتم مراجعة ما أقره السيد منصف المرزوقي في حذف التأشيرة على 20 بلد من إفريقيا؟ أريد أن أعرف هل هناك مراجعات أو هل هناك إجراءات ستتخذ في هذا المجال؟

ثالثا، أريد أن أعرف دور المنظمة الدولية للهجرة في تونس لأنها تقوم اليوم بدور لم نره في الاتفاق الأول الذي تم إبرامه في سنة 2001 لأنه حسب الاتفاقية الأصلية المصادق عليها سنة 2001 دور المنظمة كان واضحا تنظيم الهجرة التونسية النظامية وحماية مصالح التونسيين بالخارج ومتابعة العودة الطوعية وإعادة الإدماج ولم تعط أي صلاحية لإيواء أو إدارة المهاجرين غير النظاميين داخل تونس، لكن ما نراه اليوم أن هذه المنظمة توسعت بعد 2011 وأصبحت تقوم بتقديم خدمات للمهاجرين غير النظاميين من أفارقة جنوب الصحراء، هل أن هذا التوسع يقتضي منا إعادة مراجعة اتفاقية المقر؟ لأن اتفاقية المقر التي تمت المصادقة عليها سنة 2001 وكان لها شروط وهذه الشروط وافقت عليها الدولة التونسية، في هذه الحالة إن توسعت وأصبحت تقدم تكوينا للمهاجرين غير النظاميين وأصبحت تقوم بتمويل أشياء وقد قامت أصلا ببعث مكتب في معتمدية العامرة في منطقة الحزق وهذا المكتب على وجه الكراء وليس له أي لافتة موجود في حي سكني وكل الناس يتساءلون، كيف لمنظمة دولية للهجرة أن تقوم بفتح مكتب دون أي إشارة أو أي لافتة؟

رابعا، اليوم هناك منظمات أجنبية مثلا لدي كتيب لمنظمة أجنبية وقد وجدته في ندوة شاركت فيها الحكومة وهذا الكتيب يتحدث عن إدارة التدفقات للهجرة، وجود هذا التقرير الذي يمثل وثيقة غير رسمية هي دراسة تحليلية صادرة عن مؤسسة ألمانية تعنى بالديمقراطية والحوكمة، في هذه الحالة نقول أن ملف الهجرة لم يعد يدار فقط داخل الأطر الرسمية للدولة، بل دخلت فيه منظمات أجنبية ومؤسسات تمويل فكرية دولية ولهذا السبب فإن هذه المنظمة مثلما قامت بكتابة كتيب تحليلي بخصوص الهجرة فإنها تقوم بتمويل بعض الاجتماعات للصحفيين ولغيرهم. لذلك نريد اليوم فتح ملف هذه المنظمة دون أن أذكر اسمها لأنها وغيرها من المنظمات أصبحوا يتدخلون في موضوع الهجرة هذا.

أريد أن أختم سيدي الوزير، في سياسة وزارة الخارجية فإن أي نشاط دبلوماسي أو تمثيل خارجي للوزارات أو لهياكل تونسية تتولون

مراقبته حتى لا يتجاوز الصلاحيات ولا يتعارض مع الموقف الرسمي للدولة لكنني أود أن أؤكد اليوم للرأي العام أنني لأول مرة في تاريخ تونس تقدمت بشكاية رسمية لدى وكيل الجمهورية تحت عدد 84651 بتاريخ 28 أكتوبر 2025 حيث يتم إثبات في هذه الشكاية تورط نائبة برلمانية في استلام جزء من الأموال المخصصة لتوطين المهاجرين غير النظاميين.

وتتضمن هذه الشكاية معاينة رسمية لفيديو تقول فيه النائبة بالحرف الواحد "سأذهب للحصول على القسط الثاني من الأموال بخصوص اتفاقية إدخال وتوطين الأفارقة وتقول سأكمل الاتفاق معهم"، لذلك السيد الوزير فإن هذا الملف لا يمس فقط السيادة الوطنية والقانون التونسي اليوم له بعد دبلوماسي حساس يتطلب موقفا فوريا من وزارة الخارجية اليوم لا عاش في تونس من خانها حتى ولو كانت نائبة في مجلس نواب الشعب عليها أن تتحمل مسؤوليتها في هذه المسألة التي أعتبرها خيانة دولة "توطين الأفارقة" وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة سنياء بن مبروك عن كتلة الأمانة والعمل، لها خمس دقائق، تفضلي.

السيدة سنياء بن مبروك

شكرا، نرحب بالسيد وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج،

السيد كاتب الدولة والوفد المرافق لهم،

نتحدث اليوم عن وزارة تمثل وجهة تونس في الخارج، الواجهة التي يرانا العالم من خلالها وصوت البلاد في المحافل الدولية: وزارة الخارجية لكن للأسف فإن الواقع اليوم يقول أن هذا الصوت لم يعد مسموعا كما كان وصورة تونس بالخارج تحتاج إعادة إشعاع وثقة، تاريخيا كان لتونس مدرسة دبلوماسية محترمة تعتمد على الكفاءة والعقلانية والاعتدال جعلت اسم بلادنا دائما حاضر باحترام على الساحة الدولية، لكن في السنوات الأخيرة رأينا تراجعا في الدور الدبلوماسي ارتباك في المواقف وضعف في التواصل مع جاليتنا بالخارج، لا يمكننا أن نقبل اليوم أن آلاف التونسيين في أوروبا والخليج وإفريقيا يعيشون حالات صعبة والبعثات الدبلوماسية لا تتحرك إلا بعد حصول الكارثة.

السيد الوزير، لدينا جالية تونسية تتجاوز المليون ونصف وهذا ليس مجرد أرقام هؤلاء سفراء حقيقين لتونس يساهمون في الاقتصاد عبر التحويلات لكن أغلبهم يشعر بالتهميش لا توجد إستراتيجية واضحة للتعامل مع الجالية لا في ملفات الإقامة والعمل لا في الدفاع عن الطلبة والمهاجرين ولا حتى في تسهيل الإجراءات الإدارية بالسفارات، حتى السفارات والقنصليات في بعض البلدان تعاني من قلة الإطارات ضعف التنسيق وتدهور ظروف العمل ونحن نسمع شكاوي متكررة من المواطنين بالخارج يقولون لا يوجد تجاوب ولا يوجد إحساس بالمسؤولية يجب تغيير هذا لأن صورة تونس تبدأ من هناك.

أما على المستوى السياسي والدبلوماسي فالأخطر هو غياب رؤية خارجية واضحة المعالم، اليوم العالم يتحرك بسرعة والتحالفات تتغير والعلاقات تبنى على المصالح الاقتصادية والسياسية، يجب أن تصبح تونس فاعلة ولا تبقى تشاهد، أريد أن أراها حاضرة في إفريقيا منفتحة على آسيا، تحافظ على عمقها العربي والإفريقي وبعلاقات متوازنة مع أوروبا ومع أمريكا.

الإصلاحات المطلوبة واضحة: إعادة هيكلة وزارة الخارجية وتحديث آليتها الإدارية والرقمية، تطوير التكوين الدبلوماسي حتى نضمن كفاءات تتفاعل مع المتغيرات الدولية الجديدة، تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لجلب الاستثمار ودعم المؤسسات التونسية في الخارج، تحسين الخدمات القنصلية للمواطنين بالخارج وهنا أريد أن أؤكد أن الجالية لا تمثل عبئا هي القوة الداعمة للدولة علينا أن نحسن استغلالها.

سيدي الوزير، نحن لا نطالب بالمعجزات لكننا نطالب بإرادة سياسية وبرؤية جديدة، أريد أن أرى دبلوماسية تونسية حديثة، قوية، ناطقة بلغة المصالح، تحافظ على هيبة البلاد وتدافع على صورتها.

وفي الختام، تونس لا يمكن أن تكون دولة منغلقة فهي بطبعها بوابة وجسر بين الشعوب، نريد دبلوماسية في حجم تاريخنا ترفع رأس التونسي في كل مطار وتترك علم تونس يرفرف مرفوعا بالعزة لا بالاعتذار وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عز الدين التايب عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق والمقعد عدد 5، تفضل.

السيد عز الدين التايب

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وبكاتب الدولة والإطارات المرافقة،

أريد في البداية أن أتوجه بالشكر لإطاراتنا العاملة بسفارة تونس باليابان والكويت ومصر والجزائر، هذه البلدان زرتها وأشكر السفراء بها وهذه حقيقة.

السيد الوزير، نعيش اليوم كما تعلم بعد أن كان يسيطر على العالم قطبين أصبحنا نعيش اليوم في عالم متعدد الأقطاب وهنا أريد أن أثمن توجه دبلوماسيتنا التي تسعى للتأقلم مع الوضع الحالي وقد بدأت تسترجع دبلوماسيتنا مكانتها بعد العشرية السوداء بالانفتاح على آسيا كتوجه جديد واستعادة مكانتها في إفريقيا.

سيدي الوزير، نتحدث اليوم عن الدبلوماسيات وليس عن دبلوماسية: الدبلوماسية الاقتصادية، الدبلوماسية البرلمانية، الدبلوماسية الرياضية ودور الدبلوماسية البرلمانية تلعب بالطبع دورا كبيرا وتسمى بالدبلوماسية الناعمة، لكن مع الأسف دبلوماسيتنا نائمة ولاحظنا وجود فجوة بين وزارة الخارجية والبرلمان فيما يخص الدبلوماسية وأنتم معذورين في هذا لأننا أصبحنا نخلق البدع في مجموعات الصداقة ما هو متعامل به في العالم أجمع هي بلد مع بلد اليوم تجدون أنفسكم تونس مع أوروبا تونس مع آسيا تونس مع افريقيا لا نعرف مع من نتعامل لأن هذه نعتبرها بدعة.

سيدي الوزير، رجائي عند تحول الوفود الرسمية للخارج أن يتواجد نائب معكم في هذا الوفد وكمثال على ذلك ماكرون عندما جاء لتونس جلب معه من فرنسا "الخباز" وهو تونسي يخدم به "lobbying" وتذكروا ذلك الموقف الشهير في الشارع عندما وجد امرأة تونسية وأخرجوه كفلم قال لها "Tunisienne" يمكنك أن تأتي معي غدا إلى تونس، لا أريد أن أرجع هنا على "TICAD 9" وعلى عدم حضور البرلمانيين التونسيين أو النواب وكان لقاء بين جمعية الصداقة اليابانية التونسية ولم يكن موجود برؤية تونسية لا أريد أن أخوض في

التفاصيل مع العلم أنني كنت متواجدا في اليابان في "TICAD 9" بمشاركة الجمعية ومن الغريب أنه تم التنبيه علي بأن لا أقول أنني نائب لم أفهم هل أنتحل صفة ففي بطاقة التعريف لدي نائب ولكن طلب مني أن لا أقدم نفسي كنائب هناك لذلك لم أقدم نفسي وسمعت كلامهم وقمت بالواجب وبعد ذلك تم استدعائي مرة ثانية لليابان من طرف وزارة الخارجية اليابانية وأجريت تقريبا عشرين لقاء مع عدة أطراف منهم مستثمرين سياسيين جامعيين والتقارير موجودة لدي في الحقيبة السيد الوزير لا أدري لمن أسلمها، على كل سنغلق القوس.

بالطبع موقف تونس من القضية الفلسطينية معروف ونحن نشيد به لكن مع الأسف لدينا زميلنا محمد علي الذي ذهب في أسطول الصمود لم يقع قبوله عند الذهاب من طرف رئيس مجلس النواب ولا عند الرجوع وهذه أعتبرها بين قوسين ولا يمكنني التعبير عن هذا، ولكن أمر يؤسف عليه مع الشكر.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم حسن الجربوعي عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق، تفضل.

السيد حسن الجربوعي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

اليوم في الحصة الصباحية مع السيد وزير الدفاع وفي الحصة المسائية مع السيد وزير الخارجية، إذا كانت الجيوش تحمي الوطن فإن الدبلوماسية تحمي الوجود.

السيد الوزير، لن أتطرق اليوم لعدة نقاط سأتحدث في نقطتين: ما ذكره زميلي صدقني أمر مأساوي إذا كان عضو مجلس نواب يأتي بتقارير ويبقى أسبوع يتنقل بإمكانياته الخاصة ولا يجد حتى من يستلم هذه التقارير كيف يمكننا الحديث عن الدبلوماسية؟ اليوم يجب أن تكون الخارجية هي المفتاح بين الخارج والداخل، الخارجية اليوم هي في قلب القرار الوطني في جميع القطاعات فلاحة استثمار طاقة اقتصاد.

سيدي الوزير، ذهبنا للجزائر مدة أسبوع أنا وزملائي كدبلوماسية برلمانية، اليوم لن أتحدث عن الصين أو اليابان ولن أتحدث عن إفريقيا، سأتحدث عن جارتنا الجزائر، أي مواطن أوروبي عندما يتنقل يفعل ذلك ببطاقة تعريف، الجزائر وتونس إلى اليوم بجواز سفر والوقوف في الصف والانتظار، متى ستصبح تونس والجزائر نواة المغرب العربي الكبير الذي نتحدث عنه؟ متى تونس والجزائر ستمد أيديها لبعضها ونحذف هذه الحدود ويصبح الجزائري تونسي والتونسي هو الجزائري لأن هذا ليس بحكم الجغرافيا مصير تونس مرتبط بمصير الجزائر والجزائر مصيرها مرتبط بمصير تونس.

اليوم هذا يتطلب قرارات دبلوماسية تقريبا منذ ثلاث أشهر بدون سفير هناك عندما تنقلنا ورأينا الوضعية الموجودة بين الجزائر وتونس هناك نقاط استفهام عديدة واليوم أيضا بين تونس والجزائر هناك مئات الاتفاقيات لم يتم تنفيذ أي اتفاقية بيننا. كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية رغم الاختلاف السياسي التبادل التجاري بينهما تجاوز نسبة 60%، كذلك الشأن فرنسا وألمانيا، هتلر تعب من التجوال في باريس التبادل التجاري بينهما تجاوز 60 أو 70%، تونس والجزائر نسبة التبادل لم تتجاوز 10% متى سنذهب إلى هناك ونقوم بالتنسيق وبما يلزم؟

هناك أمر آخر، زمن السيد الحبيب الصيد سأتحدث عن موضوع زيت الزيتونة النسبة الأوروبية كانت 24 ألف طن صعدت إلى 54 أو 60 ألف طن أوروبا اليوم عندما احتاجت لتونس بخصوص المهاجرين أصبحوا يترددون على تونس أحيانا يأتون بدون استدعاء وعندما اتخذنا قرار المهاجرين فقد تم اتخاذه كقرار سيادي وبدون أي ضغوطات وذهبنا في هذا الموضوع ما أردت أن أقوله أن من له مصلحة بتونس يأتيها.

تونس لديها صابة فلاحية وليس لدينا خط ربط كنت أتحدث الآن مع السيد وزير النقل، كيف نبحث عن الأسواق ولنقل أكبر كمية من الزيت في "بلانصي" لا يوجد لدينا طريقة لربط البواخر، يجب أن تدخل على المغرب وتدخل لألمانيا وإن أردت أن تذهب إلى إسبانيا هذا يفرض عليك الذهاب إلى إيطاليا وأن تدخل إلى ألمانيا.

اليوم هناك قرارات وهناك دبلوماسية عليها أن تتحرك، يجب تنظيم تظاهرات دبلوماسية اقتصادية أسبوع زيت الزيتون التونسي، يجب تنظيمه في جميع العواصم إن أردنا أن نعمل، إن لم يكن هناك اليوم عقد أهداف للسفير عندما يذهب للخارج، لا يوجد لديه عقد أهداف فعلى ماذا يمكنك محاسبته؟ ماذا سيفعل السفراء؟ سابقا كان هناك عقد أهداف عندما يذهب سفير إلى الخارج يقدم له برنامج عمله على مدى ثلاث أو أربع سنوات وهناك محاسبة على هذا وعندما تعمل وتجلب وتنتج ستكون هذه مكافأتك، اليوم السفراء لا يوجد لديهم شيء، السيد فقط جواز سفر يذهب ويأتي، اليوم تونس في حاجة لهم لأن صورة البلاد موجودة لدى السفراء، الحرب الحقيقية ومشاكلنا ليست في تونس، بل مشاكلنا بالخارج في تسويق منتوجاتنا في كيفية العمل، هذه هي النقاط العديدة.

اليوم في قانون المالية لم نر أي تنسيق في الحكومة بين الوزارات لا وجود لتنسيق جدي فإذا كان اليوم قانون المالية 90 % جباية و10 % قروض، أريد أن أسأل الحكومة مع بعضها في الخارج مع وزارة الخارجية في تسويق تونس، ما الرؤية؟ ما العمل بخصوص المنتوجات وخاصة قطاع زيت الزيتون؟ قطاع زيت الزيتون الذي أتحدث عنه هو أهم قطاع تحدث عنه زملائي في الغرفتين أصبحنا نتحدث صباحا مساء مع الخارجية عن الفلاحة لأن المعركة والحرب الأساسية في العالم أصبحت بخصوص غذاء شعوبها لم تعد على الرفاهية، هذا ما نتحدث عنه السيد الوزير.

شيء آخر بخصوص الجمعيات، إذا كنا سنضع كل الجمعيات في سلة واحدة لا يمكننا أن نصل لشيء اليوم هناك جمعيات راسلنا بخصوصها حتى رئاسة الحكومة أجابتنا بأن أمورها قانونية وواضحة، إذا كانت هذه الجمعيات قانونية وتعاضد مجهودات الدولة ونحن نشاهد اليوم وضعية المناطق الداخلية نتحدث عن أمور بسيطة سور مدرسة وغيره إذا كانت هذه الجمعيات وضعيتها واضحة وقانونية سيدي الوزير لماذا لا تقف إلى جانبها وزارة الخارجية على الأقل لجلب تمويلات لخدمة هذه البلاد تمر عبر البنك المركزي وتكون تحركاتها واضحة.

هذه هي الرؤية إذا كنا سنضع الكل في سلة واحدة عندها يكون هناك مشكل لماذا لا نأخذ وضعية بوضعية؟ إذا كنت واضحا وأمورك قانونية وواضحة وتعمل في إطار القانون وتقوم بمعاضدة مجهودات الدولة ونعلم من أين تأتي بتمويلك وأين يذهب لماذا لا نقف إلى جانبهم؟ هذا هو السؤال بخصوص الجمعيات...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم الفاضل بن تركية عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ست دقائق، تفضل.

السيد الفاضل بن تركية

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الخارجية والوفد المرافق،

أود في بداية مداخلتي أن أعود على بعض التساؤلات والاستفسارات التي سبق لي طرحها في نقاش ميزانية السنة الفارطة، ولكن لم أتلق في خصوصها أجوبة كافية فبقيت عالقة ننتظر توضيحا من جنابكم حتى نفيد بها المواطن خاصة جالياتنا القاطنة بالخارج.

سيدي الوزير، إن النواب ينتظرون منكم الموافقة على تقديم دورات تكوينية في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية في الأكاديمية الدبلوماسية التابعة لوزارتكم بحكم أن هناك عددا كبيرا من النواب يقومون بسفرات عمل إلى الخارج لحضور بعض المؤتمرات والندوات العربية والإفريقية والإقليمية والعالمية ولتمثيل تونس أحسن تمثيل والتناغم مع التوجهات الرسمية للجمهورية التونسية فأعتقد أنه ستكون لهذه الدورات التكوينية نتائج إيجابية للعمل الدبلوماسي البرلماني باعتباره مكملا للدبلوماسية الرسمية.

سيدي الوزير، ماذا فعلنا في موضوع هجرة الكفاءات والخبراء إلى الخارج؟ أنا هنا لا أتحدث عن الهجرة غير النظامية، بل عن هجرة منظمة حيث أصبحت هناك عدة جهات ومؤسسات تساعد على هذه الهجرة فالوزارة في حاجة ماسة بالتنسيق مع الوزارات الأخرى للقيام بإحصائيات صحيحة ومضبوطة في عدد المهاجرين وتخصصاتهم وعملهم في الخارج والبلدان المقيمين فيها وهذا البنك للمعلومات يساعدكم للتواصل وربط علاقة وهكذا يمكن الاستفادة من خبراتهم ومساهمتهم في بعث المشاريع التنموية في تونس، فنحن نعرف كم يتكلف الطبيب والمهندس والمحامي وغيره مع الخزينة التونسية، أعتقد أنه حان الوقت لوضع الإطار التشريعي لوضع حد للهجرة وجعلها في الأطر القانونية ونحن كلجنة الشؤون الخارجية في مجلس نواب الشعب مستعدون مع وزارتكم في هذا الشأن.

سيدي الوزير، إلى أين تسير علاقتنا مع الدول الأوروبية ونحن نعرف أن أوروبا هي الشريك الأساسي الأول لتونس إلى حد يومنا هذا حيث تمثل الصادرات والواردات أكثر من 70% في معاملاتنا وأيضا ونحن نعرف أن أكبر جالية تونسية موجودة بالخارج تقيم في أوروبا وخاصة فرنسا وإيطاليا، فهل من المعقول أن نتناسى هذا الشريك الاستراتيجي وأصبحت علاقتنا تقتصر على موضوع الهجرة؟

لماذا يواصل البرلمان الأوروبي في أغلب المناسبات إصدار بيانات تنتقد الأوضاع في تونس ولا نرى ردود واضحة من الخارجية التونسية؟ نحن في تونس في الوقت الراهن بحاجة إلى جميع الشركاء مع جميع البلدان.

سيدي الوزير، أصبحنا نعرف أن هناك قطبا سياسيا ثانيا جديد بعد أن كان هناك قطب وحيد أمريكي أوروبي وهذا القطب الروسي الصيني بدأ يكبر وأخذ أشواطا كبيرة إذن بعد أن كنا نتعامل مع القطب الأمريكي الأوروبي الاستراتيجي نجد أنفسنا أمام قطب جديد، فهل هناك مشاورات ومباحثات سياسية واقتصادية؟ نطلب منكم سيدي الوزير مدنا إذا أمكن بتوضيحات في هذا الشأن حتى نتعرف على توجه سياستنا الخارجية والدبلوماسية.

أيضا إلى أين وصلنا في العمل للتشارك في جميع الميادين مع إخواننا في القارة الإفريقية؟ لأن علاقاتنا أيضا أظن الآن تقتصر على موضوع الهجرة غير النظامية.

وأغتنم الفرصة لأتحدث من جديد عن رقمنة السفارات والقنصليات العامة في مختلف البلدان وربطها بالإدارة المركزية مع توفير التجهيزات الحديثة حتى تستطيع الإدارة تقديم الخدمات لمواطنينا بالخارج في أحسن الظروف وخاصة والأهم من كل ذلك تقديم الخدمة عن بعد حتى نتمكن من تسهيل الخدمات لجاليتنا بالخارج وربحا للوقت لأنه من غير المعقول أن يقوم الطالب أو الموظف بالتنقل لمسافات بعيدة ومتعبة للحصول على خدمة يمكن أن توفرها مؤسساتكم عن بعد ونحن نعيش في عصر التكنولوجيا والمعلومات.

سيدي الوزير، طلبت منكم سابقا وأعيدها اليوم، متى سيكون لنا مركز دولي للمؤتمرات متعدد القاعات والاختصاصات يمكن استغلاله لتنظيم مؤتمرات وندوات دولية مثل ما هو موجود في أغلب بلدان العالم المتقدمة؟ وأنا متأكد أن هذا من شأنه أن يجذب عدة فعاليات نظرا إلى موقع تونس الجغرافي والاستراتيجي في العالم. شكرا سيدي الوزير وشكرا للطاقم المصاحب لكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عمار العيدودي عن كتلة لينتصر الشعب، له خمس دقائق والمقعد عدد 36، تفضل.

السيد عمار العيدودي

شكرا السيدة الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

وزارة الخارجية هي صورة تونس لدى الآخر وهي في الأصل صورة متحولة متنقلة متحركة لا تستقر على شكل واحد ما عدى فيما يتعلق بالثوابت من سيادة وطنية ومناصرة القضايا العالمية العادلة كحق تقرير المصير والتحرر ومقاومة الاحتلال وأولها مناصرة شعبنا العربي في فلسطين المحتلة.

سيدي الوزير، ما يعاب على وزارة الخارجية أن حضورها في الخارج حضور محتشم خاصة في المحافل الاقتصادية فلم نر جلب الاستثمارات ولم نر توسعا في خارطة أو قائمة البلدان التي يمكن أن تساهم بالتعامل معها في تطوير الاقتصاد وتنويعه وتعصيره، بل أكثر من ذلك فإن وزارتكم لم تساهم مع الوزارات المعنية في تسهيل الإجراءات الإدارية للمستثمرين حتى صار الوطن منفرا وإذا كان الأمر مختلفا عما أقول فأنتم مقلون في حقكم إعلاميا.

سيدي الوزير، أطرح عليكم جملة من الأسئلة العالقة تتصل بالسيادة الوطنية من ناحية وتتصل بجلب الاستثمار من ناحية أخرى:

أولا، أمام صمت وزارة الصناعة عن للإجابة عن هوية الشركات الأجنبية في مجال البترول وبقية الثروات ماذا تعرف وزارتكم عن هذه الهويات المجهولة وعن مهماتها وعن مدى الاستفادة منها وطنيا؟

ثانيا، ما هي نسبة الاستفادة من بلدي الجوار ليبيا والجزائر؟ ولماذا يظل التبادل التجاري والاقتصادي في إطار التهريب في غالبيته؟ أين دور الوزارة في مجال الدبلوماسية الاقتصادية؟ ولم لم نر حضورا لشركات جزائرية في تونس وشركات تونسية في الجزائر مثلا؟ ماذا فعلتم؟ والواحد من الثلاثة عمق الآخر؟

ثالثا، ماذا فعلت وزارتكم في ملف الأفارقة؟ هل تتواصلون سيادة الوزير مع بلدانهم الأصلية، بل هل عرفتم هوياتهم أصلا؟ ألم تتحسبوا

إلى أنهم قنبلة مستقبلية موقوتة؟ ماذا فعلتم مع الاتحاد الأوروبي الذي يسعى إلى فرض الملف على أنه أمر واقع؟

ألا تعتبرون أن مجرد الحديث فيه تدخل سافر من قبل الأوروبيين في السيادة الوطنية؟

رابعا، بعد الأزمات المتكررة مع المغرب من أزمة قمة "تيكاد" إلى أزمة التمور ماذا فعلت دبلوماسيتنا في ذلك؟ وما هو موقف تونس من القرار الأخير 2797 الصادر عن مجلس الأمن في موفى أكتوبر 2025؟

خامسا، تفاعلا مع موقف تونس الرسمي التطبيع خيانة عظمى، هل لسيادتكم أن تؤكدوا أنه تم القطع نهائيا مع الكيان الغاصب دبلوماسيا بغلق المكتب المشئوم هناك؟ وما هي التدابير المتخذة في التعامل مع الشركات التي تغرق أسواقنا بسلع ومنتوجات صهيونية؟ وهل الوزارة على علم بالتوافد الصهيوني المغلف باليهودية؟ وما هي الإجراءات المتخذة ضد التطبيع الثقافي والأكاديمي؟

سادسا، أين فتح السفارات في البلدان الإفريقية؟ لماذا عجزت دبلوماسيتنا عن ذلك؟ أليست إفريقيا مجالا حيويا اقتصاديا؟

سابعا، إلى متى ستظل وزارتكم مخلة بحقوق مواطنين بالخارج في تعامل البعثات الدبلوماسية معهم في المهجر وفي التعامل معهم عند العودة، خاصة فيما يتعلق بالممارسات الديوانية؟ ولا أقول بالإجراءات الديوانية.

ثامنا وأخيرا، قرأنا في لبيس صيفا زيارة وفد أمريكي مهتم بشمال إفريقيا بما في ذلك تونس وقد تم بينكم معه فهل من الممكن مدنا بفحواه ومخرجاته خاصة وأنه تم بعد تصريح النائبين الأميركيين المعادي لتونس؟

يقول نزار قباني أثناء زيارته لما كانت الجامعة العربية هنا "يا تونس جئتك عاشقا وعلى جبيني وردة وكتاب" ماذا أعدت أو ماذا استشرفت دبلوماسيتنا لأصوات الزائرين؟

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم أحمد سعيداني عن كتلة الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق والمقعد عدد 12، تفضل.

السيد أحمد سعيداني

شكرا. السيد وزير الخارجية، مرحبا بكم وبالوفد المرافق لكم،

عن قضية المهاجرين من جنوب الصحراء سأتحدث والخوف كل الخوف أن يأتي ذلك اليوم الذي لن نتحدث فيه عن قضية فلسطينية، بل قد نتحدث عن قضية تونسية والوطن يفتك من بين أيدينا ومن أمام أعيننا يوما بعد يوم. نحن اليوم أمام دولة بلا بوصلة بلا اتجاه وبلا رؤية وحكومة تائهة بين الشعارات والواقع، بين الكلام والنتائج، بين الوعود وللأسف الهواء.

ملف المهاجرين من جنوب الصحراء ليس تفصيلا وليس مجرد أزمة عابرة، بل مرآة وقضية تعري شاشتنا تفضح غياب السياسة الحقيقية تظهر أننا نتحرك بلا خطة بلا عقل بلا مصلحة وطنية عليا.

نحن اليوم بين المطرقة والسندان بين مطرقة سياسات الجزائر وسندان الهواجس الإيطالية، الإخوة والأشقاء في الجزائر يقولونها بوضوح المهاجرون نعم مشكل، ولكنهم ليسوا مشكل الجزائر، بل هم مشكل من فقر إفريقيا ونهب ثرواتهم من استعملهم كوقود من أجل إحياء اقتصادياتهم ثم بعث بهم يتسكعون على عتبات الحدود الجزائرية.

الموقف الإيطالي واضح، تونس ليست إلا جدار دفاع استراتيجي، جدار من لحم يجب أن يتماسك ويجب أن يبقى مهما كانت طبيعة السلطة القائمة المهم أن يكون مانعا لهؤلاء من أن ينتقلوا إلى الشمال مهما كانت الضريبة على حساب التونسيين مهما كان الثمن التونسي ومهما كان الثمن من سلمنا الأهلي والاجتماعي الذي يمكن أن يدفع.

للأسف اليوم نحن عالقون بين من يتنصل من المسؤولية وبين من يحمل الشعب التونسي المسؤولية كاملة، بين من يعتبرنا دولة عبور ومن يعتبرنا حاجزا استراتيجيا. وجب أن ننسق أكثر مع الأشقاء في الجزائر وجب أن نتماهى أكثر مع موقف الجزائر لأن الميدان واحد الحدود واحدة التاريخ والجغرافيا متماهيتان ولأننا كما كنا ولا زلنا سنظل شعبا واحدا. ولكن التماهي مع الأشقاء لا يكون على حساب تونس، يجب أن يكون عن وعي لا عن تبعية ويجب أن يكون هذا التماهي عن مصلحة لا عن مجاملة ووجب أن يكون عن تقدير لا عن خضوع.

نحن بحاجة في الحقيقة إلى السياسة التونسية تصدر من قرطاج إلى الجزائر وتصدر من قرطاج إلى روما لا أن نستورد سياسات الآخرين المتناقضة. نحتاج إلى سي سياسة ثلاثية تحفظ السيادة، تحمي الكرامة وتحدد المسؤولية.

السيد الوزير، إما أن نصوغ قرارنا التونسي - التونسي بأنفسنا أو سنصبح أداة في قرارات غيرنا. إما أن نبني سياسة تونسية للهجرة نابعة من واقعنا أو سنظل نستهلك بين المطرقة والسندان مطرقة الشعارات وسندان الواقع.

رجاء، نحن أمام محاولة لجعلنا ندفع ثمن استعمار إفريقيا.

في النهاية التونسيون ليسوا عنصريين، نحن لا نفرق بين عربي أو أعجمي ولا بين أبيض أو أسود، ولكن لا يمكن لتونس لوحدها أن تتحمل كل المصائب الاستعمارية وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم فخري عبد الخالق عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق والمقعد عدد 9. تفضل.

السيد فخري عبد الخالق

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بالسيدات والسادة إطارات الوزارة،

السيد الوزير، تاريخيا عرفت الدبلوماسية التونسية بأنها عريقة ومؤسسة لعبت أدوارا محورية في المحيط الإقليمي والدولي واليوم تؤكدون في تقديم مهمة الوزارة لسنة 2026 على ضرورة الاستفادة من هذا العرف وجعل الدبلوماسية أداة فاعلة للتنمية وجلب الاستثمار.

السيد الوزير، في ظل التحديات الاقتصادية الوطنية والمحدودية في الإمكانيات التنموية 14 مليون دينار فقط، ما هي الآليات المبتكرة التي اعتمدتها الوزارة للتحول من مجرد الإحاطة بالجالية إلى الشراكة الاقتصادية الفاعلة معها؟ تحديدا كيف سيتم توجيه التمثيل الدبلوماسي والقنصلي في 2026 لتذليل العقبات الإجرائية التي تعيق استثمار الكفاءات ورؤوس الأموال التونسية بالخارج؟ وما هي الإجراءات التي ستقوم بها الوزارة بالتعاون مع المؤسسات المالية لتشجيعهم على المساهمة في المشاريع ذات الأولوية الجهوية ولم لا في الشركات الأهلية؟

السيد الوزير، بالنظر إلى إشكاليات الشغورات ومطلبنا بتحسين الكفاءات، ما هي الإجراءات العملية التي اتخذت لضمان أن يكون ورثة هذا الإرث الدبلوماسي العريق في الخارج مزودين بالمهارات اللازمة في الترويج الاقتصادي؟ وهل تم ربط أدائهم في سنة 2026 بأهداف رقمية واضحة لجلب الاستثمار والتصدير للأسواق غير التقليدية؟

سيدي الوزير، كيف تخطط الوزارة للموائمة بين الدبلوماسية التونسية وقدرتها على المناورة بين متطلبات السوق العالمية الجديدة؟ وهل تم تحديد بعثات دبلوماسية معينة ذات أولوية اقتصادية قصوى لسنة 2026؟ وكيف سيتم توجيه جزء من 14 مليون دينار لتعزيز تواجدنا الاقتصادي في الأسواق الواعدة إفريقيا وآسيا تحديدا؟

سيدي الوزير، أريد أن أسأل الملحقين الاجتماعيين في فترة ما احتجناهم واليوم أريد أن أعرف دورهم بالضبط في سفاراتنا بالخارج، لما لا يكون عندنا ملحقين اقتصاديين على الأقل ليقدموا النصح لأبنائنا وجاليتنا حتى يستثمروا في تونس، ماذا أفعل اليوم بملحق اجتماعي في سفارة؟

مسألة أخرى سيدي الوزير، كنت استمعت لسعادة سفير مصر في الفترة الفارطة على المعاملة بالمثل أتصور ذلك في إطار وحدة الدول العربية نعاملهم بالمثل كما يعاملوننا وحسب ما تحدث عنه سعادة السفير التسهيلات كبيرة للتونسيين في السفر لمصر لكن العكس غير موجود المصريون الذين يأتون من مصر يجدون إشكاليات حتى في التأشيرة التي تكون بالعملة الصعبة بحساب الدولار في مصر ونحن نطلبها هنا في تونس بالدينار التونسي. الرجاء سيدي الوزير أن نحاول خاصة في إطار الوحدة العربية بين الدول العربية بصفة عامة ونحن نتحدث عن الوحدة العربية وهذا لا يتجسد في طريقة معاملاتنا خاصة وأننا نعرف أن مع الدول الأوروبية وغيرها لا نتحدث عن التعامل بالمثل بتاتا وشكرا سيدي الوزير.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم جلال الخدمي عن صوت الجمهورية، له خمس دقائق والمقعد عدد 9. تفضل.

السيد جلال الخدمي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بك سيدي الوزير وبجميع إطارات الوزارة،

سيدي الوزير، نعرف أن الميزانية الممنوحة لوزارتكم ضعيفة حقيقة وأنا أعتقد أن ترشيد التمثيليات لبلادنا يكون على ثلاثة أهداف ربما:

المصالح الاقتصادية المشتركة والأمن القومي المشترك ووزن هاته البلدان في المحافل والمجالس الأممية.

بالنسبة إلى الدبلوماسية الاقتصادية هذا المحور الذي سأبدأ به يعتمد أساسا على تغيير سلوك البلدان وترغيبها في جلب الاستثمارات أو في فتح أسواق لتصدير منتوجنا.

سيدي الوزير، اليوم الفلاح التونسي مهتم بوزارة الخارجية لأنه اكتوى بنار اللوبيات الموجودة في الأسواق التقليدية نتحدث خاصة على قطاع زيت الزيتون، هناك لوبي كبير اليوم يريد أن يضرب الفلاح ولذا نود أن تكون لوزارتكم كما يقال" باع وذراع" في إيجاد أسواق جديدة للترويج لمنتوجنا خصوصا وأن زيت الزيتون هو قطاع واعد قادر أن يوفر اعتمادات مالية كبيرة وخاصة بالعملة الصعبة ما سيساهم في تحقيق التوازن للميزان التجاري.

سيدي الوزير، أقترح أن أي مسؤول يسافر للخارج لما لا تكون معه قارورة زيت زيتونة فيها العلامة التونسية حتى تقدم كهدية ومن خلاله يتم التعريف بمنتوجنا التونسي وكما قال زميلنا منتوجنا يباع "فراك" ويتم بعلامة أجنبية لا بد وأن تكون الراية التونسية ترفرف فوقه وموجودة على منتوجنا ويتم التعريف به والبحث عن أسواق جديدة تكون واعدة.

سيدي الوزير، أصبحت الجالية التونسية مصدر فخر واعتزاز لبلادنا ونثمن الإجراءات الجديدة لفائدة التونسيين بالخارج ولكن نود أن تكون ثمة إجراءات أخرى خاصة في علاقة بالخدمات الإدارية يلزمنا الكثير من التحسين لهذه الخدمات للجالية التونسية لمسنا في الحقيقة أن تحويلات جاليتنا بالخارج ساهمت في توفير اعتمادات كبيرة من العملة الصعبة ما ساعد البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية ورأينا أن الدينار التونسي حافظ على قيمته حقيقة في علاقة بالعملات الأجنبية خاصة حين نتحدث عن الدولار والأورو وأيضا على القيمة الشرائية في البلاد إذن أصبح دور الجالية اليوم دورا مهما ورافعة من روافع الاقتصاد التونسي.

إذن في الختام سيدي الوزير، نحن نعول على سياستكم في وزارة الخارجية لإيجاد أسواق جديدة غير تقليدية تساهم في ترويج منتوجنا والفلاح التونسي اليوم يرى بوابة الأمل من خلال تفعيل أو تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية في علاقة بوزارة الخارجية. شكرا سيدي.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم كمال كرعاني عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق والمقعد عدد 69. تفضل.

السيد كمال كرعاني

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والسيد كاتب الدولة والسادة المديرين العامين والطاقم المرافق،

تعتبر وزارتكم وزارة سيادية بمعنى الكلمة لما تقوم به من أجل خدمة الجالية التونسية بالخارج.

سيدي الوزير، يجب العمل على ضمان الخدمات القنصلية الفعالة وذات جودة لفائدة التونسيين بالخارج والإحاطة بهم والدفاع عن مصالحهم وحقوقهم بجميع أنواعها في بلدان الإقامة بالإضافة إلى التدخل الاجتماعي لدعم أفراد الجالية.

نحن نعلم مدى حرصكم على إعلاء الراية الوطنية في جميع المحافل الدولية ونحن نهنئكم بالفريق الدبلوماسي وخاصة في أوروبا والعالم العربي ويجب العمل على تكريس المبادئ التي تقوم عليها ثوابت السياسة الخارجية التونسية وفق توصيات وتوجهات السيد رئيس الجمهورية والتي تشكل هويتها الخصوصية على الساحة الدولية من خلال التمسك بالسيادة الوطنية والذود عنها والالتزام بقاعدة الاحترام المتبادل بين الدول وبعدم التدخل في شؤونها والنهي عن سياسات المحاور الأحلاف ونصرة القضايا العادلة وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

سيدي الوزير، لا تنسوا دوركم التنموي والاقتصادي في تونس وخاصة بما يتعلق بتعزيز وتطوير الدبلوماسية الاستباقية وتدعيم التواجد الدبلوماسي في الخارج وحشد الدعم المالي والاقتصادي

لوطننا العزيز من خلال استقطاب الاستثمارات الخارجية وتطوير دور السياحة وتنمية الصادرات من خلال البرامج وتحيين الاتفاقيات الثنائية وتكثيف المشاركات في التظاهرات الاقتصادية بالخارج.

سيدي الوزير، بالإضافة إلى توجهاتكم نحو تطوير وتوسيع مجالات التعاون الأمني والانتشار القنصلي كفتح قنصليات جديدة والدعم اللوجيستي قد لاقت استحسان الجالية التونسية بالخارج وتعزيز الصلة بالكفاءات التونسية بالخارج ودعم تواجد التونسيين بالمناصب العليا صلب المنظمات الدولية والإقليمية علاوة على تطوير التعاون بينكم وبين الجمعيات التونسية بالخارج والعمل على تطوير العمل الجمعياتي وتشجيع التشاركية مع المجتمع المدني.

سيدي الوزير، نطلب منكم سد الشغور بكل القنصليات والسفارات في أقرب الآجال لخدمة الجالية في أحسن الظروف. كذلك وجب فتح مركز ثقافي بمدينة ليون بفرنسا ويجب التدخل لتخفيض تكاليف السفر خاصة مع الخطوط التونسية والبحرية "CTN" والعمل على تطوير المنظومة بإدخال الرقمنة.

كذلك هناك وضعية المهاجرين والعمل على إيجاد حلول للتونسيين المقيمين بالخارج بدون تراخيص إقامة والعمل على تسوية وضعياتهم وأقترح إحداث برامج تكوينية فعالة هذه الفئة بسفاراتنا وقنصلياتنا بالخارج.

مسألة التأمين لكل أفراد الدبلوماسية التونسية بالخارج لحد هذا اليوم غير مسواة.

مسألة بناياتنا بالخارج لبعض السفارات والقنصليات من حيث البنية التحتية أصبحت مهترئة وكذلك القنصليات التي تكون في عمارات سكنية.

كذلك مسألة تسجيل أطفالنا الذين يبقون سنة كاملة بدون تسجيل في تونس سيدي الوزير والمضمون يبقى أكثر من سنة حتى يتمكن من استخراجه في تونس ولهذا وجبت رقمنة العمل القنصلي وتوفير التقنية الحديثة.

كذلك أقترح إحداث مركز دولي للمؤتمرات، تسهيل في الإقامة لأبناء الطلبة بالمراكز الثقافية.

وفي الختام شكرا لكم منا كل الدعم لخدمة التونسيين بالخارج. موفقين. شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الي السيدة الزميلة المحترمة نورة الشبراك عن كتلة الوطنية المستقلة، لها ثلاث دقائق والمقعد عدد 18. تفضلي.

السيدة نورة الشبراك

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة والإطارات المرافقة،

بالنسبة إلى التونسيين بالخارج والإشكاليات التي تتعلق بتحيين رسوم الحالة المدنية، كنت توجهت إلى سيادتكم بمراسلة في الغرض وتمت إجابتنا بإجابة مبشرة بكل خير حقيقة على أساس أن هناك تعاون بين وزارة الشؤون الخارجية ووزارة تكنولوجيات الاتصال ومفاد الإجابة أنه تم عقد جلسة عمل مشتركة في هذا المجال للضغط أو للتقليص من الآجال التي نعرف أنها تتواصل حتى أكثر من عام باعتبار أن تجميع هذه الوثائق المتعلقة بالحالة المدنية في المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج تمر عبر الوزارة إلى بلدية تونس لتجميعها وهنا السؤال هل تمت فعلا المصادقة على المخطط التنفيذي الذي ذكرتموه والمرور إلى آجال معقولة 72 ساعة على حسب ما ورد بالمراسلة؟ ولكن تساؤلي حقيقة هل أن 72 ساعة هذه بعد مرور السنة الإدارية أم أن هناك إمكانية أن نمر إلى ساعات وليس أياما أو أشهرا أو سنوات؟

سيدي الوزير، هناك مستثمرون تونسيون مقيمون بالخارج يواجهون عراقيل كبيرة في تونس، أنا كنت أعمل في العمل البلدي وواجهت عدة صعوبات من هذا النوع، المواطن بالخارج يكلف شخصا بتفويض منه ويقدم له تراخيص على أساس ان كل شيء على ما يرام وهناك حالات اليوم حاليا في علاقة بجهتي هناك مستثمرة تونسية ساهمت بكل ما تملك وحتى العائلة الموسعة ساهمت معها باستثمارات، اليوم استحالة إيجاد حل في أرض محجرة سقوية، في الخارطة الفلاحية هي أرض سقوية محجرة ولكن على أرض الواقع كما نعرف تشتيت الملكية بالإرث وغيره، هل يكون لكم دور سيدي الوزير في حل مثل هذه الإشكاليات؟ هذا السؤال الثاني.

بالنسبة إلى الدبلوماسية الرسمية، هل تفكر الوزارة في تكوين قيادات شابة جديدة لأخذ المشعل؟ لاحظنا حقيقة الحمد لله مرحبا بكل شبابنا ونحن نريد أن يكون التشبيب في كل الوزارات.

سيدي الوزير، أيضا هناك موضوع أراه مهما جدا وهو التعاون اللامركزي بين البلديات وإقامة علاقات التوأمة والصداقات بالبلديات أيضا أريد أن يكون لكم دور هنا لتفعيل العديد من العلاقات بالتوأمة وهي اليوم لا تنشط كانت لها إشعاع نظرا لاتساع مجال العمل البلدي.

شكرا لكم على حسن الإصغاء وإن شاء الله تكون هناك استجابة لبعض النقاط التي أثرناها. شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد شعباني عن كتلة لينتصر الشعب، له ست دقائق والمقعد عدد 35. تفضل.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بوزير الشؤون الخارجية وكاتب الدولة والوفد المرافق لهما،

سيدي الوزير، هذه المداخلة ستكون كما تعلمنا وبروح من المسؤولية الوطنية التي تبني ولا تهدم، نحن لا نبحث عن تسجيل نقاط، بل عن بناء موقف يليق بتونس وعن مساءلة هدفها الإصلاح لا المزايدة.

حين نتحدث عن وزارة الخارجية فنحن نتحدث عن الواجهة السيادية للدولة عن صوت تونس في العالم عن الموقف الذي يعبر عن ضمير هذا الشعب وتاريخه وهويته.

الخارجية ليست مجرد جهاز إداري، بل هي العقل الدبلوماسي الذي يرسم ملامح الحاضر والمستقبل ويدافع عن مصالح البلاد العليا في عالم متغير بسرعة وهي أيضا مطبخ سياسي يساعد أصحاب القرار في الدولة على تبين أفضل المسالك في علاقة تونس بالعالم.

سيدي الوزير، اسمحوا لي أن أتوقف عند مسألة لا يمكن تجاوزها وضع الحريات في بلادنا باحترام الحقوق والعدالة والشفافية، نحن نحتاج إلى وضوح فالغموض لا يخدم الدولة ولا صورتها وليعلم الجميع أن احترام الحقوق والحريات هو رصيد دبلوماسي لا يقل أهمية عن أي

اتفاق اقتصادي أو شراكة سياسية، من دون هذا الرصيد تفقد السياسة الخارجية ثقتها ومصداقيتها أمام شركائنا.

وفي الفضاء المغاربي والعربي تونس مدعوة اليوم إلى استعادة دورها التوفيقي والتقريبي. لقد تراجعت الروح المغاربية وضاعت البوصلة العربية بين التجاذبات والمحاور لكن تونس تملك من التاريخ والمصداقية ما يجعلها جسر تواصل لا ساحة صراع وصوتا عاقلا بين الإخوة لا طرفا في خصوماتهم ونعني هنا العلاقات المغربية الجزائرية.

وفي هذا الإطار تبقى القضية الفلسطينية معيارا أخلاقيا وإنسانيا لكل دبلوماسية عربية. ننتظر من وزارتكم موقفا أكثر حضورا في المحافل الدولية دفاعا عن حق الشعب الفلسطيني في الحرية والكرامة لأن فلسطين ليست ملفا خارجيا، بل جزء من وجداننا الوطني والعربي مع الافتخار بموقف بلادنا من القضية الفلسطينية.

أما عن توسيع العلاقات مع البلدان الأخرى فمن المهم أن يكون الانفتاح مبنيا على المصلحة الوطنية والتوازن الإقليمي لا على الاصطفاف أو المحاور. تونس يمكن أن تنفتح على الجميع دون أن تتنازل عن ثوابتها العربية والإسلامية ودون أن تسمح لأي علاقة أن تمس باستقرارها أو بعمقها العربي المتوسطي.

سيدي الوزير، إننا نثمن ما بذل في مجال الدبلوماسية الاقتصادية من خطاب لكن نأمل أن ننتقل من الخطاب إلى نتائج ملموسة، نريد تقييما حقيقيا لأداء بعثاتنا وسفاراتنا كم استثمارا جلبت لتونس؟ كم مشروعا ساهمت في إطلاقه؟ وفي هذا السياق نلفت انتباهكم إلى ضرورة أن تولي وزارتكم اهتماما أكبر بالقارة الإفريقية فإفريقيا ليست مجرد فضاء جغرافي قريب، بل هي عمق استراتيجي لتونس ومجال حيوي لاقتصادها وكفاءاتها.

نحتاج إلى فتح مزيد من المراكز الدبلوماسية والقنصلية في العواصم الإفريقية الكبرى وإلى تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية هناك بآليات واضحة تشجع على التبادل التجاري وتفتح الأبواب أمام مؤسساتنا الصغرى والمتوسطة. كما يجب أن تكون تلك البعثات جسرا لتشغيل شبابنا من أصحاب الكفاءات العليا في الطب والهندسة والتعليم والخدمات التقنية وغيرها في إطار اتفاقيات تحفظ كرامتهم وتؤمن حقوقهم. تونس يمكن أن تكون حاضرة في إفريقيا لا بالخطاب، بل بالفعل فهناك تبني الأسواق الجديدة وتصنع الفرص الحقيقية للنمو.

سيدي الوزير، نريد لوزارة الخارجية أن تظل مرآة لتونس التي نحلم بها، تونس الحرية والسيادة والاعتدال، تونس الحوار والانفتاح، تونس التي تبني لا التي تستعمل، نريد السياسة الخارجية تدار بعقل الدولة لا بانفعال اللحظة وبمصلحة الشعب لا بإملاءات الخارج، إننا نمد أيادينا لكل عمل وطني جاد ونرفع الصوت في كل ما يثير القلق لأن المسؤولية الوطنية لا تكون بالصمت، بل بالمصالحة التي تصلح وتبني في الشأن الداخلي.

السيد الوزير، ثلاث نقاط أريدك أن تتدخل فيها شخصيا.

الأولى تخص مواطنا اسمه عادل بن نجم الدين عبدلي، هذا المواطن سجن لمدة سنتين بالقطر الجزائري الشقيق بسبب الزيت النباتي وقضى المدة السجنية كاملة وعند إطلاق سراحه تم إيقافه من طرف الديوانة الجزائرية وهو الآن محجوز بمركز الشرطة بتبسة على أساس أنه مطالب بدفع 346 مليون جزائري أي ما يقارب 50 مليون تونسية، نرجو من سيادتكم أن تتدخلوا لإنقاذه...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أرجو استكمال الفكرة في بعض الثواني.

السيد محمد شعباني

النقطة الثانية سيدي الوزير، هنالك إشكالية منذ سنوات حول ماء التطهير المنساب من بلدة تسمى دائرة أم علي الجزائرية المجاورة لعمادة أم علي بمعتمدية فريانة، ماء التطهير هذا ينساب ويتجاوز الحدود ويمر عبر مناطق فلاحية وتسبب في أضرار وحتى أنه مس من سيادتنا نلفت عنايتكم التدخل لفض هذا الإشكال وألا يتجاوز هذا الماء الحدود.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم يوسف طرشون عن كتلة الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق والمقعد عدد 11. تفضل.

السيد يوسف طرشون

شكرا سيدتي الرئيسة،

أرحب بالمؤتمنين على رفع رايتنا الوطنية خارج حدود الوطن،

مرحبا بك سيدي الوزير،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة،

مرحبا بأعضادكم الميامين،

سيدي الفاضل، أريد أن أتكلم اليوم عن أي دبلوماسية نريد بين القيم وبين المصالح؟ هل علينا أن نختار بين القيم وبين المصالح؟

في الواقع التجربة التي خضناها في المرحلة الأخيرة لا سيما في علاقة بالقضية الفلسطينية التي هي القضية الجوهرية بالنسبة لنا اطلعنا على ما ورد عن وزارة الخارجية من بيانات وأريد أن أقول أنها ترفع الرأس، نحن فخورون بالموقف، صياغة الموقف، مضمون الموقف كان واضحا وكنا مرفوعي الرأس لأن وطننا ينتصر للقيم مهما كانت التضحيات ومهما كانت الرهانات، ندرك حجم الموقف.

في نفس الوقت أريد أن أقول أن الاختيار بين القيم والمصالح هو دبلوماسية النفاق، نحن لا نختار بين القيم وبين المصالح، نحن نريد أن نستثمر في القيم نفسها، كيف لنا أن تعلو أصواتنا بسيادتنا الوطنية وبالمبادئ الحرية والعدالة والانتصار لحق الشعوب في تقرير مصيرها ولحريتها وفي نفس الوقت نحقق مصالحنا الاقتصادية؟ كيف لنا بهذه المعادلة ان نوفق بين الأمرين؟

سيدي الفاضل، عندما أقول أن الاختيار بين القيم وبين المصالح يذهب بنا إلى موقف غير في الواقع لا أريد أن أكرر الكلمة هو شكل من أشكال البراغماتية ليس في معناها الإيجابي إنما في معنى آخر هو أننا في سبيل المصالح نتنازل عن قيمنا وعن مواقفنا وعن سيادتنا هذا ليس معرض ما نحن فيه بعد ثورة 25 جويلية.

نحن كانت لنا الجرأة والشجاعة في أن نقول للعالم كل العالم لن نصادق على اتفاقية تعترف بالكيان الصهيوني، هذه تونس التي نحب هذه تونس التي نريد، نحن لا نصادق على حل الدولتين لأن هنالك دولة واحدة وهناك كيان غاصب إذن كان الموقف في حجم اللحظة ونحن فخورون بذلك.

ثانيا، نحن صادقنا يوم الخميس الفارط في الأسبوع الفارط للمرة 33 على البيان الصادر عن منظمة الأمم المتحدة في علاقة برفع

الحصار عن الشعب الكوبي الذي تنتهك سيادته بحصار جائر ظالم منذ سنة 62، هذه المصادقة كذلك تشرفنا نحن نقف مع الشعوب الحرة نحن مع القيم دون أن نتنازل عن مصالحنا. نحن ليس لنا أعداء في هذا العالم لدينا عدو واحد هو الكيان الصهيوني الغاصب وكل من يقف مع هذا الكيان لقتل الأبرياء أعداؤنا هم الذين يتدخلون في السياسة الداخلية للدول ونحن منتصرون إلى حرية الشعوب في تقرير مصيرها وفي اختيار الأنظمة التي تحكمها.

كنت أتمنى سادتي الأفاضل أن نكمل هذا الشرف وأن نرفع رؤوسنا كتونسيين وأن نناصر فنزويلا التي تتعرض إلى حصار جائر وتجييش لا سابقة له اعتداء على شعب لا لشيء إلا لأنه اختار الحرية واختار من يحكمه بكل حرية. كنت أتمنى أن نصدر بيانا يناصر هذا الشعب الحر الذي انتصر للقضية الفلسطينية يوم تم الاعتداء على فلسطين بعد 7 أكتوبر بعد أحداث طوفان الأقصى، أول دولة أطردت من يدعم هذا الكيان الغاصب هي فنزويلا إذن يجب أن ننتصر لهؤلاء وأن ننتمي إلى نادي الشعوب الحرة وعندما نستثمر في القيم عندما نقف مع الأحرار سنربح اقتصاديا لأنه عندما نتوجه إلى هؤلاء...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زميلي المحترم، نأذن برفع الجلسة، تفضل.

السيد يوسف طرشون

شكرا على كرمك،

عندما ننتصر للقيم للكرامة للحرية سوف نربح اقتصاديا لأن هذه الشعوب هي فضاء لا حدود له من الموارد الطبيعية يمكن أن نبيع ونشتري مع الناس الأحرار وننفتح هذا لا يعنى أن نغلق الباب على الآخرين كما قلت نحن ليس لدينا أعداء عندنا عدو واحد، ولكن نفتح الأفق ونفتح الأبواب لهؤلاء كي نجمع في دبلوماسيتنا بين القيم والمصلحة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نأذن برفع الجلسة لمدة خمس وأربعين دقيقة على أن نستأنفها إثر ذلك لاستكمال المداخلات. شكرا.

(كانت الساعة الثامنة وعشر دقائق ليلا)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج

(كانت الساعة التاسعة ليلا)

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة والمداخلة الأولى ستكون للسيد الزميل المحترم محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق والمقعد عدد 29. تفضل.

السيد محمد اليحياوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الخارجية،

السيد كاتب الدولة وإطارات الوزارة،

سيدي الوزير، نحن منذ دولة الاستقلال بنينا دبلوماسية ترتكز على ثلاثة عناصر أساسية وهي الشرعية الدولية الانفتاح والمصلحة الوطنية مع المرونة مع جميع الدول، لكن العالم اليوم يعيش تحولات جغروسياسية هامة وهي بداية تشكل نظام عالمي جديد قوامه إضعاف الشرعية الدولية من خلال السيطرة على مجلس الأمن وتوجيهها وفتح المجال للقوى العظمى للهيمنة والتقارب بين أعداء الأمس لإعادة اقتسام العالم، فما هي استعدادات وزارة الخارجية لذلك؟ ونحن نعلم أنكم لا تملكون مركزا للدراسات الإستراتيجية لاستشراف السياسة الخارجية في المستقبل؟

سيدي الوزير، هناك مشاكل جمة في دول الجوار وخاصة في الوطن العربي في السودان في الصومال وفي الساحل الإفريقي وصولا إلى الصحراء الغربية وأعتقد اليوم لابد من التقارب بين دول شمال افريقيا من مصر إلى موريتانيا من أجل إقامة مؤتمر يجمع دول شمال إفريقيا للبحث في الأمن القومي الإقليمي في هذه المنطقة فالأمر خطير جدا وخاصة مع الشقيقة ليبيا لأنها تمثل الأمن القومي التونسي فمشكلة تهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية وتدفق الأفارقة هو موضوع له تداعيات كبيرة على الساحة الدولية فلا بد من التنسيق مع الدول للوصول إلى حلول يمكن أن تخفف وطأته في المستقبل القريب.

سيدي الوزير، نلاحظ أيضا ضعف العمق الإفريقي خاصة شرق إفريقيا دول "كوميسا" وغرب إفريقيا دول الساحل الإفريقي هي هامة على مستوى العلاقات وتشبيكها، فاليوم العالم يتصارع للولوج إلى القارة الإفريقية.

على مستوى التمثيلية الدبلوماسية هناك مشاكل على مستوى القناصل والسفارات في الخارج، فأنتم مدعوون لمعالجة هذه هي المشاكل فهناك غياب لبعض التمثيليات. أيضا تعاني بعض القنصليات في الخارج من الرقمنة فلابد من إحداث قاعدة بيانات ومنصة للجالية التونسية وخاصة أنها تزخر بكفاءات وطنية يمكن استغلالها في تشبيك العلاقة مع ممثلينا في الخارج.

أيضا على مستوى الهياكل الدولية والمنظمات فنحن نشكو ضعفا كبيرا على مستوى التمثيلية وهذا نلاحظه حتى في البرلمان، لدينا هياكل ومنظمات دولية نعوض في البرلمان العربي، ولكن لا نكون ممثلين في هذه الهياكل الدولية وهذا لا يمكن أن يخدم مصلحة تونس.

على مستوى الدبلوماسية الاقتصادية، هناك ضعف كبير جدا سيدي الوزير ولا بد في التفكير في آليات جديدة خاصة نحن لدينا مدرسة تهتم بالدبلوماسية وهي جامعة جديدة لماذا لا يقع استغلالها في التكوين السياسي الدبلوماسي والتكوين الاقتصادي وتركيز ملحقين اقتصاديين في هذه الدول للتعريف بالمنتوج التونسي؟

سيدي الوزير، نحن نصادف تشكيات كبيرة في بعض المناطق من العالم على مستوى السفارات، لماذا؟ لأن هناك طلبات من بعض الدول وخاصة العربية، ولكن لا توجد تفاعلات على مستوى وزارة الخارجية في الاستثمار، نحن في البرلمان العربي صادقنا في أفريل الفارط على مؤتمر اقتصادي استثماري عربي في تونس، ولكن لا نجد أي تحرك لذلك. أيضا هناك علاقاتنا بدول عربية مثل العراق وبعض دول مجلس التعاون الخليجي خاصة طلباتهم في منتوج زيت الزيتون وهذا مهم جدا.

سيدي الوزير، ديوان التونسيين بالخارج لا بد من إيلائه الأهمية القصوى فهو يمكن أن يقوم بخدمات كبيرة على مستوى الجالية وعلى مستوى مساعدة القنصليات والسفارات، أيضا عند عودتهم للوطن لا بد أن تكون هناك رؤية جديدة فاجتماع في الجهات بشكل فلكلوري مع الجالية لا يمكن أن يقدم أي شيء لابد من التفكير في التعامل مع النخبة الموجودة هناك فهي نخبة يمكن أن تقدم الكثير لهذا الوطن وتحولات كبيرة لابد أن تعالجها وزاراتكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة مريم الشريف غير منتمية، لها دقيقتان والمقعد عدد 109، تفضلي.

السيدة مريم الشريف

شكرا رئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وكاتب الدولة والإطارات المرافقة،

السيد الوزير، عندما نتحدث عن وزارتكم وزارة الخارجية هي ليست بوزارة عادية، بل هي تمثل صورة تونس في الخارج وميزان مكانتها بين الأمم وتاريخيا عرفت تونس منذ قرطاج بدبلوماسيتها الفعالة والحكيمة والرشيدة.

وزارة الخارجية هي عنوان سيادتنا وبوصلتنا في العالم سيدي الوزير وأمام التغييرات الجيوسياسية المتسارعة في العالم لابد من تحديث دبلوماسيتنا وتطويرها.

سيدي الوزير، مداخلتي ستكون حول ثلاث نقاط: الدبلوماسية الثقافية، الدبلوماسية الفلاحية، الدبلوماسية العلمية والشبابية.

بالنسبة إلى الدبلوماسية الثقافية، بلادنا بموقعها الجغرافي بوابة إفريقيا وموروثها الثقافي المادي واللامادي يمكن أن تخلق ثروة بطريقة ذكية بإحداث أسواق جديدة لترويج وتثمين موروثنا في الخارج.

أما بالنسبة إلى الدبلوماسية الفلاحية، بلادنا أرضها ما شاء الله خصبة وتنبت الذهب الأخضر زيت الزيتون والذهب الأصفر القمح الصلب والتمور دقلة النور والقوارص، يجب تثمين هذه المنتوجات والبحث عن أسواق جديدة لترويجها.

أما بالنسبة إلى الدبلوماسية العلمية ما شاء الله لدينا أدمغة من غير المعقول تصدير هذه المادة الشخمة بدون مقابل إذ يجب الاستثمار في شبابنا السيد الوزير هجرة الأدمغة يجب الاستثمار فيها من غير معقول أن يعملوا هناك مجانا.

في الختام، العالم في تحول سريع سيدي الوزير والحروب اليوم ليست بحروب السلاح والدبابات، بل بالعلم والغذاء.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد أمين الورغي عن كتلة صوت الجمهورية، له من الدقائق خمسة والمقعد عدد 138، هذا المسجل عندي. ثمانية تفضل.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا السيد الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير، السيد كتب الدولة والإطارات المرافقة له،

السيد الوزير، في البداية ضرورة الانطلاق سنة 2026 في تسديد الشغورات في الخارج اليوم لدينا العديد من الشغورات سواء في القنصليات أو في البعثات الدبلوماسية، لكن لا بد أن نرتكز على توفر الكفاءة أولا وضرورة أن تتوفر في كل مسؤول في الخارج مفهوم الدولة.

السيد الوزير، الدبلوماسية الاقتصادية لا بد من زيادة التنسيق بين مختلف المتدخلين في الخارج والبحث عن أسواق جديدة للمنتوجات التونسية وجلب الاستثمارات، وهنا أريد أن أعرج على الفرصة الموجودة في الأسواق مثل البرازيل وأعتقد اليوم أن فتح مكتب قنصلي تجاري في ساو باولو قد يحقق الكثير خصوصا لترويج المنتجات التونسية وهناك آفاق واعدة هناك.

السيد الوزير، بخصوص ميزانية الوزارة سنويا ندفع مبالغ طائلة كمعلوم كراء سواء للسفارات أو لمقرات الإقامة وقد يكون من المستحسن وهذا اقتراح شخصي أن تفكر وزارة الخارجية في وضع برنامج اقتراض بضمان الدولة التونسية لشراء مباني ومقرات للبعثات الدبلوماسية ونسدد أقساط القروض من المبالغ التي ندفعها سنويا، تقريبا في كل الميزانيات هناك اعتمادات مرسمة للكراء وبعد تسديد هذه القروض نصبح مالكين لهذه المقرات.

بالنسبة إلى ظروف الدبلوماسيين في الخارج والتغطية الصحية لهم ولعائلاتهم، كانت في السابق ما يسمى "Astrée Europe Assistance" كانت تؤمن حتى الإجلاء الصحي وبعد تدخل صندوق "CNRPS" لا أعلم في أي مرحلة بحجة أن المعينين بالخارج هم موظفين لدى الدولة التونسية وضرورة انضوائهم تحت صندوق ومنذ ذلك الوقت في الحقيقة لم يحصل أي تقدم في علاقة بهذا الملف بالعكس تراجعنا إلى الوراء واليوم السيد الوزير في تقديري إلى حين إيجاد الحلول الجذرية لهذا الملف قد يكون من المفيد في مرحلة أولى أن نوفر التغطية الصحية للدبلوماسيين العاملين في البلدان الإفريقية وعددهم ليس كبيرا في الحقيقة خصوصا أنه مرتبط بالوضع الصحي في تلك البلدان فهو ليس مثلما هو موجود في بقية بلدان العالم.

نقطة أخيرة، سأتحدث عن خريجي قطاع القانون الخاص حيث لا يسمح لهم اجتياز مناظرة الدخول للأكاديمية الدبلوماسية التابعة لوزارة الخارجية نتمنى منك السيد الوزير تمكين خريجي هذا القطاع من إجراء هذه المناظرة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم أحمد بنور عن كتلة الأحرار، له عشر دقائق والمقعد عدد 190 تفضل.

السيد أحمد بنور

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير ومرافقيه،

الميزانية المرصودة لوزارة الخارجية والتي تقدر ب 0.9 من ميزانية الدولة لربما تجعلنا نستحضر مثلا يقول "إذا كان القمح مسوس يجي الخبز طعمه نخالة" وأتساءل لماذا الوزارات التي تروج لتونس مثل السياحة والثقافة والخارجية في أسفل درك الميزانية؟ لذا أنا شخصيا لن أصوت لميزانية وزارة الخارجية لأنها لا تلبي الحاجة.

وهنا يمكن الحديث عن وزارة تسديد الرواتب والتمتع بالقليل من الامتيازات لا عن الدبلوماسية فحينما نناقش السياسة الخارجية فإننا لا نناقش السياسة الخارجية ولا نناقش وزارة أو وزيرا، بل نناقش فكرة الدولة في العالم وموقعها في مصاف الأمم ودورها في توازنات العصور فالدبلوماسية ليست كرسيا في قاعة مؤتمرات، بل مرآة لهيبة الوطن في زمن تدار فيه القوة بالذكاء بالاستقطاب الاقتصادي السياسي والتنموي لا بالسلاح والشعارات الجوفاء، بل بالنفوذ الاقتصادي.

تونس اليوم لا تعاني من ضعف للسادة السفراء، بل تشكو من غياب المشروع الذي يوجههم فمنذ عقدين والعالم يعاد ترتيبه على نحو خرائط جديدة خرائط للطاقة خرائط للبيانات للأسواق الصاعدة خرائط للممرات البحرية والرقمية واللوجستية، لكن تونس التي كانت في الماضي محورا للمتوسط غابت عن كل هاته الموائد ورضينا بمقعد المتفرج على مائدة تقسم فيها المصالح دونها.

أين نحن من إفريقيا التي تبعد عنا ساعة طيران وتضم أكبر سوق حرة في العالم؟ أين نحن من المتوسط الذي تحول إلى قلب الصراع الطاقي والتكنولوجي؟ أين نحن من الجنوب الجديد الذي يعيد رسم الاقتصاد العالمي بالطاقة المتجددة وبالذكاء الاصطناعي؟ أين نحن والعلاقات مع آسيا؟

لقد أصبحت دبلوماسيتنا دبلوماسية الحنين لا دبلوماسية المصالح، نرسل الوفود لا المشاريع، نوقع الاتفاقيات دون أوراق ضغط ونستجدي القروض بدل أن نصنع الفرص.

الدبلوماسية الحقيقية كما يعرفها من مارسها لا من نظر لها هي هندسة المصالح هي معرفة من أين تمسك بالعالم وكيف تضعف خصمك هي الجغرافيا التي تتحول إلى أداة ونفوذ وبالاقتصاد حين يصبح لغة التفاوض ومن لم يملك نفوذا بالخارج لا يملك استقلاله في الداخل، لكن اليوم تختزل الدبلوماسية التونسية في ملفات آنية أخطرها ملف الهجرة غير النظامية الذي تحول من قضية إنسانية إلى ورقة مساومة سياسية تحت عناوين براقة مثل العودة التطوعية أين تخاض أكثر المعارك مساسا بسيادة تونس وكرامتها الوطنية ولنكن واضحين فالعودة الطوعية ليست طوعية حين تفرض بالإكراه الاقتصادي فلا أحد يرغب للعودة إلى الفقر باختياره.

لقد تم تحويل تونس إلى سور بشري بين أوروبا وإفريقيا إلى حارس بلا مقابل وإلى بلد استقبال لمن لفظتهم أمواج المتوسط وإن المطلوب ليس رفض التعاون مع أوروبا فذلك عزلة دولية وانتحار سياسي اقتصادي، لكن المطلوب هو إعادة تعريف هذا التعاون بمنطق الكرامة والمصلحة الوطنية وأن تتحول العلاقة من معادلة المساعدات مقابل الحراسة إلى شراكة اقتصادية استراتيجية تعيد لتونس وزنها ومكانتها وهيبتها بين الأمم.

أما في خصوص عودة التونسيين قصرا أو طوعا من المهاجرين أو في إطار الترحيل فلابد من مقاربة جديدة ألا وهي دبلوماسية الإدماج والكرامة لا دبلوماسية الترحيل والاستجلاب، وبذلك تكون العودة الطوعية أو القصرية عودة إنتاجية فكل تونسي يعاد من أوروبا يجب أن يعاد ضمن برنامج ثلاثي الأطراف بين تونس والاتحاد الأوروبي والقطاع الخاص أين يقع تمويل مشروعه الصغير أو تكوينه المهني ويمنح رأس مال للانطلاق في العمل لا بإعانة اجتماعية ليتحول بذلك من عبء اجتماعي إلى رائد للاقتصاد المحلي، من ذلك بعث صندوق الكرامة للإدماج الاقتصادي للمهاجرين العائدين من التونسيين يمول من المنح الأوروبية لكن بإرادة تونسية حرة مستقلة يستثمر في الجهات المهمشة التي تصدر الهجرة ليحول المأساة إلى دورة إنتاجية، هذا علاوة على إطلاق المنصة الرقمية للهجرة والمهارات التونسية أي قاعدة بيانات متقدمة تربط التونسيين بالخارج بوطنهم عبر الاستثمار التكنولوجيا والتعليم.

هذا ولابد من مراجعة الخطاب الدبلوماسي التونسي في المنتديات الدولية وبدل الحديث عن الهجرة يجب أن تقدم تونس كدولة شريك في إدارة حركة الإنسان ولرأس المال وللمعرفة أي كمنصة عبور ذكي لا منطق انتظار إنساني فبناء سياسة خارجية ناجحة لا يكون بالولاءات ولا بالمساعدات ولا بطلب القروض، بل برؤية تجعل من الإنسان جزءا من القوى الوطنية لأن المهاجر ليس رقما في إحصائيات الهجرة، بل سفيرا لتونس في الظل. وهنا لنتوقف قليلا لاستعراض بعض الحالات نراها نقاطا سوداء لا تليق بدبلوماسيتنا ولا بتونس ولا تكفل لنا الهيبة بين الدول.

سيدي وزير الشؤون الخارجية، رخص السياقة لعمالنا بالقطر الإيطالي تبقى رهينة الاتفاقية بينكم وبين هذا القطر سنة ونصف وعمالنا لا يمكن لهم السياقة فلماذا هذا التلكؤ ونفس المشكل يحدث الآن في الإمارات؟ أين أنتم وابتزاز التونسيين في موضوع حصولهم على تأشيرة السفر؟ أين هيبتنا وأين هي أموال من يرفض التأشير لهم؟ أين أنتم وذلك الطالب المتميز الذي رفضت التأشيرة له؟

كذلك أين أنتم وتلك الفتاة ذات العشرين سنة طالبة طب في روسيا التي تم إيقافها هناك استنجدت بكم عائلتها ولا حياة لمن تنادي. أيضا القائم بالأعمال بدولة روسيا وليس لنا سفير بها يطلب لها سجنا كريما، هنا نقول بدون تعليق، أسال هل لنا وزن بين الدول؟ عاش من عرف قدره.

أيضا عمالنا بالخارج يشكون شططا في الجباية مواطن له ثلاثون سنة بالخارج يقتني مسكنا في تونس لا يتجاوز 120 ألف دينار ينكل به ومن أين لك هذا والجباية تذبحه.

كذلك في دولة أوروبية فرضوا عليهم أن تكون الإقامة تسعة أشهر لكي يتمتع بالتقاعد تسعة أشهر لا تكفيه طعاما هناك.

الرياضة هي السفيرة لتونس كما قالوا، هل أتاك سيدي الوزير حديث اليوم ولن نعود إلى الوراء أن أبطال العالم وقع حرمانهم أمثال أشرف الزواوي وثلة من أبطالنا في الكرة الحديدية المقيدة من المشاركة غدا في بطولة العالم الذين غادروا والحزن يسيطر عليهم.

كذلك دار تونس في باريس، تم التعاقد مع صاحب مشروع "RTU" باريس متمثل في أول إذاعة جامعية تونسية في قلب الحي الجامعي الدولي، نريد أن نعرف ما هو توجه الوزارة لدعمه لأنه يعتبر سفير تونس ثقافيا واقتصاديا وإنسانيا في أوروبا حيث تتعدد أهدافه وأولها مزيد ربط الجالية التونسية بالخارج وربطهم بالوطن مع تعزيز الحضور الدبلوماسي لتونس عبر التواصل مع الطلبة والكوادر الأكاديمية.

ورسالتنا الختامية، فمن لم لا يملك مشروعا له في الداخل لن يحترم في الخارج. إن عصر الدبلوماسية التقليدية قد انتهى، نحن اليوم في زمن الدبلوماسية الاقتصادية التي تبنى بالنفوذ لا بالكلام، بل بالمصالح وبالقدرة على تحويل المهاجر إلى مستثمر والاتفاق إلى فرصة والجغرافيا إلى سلطة، فإما أن نعود إلى العالم كطرف من صناع القرار أو سنبقى حراسا على أبواب الآخرين.

هذه هي الحقيقة التي يجب أن تقال بصوت وطني عالي لا بهمس إداري مرتعش خائف والسلام.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم ياسين مامي عن كتلة الوطنية المستقلة، له ست دقائق والمقعد عدد 12.

السيد ياسين مامي

شكرا، مرحبا بالسيد وزير الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج وكل الوفد المرافق،

في البداية لا بد أن نثمن مواقف تونس المشرفة من الحق الفلسطيني ووقوفها إلى جانب الفلسطينيين ونمر إلى مناقشة ميزانية مهمة وزارة الخارجية ونحن نناقش هذه الميزانية السيد الوزير، نتساءل كيف سنقوم بالدبلوماسية الاقتصادية والدبلوماسية الثقافية بميزانية ضعيفة كهذه؟ كيف سنوسع شراكاتنا مع الخارج مع إفريقيا؟

كيف سنقتحم أسواقا خارجية جديدة بإمكانيات هزيلة؟ لأن كل هذا يتطلب إمكانيات ونعرف أن المال قوام الأعمال.

السيد وزير الخارجية، ضعف هذه الإمكانيات وضعف هذه الميزانية سيؤثر على الخدمات التي تقدمها الوزارة للتونسيين بالخارج عن طريق القنصليات التونسية، نعرف أن لدى كل عائلة تونسية مواطن تونسي مقيم بالخارج وكل سنة نتفاخر بعائدات وتحويلات التونسيين بالخارج بالعملة الأجنبية التي تساهم في خلاص الديون، وبهذه المناسبة تحية لكل الجالية التونسية بالخارج، لكن في المقابل التونسي بالخارج يتعذب عند تغيير جواز سفره ويبقى ينتظر ثلاثة وأربعة وخمسة أشهر لتجديد جواز سفره خاصة عندما يكون مقر القنصلية بعيدا.

ما زلنا للأسف نتعامل بطريقة كلاسيكية قديمة، إن شاء الله جواز السفر البيومتري يحل بعض المشاكل في المستقبل، ولكن لابد من الضغط على آجال إسداء الخدمات القنصلية التي تستوجب الرجوع إلى الإدارات التونسية عبر ربط شبكات الحالة المدنية بالقنصليات والسفارات بالشبكة الوطنية وعبر وضع شبكتين تربط البعثات الدبلوماسية بوزارة العدل وبوزارة الداخلية للحد من طول إجراءات الاستشارات، لكي لا يبقى التونسيون ينتظرون في تعاملهم وخدماتهم مع القنصليات في الخارج، يجب أن نتطور ونواكب الرقمنة خاصة.

سيدي الوزير، كل الوزارات تشهد اليوم أن وزارة الخارجية من أكثر الوزارات في الحكومة التي تتعامل بالرقمنة وتتمتع بسرعة في التعامل فلا بد أن نرى هذه السرعة في تعامل الوزارة في سفاراتنا الموجودة بالخارج.

السيد وزير الخارجية، نسأل عن عدد تدخلات قنصلياتنا بالخارج لصالح الجالية لتوفير التذاكر بأسعار مقبولة وتفاضلية وكذلك التونسيين الذين لديهم صعوبات، كم من تونسي مقيم بالخارج نسقنا من أجله مع ديوان التونسيين؟ لم يعد مقبولا أن يحرم التونسي من زيارة أهله بالخارج لثلاث وأربع سنوات بسبب عجزه عن اقتناء تذاكر ونحن نعرف أن الأسعار مشطة ومرتفعة ويبقى التونسي ثلاث وأربع سنوات محروم من العودة خاصة في المناسبات كعيد الإضحى وعيد الفطر وشهر رمضان حيث تكون كلفة التذاكر مرتفعة في حدود 15 ألف دينار والتونسيون يعانون في هذه النقطة بالذات. نريد أن نعرف مدى تدخل وزارة الخارجية مع ديوان التونسيين بالخارج للتونسيين في مختلف البلدان. كذلك لا بد من التنسيق والعمل مع مختلف الوزارات لتقديم تسهيلات وتحفيزات للتونسيين المقيمين بالخارج حتى تكون عودة التونسيين بالخارج عودة مكثفة.

السيد وزير الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، لماذا المؤسسات التي تعنى بالتونسيين بالخارج مثل ديوان التونسيين بالخارج ومرصد الهجرة والتونسيين بالخارج تابعين لوزارة الشؤون الاجتماعية؟ اليوم لابد من إدماج هذه المؤسسات تحت إشراف وزارتكم لكي نضمن الجدوى ونضمن أيضا الضغط والتحكم في المصاريف والميزانية، لا سبب لوجود هياكل ومؤسسات اليوم خاصة أننا نفكر في إدماج المؤسسات لكي تكون لها جدوى ومردودية عالية، لما لا يكون ضمن خطتنا وإستراتيجيتنا إشراف وزارتكم على هذه المؤسسات؟

لابد من التفكير في إدماج خطة مرشد اجتماعي لأبناء الجيل الثاني والثالث في بعثاتنا القنصلية في الخارج، درسوا اللغة ويعرفون قوانين بلدان الإقامة، لا سبب لعدم ادماجهم وهذا يسهل الإحاطة بالتونسيين المقيمين بالخارج.

السيد الوزير، هل لنا أرقام ومعطيات في قنصلياتنا عن عدد التونسيين الموجودين في السجون بالخارج؟ كم عدد القنصليات؟ هل لديها أرقام عن التونسيين الموجودين بالخارج وعن التهم الموجهة لهم وعن الأحكام التي صدرت في شأنهم؟ هل لدينا "tableau de bord" واضح لهذا؟

اليوم نفس الشيء سيدي الوزير بالنسبة إلى تمثيلياتنا في المنظمات الدولية التي كنا نتفاخر بها حقيقة تراجعت في السنوات الأخيرة، إن شاء الله تكون لدينا إستراتيجية وتوجه في المستقبل حتى نعزز تواجدنا فلدينا العديد من الكفاءات في كل القطاعات حتى تعتلي أعلى المناصب في الخارج.

في الختام أريد القول أن وزارة الخارجية هي وجه تونس في العالم وهذا الوجه نريده أن يكون مشرقا بإدارة فعالة وبدبلوماسية قوية تليق بتاريخنا وتخدم مستقبلنا وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد السلام الدحماني عن كتلة لينتصر الشعب، له ست دقائق، تفضل.

السيد عبد السلام الدحماني

بسم الله،

شكرا ومرحبا بالجميع،

نشيد عاليا بموقف تونس من قضية فلسطين وبعدم الاعتراف بالعدو الصهيوني والتعامل معه موقف مبدئي ومشرف للسياسة الخارجية وللدولة التونسية، لن نتحدث عن موقع الجغرافي ولا عن الأهمية الجيواستراتيجية للبلاد التونسية ولا عن تقاليدها الدبلوماسية فكلها معطيات معلومة للجميع ولا يمكن لأحد أن ينكرها. سأنطلق من سؤال مركزي، ما هي النتائج التي حققتها تونس من خلال نشاطها الدبلوماسي وخاصة بعد الإجراءات الاستثنائية التي تم اتخاذها منذ 25 جويلية؟

نعرف جيدا أن الالتفاف على ثورة 17 ديسمبر تم منذ اللحظة الأولى حين اتجه الجهد الاصطلاحي إلى تسميتها بثورة الياسمين والثورة الناعمة وكان ذلك جزءا من رسالة مشفرة أغرت قوى الهيمنة لتقديم القروض والهبات والتي لم يكن لها أي أثر على حياة التونسيين ولا على نهضة البلاد.

ونافس المستفيدون من أشخاص وجمعيات وغيرها الدولة أمام المنظمات العالمية وتفوقوا عليها حتى أنه تم تحييد الدور الرقابي للدولة، وبالنتيجة تشظت المؤسسات وضعف الأداء وتوقف الإنجاز، وكانت الدبلوماسية نشيطة آنذاك وتعددت وجهاتها تركي عربي أوروبي وأمريكي وكان كل ذلك تحت شعار نحو الانتقال الديمقراطي والإجراءات الاستثنائية لـ 25 جويلية ساهمت في كشف عقم السياسة الخارجية التي تقوم على الاستجداء وعلى الارتهان إلى قوى النهب العالمي وفضحت الانحراف الخطير للدولة وعرت مخططات القوى الاستعمارية في مواصلة الاستحواذ والهيمنة.

لقد رفضت تونس سياسة التسول أو المال مقابل السيادة والتبعية مقابل الغذاء، ما تقدم لا يندرج في إطار تقريض الأشخاص أو مدحهم فإجراءات 25 جويلية لا تحصر في شخص ولا في مجموعة

أشخاص، بل إنها حدث تاريخي لا ينبغي تفريغه من عق من عمقه. ما تقدم أيضا لا يتجه نحو تنشيط الذاكرة بحثا عن بطولة وإنما نحو قاعدة مهمة للعمل الدبلوماسي صورة تونس في الخارج يجب أن تكون انعكاسا لصورتها في الداخل.

فهل أسهمت الدبلوماسية وتونس الأنسب والأكثر تأهيلا في ربط خطوط التجارة الدولية من شرق المتوسط إلى غربه ومن جنوب القارة الإفريقية إلى جنوب أوروبا؟ أي خطة تعتمدها الدبلوماسية؟ وما هي الجهود التي بذلتها؟ ماذا عن الشغورات في التمثيليات الدبلوماسية في العالم وخاصة الدول التي تمثل حليفا إستراتيجيا. التوجه نحو إفريقيا، كيف يتم العمل على إنجازه؟ هل ببقاء السفارات والقنصليات دون تمثيليات؟ هل بعدم فتح خطوط تمويلية وذلك بتعزيز الحضور البنكي في إفريقيا؟ هل بعدم التفكير في مسائل تهم النقل وغيره؟ أم بانتظار الربط الجوي من بوابة تركيا وغيرها لكبريات العواصم الإفريقية؟

ماذا أعدت الدبلوماسية التونسية لإنجاح هذا الخيار الإستراتيجي؟ ثم لماذا تظل تونس تدفع بمفردها ضريبة الهجرة اللا إنسانية من قبل أفارقة جنوب الصحراء نحو دول أوروبا، رحلة الهجرة نحو أوروبا لا تنطلق من تونس وإنما عبر ترابها من خلال المرور بعديد الدول الإفريقية، فلماذا لم يعقد ولو اجتماع واحد لتجمع دول الساحل والصحراء المتكون من 23 دولة وخمس دول غير إفريقية وعشر منظمات دولية؟

آخر اجتماع كان بتاريخ 23مارس2026 علما وأنه قد تم رصد في إطار هذه الميزانية مبلغا مخصصا كنفقات تدخل بعنوان المساهمة في تجمع دول الساحل والصحراء، صفحة 30 من مهمة وزارة الشؤون الخارجية، أليست الوفود المهاجرة التي قدمت وما زالت قادمة إلى تونس تنتمي إلى هذه الدول؟ وأن تشريك هذه الدول في معالجة المشكل سيكون بمثابة وضع إطار جديد لا تتحمل تبعاته الدولة التونسية فقط، بل ستكون جزءا من حل عادل وإنساني للدول الإفريقية ينسجم إلى حد كبير مع الشعار الذي ترفعه الدولة التونسية.

حرب التحرير الوطني والقيام بدورها وهو ما يدفع للتساؤل عن كيفية اختيار التمثيليات وعن النتائج التي حققتها، وهل أنهت مهزلة بعض التسميات التي تتقاضى أجورها ولا هم لها إلا التواجد في الفضاءات المشبوهة لضرب سياسة الدولة والعمل على تشويه صورتها فهل قمتم بعملية تدقيق كامل لهذه البعثات؟ هل تثبتم من مدى ولائها إلى الوطن وتخلصها من تعاليم الطاعة والولاء للأشخاص أو الجهات؟

ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها لمتابعة وضعيات المهاجرين والعمل على حل مشاكلهم والحرص على أن تكون سفاراتهم مفتوحة للدفاع عنهم؟

ختاما، الندية شرط أساسي في إطار الدبلوماسية السوية لأنها تجذر مبدأ السيادة الوطنية، أليس مخجلا أن نرى طوابير من مواطنينا أمام بعض السفارات يخضعون لكل أصناف الابتزاز والإهانة من قبل شركات الخدمات؟ أليس بالإمكان وفي إطار الندية تفعيل مبدأ المعاملة بالمثل؟ وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد علي عن كتلة الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق والمقعد عدد 248.

السيد محمد علي

شكرا، بسم الله،

السيدة الرئيسة،

السيد الوزير ومرافقيه،

زملائي وزميلاتي النواب،

في البداية يهمني أن أحيي موقف الدولة التونسية أثناء القرصنة على أسطول الصمود في عرض البحر والذي كنت ضمنه وهو موقف مشرف جدا، كنت أتمنى أن يوازي هذا الموقف أيضا موقف من رئاسة البرلمان، لكن للأسف كان موقفا بعيدا جدا عن المطلوب منا في تلك اللحظة التاريخية التي شهد بها العالم جميعا.

اسمحوا لي أن أكون صريحا لأن الدبلوماسية التونسية لم تعد تحتمل لغة المجاملة، للأسف نحن اليوم أمام واحدة من أضعف المراحل التي عرفتها وزارة الشؤون الخارجية منذ الاستقلال، وزارة كانت تعرف بالحكمة والرؤية وبعد النظر أصبحت اليوم عنوانا للارتباك والتردد والجمود. تونس التي كانت تستشار وتحترم في المحافل الدولية أصبحت تغيب أو تستبعد صوتها الذي كان يسمع صار بالكاد يسمع وإن سمع فلا أثر له.

سيدي الوزير، نظرا إلى ضيق الوقت الممنوح سأركز على نقطتين، أولا الملف الإفريقي الذي كان من المفترض أن يكون أحد أعمدة سياستنا الخارجية تحول إلى جرح مفتوح، إن تونس إفريقية وصديقة للدول الإفريقية ورائدة في التعاون جنوب جنوب منفتحة على شعوب القارة وحاضرة في التعليم والثقافة والطب والاستثمار، لكن ما حدث في السنوات الأخيرة كان صادما، الطريقة التي أدير بها ملف الهجرة غير النظامية من إفريقيا جنوب الصحراء كانت خاطئة بكل المقاييس، خطاب رسمي متشنج وقرارات ارتجالية وغياب للتنسيق وسلوك إداري يفتقر إلى البعد الإنساني والسياسي في آن واحد. لقد خسرنا مكانتنا المعنوية والاقتصادية في القارة الأفريقية لأننا سمحنا للخطأ السياسي أن يتحول إلى أزمة أخلاقية وإنسانية.

هل تدركون أن الاستثمارات مع الدول الإفريقية تراجعت في السنتين الأخيرتين؟ هل تدركون أن الطلبة الأفارقة الذين كانوا يختارون جامعاتنا أصبحوا يتوجهون إلى بلدان أخرى بسبب الشعور بعدم الأمان؟ هل تعلمون أن بعض الشركات التونسية الناشطة في إفريقيا أصبحت تواجه رفضا ضمنيا بسبب تراجع صورة تونس؟

كل هذا لأن الدبلوماسية غابت في لحظة كان يجب أن تكون حاضرا لأن لغة التعاون استبدلت بلغة التصادم ولأن منطق الأمن تغلب على منطق السياسة، نعم نحن مع حق تونس أن تحمي حدودها وسيادتها، لكن ليس من حقها أن تفقد سيادتها ولا أن تفرط في عمقها الإفريقي فالقارة الإفريقية ليست عبئا علينا، بل هي فرصتنا الكبرى ومجالنا الطبيعي. لا يمكننا أن نبني شراكة مع إفريقيا بالاستعلاء والحلول الأمنية، بل بالاحترام بسياسة ذكية قوامها التوازن بين حماية السيادة وصون الكرامة الإنسانية والدبلوماسية، لكن أين كانت وزارتكم في كل هذا؟ أين كانت البعثات الدبلوماسية التي يفترض أن تفسر للعالم الموقف التونسي وتخفف من حدة الأزمة؟ لقد تركتم الفراغ يتحدث بدلا عنكم فملئت الصور والشائعات والمواقف العدائية ودفعت تونس ثمنا من سمعتها وعلاقاتها.

النقطة الثانية تتعلق بقضيتنا المركزية القضية الفلسطينية، رغم هذا الوضع المهزوم لا يمكننا أن نتجاهل أن مواقف تونس في القضية

الفلسطينية كانت من أجرأ المواقف في المنطقة، صحيح أنكم عبرتم عن المنابر الدولية بشكل متواتر وظاهر للعيان عن رفض الاحتلال والعدوان وأن تونس كانت من الأصوات القليلة التي بقيت ثابتة على مبدأها في دعم الشعب الفلسطيني بما في ذلك دعم مقاومتها الباسلة، لكن المشكلة أن الجرأة في الخطاب لم ترافقها الجرأة في الفعل، ما معنى أن نتحدث عن السيادة والموقف المبدئي ونحن نعطل مشروع قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني في سابقة نادرة في تاريخ البرلمانات العالمية حيث سحب المشروع من الجلسة العامة وهو في طور المصادقة على الفصول؟

إن هذا التناقض يضعف مصداقية الدولة ويفرغ مواقفها من مضمونها الأخلاقي والسياسي رغم أن مجلس نواب الشعب كأحد مؤسسات الدولة وأساسا رئيسها إبراهيم بودربالة يتحمل أيضا مسؤولية تاريخية فيما حصل.

على ضوء ما سبق وأيضا في علاقة بمسؤولية وزاراتكم تقديم التوصيات التالية في إصلاح المقاربة التونسية للهجرة، اعتماد مقاربة إنسانية وتنموية بدل المقاربة الأمنية الضيقة، بعث صندوق الكرامة للإدماج الاقتصادي للمهاجرين العائدين يمول من منحى المؤسسات الدولية ويدار بإشراف تونسي مستقل ليستثمر في الجهات المهمشة ويحول العودة إلى فرصة إنتاجية. وضع ضمانات اجتماعية واقتصادية للمهاجرين العاديين في إطار العودة الطوعية وإدماجهم في مشاريع التنمية ولو أن أكثر الحالات كانت عودة قصرية وحتى عنصرية بطريقة ناعمة.

ثانيا، تعزيز الربط بين التونسيين بالخارج ووطنهم...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إضافة بعض الثواني للسيد الزميل.

السيد محمد علي

احداث المنصة الرقمية الوطنية للهجرة والمهارات التونسية لتجميع الكفاءات بالخارج وربطهم بالمؤسسة الاقتصادية والعلمية في تونس، استثمار المهاجرين كسفراء في الظل وفاعلين في التنمية والدبلوماسية الاقتصادية في تطبيق الخطاب الدبلوماسي، مراجعة الخطاب الرسمي للمنتديات الدولية لتقديم تونس كدولة شريك في إدارة حركة الإنسان ورأس المال لا كبلد عبء على الهجرة في استعادة العمق الإفريقي لتفعيل الدبلوماسية الإفريقية النشطة لتصحيح الصورة السلبية الأخيرة وإعادة بناء الثقة مع الدول الصديقة، دعم الشراكات الاقتصادية والتعليمية والثقافية.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم صابر جلاصي عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق.

الكلمة إذن للسيد الزميل المحترم عمر البرهومي غير منتمي، له أربع دقائق والمقعد107. تفضل.

السيد عمر البرهومي

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير، مرحبا بك وبالوفد المرافق لكم،

في علاقة بالتونسيين بالخارج كالعادة وبالرغم من تحسن ملحوظ على مستوى التعامل البشري من موظفيكم مع طالبي الخدمة إلا أن الجانب التقني واللوجستي لا يزال على شبه حالته في غياب كلي للرقمنة ومواصلة التعامل بالسندات الورقية وفي غياب كلي للترابط البيني بين القنصليات فيما بينها على سبيل المثال مواطن مرسم بقنصلية ألمانيا يرغب في تجديد جواز سفره في فرنسا، كيف تتم الآلية؟ أولا نقوم بـ "Transfert de dossier consulaire" للقنصلية المعنية ثم يمكن أن يطلب جواز سفره بعد استشارة بطبيعة الحال. في حين أنه من السهل أرشفت المعطيات القنصلية لجميع التونسيين بالخارج في تطبيقة واحدة حتى يتسنى لكل تونسي الانتفاع بالخدمة حيث وجد يمكن أن يكون في دولة ويطلب الخدمة في دولة أخرى مثلما صارت العملية في الانتخابات الرئاسية، يعني يكفي أن يكون مسجلا في قنصلية يمكن أن ينتخب في قنصلية أخرى.

العلاقة مع الوزارات الأخرى ذات الصلة أيضا لا تزال عبر آلية قديمة الحقيبة الدبلوماسية وأرسل وثيقة وتمر على وزارة الخارجية وننتظر الرد مثل شهادة الجنسية وترسيم الحالة المدنية واستشارات جواز السفر وشهادة تحركات والأغرب أن نفس الإدارات التي تمدكم بالوثيقة لا تقبلها فيما بعد على المواطن مثلا شهادة تحركات " fiche de mouvement" يمكن طلبها من القنصلية وعندما يذهب المواطن لخلاص الديوانة لا يقبلون بها ويطلبون منه اجراء شهادة تحركات جديدة يمكنوه من نفس الوثيقة ويقوم بخلاص الديوانة.

أرجو من سيادتكم أن تدرجوا كل هذه العقبات في تطبيقة " e-consulat" التي تحدث عنها السادة ممثلي رئاسة الجمهورية في المجلس والدفاع عن هذه الإشكاليات مع الوزارات الأخرى، كما نأمل أن تعملوا على اتفاقيات ثنائية في ملف المتقاعدين في الخارج وملف الطلبة الذي ما زال جديدا وموضوع " ASPA" منحة التضامن لكبار السن في فرنسا وملف معاليم التسجيل للطلبة مع السيدة المكلفة بالجامعات وملف منح السكن للطلبة.

سيدي الوزير، لن ننجح في تحديد سياسة للتعامل في ملف التونسيين بالخارج دون تشريكهم، المطالب والحلول نابعة من هذه الفئة ولا يمكن اتخاذ أي إجراء ناجح بدون تشريكهم والرجوع إليهم بالنظر لأنهم فئات غير متجانسة ومتفرقين جغرافيا ومتفاوتين في المستوى العلمي. ولضمان تمثيلياتهم أودعنا بمجلسنا هذا مشروع قانون لتفعيل وإعادة تصور جديد للمجلس الوطني للتونسيين بالخارج، مجلس منتخب على الأفراد ويجمع خيرة كفاءاتنا بالخارج ووجهت لكم دعوة للتشاور والاستئناس برأيكم لإصداره بصيغة تشاركية وحضرت وزارة الشؤون الاجتماعية وممثلة عن وزارة الحكومة إلا أن الوزارة التي تمثلنا لم يتسن لها الحضور.

وفي هذا الموضوع بالرغم أننا كنا السباقين في الفكرة تقريبا منذ التسعينات إلا أن جميع الدول أسست هكذا مجالس على غرار المغرب، الجزائر، البرتغال، لبنان لديهم وزارة المغتربين تقريبا جل دول العالم ما عدا تونس، ملف الجالية لا يزال متشتتا بين الوزارات ومبادرات فردية من الجالية في شكل جمعيات أحيانا وأشخاص متطوعين وصفحات التواصل الاجتماعي وذلك نتيجة الفراغ المؤسساتي في هذا الملف.

سيدي الوزير، في الختام الفئات الهشة على غرار المقيمين غير النظاميين وبعض العائلات، أرجو العمل على منحهم تسهيلات تعينهم على الحصول على الإقامة وتفعيل الدبلوماسية الرسمية في شأنهم والعمل مع بقية الوزارات.

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نجدد الترحاب بالسيد محمد علي نفطة، وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين من الخارج والسيد كاتب الدولة وكافة أعضاء الوفد المرافق لهما مرحبا بكم مرة أخرى والكلمة الآن للنائب المحترم صابر الجلاصي عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق والمقعد عدد 114، تفضل.

السيد صابر الجلاصي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الخارجية وبكل الطاقم المرافق لكم،

في الحقيقة، بعجالة بعض النقاط أصوغها في عدد من الملاحظات.

أولا، نثمن العمل الدبلوماسي الذي تقومون به والمساعي والتحركات الأخيرة، ولكن أيضا لدينا بعض النقاط التي أصوغها بدون تجميل.

السؤال الأول حول البحث عن الدبلوماسية الاقتصادية، دورنا اليوم أو دور وزارتكم مهم في البحث عن أسواق في التمركز خارج تونس وقد تحدثنا في هذا الأمر مع وزارات أخرى وهذا مهم وهنا ربما أشير إلى أسواق يمكننا التمركز بها والدخول إليها اليوم على غرار السوق الإفريقية والأسواق الأخرى في العالم.

السيد الوزير، النقطة الثانية تتعلق بإجراءات الوزارة، عندما ننظر إلى الوضع اليوم ونتحدث عن السيادة الوطنية يجب أن نعرف أن السيادة الوطنية مفهوم عام لكنها تنطلق من سيادة المواطن التونسي الفرد، اليوم نرى المواطن يقف في طوابير طويلة أمام السفارات مثل "TLS" و"TBS" ثم بعد عناء الانتظار نأتي إلى تقديم الملف بعد أن يجري حوالي 20 دورة ويتنقل بين الوكالات للحصول على موعد إلى غير ذلك ثم يقوم بعد ذلك بتقديم الملف و90% أو 99% من الحالات ترفض، هنا من المفروض أن يسترجع الأموال التي دفعها مقابل طلب التأشيرة. ليس مقبولا أن نرى التونسي يقف في الطابور يتعب ثم يقدم ملفه فيرفض ويعيد الكرة مرة ثانية، اليوم ربما ستتحدثون عن الاتفاقيات وعن تقاليد كل سفارة، لكن دوركم أنتم دور وزارة الخارجية فالمواطن التونسي عندما يخرج إلى الخارج فهو يخرج تحت سقف وزارتكم منذ أن يبدأ بتحضير جواز سفره ويطلب التأشيرة هنا يبدأ دوركم هذه هي المسألة الأولى.

المسألة الثانية، هل تتخيلون أن نائب شعب يضطر أيضا للوقوف في الطابور؟ وأحيانا يتقدم بطلب موعد ويحصل على تأشيرة بثلاثة أشهر أو شهرين، ما هذا؟ هذا السؤال المطروح، إذا كان هذا هو حال نائب شعب أو موظف سامي في الدولة، أنا أعرف موظفين إطارات بنكية يتقدمون بمطلب للحصول على تأشيرة فيحصلون على شهر أو شهرين أو ثلاثة أو يرفضون، مؤخرا لي صديق رفض مطلبه، أين دور وزارة الخارجية هنا؟ وزارة الخارجية اليوم ليست مطالبة بأن تعيد لي حقي، بل هي مطالبة بأن تسترجع اعتبار التونسيين، التونسي عندما يذهب إلى السفارة تكون مسؤوليتكم أنتم وزارة الخارجية يجب أن تتفاوض مع السفارات لديكم جهاز بأكمله للتعامل مع الوزارات الأخرى ومع السفارات.

لا يمكننا أن نرفع شعارات السيادة الوطنية ثم إذا كان المواطن التونسي لا يجد مكانته وكرامته وحين يذهب لطلب تأشيرة يرفض فلا يمكننا أن نتحدث عن السيادة أو عن أي معاملات خارج تونس.

وكلمة أخيرة، أود أن أشكر القائمين على السفارات خارج تونس الذين التمسنا فيهم مؤخرا عندما كنا في باريس...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة الدكتورة هالة جاب الله عن كتلة الأحرار، لها ثلاث دقائق والمقعد رقم 62، تفضلي.

السيدة هالة جاب الله

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة،

عند اطلاعنا على مهمة ميزانية وزارة الخارجية لاحظنا أن الهدف الأساسي للبرنامج يسعى إلى حشد الدعم المالي والاقتصادي لتونس من خلال استقطاب الاستثمار الخارجي وتطوير السياحة وتنمية الصادرات ودعم التونسيين داخل بلدان الإقامة عامة، لكن كيف يمكن تحقيق هذا في ظل تدهور الخارجية التونسية الذي يعود أولا إلى مشاكل إدارية؟

هناك ضعف في التسيير ومشاكل هيكلية مما يؤثر سلبا على مردودية العمل في بعض السفارات، هذه المشاكل الإدارية يتسبب فيها في بعض الأحيان رؤساء البعثات الدبلوماسية وما يزيد الإشكال تعقيدا هو ضعف التواصل بين الإدارة المركزية والبعثات الخارجية.

ثانيا، أثر السياسة الخارجية، ضعف رؤية خارجية واضحة وغياب وتراجع للخطط والبرامج الملموسة لإدارة الشأن الخارجي سواء على مستوى الدبلوماسية الفنية أو الثقافية أو الرياضية وقد تسبب هذا الوضع في خسائر وتراجع في الدعم المالي والمادي واللوجستي.

ثالثا، هناك ضعف في التمثيل الدبلوماسي والميزانية، نقص في الموارد البشرية ونقص في عدد من البعثات والحضور مقارنة بالاحتياجات الحقيقية وقرابة 27 سفارة بدون سفير وهذا وضع غير مسبوق في تاريخ الخارجية التونسية ويشكل تعطيلا كبيرا للحركة الدبلوماسية، الميزانية هزيلة جدا وغير متناسبة مع الأهداف المرجوة.

بالإضافة إلى ذلك فإن استخدام الدبلوماسية في بعض الأحيان خارج موقعه الطبيعي حيث أصبحت في أحيانٍ أخرى بمثابة هدايا يقع توزيعها على المقربين وهذا من شأنه أن يقلل من فاعليتها وأدائها كما أن لدينا ضعفا في الحضور الدبلوماسي النشط والفعال المشترك بين مختلف الأطراف والتنسيق على الصعيد الإقليمي والدولي، بل وحتى في التنسيق الدبلوماسي مع البرلمان.

في الحقيقة السيد الوزير، هذه المشاكل رأينا جزءا منها في بعض السفارات والقنصليات واتصل بنا بعض العاملين وبعض المواطنين ولدينا مثال حي على هذه المشاكل وهذا ملف سنمدكم به لاحقا هناك مشكلة بسفارة تونسية بإحدى بلدان أوروبا حيث توجد بها مشاكل في التسيير فيها رئيس بعثة يتطاول حتى على الموظفين العاملين فيها ويوجه إليهم كلاما غير مقبول وتوجد ممارسات غير مرجوة في الحقيقة أن التقرير كامل ومفصل وقد أكد العديد من الموظفين في نفس السفارة نفس هذه الملاحظات، نأمل أن تتفاعلوا مع هذا التقرير رغم أنهم قاموا بإرسال ذلك في السابق، ولكن لم تتخذ في شأنه أي إجراءات نرجو فتح تحقيق في هذا الأمر وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة بسمة الهمامي عن كتلة لينتصر الشعب، لها أربع دقائق والمقعد رقم 105 تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير وبكل الإطارات المرافقة له في رحاب مجلس نواب الشعب،

نرحب بكل السادة النواب في رحاب مجلس نواب الشعب، لأنها تونس لنا فخر الانتماء وفخر اسمها حين يصدح باسم تونس في المنتظم الأممي. إن مواقف الخارجية التونسية مشرفة جدا لأنها تنتهج سياسة خارجية مبنية على رؤية إستراتيجية واضحة في ضل كل التحديات الإقليمية والدولية تونس في ضل كل المتغيرات الجيوسياسية تحدث الفارق من خلال الموقف والصوت العالي دفاعا عن الحق وانتصارا للحق وانتصارا للشعوب التي تخوض حربها من أجل معركة التحرر وخاصة فلسطين وشعبها.

تونس في الحرب بين روسيا وأوكرانيا كانت الخارجية التونسية سباقة في تأمين عودة طلبتنا وكل أبناء تونس كما كانت تونس خلال جائحة الكوفيد العالمية سباقة في الإيفاء بالوعود تجاه أبنائها أينما كانوا.

وفي علاقة بالهجرة غير النظامية وما دبر لتونس من أجل إرباكها وإرباك أمنها في النهاية كان موقف البلاد التونسية واضحا " لا عبور ولا توطين" وسيعودون إلى بلدانهم مع ضمان كل شروط الكرامة الإنسانية.

في علاقة بالسياسة الخارجية كذلك وبتراكم التجارب هذا يحيلنا إلى مسألة وطنية هامة ألا وهي تحقيق شروط السيادة الوطنية وضمانها على جميع المستويات في الفلاحة والصناعة والثقافة والسياحة وفي العقل التونسي المبدع في كل شيء ولنا في تجارب الدول التي أنقذت نفسها ووجدت في حيلها استبطنت من حيلها استراتيجيات وخطط عمل لكي تنهض وتونس ليست أقل من أي منها، فقط كثير من الثقة فيما يبدع هذا التونسي أينما كان. ولأنها تونس فهي نقطة ضوء في العتمة لأنها تبشر بكل فخر بانبلاج فجر إنساني جديد، ربما هذه ترجمات لا يفقه كنهها الكثير لكنها فعلا تبشر بانبلاج فجر إنساني جديد.

في الختام ومن خلال مشاركتنا في المؤتمرات الدولية والبرلمانية نجد أن سفراءنا وممثلي الخارجية التونسية يقدمون لنا كل العون والترحاب والمرافقة، أود من موقعي هذا أن أشكر السادة السفراء وكل الطاقم وكل الإطارات التونسية أينما كانت شكرا لهم. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم الطاهر منصور عن كتلة الخط الوطني السيادي، له أربع دقائق مقعد رقم 149، تفضل.

السيد الطاهر منصور

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سأنطلق من تقرير اللجنة الذي أشار إلى أن السيد الوزير قد بين أن الوزارة أولت الدبلوماسية الاقتصادية مكانة هامة وتدرك مكانة بلادنا الجيوسياسية، أرى أن هذا تحول نوعي مهم جدا وقد تحدث عنه كل زملائي إلى الإدراك بأن الدبلوماسية اليوم في العالم تحولت من دبلوماسية تقليدية فولكلورية قائمة على الاحتفالات ومراقبة الجاليات الوطنية في دول المهجر إلى دبلوماسية معاصرة حديثة.

هذا التحول يسمح لي، بعد إذنكم، أن أطرح بعض الأسئلة: نريد أن نعرف ما هي خطة الدبلوماسية الاقتصادية التونسية في جلب الاستثمار؟ وهل أعددنا الكفاءات المؤهلة القادرة على النهوض بهذه المهمة الجديدة وهي الديبلوماسية الاقتصادية في ظل عالم قائم على الاستثمار وعلى علاقات وعلى مصالح وفي ضل عالم يرسم اليوم مخابرات اقتصادية وهذا متعارف عليه في كل العالم. ثم ما هي الاستثمارات الأجنبية التي جلبتها هذه الدبلوماسية إذا استثنينا عملية التفاوض حول جلب القروض؟

اليوم في ظل عالم متغير تغير مفهوم الثروة ولم تعد تقاس فقط بالثروات الطبيعية التقليدية مثل الفسفاط والغاز والبترول فقط، بل تقاس أيضا بالثروات الحديثة المتمثلة في الذكاء والاستثمار في الإنسان ونعرف دولا فقيرة من كل المقدرات الطبيعية، ولكنها تحولت إلى دول تراكم الثروة عبر الاعتماد على المقدرات والاستثمار في الإنسان. هل هناك خطة إذا للاستثمار في الكفاءات التونسية في الخارج؟

اليوم لم يعد الحديث فقط عن العمال التونسيين بالخارج، بل عن الكفاءات مثل المهندسين والأطباء والباحثين والعلماء، هل هناك خطة للتواصل معهم؟ وهل نجحنا في الاستثمار في هؤلاء العمال للرفع من تحويلات العمال التونسيين بالخارج من 6 إلى 6.5 مليار دينار أي ما يساوي 2.2 مليار دولار لكن عندما نقارن أنفسنا ببعض الدول العربية الأخرى فمصر على سبيل المثال تحقق حوالي 36 مليار دولار ولن أتحدث عن مصر أو المغرب، بل وحتى اليمن رغم أنها دولة فقيرة وضعيفة بها حروب إلى آخره فقد تمكنت في السنة الفارطة من تحقيق حوالي 3.8 مليار دولار من عائدات تحويلات العمال بالخارج.

سنتحدث عن الموقع الجيوسياسي لتونس باعتبارها تربط بين أوروبا وإفريقيا، فهل لدينا خطة واضحة للاستثمار في المجالات البيئية في إفريقيا والتي تصل استثماراتها إلى 100 مليار دولار سنويا؟ وما هو نصيب تونس من الاستثمارات في الطاقات البديلة والمتجددة؟

لدينا جالية كبيرة في الخارج والأرقام غير صحيحة نظرا للهجرة غير النظامية، ولكن التقديرات تشير إلى حوالي 1 مليون و800 ألف عامل تونسي في الخارج، وأنا أعيش في جهة قبلي بحيث أنه لا يوجد بها شارع أو بيت ليس به عامل بالخارج وهؤلاء جيل جديد مرتبط بالإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بعقلية مختلفة الكثير منهم يعاني من ابتزاز كبير جدا واتصل بي العديد من الطلبة لاستخراج وثيقة في كثير من السفارات يتعرضون إلى هرسلة وإلى ابتزاز مالي وتعطيلات كبرى هؤلاء شبابنا ولا بد أن نسعى لمصالحتهم مع الدولة فهم مستقبل البلاد ومن المفروض أن يكونوا....

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل، له عشر دقائق المقعد 14 تفضل.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا السيد الرئيس،

هناك موضوع مهم أود التطرق إليه قبل الحديث مع السادة بوزارة الخارجية.

السيد الرئيس، هذه الرسالة موجهة إلى الشعب التونسي حتى يعرف الحقيقة لأننا لاحظنا وجود عديد الملاحظات وكأن المجلس فارغ وترك المجال للبعض للحديث خطأ عما لا يعرفونه، دعوني أوضح للسادة المواطنين المجلس ليس فارغا والمجلس لا يقتصر على قبة البرلمان فقط فنحن لسنا في جلسة تصويت ولو كانت جلسة تصويت لوجدتم كل النواب ملتزمين بالحضور، من الضروري توضيح هذا للمواطن الكريم، إذ تعقد يوميا ثلاث أو أربع لجان وكل نائب ينتقل من

لجنة إلى أخرى. اليوم على سبيل المثال عقدت لجنة الشؤون الاجتماعية بحضور وزيرها ولجنة المالية بحضور وزيرها ولجنة النقل بحضور وزيرها. اسمحوا لي أن أقدم معطى آخر للمواطن الكريم، هذا الكرسي الذي نجلس عليه ليس مريحا وإذا جلست فيه أكثر من نصف ساعة فإنك تتعب لذلك فإن أغلبية السادة النواب يتابعون الجلسة مباشرة من مقهى البرلمان. هذه نقطة مهمة ونحن نعرف أن هناك نوعية من الشعب التونسي، أصلح الله شأنه، لا هم لها سوى ترذيل المشهد وترذيل البرلمان وترذيل الدولة وترذيل النظام للأسف.

في المقابل، هناك مواطنون كانت أسئلتهم عادية وعفوية وهنا قمنا بالتوضيح حتى لا تطرح علينا هذه المسألة مرة أخرى.

اسمحوا لي أن أرحب بوزارة الخارجية، السيد كاتب الدولة، السيد الوزير، السادة المديرين العامين. ما شاء الله فريق كبير، أول مرة أرى مقاعد الوزارة ممتلئة "ما شاء الله" مرحبا بكم.

لقد تحاورت مع بعض الإخوة المديرين العامين من وزارة الخارجية قبل دخول الجلسة فاستفدنا منهم وأفدناهم.

يا سادتي الكرام، إن هذا المجلس ليست له أي غاية سوى خدمة تونس وشعبها كما أن نقدنا وأنتم تعرفون ذلك وأنتم مثقفون وتفهمون جيدا هناك فرق بين النقد والانتقاد السيد الوزير، نحن نمارس النقد ولا ننتقدكم، بل ننقدكم حبا في تونس ونريد لكم النجاح وهذا أمر لا شك فيه، لكن عندما ننقل إليكم حقيقة المواطن ومعاناته على جميع المستويات سواء في الداخل أو في الخارج لأننا لا نتحدث ونقول بأننا أبناء أحياء وأبناء قرى وأبناء أرياف وأنتم أعلى هذا ليس هدفنا بل غايتنا أن نقول لكم أن نائب الشعب قريب من الشعب أكثر منكم ويقضي وقتا أطول مع المواطن ويسمعه ويحاوره ويشاهد كل شيء على الميدان وعلى أرض الواقع.

نحن ليست لدينا مطالب وأنتم تعرفون ذلك جيدا وأنا أتحدى أي شخص يقول أن وضع تونس اليوم مستقر والعصافير تزقزق لأن هذا غير صحيح كلكم تعلمون الحقيقة ونحن نتحاور معكم في الكواليس ونتقاسم معكم نفس الرأي.

عندما ننظر إلى تاريخ تونس وإلى الدبلوماسية التونسية خاصة الاقتصادية منها وعلاقاتها مع الدول الأخرى بمختلف أنواعها سواء في أوروبا أو آسيا أو إفريقيا، نعرف جيدا قيمة تونس، صحيح أن هناك سياسات لا نرضى عنها، لكننا نؤمن بالتعويل على الذات وبمبدأ الند للند مع أي بلد مهما كان لأن تونس ليست بلدا صغيرا، بل لديها تاريخ عظيم وشعبها مثقف تونس حنبعل تونس التاريخ ولا يمكن لأي دولة أو لأي نظام في العالم أن يستصغرنا وهذا أمر يجب أن نتفق عليه لكي لا ندخل في التفاصيل.

نحن نفرق بين سياسة بورقيبة رحمه الله وسياسة بن علي رحمه الله ونفرق كذلك بين سياسة العشرية لأنّ الداء والمشاكل دخلت إلينا منذ تلك المرحلة، سامحهم الله، نحن ماذا نريد السيد الوزير؟ نحن نريد أن تعود تونس كما كانت وأفضل. جغرافيا موقع تونس مهم تاريخيا كل شعوب العالم تعرف قيمتنا لسنا في حاجة إلى التعريف بأنفسنا في العالم.

وخلاصة الحديث، نريد منكم أن يكون دوركم أكبر وأن تلعبوا دورا اقتصاديا وتنمويا وسبق أن قلت في إحدى المداخلات أعتقد عند انعقاد جلسة مع وزارة الداخلية، عندما كنت أتحدث عن دور سفاراتنا وقنصلياتنا في الخارج كنت على حق وأنزه العديد من السفراء والقناصل لكن دور القنصليات بالخصوص يجب أن نركز عليه خاصة في طريقة معاملة جاليتنا بالخارج.

وبهذه المناسبة ومن هذا المنبر، أوجه تحية إلى جميع التونسيين بالخارج لأن دورهم مهم ونعرف قيمتهم، لكن سيدي الوزير، لا بد من إعطائهم قيمة أكبر وتشجيعهم أكثر على الاستثمار في تونس، ونحن نلقي باللوم على السفارات يا سيدي الوزير، لأنه ومن ضمن الأدوار التي يلعبها السفير -وإذا أخطأت التقدير فعليك أن تخبرني بذلك-

الدور الاقتصادي من جلب الاستثمار وفتح الأسواق، علاقاتنا إذا ما تكون ممتدة في إفريقيا وفي أوروبا ترويج منتوجاتنا جلب الاستثمار للتنمية في تونس، هذا مطلبنا يا سيدي وزير الخارجية، هذا للأسف لم نلاحظ تقدمه منذ الثورة ومطلبنا يتمثل في أن تطوروا وتحسنوا دور تونس الخارجي.

علاقتنا بجيراننا وخاصة الشقيقة ليبيا، أعتقد أن العلاقة فيها نوعا ما من الفتور ونحن نعرف دور ليبيا وأهميتها لتونس والعكس بالعكس وأهمية تونس لليبيا نود تطوير علاقاتنا بالإخوة الليبيين، حفظ الله ليبيا من أي بلاء وأن يوحدها، نحن نعلم المشاكل التي تعيشها ليبيا ومن وراء ذلك ونعرف جميع الإشكاليات.

يا سادتي الكرام، عندما تحدثنا عن دور سفاراتنا كنا نريد منهم أن يكونوا فاعلين أكثر، في عهد بن علي كانت عائلة الطرابلسية هم من يجلبون الاستثمارات وأنتم تعلمون ذلك جيدا، الطرابلسية هم مواطنين كانوا يستغلوا قرابتهم بالرئيس كانوا أقوى من السفراء يجلبون الاستثمارات ويروجون للبلاد التونسية بالخارج. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب محترم ظافر الصغيري غير منتمي، المقعد رقم 151 له أربع دقائق، تفضل.

السيد ظافر الصغيري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وكافة الإطارات المرافقة،

في الحقيقة 370 مليون دينار هو مبلغ زهيد وزهيد جدا فما الذي سنفعل به؟ حقيقة مبلغ 100مليون يورو تستعمله دول جيراننا أحيانا في منطقة جغرافية واحدة. في الحقيقة يجب توفير ميزانية لتنفيذ برنامج ما وهذا ينقصه الكثير ولا أعرف ما العمل يجب في مجلس الوزراء وفي سياسة الدولة ومع وزارة المالية في الميزانية أن يرفع كثيرا في الميزانية المرصودة لأننا لا يمكن أن نتحدث معكم أكثر بهذه الاعتمادات القليلة خاصة أن 70% منها هي أجور فماذا سنفعل؟

اليوم عند حديثنا عن تمثيليتنا في إفريقيا فنحن من أقل الدول التي عندها سفارات في إفريقيا يعني إذا أعطينا اسمنا لإفريقيا وإذا كان دورنا في إفريقيا وتاريخيا ونريد أن نتقدم فيه تونس عندها أقل من عشر سفارات في إفريقيا مقارنة ب30 سفارة للمغرب 50 سفارة لتركيا والفارق كبير هذا طبعا مع مشاكل الناقلة الجوية ونحن ليست لدينا خطوط مباشرة والنقل البحري المباشر تقريبا منعدم، إفريقيا جنوب الصحراء هي المنطقة الوحيدة في العالم التي ما زالت لم تحقق الازدهار الاقتصادي وهي في طور ذلك، عندنا 1.4 مليار مستهلك في إفريقيا جنوب الصحراء وهي المنطقة الوحيدة في العالم إذا نحسب كل البلدان التي تحقق أكثر من 4% نمو فأهمية كبيرة، أريد أن أسأل وزارة الخارجية ما هو برنامجنا للسفارات في إفريقيا؟ وما الذي نفكر فيه بالضبط؟ هل أن هناك برنامجا حتى على خمس سنوات مثلا؟ نحن

لدينا أقل من تسع سفارات فمتى ستصبح عندنا 15 او 20 سفارة في إفريقيا؟

صورة تونس وثقافيا بالخارج، لم أجد عندكم الدبلوماسية الثقافية هناك نقاط على الدبلوماسية الاقتصادية لكن ثقافيا نعرف أن عديد البلدان وبلدان شبيهة لنا تنشئ المعاهد والمراكز الثقافية خاصة نتحدث هنا على إفريقيا لأننا نتحدث عن صورة البلدان لأنه اليوم سيستهلك من عندك يجب أن تكون ثقافيا وتربويا حاضرا هناك.

نقطة ثانية، نحن نحقق 70% من التجارة مع أوروبا والميزان التجاري إيجابي مع أوروبا، أين يكون الميزان التجاري سلبيا؟ مع البلدان التي نعتبرها اليوم شركاء استراتيجيين، ميزاننا سلبي مع الجزائر نستورد منهم أكثر بكثير مما نصدر لهم، سلبي جدا مع مصر وكذلك مع الصين، مرحبا بالعلاقات الجيدة اليوم لكنها في اتجاه واحد، اليوم الصين جيدة، ولكنهم لا يستوردون منا أي شيء ومصر كذلك تبيع لنا أربع مرات أكثر مما نبيع لها وكذلك الجزائر فهؤلاء هم شركاؤنا الاستراتيجيون فكيف سنحسن الميزان؟ هل سنستجديهم؟ على الأقل هناك ميزان أشتري من عندك وتشري من عندي على الأقل فهذه النقطة حقيقة التي أريد لها التفسير. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

ما زالت سبع مداخلات السيد مسعود سأعطيك الكلمة الآن، نجلاء اللحياني، علي بوزوزية، فخري عبد الخالق، غسان يمون، السيد معز الرياحي وننهي ببلال ابن المشري.

إذن الكلمة الآن للسيد مسعود قريرة عن الخط الوطني السيادي، خمس دقائق والمقعد رقم 106. تفضل.

السيد مسعود قريرة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد الوزير والسيد كاتب الدولة وطاقم الوزارة،

مرحبا بالحضور من المجلسين،

تحية إلى مواطنينا في الخارج وخاصة من الجيل الثاني والثالث الذين تعلموا وأصبحوا مؤهلين لتقلد وظائف عليا ولا يجب أن ينسيهم ذلك وطن آبائهم وأجدادهم فبلدهم تونس في حاجة إليهم.

سيدي الوزير، ميزانية 370 مليار في 200 دولة في العالم أي تقريبا 1,700 مليار لكل دولة حين نقسمها لا يمكن كراء القنصليات والسفارات، بنايات فارغة فقط وهذا الرقم غير كاف ولا يمكن أن نطلب منكم الكثير في ظل هذه الميزانية.

أنا أثمن عاليا موقف تونس من القضية الفلسطينية وتدخلاتكم الموفقة في كل المحافل الدولية التي شرفت تونس وعبرت عن موقفها الرسمي والشعبي.

فيما يخص التدخل التنموي لوزارتكم، أبارك توجهكم ذا الصفة التنموية سواء لفائدة الأكاديمية الدبلوماسية أو للترميم أو تشييد القنصليات بأمريكا وأوروبا وخاصة التوجه الجديد نحو إفريقيا إلا أنني لاحظت نقصا في الاهتمام بالتكوين البشري لأن الوزير مطالب بنتائج إيجابية مهما كانت الميزانية ضعيفة ومهما كانت الوضعية التي هو فيها مهما كانت سيئة فالحكمة أن نصنع شيئا من لا شيء وهنا لا بد من الاهتمام بالإنسان بالكوادر الموجودة سواء في المقر الرسمي للوزارة أو في الخارج.

أيها السادة، الجالية التونسية في الخارج تقريبا مليوني مواطن هذا الرقم يساوي سكان ولاية مدنين وتطاوين وقابس وقبلي مجتمعة وبالتالي يبدو لي أنه آن الأوان أن توجد وزارة للهجرة فتتفرغ الوزارة للشؤون الخارجية بالفعل وأرفع هذا الطلب إلى السيد رئيس الدولة فمن حق مليوني تونسي ان نخصص لهم وزارة كما هو الشأن في سوريا وفي لبنان وفي عديد البلدان.

النقطة الأخرى، أرجو منكم المساعدة على بعث المجلس الوطني للتونسيين بالخارج وقد تحدث السادة النواب في هذا الموضوع.

سيدي الوزير، توجد مسائل استعجالية لا بد من حلها مثل الحصول على مضمون بالفرنسية، حين سجل التونسي المهاجر في القنصلية في فرنسا ويأتي هنا ليأخذ مضمونا من جربة أو من تطاوين يقولون له يجب أن تذهب للبلدية المركزية في القصبة بلدية تونس ويسجل اسمه بالفرنسية هنا حتى يتحصل على المضمون وهذه مشكلة كبيرة وسترون الصف في جويلية وفي اوت في بلدية الحاضرة هنا في تونس وهذا غير معقول جدوا الحل لهذا الموضوع.

عدم تمثيل التونسيين بمجلس النواب، سبعة ممثلين للتونسيين في مجلس النواب لم يقع انتخابهم فلم يدافع مجلس النواب عنهم ولا هيئة الانتخابات تبنت الموضوع ولا السفارة قامت بذلك وهذه نقيصة لا بد من تداركها، أنتم كوزارة تدافعون عن التونسيين بالخارج تقولون عندي تونسيين غير ممثلين في البرلمان وقد تجاوزت الفترة النيابية السنتين ونصف.

كذلك هناك نقيصة أخرى فيما يخص عدم تمثيلهم وهذه مسألة قانونية في مجلس الجهات والأقاليم، مليوني تونسي بالقانون غير ممثلين وهذه ثغرة أخرى لابد من تداركها.

سيدي الوزير، لاحظت بأم عيني المشاكل أمام قنصلية "بونتان" في الشتاء وفي البرد يصطف التونسيون في الخارج...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد مسعود. تفضل دون اطالة.

السيد مسعود قريرة

قلت بالنسبة إلى التونسيين أمام قنصلية "بونتان" ووجهت سؤالا كتابيا في هذا الموضوع بالتفاصيل منذ ديسمبر 24 ولم أظفر بجواب إلى الآن.

عودة المهاجرين وغلاء التذاكر، هذا بالطبع عند وزير النقل لكن بصفتكم مسؤولين عن الدفاع عن هؤلاء المهاجرين لا بد أن تثار هذه النقطة.

الملحقين بالسفارات ثلاث سنوات قليلة سنة يذهب ليعرف المكان والسنة الثانية يعمل والسنة الثالثة يعد نفسه للعودة نود أن تكون الفترة أطول حتى تكون الكلفة الاقتصادية أقل والجودة أكثر، الآن أربعة نود أن تكون أكثر لأن الموظفين هنا يستمرون سبع أو عشر سنوات كالوالي او المعتمد فلماذا لا يبقى الملحق أكثر من ذلك؟

التأشيرة للتونسيين مرهقة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة نجلاء اللحياني عن كتلة الأحرار، عشر دقائق والمقعد رقم 63.

السيدة نجلاء اللحياني

شكرا رئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سأثير بعض النقاط المهمة عن حضور تونس، سيادتها وخدمتها للمواطنين في الخارج.

في البداية أتساءل عن الشغورات المتعددة على رأس تمثيلياتنا الدبلوماسية وأنا راسلتكم سيدي الوزير في هذا الموضوع بالذات حول هذه الشغورات في تمثيليتنا الدبلوماسية والقنصلية لأنها اليوم تضعف حضورنا وتعطل الخدمات الحيوية للمواطنين بخصوص التأشيرات، مساعدة المواطنين، التسجيلات، القضايا الاجتماعية والقانونية. الفراغ الإداري له تأثيرات سلبية على علاقاتنا مع الدول التي تربطنا بهم علاقات تاريخية واستراتيجية كبرى وهذا ينعكس مباشرة على المواطن ويضعف قدرة الدولة حتى على الدفاع عن مصالحها الاقتصادية والسياسية وهذا يحملني على طرح سؤال آخر هل هناك حقا رغبة في تقليص حضور تونس وتحجيم دورها؟ مرة نسمع عدد الشغورات 25 ومرة 40 الرجاء أن تزودونا وتزودوا لجنة الخارجية بقائمة محدثة بكل الشغورات في السفارات والقنصليات وجدول زمني أيضا لترشيح وحسم التعيينات.

أيضا يجب أن تكون عندنا خطة لتعزيز الموارد البشرية والكفاءات اللغوية والتقنية للممثلين، ماذا عن ضعف حضور تونس أيضا في المحافل الدولية والإقليمية؟ نحتاج اليوم إلى استراتيجية تمثيل واضحة تشمل أولوية دبلوماسية اقتصادية كما قال زملائي في الهجرة في أمن حدودي في حماية الجالية يجب أن تكون عندنا آلية تقييم مستمرة لحضورنا سواء في الأمم المتحدة في الاتحاد الإفريقي في الجامعة العربية حين يكون هناك غياب تمثيل قوي فهو يعطل حتى فرص التفاوض على الاستثمارات والمشاريع.

وأسأل نفسي كما أسألكم عن دور مجلس النواب فيما يخص الاتفاقيات الدولية سيدي الوزير لا يكفي إبرام الاتفاقيات يجب أن يكون للمجلس دور فاعل وفعال في المصادقة والمتابعة.

سأقدم اليوم نقدا ذاتيا، أنا في لجنة الخارجية والتعاون الدولي سأقوم "Auto-flagellation" ونحن نعرف أنه من المهام الأساسية للجنة البرلمانية هي متابعة الاتفاقيات الدولية الاستراتيجية ومنذ أتينا جاءونا بكل الاتفاقيات فالمفروض أيضا أن يكون عندنا تقارير دورية عن مراحل تطبيق هذه الاتفاقيات قبل وبعد المصادقة عليها ولكن هيهات ما زلنا ننتظر.

لهذا أيضا أنا أتساءل اليوم عن اتفاقية التعاون الدفاعي بين تونس والجزائر التي تهدف أساسا لتعزيز التدريب وتبادل المعلومات والتنسيق وتحدثت في هذا مع السيد وزير الدفاع صباحا عند النقاش وأجابني فقال: هذه الاتفاقية ليست وليدة اليوم يعني هي ليست جديدة بل اتفاقية قديمة أبرمت من 2001 وتمت مراجعتها لتواكب التطورات الموجودة اليوم والتحديات الأمنية والوضعية الهشة حسنا لا مشكلة ولكن دورنا اليوم كمجلس نواب يجب مراجعة تعديل الاتفاقيات من طرف الوظائف الثلاث ويتم عرضه على ممثلي الشعب بكل شفافية لسنا نطالب بأي شيء. وما هي الفوائد المنتظرة؟ إذا كانت هناك فوائد منتظرة يجب أن نعرفها أيضا نحتاج لتوضيح عن كل الفوائد المنتظرة مقابل المخاطر المحتملة على السيادة الوطنية خاصة إذا ما تضمنت التزامات مالية وعسكرية طويلة المدى وقد تؤثر أيضا على استقلالية القرار الوطني.

سيدي الوزير، نحن في تونس نثمن التعاون التونسي الجزائري الأخوي ونعتبره ركيزة أساسية للأمن المغاربي هذا لا شك فيه، ولكن بالمقابل نتمسك بمبدأ الندية والشفافية واحترام السيادة الوطنية في كل اتفاق يبرم وانطلاقا من هذا ومن نص الدستور الذي ينص صراحة على عرض الاتفاقيات ذات الطابع السيادي على مجلس نواب الشعب للمناقشة والمصادقة نود أن تكون هناك ضمانات قانونية ويعرض على مجلس نواب الشعب.

بالنسبة إلى إبرام الاتفاقيات مع جيراننا يقوي حقا موقعنا إقليميا، ولكن لا يجوز أيضا أن يحل محل سياسة دبلوماسية واضحة ومتوازنة وتكون فيها مصالح تونس ذات أولوية وتكون تونس في المحافل العربية والإفريقية والدولية، يجب أن تترافق التحالفات الإقليمية مع مبادرات دبلوماسية ناشطة.

التعاون مع الأشقاء في الجزائر لا بد أن يكون قائما أساسا على الثقة والوضوح وخاصة الاحترام وهنا أسطر على كلمة الاحترام فحين أسمع في بعض المنابر الإعلامية تصريحات تمس من سيادة الدولة وتتنافى مع قواعد حسن الجوار والاحترام المتبادل وكلكم سمعتم الإعلامية التصريح الإعلامي المستفز اللا مسؤول الذي صدر من أحد النواب ودعا فيها تونس على أساس ولاية أجيبه اليوم ولاية 59، انتبه أخي أنت تتحدث عن تونس، عن دولة حرة مستقلة ضاربة في التاريخ ذات جذور تمتد إلى آلاف السنين، قرطاج وإفريقيا الرومانية وتونس دولة غالبية فاطمية حفصية حسينية، تونس كانت ولا تزال وستبقى تملك مؤسساتها ونظامها ومركزيتها وقدمت تضحيات وقدمنا مع بعضنا التضحيات يجمعنا تاريخ مشترك ونضال مشترك ضد الاستعمار.

اليوم لا بد من حفظ الكرامة تونس ليست تابعة لأحد ولن تكون يوما كذلك وأنا أتحدث هنا بغيرة عن بلادي، ما هو موقف تونس من قرار مجلس الأمن رقم 2797 سيدي الوزير بتاريخ 30 أكتوبر 2025؟ وما هي مضاعفاته على موقف تونس تجاه قضية الصحراء الغربية والعلاقة مع أطراف النزاع؟

هذا تحول الديبلوماسي الإقليمي مهم جدا وقد يؤثر على مواقف عدد من الدول من بينها تونس نود أن نفهم اليوم ما هي استراتيجيتنا؟ وما هو موقفنا؟ هل نحافظ على سياسة تقليدية داعمة لحق تقرير المصير أم تتجه إلى إعادة تقييم؟ هذا كله لا يمكن أن نجيب عنه إلا حين يكون العمل مشترك في نطاق لجنة الخارجية والتعاون الدولي في البرلمان.

إذن أطلب توضيحا رسميا لموقفنا الدبلوماسي وتأثيره على علاقاتنا الثنائية؟ ثم ماذا عن مذكرة التفاهم مع الاتحاد الأوروبي 16 جويلية 2023؟ ماذا عن أسبابها وآلياتها وفوائدها وإنجازاتها سيدي الوزير؟ اطلعت على المذكرة وهي منشورة في مؤسسات الاتحاد الأوروبي، فهمنا الأسباب والآليات والفوائد، ولكن هل هناك إنجازات ملموسة حتى الآن؟ هذا هو السؤال، نحتاج لتقرير مفصل عن المشاريع الممولة وعدد الاتفاقيات المنبثقة والنتائج الاقتصادية والاجتماعية أيضا.

لقد أعلنتم السيد وزير الخارجية عن الشروع قريبا في مراجعة إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي نود أن نفهم ما هي نتائج تقييم الإطار القديم؟ ما هي نقاط القوة ونقاط الضعف؟ ما هي الآليات والأولويات المزمع إدراجها؟ وما هي النتائج المرتقبة السيد الوزير؟ الآليات الجديدة هل فيها حوكمة وفيها مؤشرات قياس الأداء وما هي النتائج المرتقبة أيضا؟

السيد الوزير، تابعت بكل اهتمام جولة المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي ترامب في شمال إفريقيا ولاحظنا المساعي الأمريكية الحثيثة للتوصل إلى حلول سلمية لقضية الصحراء الغربية وكأنها تبدو مهتمة بإعادة تشكيل دورها الدبلوماسي في المغرب الكبير مع التركيز على ملف الصحراء الغربية وخاصة الطاقة والاستثمار، ما هي وضعية العلاقات التونسية الأمريكية الحالية؟ وما هي آلياتها الحالية وآفاقها المستقبلية؟ نود أن تقدموا لنا السيد الوزير خارطة طريق لعلاقاتنا مع الولايات المتحدة الأمريكية؟ وما هي الاتفاقيات الجارية لبرامج الدعم؟ وهذا كله لا يمكن أن يكون إلا في نطاق اللجنة المختصة وبما إني أنا عضوة في هذه اللجنة أطالب بإنشاء ورشة مشتركة برلمانية لمراجعة أولوياتنا الاستراتيجية.

أيضا التأكيد على حماية سيادة تونس أؤكد على حماية سيادة تونس ومساءلة أي طرف أيا كان الطرف الذي يهدد استقلال القرار الوطني ويستهزئ بالسيادة الوطنية.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم علي بوزوزية عن كتلة الخط الوطني السيادي، دقيقتان والمقعد رقم 11. تفضل.

السيد علي بوزوزية

السيد الوزير، أخذت دقيقتين مع السيد وزير الخارجية حتى أوصل رسالة تعهدت أن أوصلها، هؤلاء عينة من شباب تونس: أمين البوغانمي، وائل العسكري، مهدي بن سلامة، باسم السياري، في إطار الهجرة غير الشرعية "الحرقة" بلغتنا العامية انقطعت اخبارهم عن عائلاتهم ما يقارب عامين قاموا بكل المحاولات سأوصل لك الآن أمام الكاميرا صورهم ولو يأتي أي مسؤول حكومي ويرى الحي الذي يسكنون فيه في حي الشباب سيفهم سبب مغادرتهم وآلاف مثلهم وعائلات المفقودين يريدون أن يعرفوا هل أن أولادهم أحياء أم أمواتا وهؤلاء ينطبق عليهم سيدي الوزير ما قاله نزار قباني:

"نموت مصادفة ككلاب الطريق
ونجهل أسماء من يصنعون القرار
نموت ولسنا نناقش كيف نموت وأين نموت
نموت من القهر حربا وسلما
ولا نتذكر أوجه من قتلونا
ولا نتذكر أسماء من شيعونا".

سيدي الوزير، لا أعرف الإجراء الذي يمكن أن تتخذوه لكن أنا تحدثت مع والد أحد الشبان ولهذه اللحظة عندهم أمل أن يكون ربما في السجن أو في مكان معين من الضروري معاينة وضعهم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم غسان يامون عن كتلة الأحرار، ست دقائق والمقعد رقم 10. تفضل.

السيد غسان يامون

شكرا سيدي الرئيس على إحالة الكلمة،

مرحبا بالسيد وزير الخارجية والوفد المرافق له تحت قبة مجلس نواب الشعب،

سيدي الوزير، في إطار مناقشة ميزانية وزارة الخارجية سأسوق لكم بعض الأسئلة على أظفر بجواب.

أولا، في ظل الشغورات في البعثات الدبلوماسية في السفراء والقناصلة وسبق تحدث عليها السادة الزملاء فالفراغ لا يتقدم بنا، سؤالي لماذا وزارة الخارجية إلى اليوم بدون كاتب عام؟ ما شاء الله عديد الإطارات لماذا إلى حد هذه اللحظة دون كاتب عام في الوزارة؟ غياب سفراء، غياب قناصلة وكاتب عام للوزارة غير موجود. هذا سؤالي الأول.

السؤال الثاني في علاقة بالخدمات المقدمة للتونسيين بالخارج، كما نعرف التونسيين بالخارج مساهمين في الاقتصاد الوطني من خلال تحويلاتهم بالعملة الصعبة وهم من أول الناس مع قطاع السياحة في تمويل ميزانية الدولة بالعملة الصعبة وحين نتحدث عن العملة الصعبة نتحدث على خدمة الدين خلاص الدين شراء المواد الأساسية والمدعمة إذن أبسط شيء أن نبسط لهم الخدمات القنصلية وهنا يجرني الحديث الى مشروع رقمنة الخدمات القنصلية "e-consulat" أين وصل بالذات السيد كاتب الدولة؟ وما جدية الوزارة في تفعيل هذه المنظومة؟ أحسسنا أنه مشروع إلى الآن لم ير النور لذلك نطلب تفعيله.

السؤال الموالي سيدي الوزير، في خصوص التعيينات الدبلوماسية كسفراء أو كقناصل لماذا يتم تعيينهم من السلك الإداري والتقني في حين عندنا أكاديمية دبلوماسية وعندنا أناس درسوا هذا وتكوينهم أكاديمي بحت؟ ونود أن تفرق لنا لماذا يتم التعيين من السلك الإداري والتقني؟

السؤال الموالي، نلاحظ في السنوات الأخيرة خاصة على مستوى المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية غياب الكفاءات التونسية وهم إطارات في كل العالم يعني ممكن ان أغلب التونسيين الذين ترشحوا سحبوا ترشحاتهم أو باءت ترشحاتهم بعدم القبول، مثالا مؤخرا ترشح تونسي في المنظمة العالمية للسياحة وسحب ترشحه حتى قبل الانتخابات، لذلك نرى أن وزارة الخارجية مقصرة في دعم الكفاءات التونسية حين يقومون بترشيحاتهم صلب المنظمات الدولية نحن نريد حشد ودعم سياسي من وزارة الخارجية ومن كافة البعثات الدبلوماسية أينما يترشح تونسي في موقع معين.

كذلك السيد الوزير في علاقة بالقارة الإفريقية، كما نعرف قدم لنا البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد في السنوات الأخيرة عدة قروض استثمارية لتونس وسبق وأن قدم مطلبا لإحداث مكتب إقليمي بشمال إفريقيا، لكن لليوم لم يتم تفعيل اتفاقية المقر وإحداث مكتب إقليمي لشمال إفريقيا بتونس. السؤال متى سيتم فتح مكتب البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد؟

السؤال الثاني، قرر الاتحاد الإفريقي أن يكون مقر المنظمة الإفريقية للملكية الفكرية أن تكون حصرا بتونس لكن إلى اليوم لم يتم إحداث وفتح المقر، لماذا لم يتم فتح المقر؟

في علاقة بالكفاءات التونسية بالخارج وتونس تزخر بهم في عديد الدول، هل هناك قاعدة بيانات للكفاءات التونسية بالخارج؟ هل هناك تواصل مستمر؟ لماذا لا تقوم وزارة الخارجية بتنظيم ندوات دورية يتم الاستعانة فيها بهذه الكفاءات؟ وأهم ما نفخر به في تونس هي "المادة الشخمة "وكفاءاتنا التي تشرفنا في العالم كله. أكتفي وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة، ثلاث دقائق والمقعد رقم 278. تفضل.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكم سيدي وزير الخارجية والطاقم المرافق لكم،

في البداية أثمن موقف رئيسنا المشرف تجاه وطننا فلسطين كل فلسطين وتحية إكبار لغزة العزة وتحية إكبار للمقاومة فلا حرية ولا كرامة لنا بدون وطننا فلسطين ورغم كل الصعوبات والتحديات التي تسعى الدولة اليوم لتجاوزها أريد أن أقول أن في بلادنا كرامة وكبرياء وتصميم على الرقي والتقدم.

كما أثمن دور الوزارة وجهدها المبذول لخدمة مواطنينا وجاليتنا بالخارج رغم الميزانية المحتشمة التي أرجو أن يقع دعمها ولو في ميزانية تكميلية.

كما أدعو السيد وزير الخارجية إلى مزيد العناية بجالياتنا بالخارج ودعم ميزانية هذه الوزارة لتقديم أكثر خدمات لمواطنينا. كما أدعو إلى التنسيق مع وزارة التشغيل والوكالة الفنية التونسية للتعاون الفني لتوفير فرص عمل لأبنائنا أبناء وطننا خاصة المناطق الداخلية. كما أدعو للتركيز على الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية واستغلال التغيرات الجيوسياسية والإقليمية وانحسار نظام القطب الواحد. كما أدعو أخيرا إلى التركيز على دعم العلاقة الاستراتيجية مع الشقيقة الجزائر وشكرا سيدي الرئيس. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

إذن هكذا نصل إلى نهاية المداخلات هذه كانت آخر مداخلة السيد الوزير، نأخذ استراحة خمسة عشرة دقيقة ونعود للاستماع إلى أجوبة السيد الوزير.

(كانت الساعة العاشرة وأربعين دقيقة ليلا)

استئناف الجلسة
وبيانات وأجوبة السيد وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج

(كانت الساعة الحادية عشرة وخمس دقائق ليلا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل من المجلسين،

أجدد لكم التحية ونمر الآن إلى الاستماع إلى بيانات وأجوبة السيد محمد علي النفطي، وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، فليتفضل.

السيد محمد علي النفطي، وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدة والسيد نائبي رئيسي المجلسين الموقرين،

أعرب في البداية أصالة عن نفسي وعن السيد كاتب الدولة ونيابة عن الوفد المرافق لي من سامي إطارات وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج وكافة موظفيها بالداخل والخارج عن الشرف الذي نالنا اليوم بلقائكم في رحاب مجلس نواب الشعب الموقر في إطار هذه الجلسة العامة المخصصة لمناقشة مهمة وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج.

لقاء يندرج في سياق الإعداد لميزانية الدولة لسنة 2026 واستكمالا لاجتماعنا الأسبوع الفارط للتداول في الشؤون المتعلقة بعلاقات تونس الدولية وبمهمة العناية بالتونسيين بالخارج، ولكم منا جميعا كل الشكر والامتنان والتقدير على ما تفضلتم به جميعا من عبارات تقدير واحترام تجاه الأسرة الدبلوماسية وتنويها بجهودها في تحمل مسؤوليتها في هذا الظرف التاريخي الذي تعيشه بلادنا .استمعنا وأصغينا بكل اهتمام لما تفضلتم به من ملاحظات ونواقص نتمنى أن يتم تلافيها في المستقبل القريب حتى تظل السياسة الخارجية كما يريدها رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد، نبراسا نهتدي به يكون ترجمانا لتاريخ تونس العريق لحاضرها ولمستقبلها وللدور الذي ما فتئت تلعبه على مدى القرون وإبان الاستقلال في سبيل أن تكون مساهمة في كل ما يمكن أن يصبح عليه العالم في إطار البحث عن نظام عالمي جديد ركائزه الأمن والاستقرار والتنمية.

لقاؤنا اليوم مناسبة متأكدة ومتجددة لنؤكد معا على العمل الدؤوب لوزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج من أجل تنفيذ سياسة بلادنا الخارجية التي يضبطها رئيس الجمهورية والتي تهدف إلى إقامة علاقات تعاون وشراكة متنوعة مع الدول الصديقة والشقيقة وصلب المنظمات الإقليمية والدولية والتجمعات والفضاءات الاقتصادية، علاقات نريدها دوما أن تكون قائمة على مبدأ السيادة الوطنية حقا والندية والاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة.

الدبلوماسية التونسية كانت وستظل منطلقها واقع بلادنا لأنها تشكل حلقة من حلقات العمل الحكومي للدولة التونسية تنشط في إطار من الانسجام الكامل والتفاعل المستمر مع سائر هياكل الدولة، وهي تعمل بالأساس على استنباط الحلول الكفيلة بتلبية احتياجاتنا في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والتجارية وما يتصل كذلك بقطاعات النقل والسكن والعلاج والتعليم والشغل والطاقة والحق في بيئة نظيفة كما سيلي شرح ذلك عبر دفع قنوات وأدوات التعاون الدولي في هذه المجالات أو من خلال توفير التمويل الميسر لمشاريعنا التنموية في مجالات البنية التحتية من محطات لتحلية مياه البحر ومعالجة المياه المستعملة ومستشفيات وطرقات ومسالك فلاحية وأشغال ربط بشبكات لتوزيع المياه والتطهير وهو ما يتطلب عملا دؤوبا ومتواصلا تتشرف الأسرة الدبلوماسية بالداخل والخارج بالاضطلاع به على مدار السنة.

السيدين الرئيسين،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

طبقا لتعليمات رئيس الدولة الذي رسّخ البعد الإنساني والاجتماعي في صميم مشروعه الإصلاحي تولي الوزارة أهمية مضاعفة وعناية خاصة لأبنائنا بالخارج من خلال تعزيز التواصل معهم وتأمين الإحاطة الفعلية بهم والارتقاء بالخدمات القنصلية الموجهة إليهم.

واستكمالا لما تم الحديث حوله في الجلسة الفارطة، أقول أن الوزارة واصلت جهودها في مجال ما نعتبره الحوكمة القنصلية الجديدة التي تحرص على تحقيق نقلة نوعية في منظومة العمل القنصلي بما يجنب أبناء جاليتنا مشقة التنقل وعناء الانتظار والاكتظاظ بمقرات بعثاتنا القنصلية ويمكنهم من الحصول على عديد الخدمات عن بعد وتقدمت في هذا المجال أشواطا هامة لا سيما في

تفعيل منصة القنصلية الإلكترونية وتعميمها على بعثاتنا حيث يشهد الطلب على الموعد الإلكتروني للحصول على الخدمات القنصلية نسقا نعتبره تصاعديا ونسجل بارتياح إقبال الجالية التونسية بالخارج على استعمال هذه المنصة الرقمية.

كما نعمل بالتنسيق مع وزارة تكنولوجيا الاتصال بكل صدق على تلافي النقائص وتجاوز كافة التحديات التقنية في أفضل الآجال لإضفاء المزيد من النجاعة على هذه المنظومة خاصة في أفق تفعيل خدمات جديدة عبر بوابة الخدمات الإدارية بالخارج سنعتمدها في المستقبل القريب حيث شرعنا في الأيام القليلة الماضية في المرحلة التجريبية لإدراج خدمة استخراج جواز السفر ضمن منصة القنصلية الإلكترونية.

السيدات والسادة النواب المحترمون، أردت أن أدخل في بعض التفاصيل حتى لا نمر مرور الكرام على ما نعتبره حرصا حقيقيا لتطوير العمل القنصلي والخدمات المسداة إلى أبنائنا بالخارج، وقد تم إلى حد الآن ربط أكثر من 50 مكتب قنصلي بمنظومة الحالة المدنية في البلديات بتونس حيث أصبح بإمكان أبناء جاليتنا المولودين بتونس استخراج مضامين ولادتهم مباشرة من مراكزنا القنصلية دون الحاجة للاستظهار بالدفتر العائلي.

وتحرص الوزارة على مزيد تقريب هذه الخدمات من خلال تكثيف الفرق القنصلية التي تتنقل بصفة دورية إلى مناطق الكثافة السكانية لأبنائنا بالخارج وتعمل بالتوازي على مراجعة خارطة التمثيل القنصلي حسب الإمكانيات المتوفرة والتي تحدثتم عنها.

على صعيد آخر تحرص الوزارة على تأمين الحماية القنصلية للتونسيين بالخارج ومتابعة كل الحالات والتدخل لفائدتهم لدى سلطات بلدان الاعتماد لضمان احترام حقوق كافة التونسيين من ناحية وكذلك لتأمين سلامتهم في الظروف الصعبة التي شهدتها بعض البلدان الشقيقة والصديقة من ناحية أخرى. وهي تواكب إلى اللحظة التطورات الأمنية في بعض بلدان الإقامة وتتجنب مصالح سفاراتنا وبعثاتنا لإجلائهم كما تم ذلك كلما اقتضت الحاجة الأمنية لذلك.

وأستطرد هنا لأستعرض الحالة التي تعرض لها أحد النواب المحترمين فيما يتعلق بمقتل المواطن التونسي عبد القادر ذيبي رحمه الله من قبل عناصر الشرطة الفرنسية فتحركت الآلة الدبلوماسية بإذن من سيادة رئيس الجمهورية في فرنسا حيث تولى رئيس البعثة الاتصال فورا مع الدوائر المختصة بالخارجية الفرنسية للتعبير عن احتجاج الجانب التونسي، فيما تولى القنصل العام لتونس أيضا القيام بنفس الإجراءات على المستوى المحلي وموازاة مع ذلك قام السيد كاتب الدولة بما يتعين من مسعى دبلوماسي. كل هذا في إطار الحرص على حفظ كرامة التونسي وحفظ حقوقه وقد تم فتح تحقيق حول هذه العملية وتعهدت بها الشرطة العدلية بمرسيليا وهي محل متابعة من قبل مصالحنا.

ولا بد أيضا من الإشارة إلى إسهام الوزارة وبعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية بالمملكة العربية السعودية في توفير أحسن الظروف لمواطنينا في مواسم الحج والعمرة بالتنسيق المحكم مع بقية الوزارات والهياكل الوطنية المعنية، بالإضافة إلى مرافقة منتخباتنا الوطنية وفرقنا الرياضية لدى مشاركاتها في مختلف التظاهرات التي تقام في الدول الشقيقة والصديقة إرساء للدبلوماسية الرياضية التي تحدثتم عنها.

وفي ذات السياق تحرص الوزارة بالتعاون وبالتنسيق مع الوزارات ومع الهياكل الوطنية المعنية على تطوير منظومة تدريس اللغة العربية والحضارة والثقافة التونسية أيضا لفائدة أبناء جاليتنا وتجسيم خطة التحرك المستقبلية الهادفة إلى إرساء منصة رقمية للتعليم عن بعد، إضافة إلى حضور بعض أفراد أسرتنا التربوية في ظروف نعلم أنها صعبة ونحاول أن نتلافى ذلك من خلال تعميم هذه المنظومة عبر الوسائط الرقمية.

وستظل العناية بالجالية التونسية والارتقاء بالخدمات القنصلية المسداة لها أحد أولويات عمل وزارة الشؤون الخارجية بالتنسيق المحكم مع كافة التمثيليات التونسية بالخارج، وهو واجب نضطلع به بكل تفان وإخلاص وبمتابعة متواصلة من الإدارة المركزية للوقوف على كل الثغرات وإصلاحها الفوري، وهو مجهود قد لا يظهر للعموم طالما تسير الأمور بشكل سلس وعادي ويكفي أن تطرأ عليه بعض التعطيلات في حالات خاصة وفي عدد من الملفات العالقة مثل التي تسلمتها هذا المساء لتتحرك الإدارة بالإرادة السياسية من أجل حلحلتها بالسرعة والنجاعة المطلوبة طبقا للتراتيب الجاري بها العمل.

وننوه مرة أخرى بأننا حريصون على تجهيز قاعة عمليات بالإدارة العامة لشؤون القنصلية في إطار ما سميناه بالحوكمة القنصلية للمتابعة اليومية للملفات العالقة بالتنسيق مرة أخرى مع الوزارات المعنية حتى يمكن أن نتدخل لديها من أجل تسريع آجال معالجة الملفات العالقة بالاستناد إلى الوسائل الرقمية ونأمل أن نطور هذا العمل في المستقبل القريب.

السيدات والسادة النواب المحترمون، قد لا يتسع المجال للخوض في تفاصيل هذا المجهود لكنه من المفيد التفكير ببعض الإحصائيات حول حجم الخدمات القنصلية التي تؤمنها بعثاتنا بالخارج، ففي سنة 2024 تم إنجاز ما يقارب 200 ألف جواز سفر علما بأن بعثاتنا تحرص على تسليم جوازات السفر في نفس اليوم للمواطنين الذين يتنقلون من أماكن بعيدة نسبيا.

أما على مستوى عمليات الحالة المدنية فقد سجلت سنة 2024 أكثر من 25 ألف حالة ولادة مع كل ما يتطلب ذلك من خدمات للإدراج واستخراج المضامين وأكثر رحمهم الله من 3000 وفاة تتطلب أيضا عناية وحرصا دائمين واستثنائيين في هذا المجال الذي تكاد تونس تنفرد به، ليس ذلك منة ولا فضلا وإنما في إطار مواصلة العمل على حفظ كرامة التونسي حيثما كان. وقد تعرضت السيدة النائبة لملحمة نعتبر أنه قد التحمت فيها التضامن الدبلوماسي والقنصلي والسياسي من الدولة وأيضا الجالية التونسية حينما تعلق الأمر بمكافحة الجائحة وأيضا في محطات أخرى شهدتها بعض الدول حيث وجدنا تلك اللحمة بين مواطنينا بالخارج والقنصليات ليكونوا سندا لهم في إجلاء مواطنينا.

السيدات والسادة، تكريسا للتوجيهات الرئاسية بمضاعفة العمل على تعزيز مساهمة كفاءتنا بالخارج في تحقيق التنمية الوطنية وفضلا عن المؤتمر الذي تم تنظيمه السنة الفارطة، نظمنا كذلك في ماي 2025 بمقر الأكاديمية الدبلوماسية التونسية ورشة عمل دولية حول مساهمة الجاليات في دفع الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة وذلك بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة وبحضور عدد كبير من الخبراء الدوليين حتى نستلهم من الدول التي لها نفس الاهتمام خبرتها وقدرتها على التعامل مع هذا الموضوع.

وتواصل الوزارة متابعة التوصيات والمقترحات التي انبثقت عن هذه التظاهرة، كما تواصل الممثليات الدبلوماسية والقنصلية تنظيم منتديات مصغرة مع الكفاءات بدول الإقامة في إطار تمش يهدف إلى إرساء أسس تواصل مستدام مع هذه الكفاءات العلمية والطبية والأمر ليس موكولا للدبلوماسية، بل حينما يتنقل السادة الوزراء لا سيما وزير الصحة العمومية، فهو يلتقي مع ثلة من الكفاءات الطبية التي تعمل في أوروبا لربط الصلة بهم وأيضا الاستئناس بخبرتهم المتقدمة وهذا أيضا ينصهر في إطار التواصل مع كفاءاتنا بالخارج بغاية تملك هذا المسار والتفاعل معه من خلال مزيد التنظم وتشبيك الصلات فيما بينها، بما يؤهلها لكي تصبح أداة ضغط وتأثير و كذلك للدفاع عن مصالح تونس بالخارج وفي مساندة جهود الدولة التونسية في مجال الدبلوماسية الاقتصادية على غرار مساهمتها القيمة في التظاهرات الترويجية دون مقابل التي تقوم بها بعثاتنا في الخارج لترويج زيت الزيتون أو تيسير عملية نقل وسائل النقل التي اقتنتها بلادنا أو حصلت هبات في شأنها.

السيدات والسادة، تعمل الوزارة أيضا باستمرار على تعزيز البعد الاقتصادي وأستسمحكم أن أدخل في بعض التفاصيل حتى لا يكون هذا الكلام سطحيا وإنما يترجم إيماننا العميق بأن الدبلوماسية وأدواتها هي بالفعل رافعة أساسية لدعم الاقتصاد الوطني.

ومن هذا المنطلق، هنالك سعي لتوجيه تحركاتنا الدبلوماسية نحو توطيد فعلي للشركات الاقتصادية مع مختلف الدول وتوظيف علاقاتنا معها لخدمة مصالح بلادنا، جلب التمويلات للمشاريع التنموية وتوفير الدعم لميزانية الدولة وإيجاد فرص الشغل لأبنائنا في إطار المعادلة التي نريدها بين الهجرة المنظمة وهجرة الأدمغة التي تحدث عنها أحد النواب المحترمين بما يحقق انخراطا فاعلا في الفضاءات الإقليمية التي تكتسي صبغة اقتصادية وتنموية، فضلا عن الإسهام الفاعل في جلب الاستثمارات والسواح الأجانب وفتح أسواق جديدة لمنتجاتنا الوطنية ولمؤسساتنا التونسية، بما يعزز قدرة اقتصادنا على الصمود أمام التحديات والمنافسة العالمية الشديدة والمتزايدة.

وإيمانا منها بأن مستقبل تونس يرتبط ارتباطا وثيقا بمستقبل محيطها تحرص الدبلوماسية على مضاعفة الجهود من أجل إضفاء ديناميكية جديدة علاقاتها مع سائر الدول المغاربية، من خلال تفعيل أطر التعاون والشراكة القائمة معها على مبدأ المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة في مختلف المجالات التجارية والاقتصادية مستندة في ذلك إلى الروابط الأخوية المتينة التي تجمعنا بهذه الدول.

فمع الجزائر نعمل على تجسيم الإرادة السياسية الراسخة لدى قيادتي البلدين من أجل المضي قدما في الارتقاء بعلاقات الأخوة والتعاون الإستراتيجية بين البلدين والدفع بها نحو المزيد من الاندماج والتكامل الاقتصادي عبر الرفع من المبادلات التجارية وتنمية برامج التنمية في المناطق الحدودية وتعزيز الشراكة في مختلف المجالات الحيوية على غرار الأمن الطاقي والغذائي والمائي والصحي من خلال تعزيز برامج التكامل.

وهو نفس الطموح الذي يحدونا من أجل تطوير علاقات الأخوة مع ليبيا الشقيقة التي نسعى باستمرار إلى تعزيز التعاون والتكامل معها في المجالات الاقتصادية والتجارية وفي تكثيف التنسيق لتسهيل حركة نقل البضائع والمسافرين عبر المعبر الحدودي الذي نتطلع بالفعل إلى الارتقاء به، نتحدث عن معبر راس جدير ليصبح منطقة اقتصادية مندمجة ومتكاملة وهو مشروع نحن بصدد التباحث بشأنه مع الأمانة العامة للكوميسا ولا شك أن هذا الاندماج والتكامل الاقتصادي سيتعززان عندما تتمكن ليبيا الشقيقة وهو ما نعمل من أجله ونتطلع إليه من تعزيز ركائز الأمن والاستقرار في كافة ربوعها، بما يحفظ سيادتها ووحدتها الترابية، من خلال تكثيف الحوار البناء الذي سيفضي حتما إلى المصالحة الوطنية والتسوية السياسية الشاملة التي ينشدها الشعب الليبي الشقيق تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة.

وبنفس العزم تسعى الدبلوماسية التونسية إلى توظيف علاقاتها المتينة التي تربطها بسائر الدول المغاربية والدول العربية من أجل تطوير الشراكة والتعاون المالي معها بما يعزز بالفعل تمويل المشاريع التنموية في بلادنا، خاصة في مجال البنية التحتية والاستثمارات في القطاعات الحيوية على غرار مشروع تجديد خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط ومشاريع بناء وتجهيز عدد من المستشفيات الجهوية بجلمة وبمكثر وغار الدماء وحفوز بالمناطق الداخلية ومشروع منصة أسواق الإنتاج بسيدي بو زيد ومشروع بناء وتجهيز مستشفى الملك سلمان الجامعي بالقيروان، الذي ستنطلق أشغاله بإذن الله قريبا ومشاريع المساكن الشعبية بسيدي حسين البكري فضلا عن تطوير القطاع المصرفي، لا سيما على مستوى البنوك الاستثمارية العربية المشتركة.

وانطلاقا من إيماننا بأن تعزيز التعاون جنوب- جنوب يشكل خيارا إستراتيجيا يتيح فرصا هامة للنمو المشترك وسعيا إلى تكريس البعد الإفريقي في سياستنا الخارجية، تحرص الوزارة على تكثيف الاتصالات مع الدول الإفريقية الشقيقة في إطار خطة تحرك نسعى من خلالها إلى تفعيل الاندماج الاقتصادي التونسي في الفضاء الإفريقي وتعزيز موقع بلادنا في الأسواق الإفريقية التقليدية، بل فتح أسواق جديدة لمنتجاتنا الوطنية ولفائدة الشركات التونسية في دول إفريقيا جنوب الصحراء، خاصة تلك التي تتوفر لديها إمكانيات اقتصادية متطورة من خلال توظيف العلاقات التاريخية التي تحدثتم عنها بإطناب ونحن حريصون على أن تظل كذلك موجودة مع هذه الدول والاستفادة أيضا من رصيد الثقة الذي تحظي به بالفعل تونس لدى هذه الدول بفضل مساهماتنا السابقة، ربما في بناء قدراتها البشرية والمؤسساتية، فضلا عن دعمنا الدبلوماسي لها في أواخر الخمسينات والستينات وبداية ستينات القرن الماضي بالإضافة إلى ما تمتلكه تونس بالفعل من خبرات متميزة أثبتت قدرتها على الصمود في إفريقيا، لا سيما بعد الجائحة في مجالات متطورة: في الصناعة والطب والتعليم والأشغال العامة والمنشآت الجديدة.

أما على مستوى علاقاتنا الثنائية مع الدول الأوروبية، فإننا نعمل على تعزيز التعاون مع الشركاء التقليديين الذين يستأثرون بالنصيب الأكبر من مبادلاتنا التجارية والمشاريع الاستثمارية والبرامج العلمية والجامعية المشتركة على نفس القاعدة التي تحدثنا عنها فيما يتصل بسيادتنا وخياراتنا الوطنية ومبدأ الندية.

وعلى سبيل الذكر لا الحصر، توجت الزيارة التي أديتها إلى إيطاليا في مطلع السنة الحالية بالتوقيع على الإعلان المشترك تعهدت بمقتضاه إيطاليا بتخصيص اعتماد مالي بقيمة 400 مليون أورو في إطار التعاون الثنائي من أجل التنمية لفترة 2025-2027 سيخصص جزء منه لتمويل مشروع "تانيت" الذي يشمل مكونين أساسيين: يتعلق الأول بإعادة تأهيل أربع محطات تطهير مياه مستعملة بغرض إعادة استعمالها في ري الأراضي التابعة لديوان الأراضي الدولية ويتضمن

الثاني إحداث مركز تكوين ونقل الخبرات والتكنولوجيا الفلاحية بمقرن.

وتعمل الوزارة أيضا على متابعة تنفيذ هذا الإعلان المشترك، بالإضافة إلى متابعة ومرافقة تنفيذ عدد من المشاريع الكبرى المبرمجة في مجال الطاقة والطاقات المتجددة بين تونس وإيطاليا على غرار مشروع "MedLink" لربط تونس وإيطاليا بالكهرباء التي يتم توليدها من مصادر الطاقة المتجددة ومشروع الربط الكهربائي "Elmed ".

وبالتوازي مع ذلك، تسعى الوزارة إلى تنويع شراكات تونس مع بلدان شمال أوروبا على غرار السويد وفنلندا والدنمارك والنرويج التي أديت إليها زيارات رسمية خلال هذه السنة ولمست لديها استعدادا واهتماما كبيرين بتعزيز التعاون والشراكة مع تونس في عدة مجالات حيوية مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الحديثة والسلامة المعلوماتية والفلاحة الذكية وتربية الأحياء المائية والصحة والصناعات الصيدلية.

وعلى صعيد آخر، تعمل وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج على الحفاظ على مصالح تونس وتعزيز علاقات التعاون القائمة مع الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف المجالات الأمنية والتجارية والعلمية والأكاديمية وفي هذا الإطار حرصت الوزارة على تكثيف نسق الاتصالات والتشاور مع المسؤولين في الإدارة الأمريكية وأعضاء الكونجرس وأصدقاء تونس بهدف تعزيز مستوى التعاون القائم بين البلدين تماما على قاعدة المصلحة المشتركة والاحترام المتبادل واستنادا إلى خلفية تاريخية طالما ميزت العلاقات بين تونس والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تم في هذا السياق التأكيد على الدور المحوري الذي تضطلع به تونس كشريك يحظى بالثقة والاحترام وبالمقومات الاقتصادية والتنموية التي تسهم فعلا في دعم الاستقرار الإقليمي وهو ذات العزم الذي يدفعنا إلى تنويع علاقاتنا وإثرائها مع دول القارة كافة لا سيما كندا وبلدان أمريكا الجنوبية والوسطى بما فيها البرازيل والأرجنتين بالنظر للفرص الهامة التي تتيحها هذه الأسواق لترويج منتجاتنا الوطنية ومن أهمها زيت الزيتون والفسفاط.

وأمام ما يشهده العالم من تحولات جيو استراتيجية كبيرة تواصل الوزارة مساعيها الهادفة لتنويع شراكات بلادنا وتوطيدها، لا سيما مع الصين التي شهدت العلاقات معها ديناميكية جديدة، إثر زيارة الدولة التي أداها السيد رئيس الجمهورية إلى هذا البلد ومشاركة وزير الشؤون الخارجية في قمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي واللقاءات الثنائية التي أجراها عدد من الوزراء والمسؤولين الصينيين، بالإضافة إلى زيارات العمل التي أداها العديد من الوزراء التونسيين إلى الصين وتلك التي قام بها أيضا مسؤولون صينيون رفيعو المستوى إلى بلادنا.

وتحرص الوزارة على متابعة مختلف ملفات التعاون والمشاريع التي تمت برمجتها في هذا الإطار على غرار مشروع إعادة بناء الملعب الأولمبي بالمنزه الذي تم التوصل إلى اتفاق بخصوص هيكلة تمويله ومن المنتظر أن تنطلق أشغال هذا المشروع في القريب ومشروع مدينة الأغالبة الطبية بالقيروان الذي تم التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون بشأنه في 23 فيفري 2025 ومشروع اتفاقية الشراكة الإستراتيجية حول عدد من المشاريع التنموية الأخرى التي يجري التداول والتفاوض حولها.

ومع اليابان نعمل على متابعة تمويل وإنجاز عدد من المشاريع التنموية الهامة على غرار محطة تحلية مياه البحر بصفاقس ومشروع إنجاز وحدة نموذجية لمعالجة المياه المستعملة بقابس ومحطات للطاقة الشمسية بسيدي بوزيد وتوزر.

كما تواصل الوزارة مساعيها وتحركاتها لدى السلطات الكورية بهدف استكمال تنفيذ مشاريع تنموية هامة تم الاتفاق بشأنها في مجالات حيوية تتعلق بالمياه ورقمنة منظومة المسح العقاري وغيرها من مشاريع التعاون الفني التي تنفذ بالتنسيق مع الوكالة الكورية للتعاون الدولي على غرار مشروع الفلاحة الذكية المتأقلمة مع التغيرات المناخية لتطوير الإنتاجية في تونس والذي سينطلق بداية 2026 بإذن الله.

وتسعى الوزارة أيضا إلى توطيد علاقات التعاون وتوسيع شبكة علاقاتنا مع سائر الدول الآسيوية، بما فيها أندونيسيا التي تحدث عنها النائب المحترم في المجال التجاري وماليزيا والباكستان وسنغافورة والهند تجسيما لخيار الانفتاح على الفضاءات والتكتلات الصاعدة وتنويع شركاء تونس.

وعلى صعيد آخر، تولي تونس أهمية كبرى للتجمعات الإقليمية بالنظر لما توفره من فرص حقيقية لتعزيز الاندماج الاقتصادي وضمان نفاذ أفضل للمنتوجات التونسية في الأسواق الخارجية. وفي هذا الإطار، تحرص الوزارة على الاطلاع بدور متقدم ضمن المنطقة القارية الإفريقية للتبادل الحر "ZLECAF" وكذلك في إطار السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا "كوميسا" التي تعد من أبرز المجموعات الاقتصادية بالقارة من حيث المبادلات التجارية والاستثمارات وتسعى تونس من خلال مشاركتها في هذا الفضاء إلى توطيد الشراكة الفعلية مع الدول الإفريقية في إطار هذا التشكل والاستفادة أيضا من الإمكانيات الواسعة التي تتيحها هذه الأطر التكاملية سواء في تنمية التبادلات المبادلات التجارية أو في جذب الاستثمارات المشتركة.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن صادرات تونس نحو سوق "كوميسا" قد تضاعفت بأربع مرات أو أكثر منذ انتمائها إلى هذا الفضاء منذ خمس سنوات وهو ما يعكس وجاهة هذا الخيار الإستراتيجي في الانفتاح وفي الاندماج التونسي في إفريقيا وقد شكلت مشاركتي الأخيرة بتكليف من السيد رئيس الجمهورية في أشغال الدورة 24 في قمة رؤساء الدول والحكومات والدور 20 لمجلس وزراء خارجية السوق المشتركة لشرق ولجنوب إفريقيا "كوميسا" بنيروبي في أكتوبر المنقضي مناسبة للتأكيد على التزام تونس بالعمل من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية الشاملة بين بلدان "كوميسا".

كما تم توظيف هذه المشاركة لتعميق التشاور مع الأمانة العامة حول تجسيد المبادرة التونسية التي تحدثت عنها من أجل تطوير فني لمعبر رأس جدير وتحويله إلى منطقة اقتصادية- كما أسلفت الذكر- مندمجة لتكون بوابة تجارية قوية بين منطقة شمال أفريقيا ومنطقة جنوب الصحراء، بما يؤهل تونس لتكون بالفعل مركزا اقتصاديا ولوجستيا للتجارة البينية مع الدول الإفريقية وكذلك انطلاقا من هذه الدول باتجاه الفضاء الأوروبي.

كما دأبت بلادنا على المشاركة بانتظام وفاعلية في منتديات التعاون والشراكة الإقليمية بين إفريقيا وكل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية وروسيا باعتبارها تشكل بالفعل روافد هامة تدعم حضورنا الإفريقي وتؤسس لأنماط جديدة من التعاون جنوب جنوب.

وفي هذا السياق شاركت تونس في الدورة التاسعة من ندوة طوكيو الدولية حول التنمية في إفريقيا"TICAD 9" التي انعقدت في

باهاما باليابان في أوت المنقضي بوفد ترأسته السيدة رئيسة الحكومة وشكلت هذه المشاركة فرصة حقيقية لعرض جملة من المشاريع الاستثمارية الجديدة في مجالات تتصل بالبنية التحتية والقطاعات الحيوية على الجانب الياباني بالشراكة مع أطراف إفريقية.

وعلى الصعيد الأوروبي، يظل الاتحاد الأوروبي الشريك الطبيعي لتونس بحكم الروابط التاريخية والاقتصادية والبشرية والجغرافية التي تجمع بين البلدين، فضلا عن كون هذا الفضاء يحتضن أكبر عدد من أفراد جاليتنا بالخارج منذ عقود وما فتئ يتنامى خلال السنوات الأخيرة ليشكل دعامة لتونس في هذا الفضاء الحيوي، علاقاتنا علاقات تعاون تاريخية وثرية انطلقت منذ أواخر ستينات القرن الماضي وقطعت مرحلة زمنية طويلة تسمح بتقييمها تقييما موضوعيا بعد مضي ثلاثين سنة على إبرام اتفاقية الشراكة في جويلية 1995، من أجل التأسيس لمرحلة جديدة وفقا لتطلعاتنا وخططنا التنموية أخذا بعين الاعتبار مكتسبات المرحلة ونواقصها التي يجب تلافيها في إطار من الاحترام المتبادل والندية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ووزارة الشؤون الخارجية لن تتأخر ولم تتأخر يوما على الرد على بعض الأصوات الناشزة التي لا تمثل المجموعة الأوروبية برمتها، بل هنالك تقدير واحترام وحرص على استقرار تونس في محيطها وعلى استثمار علاقات تعاون وشراكة دامت خمسين سنة.

وفي هذا الإطار تعمل الوزارة بالتنسيق مع مختلف الوزارات والهياكل الوطنية المعنية على تقييم موضوعي، إذن بين تونس والاتحاد الأوروبي سينطلق بداية هذا الأسبوع أو الأسبوع المقبل من أجل إعداد تصور متجدد لمستقبل العلاقات الثنائية على المديين القريب والمتوسط بما يتلاءم مع المتغيرات الدولية وأولوياتنا الوطنية وبما اكتسبته تونس من خبرة ومن مجالات تعاون جديدة تحدثت عنها سيتطلب الأمر تحين بعض أحكام اتفاقية الشراكة ومراجعة البروتوكول الفلاحي الملحق بها، بما يعزز فرص اندماج تونس في الفضاء الاقتصادي الأوروبي على نحو مماثل للدول الأوروبية غير المنتمية إلى الاتحاد في إطار من الشراكة التي نريدها عادلة ومتوازنة ومربحة.

وتتنزل في هذا الإطار المساعي والتحركات لوزير الخارجية ولكاتب الدولة ولكافة أعضاء الأسرة الدبلوماسية من أجل دفع الصادرات التونسية وجلب الاستثمارات واستكشاف فرص الشراكة والتمويل للبرامج والمشاريع التنموية الوطنية، سواء خلال اللقاءات الرسمية أو الأنشطة الاقتصادية التي يقع تنظيمها بمناسبة الزيارات التي نقوم بها إلى الخارج على شكل ندوات ولقاءات تحسيسية مع أصحاب المؤسسات ورجال الأعمال بهدف التعريف بفرص الاستثمار والشراكة مع تونس وتشجيع التعاون الاقتصادي في القطاعات الإستراتيجية، على غرار الفعاليات الاقتصادية التي تم تنظيمها، لا سيما بمناسبة زيارات قمنا بها إلى كل من بولونيا وفرنسا وإسبانيا وفنلندا والنرويج والسويد.

وفي ذات الخيار وبعد إحداث الإدارة العامة للدبلوماسية الاقتصادية تحرص الوزارة على دعم الإمكانيات المادية لبعثاتنا بالخارج حتى تتمكن من الارتقاء بأدائها في مجال تعزيز جاذبية تونس للاستثمارات الأجنبية والترويج لتونس كوجهة سياحية وكذلك تنمية صادراتنا ونقل التكنولوجيا إلى بلادنا وفي هذا الإطار يتم التنسيق مع وزارة التجارة وتنمية الصادرات ومركز النهوض بالصادرات لتمويل عدد من الأنشطة الترويجية في مجال تنمية الصادرات التونسية والتوجه نحو الأسواق الخارجية، كما تم خلال السنة الفارطة ولأول مرة، تخصيص اعتمادات لميزانية المراكز بالخارج لتمويل الأنشطة الاقتصادية والثقافية تحت عنوان تطوير جاذبية تونس في المجالين الاقتصادي والثقافي.

ولضمان الفاعلية والمردودية على عمل بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية في هذا المجال، تقوم هذه الأخيرة بإعداد برامج ترويجية سنوية يتم اعتمادها من قبل لجنة قيادة للتنسيق المحكم مع هياكل الدعم التونسية ونحن نتطلع إلى الرفع منها لإضفاء المزيد من الفاعلية والنجاعة على مردودية بعثاتنا في هذا المجال الحيوي من العمل الدبلوماسي.

وبالإضافة لذلك تضطلع الوزارة بدور محوري في مساندة هياكل الدعم الوطنية لإنجاح مشاركة تونس في مختلف التظاهرات الدولية المبرمجة بالخارج، على غرار التظاهرة الكونية 2025EXPO، التي زارها أحد النواب المحترمين وتم تنظيمها بأوساكا باليابان في شهر أفريل إلى أكتوبر المنقضي ومكنت أكثر من 660 ألف زائر أجنبي من الاطلاع على الجناح التونسي، بالإضافة إلى المشاركة أيضا في معارض دولية أخرى بالخارج.

ومن ناحية أخرى انخرطت الوزارة بكل إمكانياتها في البرنامج الوطني لترويج زيت الزيتون بعنوان 2025 بالتعاون مع كافة الهياكل المتدخلة، حيث تم توجيه بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية بالخارج لاقتراح خطة عمل من أجل التواصل المباشر مع الجهات المعنية وإعداد الأرضية السانحة لتمكين فرق ستتنقل قريبا إلى القطاعين الخاص والعام والتجمعات المهنية من أجل تنظيم أنشطة ترويجية وإقامة صفقات من أجل الترفيع من نسق تصدير زيت الزيتون التونسي في الأسواق التقليدية وفي الأسواق الجديدة التي تحدثت عنها وقد باشرت بعثاتنا بالخارج التحرك في هذا السياق وكثفت من الاتصالات بالموردين ببلدان الاعتماد ونظمت عديد التظاهرات الترويجية للتعريف بهذا المنتوج على مدار السنة.

وبتوجيه من الوزارة أصبحت كل بعثاتنا تعد برنامج تحرك سنوي للترويج لزيت الزيتون في بلدان الاعتماد ولكافة المنتجات التونسية، وستحرص الوزارة بدعمكم على مضاعفة جهودها في هذا المجال الحيوي خلال السنة المقبلة بل الشهر المقبل بالتوازي مع العمل على استكشاف الأسواق الجديدة والواعدة خاصة في آسيا وأوقيانوسيا وأمريكا الجنوبية من خلال دعم مشاركة بلادنا في أبرز المعارض المتخصصة في قطاع الأغذية، وتنظيم عدد من التظاهرات الترويجية التي تمت برمجتها بالتنسيق مع مركز النهوض بالصادرات والمركز الفني للتعبئة والتغليف. كما تم توجيه بعثاتنا بالخارج خلال الفترة المنقضية لتكثيف التواصل مع رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات من أجل الترويج لفرص الاستثمار والشراكة في تونس.

وفي هذا الإطار تم القيام بعدة تظاهرات شملت الترويج المباشر وتقديم الدعم للمستثمرين، بالإضافة إلى تنظيم عديد الفعاليات والمنتديات الاقتصادية وزيارات رجال الأعمال بالتنسيق الوثيق مع هياكل الدعم التونسية بالخارج لا سيما وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي. واعتقادنا أنه بالرغم من تواضع الإمكانيات البشرية والمادية فقد أسهمت هذه الجهود المكثفة للدبلوماسية التونسية بقسط محترم في ترسيخ مكانة تونس كوجهة واعدة للاستثمار والشراكة والسياحة في محيطها الإقليمي والمتوسطي، خاصة وأن بلادنا شهدت زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية أنتم على علم بها، نتحدث عن

الاستثمارات المباشرة خلال السداسي الأول لسنة 2025 بنسبة 20.8% بالمقارنة مع نفس الفترة لسنة 2024 وارتفاعا في تدفق السياح إلى غاية 20 أكتوبر بحوالي 9.2% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

كما كان لهذه التحركات أثر مباشر على تنمية الصادرات الوطنية خاصة من المنتجات الإستراتيجية مثل زيت الزيتون حيث سجلت الكميات المصدرة من هذا المنتوج إلى موفى سبتمبر 2025 ارتفاعا بنسبة 41% مقارنة بنفس الفترة من نفس السنة الفارطة بالرغم من انخفاض الإيرادات بـ 28%، فضلا عن ارتفاع تحويلات التونسيين بالخارج التي سجلت بدورها إلى غاية شهر أكتوبر زيادة تقارب 8% بما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني ويقوي قدرته على الصمود أمام التحديات المالية والاقتصادية ويشجع أيضا الآلة الدبلوماسية الاقتصادية.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

لقد أصبحت الدبلوماسية الحديثة متعددة الاختصاصات وفضاء واسعا للتعاون في مجالات جديدة ومستحدثة تمس بشكل مباشر حاضر الإنسان ومستقبله فقد أصبحنا نتحدث عن الدبلوماسية المناخية والبيئية التي تعنى بمواجهة تحديات التغير المناخي وحماية الموارد الطبيعية والدبلوماسية الثقافية التي تساهم في تعزيز التفاهم بين الشعوب والدبلوماسية الصحية كذلك والعلمية التي برزت أهميتها في مواجهة الأزمات الصحية والجائحات، فضلا عن الديبلوماسية الرقمية التي تعنى بحوكمة الفضاء الرقمي وما يسمى بالذكاء الاصطناعي.

وتسعى الوزارة إلى مزيد الانفتاح على هذه المجالات الجديدة إيمانا منها بأن مجابهة التحديات المناخية والبيئية تعد عوامل ضرورية لتحقيق التنمية الشاملة وعملت على الاضطلاع بدور فاعل في المحافل الإقليمية والدولية المعنية بالتغيرات المناخية وحماية البيئة من خلال متابعة تنفيذ الالتزامات الدولية لتونس في هذا المجال والمشاركة النشيطة في المفاوضات المناخية، فضلا عن توطيد الشراكات والتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف لتعبئة الموارد والخبرات لفائدة المشاريع الوطنية في مجالات الطاقة المتجددة الاقتصاد الأخضر والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

وفي هذا الإطار نظمت وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج في جوان الماضي بالتعاون مع وزارة البيئة والبرنامج الإنمائي لمنظمة الأمم المتحدة ندوة حول التحديات التي تعترض تونس في مواجهة تغير المناخ والتلوث البيئي وفقدان التنوع البيولوجي وسبل تعزيز دور الدبلوماسية التونسية لمعاضدة الجهود الوطنية في هذا المجال ومثلت هذه الندوة مناسبة للتطرق إلى الصعوبات التي تواجهها الدول النامية في تمويل العمل المناخي والولوج إلى مصادر التمويل الميسر وسبل تفعيل الدبلوماسية التونسية في هذا المجال. وقد خلصت أشغال الندوة إلى إصدار جملة من التوصيات، من أهمها ضرورة وضع إستراتيجية وطنية للدبلوماسية المناخية والبيئية تكون إطارا موحدا وشاملا لتدخل جميع الهياكل الوطنية وتوحيد الرؤى وإحكام التنسيق والتعاون فيما بينها دعما لسياسة تونس الخارجية في المجال البيئي.

كما واصلت الوزارة دعم الدبلوماسية الثقافية باعتبارها تشكل حقا رافدا أساسيا من روافد التنمية الشاملة وعامل إشعاع فعلي وتعزيز لصورة تونس في الخارج من خلال تنظيم تظاهرات ثقافية وفنية في عدد من العواصم والتعريف بالموروث الثقافي التونسي المتنوع والتشجيع على المبادرات الرامية إلى تعزيز التبادل الثقافي والإبداعي بين تونس وشركائها مما يسمح من ترسيخ مكانة بلادنا كفاعل منفتح ومؤمن بدور الثقافة في خدمة التنمية والتقارب بين الشعوب.

وفي هذا السياق تواصل الوزارة بالتنسيق مع الهياكل الوطنية المعنية جهودها للتعريف بالإرث الحضاري الثقافي التونسي وتعزيز بلادنا دوليا من خلال العمل مع منظمة اليونسكو على إدراج عدد من المواقع والمعالم التونسية ضمن قائمة التراث العالمي، وتشمل هذه الجهود قرية سيدي بوسعيد بما تمثله من نموذج فريد للمعمار التونسي المتوسطي والمنشآت المائية بزغوان وقرطاج وتونس التي تجسد عبقرية الهندسة المائية في العهد الروماني. كما بادرت بالاتصالات الأولية مع بعض الدول من أجل إدراج مقدمة العلاّمة عبد الرحمان ابن خلدون في سجل ذاكرة العالم باعتبارها من أبرز النصوص المؤسسة للفكر الاجتماعي الإنساني.

وتترجم هذه المساعي التزام تونس بحماية تراثها المادي واللامادي وإبرازه كجزء لا يتجزأ من التراث الإنساني المشترك لتعزيز مكانة بلادنا الثقافية والحضارية على الساحتين الإقليمية والدولية.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

تظل خدمة القضايا العربية والإسلامية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية العادلة التي تحدثتم عنها بكل إطناب في صدارة اهتماماتنا الدبلوماسية وركنا أساسيا من أركان سياستنا الخارجية، فمنذ الأيام الأولى لحرب الإبادة التي يشنها الكيان المحتل على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة لم تدخر بلادنا وسياستنا الخارجية ودبلوماسيتنا جهدا في تقديم كل أشكال التضامن والدعم المبدئي والإصداع من مختلف المنابر الدولية والإقليمية بموقف دولي بموقف ينبع من وجدان كل التونسيين موقف يتسم بالوضوح ليس فحسب إدانة هذا العدوان غير المسبوق، بل المطالبة بمحاسبة مقترفيه أمام محكمة الجنايات الدولية وحث المجتمع على تحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية في وقفه بشكل فوري ودائم مع تأكيدنا المطلق ومساندتنا المطلقة للشعب الفلسطيني الشقيق من أجل استعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف والتي نعيدها على الملأ أنها لا ولن تسقط بالتقادم وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة على كامل أراضيه كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف.

وقد شكلت مشاركاتي بتكليف من السيد رئيس الجمهورية في مختلف المحافل الإقليمية والدولية، لا سيما القمة العربية والقمة العربية الإسلامية والمجالس الوزارية الطارئة والاستثنائية، فضلا عن النقاش العام للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في دورتها الثمانين في سبتمبر المنقضي، شكلت كلها مناسبات متجددة لتأكيد التزام تونس وإعلاء صوتها ومواقفها المبدئية بمواصلة نصرة الشعب الفلسطيني في نضاله لاسترداد حقوقه المشروعة وللتنديد بإعلان الكيان المحتل عن نواياه اليائسة في إعادة احتلال قطاع غزة بالكامل ودفع الشعب الفلسطيني عن التخلي عن أرضه ودعونا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤوليته من أجل رفع هذا الحصار ووضع حد لحالة المجاعة وضمان الإيصال الفعلي للمساعدات وتأمين طالبيها.

وبالتوازي مع تثمين موجة الاعتراف الدولي بدولة فلسطين الذي فاق 150 دولة، ذكرت تونس بأن فلسطين دولة بمقتضى القانون

الدولي وأن هذا الاعتراف لا ينشئ هذا الحق، بل يظهره، كما أكدته محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري بتاريخ 19جويلية 2024 وستظل تونس قيادة وشعبا صوتا حرا وثابتا في دفاعه المستميت عن القضية الفلسطينية العادلة ومناهضا لكل المحاولات البائسة لتصفيتها ومساندا لصمود شعبها الباسل أمام الاحتلال الغاشم. وستواصل الدبلوماسية التونسية بإذن من رئيس الدولة الإصداع بهذه المواقف بكل المحافل الإقليمية والدولية وإعلاء صوتها كدولة متشبثة بالسلم والعدل مناصرة للقضايا العادلة ولحق الشعوب في تقرير مصيرها ومتمسكة بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

هذه المنظمة التي بالرغم من النواقص التي تشوب أداءها تبقى الملاذ الأخير وموئل الشرعية الدولية والإطار الأسلم لمعالجة الأزمات ومجابهة التحديات العالمية الماثلة والمستجدة.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

لقد أولت تونس خلال سنة 2025 أهمية خاصة للعمل متعدد الأطراف تزامنا مع إحياء الذكرى الثمانين لانبعاث منظمة الأمم المتحدة، وعملت في هذا الإطار الوزارة على تجسيد المبادرة التي أذن بها رئيس الدولة بوضع سنة 2025 تحت شعار تعزيز العمل المتعدد الأطراف وتدعيم بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة من خلال تنظيم عدد من الفعاليات والندوات بالأكاديمية الدبلوماسية، هذا الصرح المعرفي الذي نفتخر به بالتنسيق مع الهيئات الأممية حول مواضيعها في اتساق مع مخرجات قمة المستقبل لسنة 2024، حيث تم تنظيم ندوة حول إدماج المرأة في الوسط الريفي بالتعاون مع منظمة " ONU Femmes" وورشة عمل دولية حول دور الجالية في دعم الاستثمار والتنمية المستدامة التي تحدثت عنها بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة وبحضور مديرتها العامة وندوة حول دور حماية الملكية الفكرية في دعم الابتكار والتجديد لخدمة التنمية بالتعاون مع منظمة المنظمة العالمية للملكية الفكرية وحضور مديرها العام وجلسة حوار حول تحديات التعاون متعددة الأطراف من وجهة نظر إفريقية بمناسبة يوم إفريقيا وعدد آخر من الفعاليات.

علما وأن بقية التظاهرات المبرمجة في إطار هذه المبادرة تشمل أيضا تنظيم ندوة تونس الدولية حول تفعيل دور تحالف الحضارات في دعم السلم والأمن الدوليين يوم 17 نوفمبر الجاري بالتعاون مع الأمين العام المساعد لتحالف الأمم المتحدة للحضارات ومنظمة "إيسيسكو" فضلا عن تنظيم المنتدى السادس للمرأة والسلم والأمن يومي 09 و10 ديسمبر المقبل بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الإفريقي.

كما حرصنا على تعزيز مشاركات تونس في الاستحقاقات الدولية والإقليمية ودعم حضورها في هذه الأوساط وتثمين دورها كقوة اقتراح ومبادرة وإعلاء صوتها كدولة متمسكة بالعمل متعدد الأطراف وباحترام سيادة الدول واستقلال قرارها وداعية إلى إرساء نظام دولي جديد يهدف إلى تحقيق التنمية للجميع وفقا لقيم العدالة والتضامن والعيش السلمي المشترك بما يؤسس لمجتمع إنساني يؤمن حياة أفضل للأجيال الحالية والمقبلة.

وتم أيضا توظيف مشاركات تونس في مختلف الاستحقاقات الإقليمية والدولية لتأكيد تمسك بلادنا بمنظمة الأمم والمتحدة وحرصها على تعزيز دورها المحوري مع إدخال الإصلاحات اللازمة على مؤسستها وأجهزتها بما يضفي مزيدا من النجاعة على أدائها في التعامل مع التحديات الماثلة باعتبار أنها تبقى كما قلنا إطارا لا بديل عنه لإيجاد الآلية الكفيلة بالحد من الفوارق بين الشعوب والقضاء على الفقر وتحقيق السلم والأمن الدوليين.

وقد مثلت مشاركة تونس في الجزء رفيع المستوى للدورة 80 للجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت بنيويورك في سبتمبر 2025 والقمم والاجتماعات رفيعة المستوى المنتظمة على هامشها على غرار قمة المناخ وقمة من أجل اقتصاد عالمي مستدام وشامل وقادر على الصمود واجتماعات مجموعة20 ومجموعة 77 زائد الصين ومنتدى مجموعة أصدقاء تحالف الحضارات مناسبة لإعلاء صوت تونس وإبراز مواقفها من القضايا المطروحة حيث دعت إلى اعتماد مقاربة جديدة للتعاون الدولي وللعلاقات الدولية على أساس التضامن الإنساني والمنفعة المشتركة والتعاون البناء والعدل والاحترام المتبادل والندية.

وطالبت بإصلاح آليات الحوكمة الدولية بما في ذلك إعادة هيكلة النظام المالي الدولي ليكون أكثر شفافية وعدلا واستجابة لمشاغل وحاجيات الدول النامية وأولوياتها. كما دعت إلى مواجهة ظاهرة التغيرات المناخية في إطار التضامن الدولي القائم على مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة وحثت الدول المتقدمة على الإيفاء بتعهداتها في مجال تمويل التنمية ومكافحة الفقر من خلال تيسير ولوج البلدان النامية إلى التمويل الميسر وتخفيف أعباء الديون وتذليل التعقيدات القانونية من أجل استرجاع الأموال المنهوبة بالخارج لفائدة الشعوب المتضررة بالإضافة إلى مكافحة ظاهرة الفساد والتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة ولمحاولات نهب مقدرات الدول.

وفي نفس الإطار، شاركت تونس في عدد من الاستحقاقات الدولية والإقليمية الهامة المتصلة بالمحيط وحفظ السلام وتمويل التنمية وحركة عدم الانحياز. كما احتضنت بلادنا عددا من الملتقيات الدولية الهامة التي ساهمت الوزارة في تنظيمها وإنجاحها، لا سيما الاجتماع العربي الإقليمي للتحضير لمؤتمر القمة الثاني للتنمية الاجتماعية والمؤتمر الدولي حول دور القوات المسلحة في حماية المدنيين في عملية السلام الذي تم في جويلية المنصرم.

وأولت الوزارة خلال سنة 2025 أهمية خاصة لتعزيز التعاون القائم بين تونس ومنظومة الأمم المتحدة بمختلف وكالاتها وبرامجها وصناديقها وعملت على مرافقة تنفيذ مختلف المشاريع والبرامج المدرجة ضمن البرنامج الإيطالي للتعاون من أجل التنمية الشاملة للفترة بين 2021 و2025 الذي يرتكز على جملة من المحاور من بينها تعزيز الحوكمة وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل وحماية البيئة ومجابهة التغيرات المناخية ودعم الإدماج الاجتماعي وتمكين الفئات الهشة.

كما تحرص الوزارة في اتصالاتها مع ممثلي مختلف وكالات وبرامج الأمم المتحدة بتونس في إطار الإعدادي للبرنامج الإطاري للتعاون من أجل دعم التنمية في تونس بعنوان الفترة ما بين 2027 و2030 على مواءمة هذا الإطار مع التوجهات الإستراتيجية لبرنامج الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي لتونس ومكونات المخطط الوطني للتنمية للفترة ما بين 2026 - 2030 بما يستجيب لحاجيات تونس في مجالات مواجهة تحديات التنمية وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تداعيات التغيرات المناخية.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

لقد أفرزت التحولات السياسية والأمنية والاجتماعية والمناخية المتسارعة إقليميا ودوليا ظواهر عدة أصبحت تلقي بظلالها على أمن واستقرار دول وشعوب العالم دون استثناء على غرار ظاهرة الهجرة غير النظامية التي تعرضتم إليها بكل اطناب والتي بالفعل أضحت تشكل هاجسا لعديد من الدول ومن بينها تونس وهو ما استوجب

العمل على الحرص على تطويقها ومعالجتها وفق مقاربة متعددة الأبعاد تشمل التنسيق الأمني والدبلوماسي واللوجيستي والاجتماعي والصحي والإنساني ومن هذا المنطلق حرصت الوزارة في اتصالاتها مع الشركاء والمنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة على التأكيد على أمر أضحى بديهيا بأن تونس رفضت وترفض وسترفض أن تكون دولة عبور أو توطين للمهاجرين، كما أنها ترفض إقامة منصات إنزال على أراضيها للمهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء.

ونجدد بهذه المناسبة رفضنا لأي توظيف سياسي أو إعلامي غير مسؤول لمعاناة من نعتبرهم ضحايا الهجرة غير النظامية في بلادنا، ونؤكد في هذا السياق أن تونس لم ولن تتخلى عن مسؤوليتها الإنسانية والأخلاقية وأنها ستظل حريصة على الإيفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومبادئ التضامن الإنساني ورفض كل أشكال التمييز العنصري وخطاب الكراهية وعلى التعامل مع ظاهرة الهجرة غير النظامية بشكل يراعي كرامة جميع المهاجرين ويضمن حقوقهم باعتبارهم ضحايا لشبكات الاتجار بالبشر.

وفي نفس الإطار تعمل الوزارة في مختلف المناسبات الإقليمية والدولية على إبراز المقاربة التونسية الداعمة إلى معالجة شاملة وعميقة ومتضامنة لهذه الظاهرة وإيجاد حلول فعالة لأسبابها عبر التأسيس لتعاون أوسع وأعمق مع بلدان المصدر والعبور والوجهة على حد سواء، وفق منهجية تشاركية مبنية على تقاسم المسؤولية بين جميع الدول والمؤسسات الدولية فالمهاجرون غير النظاميين وطالبي اللجوء هم ضحايا نظام اقتصادي عالمي لم تكن بلدان منطقتنا ومنها تونس يوما ما سببا من أسبابه بل هي من ضحاياه ومع ذلك فهي تتعاطى بكل مسؤولية مع هذه الظاهرة وبكل ما يمليه عليها التزامها بالقوانين الدولية واحترام الذات البشرية لضحايا الاتجار بالبشر.

وتتنزل في هذا السياق المساعي التي تبذلها الوزارة في اتصالاتها مع الدول الغربية لا سيما الأوروبية والمنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة لتتحمل مسؤوليتها كاملة من أجل تيسير عملية العودة الطوعية للمهاجرين غير النظاميين من خلال تمكين المنظمة الدولية للهجرة من القيام بمهامها على الوجه الأفضل وما يتطلبه ذلك من مساعدات تنموية وفنية إضافية، فضلا عن الترفيع في مساهماتها المالية في ميزانية هذه المنظمة حتى تمكن أكبر عدد من المنتفعين بهذه الآلية من العودة الطوعية الآمنة وإعادة الاندماج في بلدانهم الأصلية، وهي مسائل كانت محور مشاورات الوزير مع المديرة العامة للمنظمة الدولية للهجرة خلال مناسبات جمعته بها وآخرها خلال زيارتها إلى تونس يومي 5 و6 ماي 2025 حين حظيت بشرف مقابلة السيد رئيس الجمهورية وقد أفضت الجهود المتواصلة ضمن برنامج المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج تسجيل تحسن نعتبره مرضيا بل جيدا في علاقة بأعداد العائدين طوعيا إلى بلدانهم في ظروف إنسانية تحفظ كرامتهم، حيث شهدت الأرقام المسجلة تطورا في عدد المهاجرين العائدين ونسق رحلات العودة، فمنذ سنة 2022 وإلى حد شهر أكتوبر تم تأمين عودة 19 ألف و89 مهاجرا غير نظامي حيث شهدت سنة 2024 عودة 7250 وإلى غاية أكتوبر 2025 تم تسجيل ما يقارب 8000 مواطنا إفريقيا.

ومن المؤمل أن نبلغ العدد المستهدف حسب الدراسات المعتمدة مع منظمة الهجرة الدولية أي حوالي 10 آلاف مهاجرا في نهاية السنة الحالية وستواصل الوزارة جهودها بالتنسيق مع دول المنشأ من أجل تيسير الإجراءات المتعلقة بإثبات الهوية وتقديم وثائق السفر الخاصة بمواطنيهم المعنيين ببرامج العودة الطوعية. كما ستواصل الدبلوماسية التونسية مساعيها الهادفة إلى حجز الدعم من قبل الدول المانحة من أجل توفير التمويلات الضرورية للمنظمة الدولية للهجرة بما يساعد على مواصلة هذا البرنامج.

وبالنظر إلى تداعيات الهجرة غير النظامية على أمننا القومي تواصل تونس التنسيق مع دول الجوار في إطار الآليات التي تم إحداثها للغرض، وفي هذا الإطار ينتظر أن يعقد فريق العمل التونسي الجزائري الليبي اجتماعا ثانيا بطرابلس خلال الفترة المقبلة بعد اجتماع أول عقد في شهر جانفي 2025 بالجزائر. كما يشار أيضا إلى أن آلية التنسيق والتشاور التونسية الجزائرية قد عقدت ثلاثة اجتماعات كان آخرها يوم 6 أكتوبر 2025 بتونس.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

بالتوازي مع نشاطها الدبلوماسي واصلت وزارة الشؤون الخارجية جهودها في مجالات التكوين والحوكمة وتحسين ظروف العمل والعناية بالبنية التحتية وفي هذا السياق أولت الوزارة عناية خاصة بتطوير آليات تكوين الدبلوماسيين بالأكاديمية الدبلوماسية الدولية بتونس التي أمنت منذ انبعاثها تكوين 50 شابا وشابة من الدبلوماسيين الجدد الذين اجتازوا بنجاح المناظرة الوطنية لانتداب كتبة الشؤون الخارجية وافتتحت السنة التكوينية للدفعة الثانية من الدبلوماسيين الشبان في مطلع السنة الحالية مع الحرص على تأمين تكوين وتأطير ملائمين وبما يستجيب لمتطلبات النجاعة والمردودية اللازمتين لنشاط الوزارة ونحسب أنكم اليوم ساهمتم في تكوين شابين شابة وشاب تم إقحامهما في الوفد الذي رافقني حتى يطلعا على مداولات مجلس النواب الموقر والمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

كما وضعت الأكاديمية برنامج تكوين لفائدة إطارات الوزارة وبقية الوزارات والهياكل العمومية وغيرها بهدف تنمية القدرات وهي تسعى حاليا إلى الحصول على شهادات معايير الجودة المعترف بها عالميا في مجالات التكوين من خلال شراكات مع مؤسسات وطنية سبقتها في ذلك، على غرار المدرسة الوطنية للإدارة والمدرسة الحربية العليا ونتطلع كذلك إلى مزيد تطوير وتوسيع نشاط الأكاديمية لتنظيم دورات تكوينية لفائدة موظفي وأعوان الدولة حتى تظل منارة علمية ومركزا إقليميا ودوليا متألقا للتكوين والرسكلة والبحوث والملتقيات بما يسهم بدوره في مزيد إشعاع صورة تونس ودبلوماسيتها.

تحدث أحد النواب المحترمين عن البعد الإقليمي لهذه الأكاديمية الناشئة وهي بالفعل في طريقها أن تكون مركزا دوليا يتسع لمعادلة لعدة قضايا والتداول في عدة قضايا.

وفي مجال الحوكمة حرصت الوزارة على تنفيذ خطة العمل الخاصة بتطوير الأداء من خلال تكريس آليات الحوكمة والتصرف المبنية على نتائج صلب الإدارة المركزية وبعثاتنا الدبلوماسية والتقييم الموضوعي بما يضفي مزيدا من النجاعة عليها.

وفي مجال الحوكمة الإدارية تم تعميم العمل بمنظومة التصرف الإلكتروني في المراسلات بين الإدارات العامة بالإدارة المركزية مع مختلف الوزارات التونسية وإعداد دليل إجراءات للتصرف في الموارد البشرية بالإدارة المركزية وبعثاتنا بالخارج، بالإضافة إلى تكريس العمل الفعلي بالمنظومة الإلكترونية للمناظرات من أجل تعزيز الشفافية فيما يتعلق بالمشاركة ومسار تقييم الترشحات والاطلاع على النتائج من قبل المترشح.

أما على مستوى تحسين ظروف العمل والعناية بالبنية التحتية فقد تم وضع برنامج لترميم وتهيئة عدد من المقرات ببعثاتنا بالخارج، مقري الإقامة ببعثتنا الدائمة لدى منظمة الأمم المتحدة بنيويورك وسفارتنا بواشنطن ومقر البعثة من واشنطن والإقامة ببروكسل وبناء مقرات جديدة بأديس أبابا وأبوجا والدوحة فضلا عن بناء مكتبين قنصليين ببرلين وبرن، ومكتب للمصادقة على الوثائق لاستقبال المواطنين بالإدارة المركزية في أفضل الظروف.

وفي إطار ترشيد استهلاك الطاقة تم وضع برنامج لتجديد الإنارة المقتصدة للطاقة بالتعاون مع وكالة التحكم في الطاقة والشروع في الدراسات لتركيز محطة فولطا ضوئية للإنتاج الذاتي للكهرباء في مقر الوزارة وتجديد منظومة التدفئة والتكييف المركزي وتجديد منظومة الحماية من الحرائق، فضلا عن العناية بحديقة الوزارة.

السيدات والسادة،

قبل أن أختتم كلمتي المطولة نسبيا أود أن أتفاعل بعد إذنكم السيدين الرئيسين، السيد رئيس الجلسة، فيما يتصل في بعض النقاط التي تعرض إليها السيدات والسادة النواب، أود أن أقول أن التعاون مع المؤسسة البرلمانية ومع المجلس الوطني للأقاليم والجهات هو سائر في تاريخه، نحن لا نعتمد أسلوبا كلاسيكيا، بل نعتمد أسلوبا تنظيميا حيث ننتظر المراسلات من رئاستي المجلس حتى يمكن أن نتفاعل معها.

التعاون الدولي اللامركزي مهم جدا وتحدثت منذ قليل مع السيد رئيس مجلس الوطني للأقاليم والجهات حتى نستعيد آلية قديمة وجديدة تتعلق بما كنا نسميه التعاون اللامركزي بين الجهات في تونس وبعض الجهات في العالم لا سيما في محيطنا المباشر سواء المغاربي أو مع أوروبا، وهنالك اتفاقيات توأمة قديمة يمكن تحيينها والعمل على أن تكون أيضا دافعا لإرساء برامج التعاون في مجالات يختارها المجلس ويقدمها لبعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية للتفاعل معها، هذا أمر مستحب.

توسيع التمثيلية الدبلوماسية، نعم نحرص أن تكون كذلك في إطار خطة نحرص أن تكون إفريقيا مستفيدة منها وكذلك آسيا في إطار انتشار دبلوماسي جديد.

موضوع المناولة الذي تحدثتم عنه من منطق مبدئي هنالك قانون تفضلتم بالمصادقة عليه ونحسب أن كل البعثات الدبلوماسية بما فيها بعثاتنا الدبلوماسية تتناغم مع القوانين التي يتم سنها في بلدان الاعتماد لكن مع ذلك نتعامل مع بعض الحالات التي نجد فيها تفاهما من قبل المنظمات الدولية وبعض البعثات الدبلوماسية.

الآلية الثلاثية هي سائرة من أجل دعم الاستقرار ووحدة ليبيا والمصالحة بين كافة الأطراف الليبية أمر تلتقي فيه الدبلوماسية التونسية مع الدبلوماسية الجزائرية والمصرية من خلال لقاءين تما في مصر وفي الجزائر مؤخرا حرصنا أن نشتغل بكل حياد، ولكن بكل حرص واندفاع لإنقاذ ليبيا والإسهام في إنقاذها تحت مظلة الأمم المتحدة وفق مصالحة وطنية ليبية ليبية.

الارتقاء بدور الملحقين الاجتماعيين، الأمر يتعلق بكافة الممثليات لتنسجم مع رؤية جديدة ومقاربة جديدة تحدثتم عنها، الآن أصبحنا نتحدث عن آليات مستحدثة فلنا أيضا أن نطور من هذه المهن وأن تكون كافة الوظائف منسجمة تحت راية دبلوماسية واحدة، نعم الملحق الاجتماعي دوره تطور ليصبح كدور التونسيين بالخارج قاطرة لدفع التنمية وللتحسيس بالتنمية فضلا عن الإحاطة الاجتماعية في العديد من الحالات.

السيادة الرقمية والدبلوماسية الرقمية تحدثت عنها وأعجبني السفير التكنولوجي وهو خطة معتمدة في عدة دول متقدمة بحكم أهمية حوكمة الرقمنة والتنافس الشديد وأن تكون تونس آخذة بناصية العلوم والتكنولوجيات المتطورة، ونحن أيضا حريصون على أن تكون هنالك برامج للتوأمة التكنولوجية التي تحدث عنها أحد البرلمانيين المحترمين، وكذلك إرساء قرى ذكية.

تحدثت أيضا عن الدبلوماسية المناخية التي نحرص على تأصيلها في سياستنا الخارجية، استقبال التونسيين عند العودة نعم نحرص على تطوير هذه الآليات والخروج بتصورات جديدة ولاحظتم أن هنالك تحسنا مرضيا، ولكننا دائما حريصون على تطوير هذا الاستقبال، الإعداد يبدأ من بعثاتنا بالخارج وأيضا مع كافة المتدخلين سواء في النقل الجوي أو البحري أو عند الاستقبال.

الديوان التونسي للتونسيين بالخارج سواء كان تحت وزارة الشؤون الاجتماعية أو وزارة الشؤون الخارجية هو ديوان يعمل تحت الدولة التونسية ومهمته أن ينسق مع كافة بعثاتنا بالخارج وأيضا مع مختلف ولايات تونس حيث هناك تمثيليات لهذا الديوان شأننا شأن الدول التي طورت من آليات الإحاطة بأبنائها عند عودتهم إلى أرض الوطن.

منصة تونس تجمعنا، اقتراح وجيه جدير بالاهتمام ونعدكم أننا سنعمل من أجله.

وضعية الأعوان المحليين في بعثاتنا بالخارج، تعرض إليها أحد النواب نعتبرهم ركائز لبعثاتنا هم قارون ونحرص على تطوير أولا قدراتهم المهنية وكذلك على تأمين أفضل الظروف حتى يواصلوا مهامهم في مختلف بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية والدائمة بالخارج.

التغطية الصحية، جانب تعرضت له في حديثي، طبعا نحن حريصون لأننا طالما نحن نتحدث عن البعد الإنساني نحرص أيضا أن يكون ذلك في القريب العاجل حتى تكتمل منظومة التغطية الصحية، مع تقديرنا لما تقدمه مؤسستنا مؤسسة صندوق التأمين على المرض وحضورها معنا في كل المناسبات حيث نجدها مرافقة لنا.

الشغورات على المستويين الدبلوماسي والقنصلي، نتطلع أن تكون قريبة بإذن الله، الترشحات في المناصب الدولية والأممية ربما تحتاج إلى حصة كاملة للحديث حولها فالأمر يتعلق بخطة عمل كبيرة سواء تعلق الأمر بالمنظمات الأممية أو بالمنظمات الإقليمية والعربية.

أعتقد أن الأخ الذي تفضل بالحديث عن حضورنا في إفريقيا، نعم هناك حضور ربما قد لا يرتقي إلى مستوى كفاءتنا أو إن أردتم إلى حجم مساهمتنا، لكننا نعتقد أن هناك خطة لتعزيز هذا الحضور الذي في بعض الأحيان يستند أيضا إلى مبدأ التناظر ومبدأ الحصص الجهوية لمختلف البلدان. ثق السيد النائب أننا أكثر حرصا مما تتصور من أجل أن ترتقي كفاءاتنا إلى مناصب عليا وإذا اخترنا في بعض الأحيان الانسحاب، فليس ذلك عيبا وإنما هنالك تنازلات أو شعور بعدم القدرة على المواصلة لنجد أنفسنا متقدمين في مناصب أخرى سواء تعلق الأمر بترشحات فردية أو بترشحات الدولة التونسية في عدة مؤسسات ومنظمات، سنحرص أيضا على أن تكون هناك شفافية أخرى.

الوقت يداهمنا، أنتم تكلمتم في متسع من الوقت، سوف أنهي بالحديث عن الحرص والجهد اليومي من أجل الإحاطة بمواطنينا ومن

له يد المساعدة فليكن نحن نرحب بذلك، لا سيما فيما يتعلق بتجديد شهادات الإقامة بالنسبة للمواطنين المقيمين بأوروبا، هو إجراء عام وليس خاصا بتونس لكننا نعمل من أجل أن تمنح هذه الوثائق في وقتها حتى لا يفقد أبناؤنا الحق في الإقامة.

معادلات الرخص كما قمنا مع إيطاليا سنقوم أيضا بذلك مع دول أخرى في أقرب الآجال.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أجدد لكم إعرابي أنا والفريق المرافق، وكافة الدبلوماسيين الذين يتابعون عن بعد مداولات مجلسكم الموقر عن اعتزازنا بهذا اللقاء وبالتفاعل معكم حول مهمة وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، مجددا التأكيد على التزام دبلوماسيتنا ببذل أقصى الجهود من أجل إعلاء كلمة تونس وتعزيز مكانتها بين الدول والذود والاستماتة من أجل مصالحها الحيوية ومصالح وحقوق جاليتنا بالخارج وتحقيق أعلى قدر من المردودية والنجاعة في علاقاتنا الخارجية في كافة أنحاء العالم. وعلى المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف والمستويات الإقليمية متمسكين بثوابت سياستنا الخارجية التي يرسمها رئيس الدولة والقائمة دائما وأبدا على الاحترام والندية والمنفعة المشتركة واحترام سيادتنا الوطنية وعدم التدخل في شؤون بلادنا الداخلية بما يرضي كل التونسيين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وشكرا لكم على الإصغاء.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد محمد علي النفطي وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج على كل هذه الافادات والبيانات القيمة، الشكر الموصول للسيد كاتب الدولة محمد بن عياد ولكافة أعضاء الوفد المرافق متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

الشكر لكل من لجنة العلقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة بمجلس نواب الشعب ولجنة الاستثمار والتعاون الدولي بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

شكرا جزيلا لجميع السيدات والسادة النواب بالمجلسين.

رفع الجلسة

وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا المتعلقة بمناقشة مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج على أن نواصل جلستنا العامة المشتركة غدا صباحا بإذن الله للمرور إلى مناقشة بقية المهمات والمهمات الخاصة، وفقا للرزنامة في الغرض والله ولي التوفيق.

(كانت الساعة أربعين دقيقة بعد منتصف الليل)